



﴿ الجزء الثامن والعشرون من ﴾

# كِتَابُ

وكتب ظاهر الرواية أتت • ستا وبالأصول أيضا سميت  
صنفها محمد الشيباني • حرر فيها المذهب النعماني  
الجامع الصغير والكبير • والسير الكبير والصغير  
ثم الزيادات مع المبسوط • تواترت بالسند المضبوط  
ويجمع الست كتاب الكافي • للحاكم الشهيد فهو الكافي  
أقوى شروحه الذي كالشمس • مبسوط شمسه الأمانة السرخسي

﴿ تنبيه ﴾ قد باشر جمع من حضرة أفاضل العلماء تصحيح هذا الكتاب بمساعدة

جمع من ذوي الدقة من أهل العلم والله المستعان وعليه التكلان

( أول طبعة ظهرت على وجه البسيطة لهذا الكتاب الجليل )

﴿ حقوق الطبع محفوظة للمترجم ﴾

مطبعة النفاذ بجوار محطة تبصر

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٥٢٨٦	٢٠	٤٠٨١
١٥٢٨٦	٢٠	٤٠٨١
١٥٢٨٦	٢٠	٤٠٨١

ثلث ماله فالرقبة

بسر كالوصية بالخدمة

(قال رحمه الله)

لصاحب الرقبة والغلة لصاحب

في المبد والسكنى في الدار وقد بينا هناك أن يقدم حق صاحب الخدمة والسكنى على حق صاحب الرقبة وان لكل واحد منهما ما أوصى له به فهذا مثله وكذلك ان قال ثمرته فلان ثم مات ولا ثمرة فيه فلحاصل أن الوصية بالغلة تنصرف الى الموجود والى ما يحدث سواء قال أبدا أو لم يقل لأن اسم الغلة حقيقة للموجود والحادث جميعا فأما الثمرة اسم للموجود حقيقة ولا يتناول الحادث الا مجازا فإذا أوصى له بثمرة بستانه ولم يقل أبدا فان كان في البستان ثمرة حين يموت الموصى فانما يستحق الموصى له تلك الثمرة ولاحق له فيما يحدث بعد ذلك لأن اللفظ اذا صار مستعملا في حقيقته ينتفى المجاز عنه واذا لم يكن في البستان ثمرة عند موت الموصى فلم يستعمل اللفظ في حقيقته فيجب استعماله في المجاز ويكون له ما يحدث من الثمار ما عاش بمنزلة الغلة فان كان قال أبدا فله الموجود والحادث أبدا جميعا في الفصلين لانه في التنصيص على التأييد عم الايجاب الحادث والموجود والسقى والخراج وما يصاحبه وعلاج ما يصلحه علي صاحب الغلة لانه هو المنتفع بالبستان ولو أوصى له بصوف غنمه أو بالباها أو بسمنها أو بالولادها أبدا لم يجز الا ماعلي ظهورها من الصوف وما في ضرعها من اللبن ومن السمن الذي في اللبن الذي في الضرع ومن الولد الذي في البطن يوم يموت الموصى وما حدث بعد ذلك فلا وصية له فيه وهذا والغلة والثمرة في القياس سواء ولكنى أدعى القياس فيه واستحسن ذلك قيل مراده ان القياس في الثمرة والغلة أن لا يستحق الا الموجود فيه

عند موته كما في الاولاد لانه انما يملك بالوصية ما هو مملوك للموصي والعين الحادث بعد موته لا تكون مملوكة له فلا يستحقها الموصي له ولكنه استحسن قتال الثمار التي تحدث بجوز أن تستحق بإيجابه بمقدم العقود كالمواضة على قول من يميزها فكذلك يجوز استحقاقها بالوصية عند التنصيص على التأيد لان الوصية أو سم العقود جوازاً بخلاف ما في البطن فان ما يحدث مما ليس بموجود في الحال لا يحذف استحقاقه بشيء من العقود والوصية نوع من العقود وقيل بل مراده ان القياس في مسألة الصوف واللبن والولد أن يستحق الموجود والحادث عند التنصيص على التأيد لان المحل الذي يحدث منه هذه الزوائد يجعل متى على ملك الميت حكماً لا اشتغاله بوصيته والوصية فيما يحدث منها تصير كالمضاف الى حالة الحدوث فيصح ذلك كما في الثمار ولكنه استحسن فقال ما في بطون الحيوان ليس في وسع البشر ايجاد ما ليس بموجود منه فلا يصح ايجابه للغير بشيء من العقود بخلاف الثمار فان لصنع العباد تأثير في ايجادها ولهذا جاز عقد المواضة وهو شركة في الخارج فيصح ايجاب الوصية فيما يحدث منه عند التنصيص على التأيد والدليل على الفرق أنه لو أوصى بيد عبده لانسأن أو لرجل حياته لاتصح الوصية ولو أوصى بقوائم الخلاف أو سفع النخل صحت الوصية فكان الفرق هذا ان سفع النخل وان كان وصفاً للنخل فانه يحتمل التملك ببعض العقود بخلاف اطراف الحيوان فاذا ظهر هذا الفرق فيما هو موجود منها فكذلك فيما يحدث وكذلك لو أوصى له بولد جاريته أبداً فانه لا يستحق الا الموجود في البطن عند موته حتى اذا ولدت لأقل من ستة أشهر بعد موته فهو له من الثلث واذا ولدته لاكثر من ستة أشهر لم يكن للموصي له فيه حق ولا فيما تلد بعده لانه لا يتيقن بوجوده عند الموت وفي الوصية بالثمرة اذا استحق الحادث ثم مات الموصي له فان مات قبل أن تحدث الثمرة بطلت وصيته لان الثابت له حق الاستحقاق وذلك لا يورث عنه وان كان موته بعد ما أثمر البستان فملك الثمرة لورثته لان تلك العين صارت مملوكة له فيخلقه وارثه فيها (الآثرى) أنه لو كان باعاً في حياته وأخذ ثمنه جاز يمينه وكان الثمن لورثته بعد موته واذا أوصى بملة فخله أبداً لرجل ولا آخر برقبته ولم يدرك ولم تحمل فالنفقة في سقيها والقيام عليها على صاحب الرقبة لان بهذه النفقة يحمى ملكه ولا ينفع صاحب الغلة بذلك فليس عليه شيء من هذه النفقة فاذا أثمرت فالنفقة على صاحب الغلة لان منفعة ذلك ترجع اليه فان الثمرة به تحصل فان حملت عامات أحالت فلم تحمل شيئاً فالنفقة على صاحب الغلة لان منفعة ذلك

لصاحب النلة فالاشجار التي من عادتها أن تحمل في سنتها تحمل في سنة يكون ثمارها في السنة  
 التي تحمل فيها وجود وأكثر منها اذا كانت تحمل في كل عام وهو نظير ثققة الموصى بخدمته  
 فانه على الموصى له بالخدمة بالليل والنهار جميعا وان كان هو ينال بالليل ولا يخدم لانه اذا  
 استراح بالنوم بالليل كان اتوى على الخدمة بالنهار فان لم يفعل وأنفق صاحب الرقة عليها حتى  
 تحمل فانه يستوفى نفقته من ذلك لانه كان محتاجا الى الاتفاق لكيلا تلف ملكه فلا يكون  
 متبرعا فيه ولكنه يستوفى النفقة من الثمار وما بقي من ذلك فهو لصاحب النلة ولو أوصى لرجل  
 بثلث غلة بستانه أبدا ولا مال له غيره فقام سهم البستان فأغل أحد النصيبين ولم ينل الآخر  
 فانهم يشتركون فيما خرج من النلة لان القسمة في ذلك باطلة فان الموصى له بالنلة لا يملك  
 شيئا من رقة البستان والقسمة لتمييز ملك أحدهما من ملك الآخر وذلك لا يتحقق هاهنا  
 فتبطل القسمة وما حصل من النلة يكون مشتركا بينهم بالحصة وللاورثة أن يبيعوا ثلثي البستان  
 لانه لاحق للموصى له بثلث النلة في ثلثي البستان فاذا نفذ بينهم قام المشتري مقامهم فيكون  
 شريك صاحب النلة ولو أوصى بنلة بستانه الذي فيه لرجل وأوصى بثلثه أبدا له أيضا ثم مات  
 الموصى ولا مال له غيره وفي البستان غلة تساوي مائة والبستان يساوي ثمانمائة فله وصى له  
 ثلث النلة التي فيه وثلث ما يخرج من النلة فيما يستقبل أبدا لان الوصية تنفذ من الثلث وطريق  
 تنفيذها من الثلث هو أن يعطى ثلث النلة الموجودة وثلاثها للورثة ثم يصير كأنه أوصى له  
 بثلثه وليس فيه غلة فيكون له ثلث ما يحدث من النلة أبدا ولو أوصى بشرين درهما من غلته  
 كل سنة لرجل فأغل سنة قليلا وسنة كثيرا فله ثلث النلة كل سنة يحبس وينفق عليه كل سنة  
 من ذلك عشرون درهما ما عاش هكذا أوجب الموصى وربما لا تحصل النلة في بعض السنين  
 فلهذا يحبس ثلث النلة على حقه وكذا لو أوصى بأن ينفق عليه خمسة دراهم كل شهر من ماله  
 فانه يحبس جميع الثلث لينفق عليه منه كل شهر خمسة كما أوجب الموصى وعن أبي يوسف انه  
 قال يحبس مقدار ما ينفق عليه في مدة يتوهم أن يعيش اليها في العادة فأما ما زاد على ذلك  
 فلا يشتغل بحبسه لان الظاهر انه يموت قبل ذلك وشرط استحقاقه بقاؤه حيا فاما ثبت هذا  
 الشرط بطريق الظاهر لما تمذر الوقوف على حقيقته فأما في ظاهر الرواية قال يتوهم أن  
 تعول حياته الى أن ينفق عليه جميع الثلث أو يهلك بعض الثلث قبل أن ينفق فيحتاج الى ما بقي  
 منه للاتفاق عليه فلهذا يحبس جميع الثلث ويستوى ان أمر بأن ينفق عليه في كل شهر منه

درهما أو عشرة دراهم ولو أوصى أن ينفق عليه كل شهر أربعة من ماله وعلى آخر كل شهر  
 خمسة من غلة البستان ولا مال له غير البستان فثلث البستان بينهما نصفان لاستواء حقيهما  
 فيه (ألا ترى) أن كل واحد منهما لو انفرد استحق جميع الثلث بوصيته ثم يباع سدس غلة  
 البستان لكل واحد منهما فيوقف ثمنه على يد الموصي أو على يد ثقة أن لم يكن له وصى وينفق على  
 كل واحد منهما من نصيبه ماسى له في كل شهر فإن ماتا جميعا وقد بقي من ذلك شيء رد  
 على ورثة الموصي لبطلان وصيته بالموت وكذلك لو قال ينفق على فلان أربعة وعلى فلان وفلان  
 خمسة حبس السدس على المنفرد والسدس الآخر على المجموعين في النفقة لانهما كشخص  
 واحد فيما أوجب لهما ولو أوصى بنفقة بستانه لرجل ونصف غلته لآخر وهو جميع ماله قسم  
 ثلث النقة بينهما نصفان عند أبي حنيفة في كل سنة لأن وصية كل واحد منهما فيما زاد على  
 الثلث تبطل ضربا واستحقاقا فإن كان البستان يخرج من ثلثه كان لصاحب الجميع ثلاثة  
 أرباع غلته كل سنة وللآخر ربعها القسمة على طريق المنازعة كما هو مذهبه وعندهما  
 القسمة على طريق العول فإن لم يكن له مال سواه فثلثه بينهما اثلاثا وإن كان يخرج من ثلثه  
 فالكل بينهما اثلاثا على أن يضرب صاحب الجميع بالجميع والآخر بالنصف ولو أوصى  
 لرجل بنفقة بستانه وقيمته ألف ولا آخر بنفقة عبده وقيمته خمسمائة وله سوي ذلك ثمانمائة  
 فالثلث بينهما على أحد عشر سهما في قول أبي حنيفة لأن جميع ماله ألف وثمانمائة فثلثه ستمائة  
 والموصى له بنفقة البستان تبطل وصيته فيما زاد على الثلث ضربا واستحقاقا فالما يضرب هو  
 بستمائة والآخر بخمسمائة وقيمة العبد فإذا جعلت كل مائة سهما كان الثلث على أحد عشر  
 سهما بينهما لصاحب العبد خمسة أسهم في العبد ولصاحب البستان ستة في غلته ولو أوصى  
 لرجل بنفقة أرضه وليس فيها نخل ولا شجر ولا مال له غيرها فإنه تؤاجر فيكون له ثلث  
 النقة وإن كان فيه شجر أعطى ثلث ما يخرج منها لانه يستحق بمطلق التسمية في كل موضع  
 ما يتناول الاسم عرفا وإذا أوصى أن تؤاجر أرضه من رجل سنين مسماة كل سنة بكذا ولا  
 مال له غيرها فإن كان سمي أجرة مثلها جازله وإن كان أقل منه حسب ذلك من الثلث لأن  
 الحباة في الأجرة بمنزلة الحباة في الثمن فيكون من ثلثه وهذا لأن النفقة تأخذ حكم المأية  
 بالمقد بدليل أنه لو أجر أرضه ولم يسم الاجر كان له أجر مثل ما استوفى المستأجر من النفقة  
 كما في البيع إذا لم يذكر الثمن ولو أوصى لرجل بنفقة أرضه ولا آخر برقبتها وهي تخرج من

الثالث فباصحاب الرقبة وسلم صاحب النلة البيع جاز وبطلت وصيته ولا حق له في الثمن لان الملك لصاحب الرقبة وحق صاحب النلة في المنفعة فاجازته البيع تكون ابطالا لحقه في المنفعة ويسلم الثمن لصاحب الرقبة كما لو باع الآخر العين المستأجرة ورضى به المستأجر ولو أوصى له بنلة بستانه فاغل البستان سنين قبل موت الموصي ثم مات الموصي لم يكن للموصى له من تلك النلة شيء الا ما يكون في البستان حين يموت أو ما يحدث بعد ذلك لان وجوب الوصية بالموت وانما يضاف الى البستان من النلة عند الموت ما يكون موجودا فيه أو ما يحدث بعد ذلك فان اشترى الموصى له البستان من الورثة بعد موته جاز الشراء وبطلت وصيته كما لو باعوه من غيره برضاهو كذلك لو أعطوه شيئا على أن يبرأ من النلة فكذلك جائز لانه أسقط حقه بما استوفى منهم من العوض ولو أسقط حقه بنسب عوض جاز فذلك بالعوض وكذلك في سكنى الدار وخدمة العبد اذا صالحوه منه على شيء معلوم فهو جائز لانه أسقط حقه بموض واستقاط الحق عن المنفعة يجوز بالعوض وغير العوض وان كان لا يحتل التمليك بموض اذا ملكه أو بنسب عوض على ما سبق بيانه والله أعلم

### باب الوصية في العتق

(قال رحمه الله) واذا أوصى بعتق عبده بعد موته أو قال أعطوه أو قال هو حر بعد موتى يوم وأوصى لانسان بالف درهم تحاصا في الثلث وليس هذا من العتق الذي يبدأ به وانما يبدأ به اذا قال هو حر بعد موتى عنهما أو أعطوه أو ألبته أو قال ان حدث لي حدث من مرضى هذا فهو حر فهذا يبدأ به قبل الوصية وكذلك كل عتق يقع بعد الموت بنسب وقت فانه يبدأ به قبل الوصية بلقنا عن ابن عمر وابراهيم قالوا اذا كان وصية وعتق فانه يبدأ بالعتق وكان المعنى فيه ان العتق الذي يقع بنفس الموت سببه يلزم في حالة الحياة على وجه لا يحتل الرجوع عنه بخلاف الوصية بالعتق فانه يحتل الرجوع عنه ولكن هذا لا يستقيم في قوله ان حدث لي حدث من مرضى هذا فان هذا يحتل الفسخ ببيع الرقبة ولو قال هو حر بعد موتى يوم فان سببه لا يحتل الفسخ بالرجوع عنه ومع ذلك لا يكون مقدما على سائر الوصايا ولكن الحرف الصحيح ان يقول ما يكون منفذا فقيب الموت من غير حاجة الى التنفيذ فهو في المعنى أسبق مما يحتاج الى تنفيذه بعد الموت لان هذا بنفس

الموت يتم والآخرون لا يتم إلا بتنفيذ من الموصي بعد موت الموصي والترحيل يقع بالسبق •  
 يوضحه أن العتق المنفذ بعد الموت مستحق استحقاق الديون فإن صاحب الحق يشترط باستيفاء  
 دينه إذا ظفر بحبس حقه وهنا يصير مستوفيا حقه بشئ الموت والدين مقدم على الوصية  
 فالعتق الذي هو في معنى الدين يقدم أيضا فأما ما يحتاج إلى تنفيذه بعد الموت فهو ليس في  
 معنى الدين فيكون بمنزلة سائر الوصايا ولو أعتق أمته في مرضه فولدت بعد العتق قبل أن  
 يموت الرجل أو بعد مامات لم يدخل ولدها في الوصية لأنها ولدت وهي حرة وهذا التعليل  
 مستقيم على أصلهما لأن المستعانة عندهما حرة عليها دين والعتق في المرض نافذ عندهما  
 كسائر التصرفات وكذلك عند أبي حنيفة إن كانت تخرج من ثلثه وإن كان الثلث أكثر  
 من قيمتها فليها السماية فيما زاد على الثلث وتكون بمنزلة المكاتب ما دامت تسمى وحق  
 النماء والورثة لا يثبت في ولد المكاتب لأن الثلث والتثني لا يعتبر من رقبتهما إنما يعتبر  
 من بدل الكتابة فلا يثبت حق المولى في ولدها حتى يعتبر خروج الولد من الثلث فإت  
 ماتت قبل أن تؤدي ما عليها من السماية كان علي ولدها أن يسى فيما على أمه في قياس قول أبي  
 حنيفة بمنزلة ولد المكاتب وعنهما لا شيء على الولد لأنه حر فلا يلزمه السماية في دين أمه  
 بعد موتها ولو دبر عبدا له وقال إن حدث لي حدث من مرضي هذا فأت حر ثم مات من  
 مرضه فحاصفي الثلث لأنها استويا في معنى الاستحقاق بعد الموت على معنى أن كل واحد  
 منهما في مرض موته فيتحصان في الثلث ولو أوصى لبيده بدراهم مائة أو بشئ من ماله  
 مسي لم تجز كما لو وهب له في خال حياته وهذا لأن الكسب يملك الرقبة ففي حياته الملك له  
 في الموصى به والموصى له بعد موته الملك لورثته في جميع ذلك فهذه الوصية لا تفيد شيئا والعقود  
 الشرعية لا تنفذ خالية عن فائدة قال ولو أوصى له ببعض رقبته عتق ذلك القدر وسعى في  
 الباقي في قول أبي حنيفة بمنزلة ماله وهب له بعض رقبته في حياته لأن العتق عند أبي حنيفة  
 يتجزأ ولو أوصى له برقبته كلها عتق من الثلث وكذلك لو وهب له رقبته أو تصدق بها  
 عليه في مرضه عتق من الثلث ولو أوصى له بثلث ماله جاز لأن هذه الوصية تناول ثلث رقبته  
 فإن رقبته من ماله فيعتق ذلك القدر منه بالموت ويصير عندهما حرا وعند أبي حنيفة بمنزلة  
 المكاتب فصح الوصية له بالمال فإذا بقي له من الثلث شيء أكمل له ذلك من رقبته وأعطى  
 ما فضل علي ذلك إن كان في المال وإن كان في قيمته فضل على الثلث سعى فيه للورثة بعد موته



ولو أوصى بعبده لرجل ثم أوصى بذلك العبد أن يمتق أو يدبر فهذا الرجوع عن الوصية الاولى لان بين الوصيتين في محل واحد منافاة يعنى التمليك والعق بدموته فالأقدام على الثانية منه دليل الرجوع عن الاولى ولا نه صرفه بالوصية الثانية الى حاجته واستثنى ولاء لنفسه ولو صرفه الى حاجته في حياته كان به راجعا عن الوصية الاولى أرايت لو لم يكن راجعا فأعتق الوصى نصفه عن الميث كان يضمن للموصى له النصف الباقي من تركه الميث أو يستسمى التلام فيه أو يكون شريكا في التلام هذا كله مستبعد قال ولو أوصى بعبده لرجل ثم أوصى أن يباع من آخر ثم سمي حط عنه الثلث ولا مال له غيره فلموصى له بالبيع أن يشتري خمسة أسداس العبد بثلثي قيمته ان شاء أو يدع لان الوصية بالمحاباة بمنزلة سائر الوصايا وقد استوت الوصيتان من حيث استتراق كل واحد منهما الثلث بينهما نصفان لصاحب البيع نصفه وهو السدس والآخر نصف الثلث وهو سدس الرقية ولا يقال ينبغي أن يباع جميع العبد من الموصى له بالبيع بخمسة أسداس قيمته لان الوصية بالرقبة وصية بالعين فلا يمكن تنفيذها من محل آخر بسوى العين وان أبى الموصى له بالبيع ان يشتريها كان للموصى له بالعين ثلث الرقية لان الوصية بالمحاباة كانت في ضمن البيع وقد بطلت الوصية بالبيع حين ردها الموصى له فيسلم الثلث للموصى من ذلك له بالرقبة ولو أوصى بتمتعه ثم أوصى له أن يباع وعلى عكس هذا قال آخر بالآخر لان هاتين الوصيتين لا يجتمعان في محل واحد والثانية منهما دليل الرجوع عن الاولى فهو كالصرح بالرجوع واذا أوصى بعبده ان يباع ولم يزد على ذلك أو أوصى بان يباع قيمته فهو باطل لانه ليس في هذه الوصية معنى الرقية فيجب تنفيذها بحق الموصى ولا حق فيها للعبد أيضا لان صفة المملوكية فيه لا تختلف بالبيع اما يتغير النسبة من حيث أنه ينسب الى المشتري بالملك بعد ما كان منسوباً الى البائع ولا يمكن تنفيذها لحق الموصى له وهو المشتري لانه مجهول جهالة نسبة ولو أوصى أن يباع نسبه صححت الوصية بنسبة البيع للمتيق بان يحسن العبد خدمة مولاه فيرغب في اعتاقه ولا يمكن من ذلك لفلة ماله فيبيعه نسبه ويحط من تمتعه بمن يمتعه ليحصل به ما هو مقصود وهو تخلص العبد عن ذل الرق وهو معنى قوله عليه السلام لبعض أصحابه فك الرقية وأعتق النسبة الحديث في تنفيذ هذه الوصية حق الموصى وحق العبد فيجب تنفيذها لذلك ثم يباع كما أوصى ويحط من ثمنه مقدار الثلث ان لم يجد من يزيدهم ثلث ذلك ولان معدن الوصية الثلث وفي تنفيذ هذه الوصية حق الموصى فيجب

تفنيها من معدن هو خالص حقه وهو الثلث ولو أوصى أن يباع من رجل بعينه ولم يسم  
تفاوته يباع منه بقيته لا ينقص منه شيء لأن تنفيذ هذه الوصية لحق المشتري وهو معلوم وإنما  
أوصى له بالعين بوض' يمد له فكان تنفيذ هذه الوصية بعينه منه بمثل القيمة فإن شاء أخذ  
وإن شاء ترك ولو أوصى بأن يمتق عبده وأبى العبد أن يقبل ذلك فإنه يمتق من الثلث لأن  
تنفيذ هذه الوصية لحق الموصي فإنه استثنى ولأه لنفسه ولو أوجب العتق له لم يرد برده  
مراعاة لحق المولى في الولاء فكذلك إذا أوصى بعتقه ولو أوصى بمتق عبده وأوصى بأن  
يباع عبداً آخر من فلان بكذا وحط من قيمته مقدار الثلث فالثالث بينهما نصفان لأنهما  
استويا في القوة من حيث أن كل واحد منهما يحتمل الرجوع عنه ويحتمل إلى تنفيذه بعد  
الموت فإن كان أعتق العبد بنفسه فبقي عتقه ثم باع العبد الآخر وحط عنه الثلث من جميع  
المال قبل للمشتري يحط عنك نصف الثلث وإذا بقي أن شئت ويسمى العتق في نصف قيمته  
وإن بدأ بالبيع ثم أعتق سلمت المحابة للمشتري وعلي العبد السعاية في قيمته وهذا قول أبي  
حنيفة رحمه الله فإنه يقول إذا بدأ بالمحابة ثم بالعتق تقدم المحابة وإذا بدأ بالعتق تحاصوا وإن  
كانتا محابتين أو عتقين تحاصوا وفي قول أبي يوسف ومحمد ورحمهما الله يبدأ بالعتق في الوجوه  
كلها ولا يحط شيء من القيمة عن المشتري إلا أن يفضل شيء من الثلث وفي قول زفر رحمه  
الله أن ما بدأ به منها يبدأ به لأن لكل واحد منهما نوع قوة وقوة المحابة من حيث أن سببه  
تجارة وهو غير محجور عن التجارة بسبب المرض وقوة العتق من حيث أنه لا يحتمل الفسخ  
بعد وقوعه فلما استويا في القوة يبدأ بما بدأ به منهما بمنزلة واجبين أو تطوعين وأبو يوسف  
وعمد قالا المحابة بمنزلة الهبة حتى لا تصح ممن لا تصح منه الهبة كالأب والوصى والعتق مقدم  
على الهبة وإن أجره فكذلك المحابة وهذا لأن المحابة إما أن تكون تملك العين بغير عوض  
أو إسقاطاً للعوض فإن كان إسقاطاً فهو كالإبراء عن الدين وإن كان تملكاً فهو كالهبة والعتق  
مقدم على كل واحد منهما لأن المعنى الذي لأجله قدمنا العتق على الهبة أن الاستحقاق به ثبت  
بنفسه وأنه لا يحتمل الفسخ بعد وقوعه بخلاف الهبة وهذا المعنى موجود في المحابة لأنه يحتمل  
الفسخ كالهبة يوضعه أن الوصية بالمحابة ثابتة بطريق البيع ولهذا لو فسخ البيع لا تبقى الوصية  
بالمحابة وما يكون مقصوداً بنفسه فهو أقوى مما يكون ثابتاً بما أو أبو حنيفة بقول المحابة أقوى  
سبباً من العتق لأن بسبب المحابة التجارة فإن البيع بالمحابة عقد تجارة حتى يجب للشفيع

الشفعة في الكل والشفعة تختص بالماوضات دون التبرعات ولهذا قلت أن البيع بالمحاباة يصح  
 من العبد المأذون والعبي المأذون وبالمرض لا يلحقه الحرج من التجارة فلما المتق تبرع بعض  
 وبالمرض يصير محجورا عن التبرعات فن هذا الوجه المحابة أقوى ومن حيث الحكم المتق  
 أقوى لانه لا يحتمل القسح غير أن السبب يسبق الحكم لأن الحكم يثبت بالسبب فلذا بدأ  
 بالمحاباة فلنا يبدأ بها لبداية الموصى ولقوة السبب فإذا بدأ بالمتق فالمتق يقدم سببه على المحابة  
 حسا وسبب المحابة أقوى حكما فيقع التمازض بينهما في قوة السبب فقلنا بأنهما يتعاضدان وإنما  
 يبدأ بما بدأ به الموصى إذا كانا مستحقين واحد فلما إذا كانا لمستحقين فلا كما لو أوصى بثلثه  
 لانسان ثم أوصى بثلثه لا آخر ولا يستدل عليهم إلا بما قالوا أن الوصية بالمحاباة بيع فإن ما ثبت  
 ضمنا للشيء يعتبر حكمه بذلك الشيء كالبيع الذي يثبت ضمنا للعتق يحصل بمنزلة العتق حتى  
 لا يتوقف على القبول وهذا لما ثبت ضمنا للتجارة يحصل بمنزلة التجارة وإنما لا يحتمل العتق  
 القسح لقوات المحل فإن المسقط يكون مثلاً شيئاً وتقدر القسح عند فوات المحل ثابت في  
 البيع والهبة أيضاً بوضع ما قلنا أن المحابة تستحق استحقاق الديون لأن استحقاقها بمقد ضمان  
 فن هذا الوجه هي كالديون ومن حيث أنه لا يقابله بدل مقصود كان بمنزلة التبرع فيوفر حظه  
 عليهما فلتشبهه بالتبرع يستبر من الثلث وتشبهه بالديون يكون مقدما على ما هو تبرع بعض  
 إذا حصلت البداية بها فإن بدأ بالبيع وحاجي بالثلث ثم أعتق عبداً وهو الثلث ثم باع وحاجي  
 بالثلث فللبائع الأول نصف الثلث ونصف الثلث بين المتق والمشتري الآخر لأنه لا مزاحمة  
 للمتق مع المحابة الأولى فيجعل في حقه كالمدموم ويقسم الثلث بين المحابطين نصفين ثم النصف  
 الذي يصيب المشتري الآخر يزاحمه فيه المتق لأن المتق مقدم عليه وإنما كان المتق محجورا  
 لحق صاحب المحابة الأولى وقد خرج الوسط حين استوفى حقه فبقا بقى يعتبر حق صاحب  
 العتق وصاحب المحابة الأخرى فلذا كان الباقي بينهما نصفين قال وإذا اشترى الرجل ابنه  
 في مريضه بالف درهم وذلك قيمته وله ألف درهم سوى ذلك فإنه ابنه يتق ولا سماية  
 عليه ويرثه في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد يسمى في جميع قيمته ويقاص بها من  
 ميراثه لأن العتق في المرض وصية ولا وصية لوارث والابن وارث هاهنا بالاتفاق فيزومه  
 رد رقبته لبطان الوصية له وقد تدرج رده فلزومه السماية في قيمته وهو بناء على أصلها أن  
 المستسحر عليه دين فوجوب السماية عليه لا يخرج من أن يكون وارثا وأبو حنيفة يقول

لو أوجبت عليه السعاية في قيمته كان مكاتباً لأن المستسى في بدل رقبته عنده مكاتب والمكاتب لا يرث فيجب تنفيذ الوصية له وإذا أنفذنا الوصية له وأسقطنا عنه السعاية صار وارثاً لا يزال يدور هكذا وقطع الدور واجب فيجمع له بين الميراث والوصية لضرورة الدور لأن ثبوت الوصية للوارث أسهل من إبطال ميراثه (ألا ترى) أن للميراث لا يرتد برد أحد فانه واجب بإيجاب الله تعالى والوصية للوارث تصح عند إجازة الورثة فلهذه الضرورة جعنا له بين الوصية والميراث وهو نظير جواز تنفيذ الوصية فيما زاد على الثلث لضرورة الدور وقد بينا ذلك في كتاب الحبة أنه قد نفذ الحبة في ثلث المال لضرورة الدور والوصية للوارث بمنزلة الوصية للأجنبي بما زاد على الثلث ولو اشترى ابنه بالف درهم وقيمته خمسمائة وأعتق عبداً له آخر يساوي خمسمائة ولا مال له غيرهما فقي قول أبي حنيفة المحابة تقدم لانه بدأ بها وقد استقرت الثلث فيجب على كل واحد من العبدین السعاية في قيمته ولا يرث الابن شيئاً لما عليه من السعاية وعندهما المتق مقدم الا أن الابن وارث فلا وصية له ولكن يمتق البعد الآخر بحابة ويسعى الابن في قيمته ويطالب البائع بالرد فيما زاد على قيمته من الثمن فيكون ميراثاً بينهم على فراض الله تعالى ولو كان قيمة الابن ألفاً فاشتراه بالف وأعتق عبداً آخر يساوي ألفاً على قول أبي حنيفة يتعاضدان في الثلث ويسعى الابن فيما زاد على حصته ولا ميراث له لانه مستسى في بعض قيمته فلا يكون وارثاً وعند أبي يوسف ومحمد الابن وارث فله أن يسعى في جميع قيمته ويقاص بها من ميراثه قال وإذا أعتق الرجل أمته ثم تزوجها وهو صريض ثم دخل بها وقيمتها ألف درهم ومهر مثلها مائة فإن كانت قيمتها ومهر مثلها يخرج من الثلث جعلت لها الميراث والمهر وأجزت النكاح وإن كانت قيمتها ومهر مثلها لا يخرج من الثلث دفع لها مهر مثلها والثلث مما بقي بعد المهر ثم سعت فيما بقي من قيمتها ولا ميراث لها وهذا قول أبي حنيفة وقد طعن عيسى رحمه الله في اشتراطه خروج القيمة ومهر المثل من الثلث قال كيف يستقيم هذا والمهر دين يعتبر من جميع المال والقيمة وصية تعتبر من الثلث ولكن يقول مزاده من ذلك خروج القيمة من الثلث بعد دفع مهر المثل من المال لان مهر المثل دين فيعتبر فيبدأ به ثم اذا كانت القيمة تخرج من ثلث ما بقي قد عرفنا نفوذ المتق وصحة النكاح وثبوت الميراث لها ولكن يجمع على أصله لما بين الميراث والوصية لضرورة الدور وإن كانت قيمتها ومهر مثلها لا يخرج من الثلث فقد علمنا بوجوب السعاية عليها في بعض قيمتها وانها كالمكاتب والمولى اذا

تزوج مكاتبته لا يصح النكاح ولكنه لما دخل بها يلزمه مهر مثلها للشبهة فيأخذ مهر مثلها  
أولاً ثم لها الثلث مما بقي بطريق الوصية وبسبب ما بقي من قيمتها وفي قول أبي يوسف  
ومحمد النكاح جائز على كل حال لأن التسعة عندها حرة عليها دين فيكون لها مهر مثلها  
والميراث وعليها السعاية في قيمتها لأنها حين ورثت لم يكن لها وصية فيحاسب بالقصة التي عليها  
من مهرها وميراثها لأنه لا فائدة في قبض ذلك منها حين وجب ردّها عليها فإن بقي شيء  
أداه إلى الورثة وإن كان زادها شيئاً على مهر مثلها بطلت الزيادة لأنها وارثته له ولو أعتق أمته  
وقيمتها ألف ثم استدان منها مائة درهم ثم تزوجها ثم مات ولم يدخل بها وترك ألفين سوى  
ذلك عندهما هذا والأول سواء والنكاح جائز وثمرها مهرها لا انتهاء النكاح بالموت ولها  
دينها الذي استدان منها لكون بيعة مائة وعليها السعاية في قيمتها لأنها لا وصية لها وعند أبي  
حنيفة النكاح باطل لأنها تستوفي دينها من المال ثم لها الثلث مما بقي بطريق الوصية وقيمتها ومهر  
مثلها يزيد على الثلث فلذلك بطل النكاح ولو أعتقها وليس له مال غيرها ثم تزوجها فاستدان  
منها مائتي درهم فاتفقوا على نفسه وذلك في مرضه ثم مات فالثالث باطل في قول أبي حنيفة  
ولا ميراث لها ولا مهر إذا لم يكن دخل بها وعليها السعاية في ثلث ما بقي بعد الدين ولو أعتقها  
في مرضه ثم تزوجها وليس له مال غيرها ثم اكتسب مالا فخرج هي ومهرها من ثلثه فإن  
النكاح جائز ولها المهر والميراث ولا سعاية عليها لأن المعتبر عند الموت فإن وجوبه الوصية  
يكون عند موته وعند ذلك رقبته تخرج من الثلث بعد المهر فلا تسبى في شيء وتبين أن  
النكاح كان صحيحاً بينهما بالموت فلها المهر والميراث ويجمع لها بين الميراث والوصية لضرورة  
الدور وإذا أشهد الرجل على وصيته في كتاب شهوداً ولم يقرأها عليهم ولم يكتبها بين أيديهم  
فإن ذلك لا يجوز لأنهم لم يعرفوا ما في الكتاب والشهادة على ما قال في الكتاب لا على الكتاب  
وبدون علم الشاهد المشهود به لا يصح الاشهاد وإن قرأها عليهم فقالوا نشهد عليك بذلك  
فحرك رأسه بنم ولم ينطق فهذا باطل لأنهم لم يسموا أقراره وتحريك الرأس من الناطق  
لا يكون أقراره إذا هو محتمل في نفسه يجوز أن يكون لاستبصار الشيء ويجوز أن يكون  
للرضي به وإن كتب بين أيديهم وقال اشهدوا لها وصية أو قرأها عليهم فقال اشهدوا إن هذا  
وصية فهو جائز لأنهم سموا أقراره وطمعوا بما كتبه بين أيديهم أو قرأها عليهم وكذلك لو  
قالوا نشهد إن هذه وصيتك قال نعم فهو جائز لأنه أخرج كلامه مخرج الجواب فيصير ما تقدم

كلماد فيه قال تعالى فهل وجدتم ما وعد ربكم حقاً قالوا نعم واذا شهد الشاهدان انه أعتق أحد  
 عبديه في وصيته وقالوا ساء لنا أنفسنا لم نجز شهادتهم لأنهم لم يأتوا الشهادة وقد أقروا على  
 أنفسهم بالتفلة وبأنهم ضيعوا الشهادة وان شهدوا انه أعتق أحد عبده الاربعة بغير عينة فهذا  
 والاول سواء في القياس ولكن استحسن هذا وأجيزه فيعتق من كل واحد منهم ربعان  
 كانت قيمتهم سواء ويسى كل واحد في ثلاثة ارباع قيمته وقد تقدم بيان هذا في المتاق فان  
 كانت قيمتهم مختلفة أخذنا قلم قيمة وأكثرهم قيمة فجمعنا قيمتهما ثم أخذنا نصف ذلك  
 وقسمناه بينهم على قدر قيمتهم حتى اذا كان قيمة أحدهم ألفا وقيمة الثاني ألفين وقيمة الثالث  
 ثلاثة آلاف وقيمة الرابع أربعة آلاف فانه يجمع بين ألقم قيمة وأكثرهم قيمة وذلك خمسة  
 آلاف ثم يؤخذ نصف ذلك وهو ألفان وخمسمائة فيضرب أحدهم فيه بألف والآخر  
 بالثين والآخر بثلاثة آلاف والآخر بأربعة آلاف فاذا جعلت كل ألف سهما بلغت السهام  
 عشرة فللأول عشر ألفين وخمسمائة وذلك مائتان وخمسون ربع قيمته وللثاني عشرين  
 وخمسمائة ربع قيمته وللثالث ثلاثة ائشار وذلك سبعمائة وخمسون ربع قيمته فان قيمته ثلاثة  
 آلاف وللآخر أربعة ائشار وهو ألف درهم ربع قيمته فان كان له عبدان فشهد الشاهدان  
 انه قال هذا حر وهذا فانه يبتق من كل واحد منهما ثلثه ان لم يكن له مال غيرها فان كان له  
 مال غيرها يخرج من ثلثه عتق من كل واحد منهما نصفه وليس للورثة أن يمتقوا  
 أحدهما ويمسكوا الآخر لان العتق بالموت يشيع فيهما وانما ينفذ من ثلث ماله ولو شهدوا انه  
 قال لفلان عبدي هذا أو عبدي هذا للآخر وصية وهما يخرجان من الثلث كان للورثة أن يبطوه  
 أيهما شاءا لان المستعق واحد وهو الوصي له والاقبل متيقن به فللورثة أن لا يبطوه الزيادة  
 على ذلك بخلاف العتق وهناك العتق شاع فيها بالموت لان المستعق مختلف وليس أحدهما  
 بالتقديم بأولى من الآخر ولو شهدوا انه أعتق عبده هذا وهو يخرج من الثلث ثم شهد  
 آخران من الورثة انه أعتق عبداً آخر سواء فشهادتهما جائزة ويتحصان في الثلث لانه  
 لا تهمة في شهادة الورثة فان فيه ابطال ملكهم عن العبد وتأخير حقهم الى خروج السعاية  
 فكانوا في هذه الشهادة كالاجانب وقد ثبت حق كل واحد منهما بمثل ما ثبت به حق الآخر  
 فيتحصان في الثلث ولو شهد الاجنيبان انه أوصى لفلان بالثلث واجازة القاضي ثم شهد الوارثان  
 انه أعتق عبده هذا في مرضه وهو الثلث جاز اعتاقه من الثلث وبطلت الوصية بالثلث لان

ثبوتها بالينة كشبوتها بالمائة والعتق للعتق في الثلث مقدم على سائر الوصايا وذكر في  
 الزيادات ان شهادة الوارثين لا تقبل هاهنا لان الموصي له بالثلث استحق الثلث عليهما بقضاء  
 القاضي فيما بهذه الشهادة بطلان استحقاقه وما قضى به القاضي عليهما بهذه الشهادة فلا يقبل  
 ولكن يمتنع البعد لاقرارهما بفساد رقة وطيه السعاية في قيمته لان العتق في المرض ينمّن  
 الثلث وقد بينا ان الثلث كله مستحق للموصي له بقضاء القاضي ولو شهد الاجنيان انه أوصى  
 ان يمتنع عبده سالم وهو الثلث وشهدا وارثان انه رجع عن ذلك وأوصى بمتى عبده زياد  
 وهو الثلث جازت شهادتهما لانه لا منفعة في هذه الشهادة للورثة اذ لا فرق في حقهم بين  
 أن يكون الاول هو المستحق للثلث عليهم أو الآخر ولا تنهما يشهدان للآخر على الاول فهو  
 بمنزلة مالو أوصى لرجل بالثلث فشهدوا وان كان قد رجع عنه وجعله لهذا الآخر أو انه أشركه  
 معه فيه ولو كانت قيمة العبد الثاني أقل من الثلث أجزت شهادتهما للآخر فأعتقه ولا أصدقهما  
 على الفصل الذي في الاول لانهما بشهادتهما على الرجوع من وصيته يجران الى أنفسهم منفعة  
 ولا تقبل شهادتهما على ذلك ولكن يثبت عتق الآخر بشهادتهما لان أحد الحكيمين ينصل  
 عن الآخر ولا تهمة في هذا فينفذ العتق للعبدين من الثلث بالخصص ولو شهد شاهدان انه  
 أعتق عبده هذين في مرضه وقيمة أحدهما ألف وقيمة الآخر خمسمائة ولا مال له غيرهما  
 فالثلث بينهما اثلاثا لان الوصية لكل واحد منهما بالبراءة عن السعاية فيضرب بجميع ما أوصى  
 له به في الثلث وان كان أكثر من الثلث ولو كان أوصى بأحدهما لرجل وبالأخر لآخر  
 فكذلك عند أبي يوسف وعبد الجواب وعند أبي حنيفة الثلث بينهما نصه ان لان الموصي  
 له بالبين تبطل وصيته فيما زاد على الثلث عند عدم الاجازة ضربا واستحقاقا واذا قال الرجل  
 في مرضه لعبده ومدبر أحد كما حرّم مات ولا مال له غيرهما وقيمتهم سواء فللمدبر ثلثا الثلث  
 وللآخر ثلثه لان قوله أحد كما حرّم يخيرا العتق وهو معتبر في حق المدبر لحاجته الى ذلك  
 فيجب له حرية رقبته ويشيع فيها بالموت قبل البيان فكان أقرن موصي له بنصف رقبته والمدبر  
 موصي له بجميع رقبته لايزاد على ذلك شيء بما أصابه من العتق في المرض لان العتق في المرض  
 وصية كالنذير فيضرب المدبر في الثلث بجميع رقبته والتين بنصف رقبته فكان الثلث بينهما اثلاثا  
 وان كان قال في الصحة سمي المدبر في ماله من قيمته والأخر في نصف قيمته لان العتق في  
 الصحة من جميع المال فاذا فات البيان المات متق من كل واحد منهما نصفه من جميع المال

وأنعام الميت رقبة واحدة والمدير موسى له بالنصف الباقي من رقبته فتخذ وصيته من الثلث  
 فيسلم له بالتق البات نصف الرقبة وبالتدبير ثلث الرقبة ويسمى في سدس القيمة وأما  
 يسلم للفق نصف رقبته بالتق البات فيسمى في قيمته ولو شهد شاهدان أنه دبر عبده  
 قتلان أن قتل وأنه قد قتل وشهد شاهدان أنه مات موتاً فاني أجزى العتق من الثلث لأن في  
 إحدى الشهادتين إثبات العتق والقتل وفي الأخرى تقيهما والثبت من اليتيمين أولى وكذلك  
 لو شهدا أنه أعتقه أن حدث به حدث في مرضه أو سفره هذا وأنه قد مات في ذلك السفر  
 أو المرض وشهد آخران أنه رجع من ذلك السفر ومات في أهله فاني أجزى شهادة شهود  
 العتق لأن في شهادتهما إثبات العتق وإثبات تاريخ سابق في موته وإن شهد هذان الآخران  
 أنه قال إن رجعت من سفرى هذا فمت في أهلي قتلان حر وأنه قد رجع فمت في أهله وجاؤا  
 جميعاً إلى القاضي فاني لا أجزى شهادة اللذين شهدا على الرجوع وأجزى شهادة اللذين شهدا  
 أنه مات في أهله ذلك لأنهما أثبتا موته بتاريخ سابق ولا بد من القضاء بموته في ذلك  
 الوقت لانعدام المعارض ثم الموت لا يتكرر عادة فيبطل شهادة الآخرين جميعاً ضرورة  
 (الآ ترى) أن الرجل لو قال إن مت في جادى الآخر قتلان حر وإن مت في رجب  
 قتلان حر لعبد آخر فشهد شاهدان أنه مات في جادى الآخر وشهد آخران أنه مات في  
 رجب أخذنا بقول الشاهدين على الموت الأول لهذا المعنى ولو شهدا أنه قال إن مت من  
 مرضى هذا قتلان حر وقال لا ندرى مات أم لا فقال النلام مات منه وقال الوارث صح  
 منه ثم مات فالقول قول الوارث مع يمينه لأن النلام يدعى شرط العتق والوارث منكر لذلك  
 فالظاهر وإن كان يشهد للنلام ولكن ثبوت الشرط ظاهراً لا يكتفى لثبوت الحرية لأن الظاهر  
 يدفع به الاستحقاق ولا يثبت به الاستحقاق وإن أقام جميعاً البينة فالبينة بينة العبد لأنه هو  
 المثبت للشرط والعتق وإن قال إن مت من مرضى هذا قتلان حر وإن برأت منه قتلان  
 آخر حر فقال العبد قد مات منه وقال الوارث قد برأ فالقول قول الوارث لما بينا فإن أقام  
 الآخر البينة على ما يدعى اعتقه أيضاً لأنه يثبت العتق بينة لنفسه وإن قال اليتيمان لما أخذت  
 بينة الذين شهدوا على الوقت الأول أنه مات من مرضه وأبطلت الأخرى لأنه لا يعوت  
 مرتين وإذا أمته في الأول بطل الآخر ضرورة لأن الميت لا يعوت والله أعلم



باب حق النسمة من الميث

(قال رحمه الله) وإذا اشترى الوصي نسمة ليمتها عن الميث كتب هذا ما اشترى فلان بن فلان وصي فلان بن فلان بن فلان اشترى مملوكا يقال له فلان القلاني وهو رجل قد اجتمع بكذا درهما نسمة كان فلان بن فلان أوصى أن يشتري بها له فيمتها عنه ثم يكتب التبايض وما بعده على الرسم والحاصل ان الصك حكاية ما جرى والقصود التوثيق فيبني أن يكتب على أحوط الوجوه بالنسمة هي الرقبة التي تشرى للعقق ويبنى للوصي اذا لم يعين الموصي رقبة أن يشتري رجلا بعتا لان معنى التقرب انما يتم باعتاق مثله فان الصغير والمجنون عاجزان عن الكسب والاني كذلك فيصير بعد العقق عيالا على غيره واذا كان رجلا قد اجتمع بتخاص من ذلك الرق ويترغ للعبادة والتكسب للاتفاق على نفسه فانما يتم معنى الرقبة في أعتاق مثله وقصد الوصي التقرب وصفة الاطلاق تقتضي الكمال واذا أوصى أن يمتق عنه نسمة بمائة درهم فلم يبلغ ثلث ماله مائة درهم لم يمتق عنه في قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد يمتق عنه بالثلث رقبة ما بلغت لان وجوب تنفيذ هذه الوصية لحق الموصي وهو قصده التقرب ولهذا صحت وصيته من غير تعيين النسمة فيجب تنفيذ وصيته من عملها ويحصل مقصوده بقدر الامكان كما لو أوصى أن يحج عنه بمائة درهم فلم يبلغ الثلث الا خمسين درهما يحج عنه من حيث يبلغ بالثلث وكذلك لو أوصى أن يصدق له من ماله بمائة وأبو حنيفة يقول تنفيذ الوصية لغير من أوجبها له الموصي لا يجوز وهو انما أوجب الوصية بنسمة قيمتها مائة درهم والتي قيمتها خمسون غير التي قيمتها مائة فلو قلنا بأنه يشتري بثلث ما يوجد كان هذا تنفيذ الوصية لغير من أوجب له الموصي ثم للموصي في تقدير الثمن غرض صحيح وهو التحرز عن اعتاق الحديث والتقرب باعتاق أفضل الرقاب على ما روى أن النبي عليه الصلاة والسلام: من أفضل الرقاب فقال أعلاها ثمنا وأفسها عند أهلها والانسان قد يرغب في ولاء عبد كثير القيمة ويترجز عن ولاء قيس القيمة في تنفيذ هذه الوصية من الثلث ابطال مقصود الوصي والزام ولا لم يرض بالتزامه بهذين الحرفين يتضح الفرق بين هذا وبين الصدقة والحج وانما نظير هذا من مسألة الحج لو أن صحيحا أمر رجلا أن يحج عنه رجلا بمائة درهم فأحج عنه رجلا بخمسين درهما وهناك يصير مخالفا ضامنا فكذلك هاهنا وعلي

هذا الخلاف لو أوصى أن يتق نسمة بجميع ماله فلم يجز الورثة ذلك فالوصية تبطل في قول  
أبي حنيفة وفي قولها يشتري له بالثلث نسمة فتعتق عنه واستكثر من الشواهد لها في الأصل  
قال أرأيت لو أوصى أن يتق عنه نسمة بمائتي درهم مائة من ماله ومائة من مال فلان لرجل  
أجنبي أ كنت أبطل وصيته من أجل أنه سعى مال الأجنبي أرأيت لو أوصى أن يشتري له  
نسمة بمائة درهم أو بخمر أو خنزير أو بالناس حر أو بزيادة مع هذه المائة شيء لا يصلح من  
ماله أ كنت أبطل الوصية لأبطلها وهي جائزة من ثلثه أرأيت لو أوصى أن يتق عنه نسمة  
بمائة درهم بينها فإذا فيها درهم ستوفة أو أكثر لا ينفق أما كنت أسرّه أن يشتري بما بقي  
أرأيت لو تجاوز هذا البالغ أما كنت أسرّه أن يشتري بها أرأيت لو استحق منها درهم أو  
هلك منها درهم أ كنا نبطل الوصية فيل هذا كله على الخلاف ومن عادة محمد رحمه الله  
الاستشهاد بالاختلاف على المختلف لا يوضح الكلام وقيل بل أبو حنيفة رحمه الله يفرق بين  
هذه الأصول فيقول إذا أوصى أن يشتري نسمة بجميع ماله فلو أجازت الورثة لكان المشتري  
كله والعق يتكون من جهته وولاؤه له وإذا لم يجزوا لو قلنا يشتري بثلثه كنا نلزمه ولو لم يرض  
بالتزامه وأما في مسألة ماله ومال غيره لو أجاز الغير هناك لا يكون المشتري كله له ولا ينفذ  
العق في جميعه من جهة فليس في تنفيذ وصيته في ماله الزام شيء لم يرض بالتزامه وإذا أوصى  
أن يتق عنه نسمة وأوصى لآخر بالثلث فثلث ماله يقسم على الثلث وعلى أدنى ما يكون من  
قيمة النسمة لأن بمطلق التسمية لا يثبت إلا الأدنى فإنه هو المتيقن به وإنما يجب قسمة الثلث  
على مقدار ما يثبت من كل وصية فما أصاب قيمة النسمة يتق به النسمة وما أصاب الثلث  
فهو لدوصى له بالثلث ولو أوصى أن يشتري عبد فلان فيعتقه عنه فإنه يشتري من ثلثه  
لأن تنفيذ الوصية عليها الثلث وإذا امتنع صاحبه من البيع بالثلث أوقف الثلث حتى يبيعه  
صاحبه لأنه مشغول بالوصية فإدام فيه رجاء التنفيذ يجب أن يوقف الثلث عليه فإن مات  
العبد فقد انقطع رجاء تنفيذ هذه الوصية لفوات محلها فيرجع إلى الوارث ذلك إن كان سعى  
بشترى به من الثلث ولو أوصى الرجل أن يشتري له نسمة بهذه المائة بينها فبعتها من  
الثلث عنه فإن اشترى بها نسمة دأعتها عنه ثم استحق رجل ثلث المائة أو بعضها أو لحقه دين  
والمائة أكثر من ثلثه فالوصى ضامن لثلث المائة لأنه هو المشتري فالغير مضمون في ذمته  
حتى يسلمها للمشتري ثم بما ظهر تبين أن الوصى مخالف لأنه اشترى بأكثر من ثلث مال الميت

ولا يمكن تنفيذ وصيته في أكثر من ذلك فصار مخالفاً لمشتري نفسه فالتمن دين عليه وانما قضى بمال الميت ديناً عليه فيضمن مثلاً ويكون العتق من نفسه لأنه أعتق ملك نفسه فانخرج للميت مال لم يعلم به من دين أو عين يكون عن النسبة الثالث من ذلك يرى الوصي من الضمان لان بما ظهر من المال تبين ان الوصي غير مخالف وأنه نفذ الوصية في عملها فلا يلحقه عهد ولا ضمان واذا أوصى أن يباع عبده ويشتري بثمنه نسمة فعتق عنه فباع الوصي العبد واشترى بثمنه نسمة فأعتقها وهو الثالث ثم رد العبد من عيب بعد ذلك ضمن الوصي الثمن لانه هو المشتري فتعلق حقوق القصد به وذلك رد الثمن عند رد المبيع عليه باليب ثم يقال بع العبد فان بلغ ذلك الثمن فالعتق جائز عن الميت كما كان لانه تبين انه غير مخالف في شراء النسمة والعتق عن الميت بن هو منفذ الوصية في عملها وان نقص عنه أو زاد عليه فالعتق عن الوصي لانه مخالف في الوجهين أما اذا نقص ثمن العبد عما اشترى به النسمة فظاهر وكذلك اذا زاد عليه لانه إما أمره أن يعتق عنه نسمة يشترى بها ثمن العبد وهذه نسمة اشترى بها يضمن الثمن فكان غير ما تناوله الوصية فهذا كان مشترياً لنفسه في الوجهين والعتق عنه ويشتري بالثمن نسمة أخرى فيمتنع به البت ولو لم يرد العبد باليب ولكن استحق رجوع المشتري على الوصي بالثمن لانه هو الذي قبض منه بحكم البيع الثمن فكان العتق عن الوصي نفسه لانه تبين بطلان الوصية وان اشترى الوصي النسمة لا يمكن تنفيذها عن الميت فكان مشترياً لنفسه على ما هو الاصل انه متى تمسك تنفيذ الشراء على من اشترى له ينفذ على الماقد وكذا العتق عن الوصي نفسه ولا يرجع على الورثة في نصيبهم بشيء من المال لان الميت لم يوص في ذلك المال بشيء فكيف يرجع الوصي . . رأيت لو اشترى شيئاً لليتيم من ميراثه أو ماله فحقه غرم وليس لليتيم مال أن يرجع في حصه غيره من الورثة ولو أوصى بأن يشتري من ثلثي ماله نسمة فعتق عنه وماله ثلثها فاشترى الوصي بمائة نسمة فأعتقها وأعطى الورثة مائتين فاستحققت النسمة وردت في الرق وتبض الوصي المائة ليشتري بها نسمة أخرى عتقت منه مائة يرجع على الورثة بثلث ما أخاره ليشتري به في قول أبي حنيفة وما عدا ذلك من انفسه باطل . . لم يحتج بمورد الوصي في ثلثها بمائة الوصي الورثة جائزة ولا يرجع فيها أصاب الورثة بشيء وقد بعثت وصية وديها فقيل ماذا م يانه في الحج ولو أوصى أن يشتري له نسمة بمئتين فعتق عنه فاعتق الوصي ثم مات فقد بطلت الوصية لانها وقعت لشخص ميتة فلا يمكن تنفيذها لشخص آخر وتذاوت محل الوصية

فبطل الوصية وكذلك لو جنت جناية قبل أن تمتق فدعت بها بطلت الوصية لقوات محلها  
 وهو ملك الموصي ولو فداها الورثة كانوا متطوعين في القداء وتمتق عن الميت لأنها طهرت  
 عن الجناية وبقيت على ملكه محلا لوصيته والورثة ما كانوا مجبورين على القداء فكانوا  
 متبرعين فيه لأن النسمة باقية على ملك الموصي حكما فكأنهم فدوها من الجناية في حياة  
 الموصي ولو أوصى بمتق أمة له تخرج من ثلثه كان حالها كذلك فإن ولدت للنسمة أو الأمة  
 قبل أن تمتق فالولد رقيق للورثة لأن الوصية بالعتق لا تسرى إلى الولد فإن فيه الزام الميت  
 الولاء وإنما التزم الميت ولقاء الأمة لا ولقاء ولدها والأمة قبل أن تمتق مبقاة على حكم ملك  
 الميت فيفصل منها الولد لذلك إلا أن الورثة لا يملكونها لكونها مشغولة بوصية الميت وذلك  
 غير موجود في الولد فكان الولد للورثة وإن كانت النسمة والأمة ذات رحم محرم من الورثة لم  
 تمتق بذلك حتى تمتق عن الميت لأن اشتغالها بالوصية يمنع انتقالها إلى الوارث بل هي مبقاة  
 على حكم ملك الميت ولهذا كان ولاؤها له إذا عتقت عنه ولو أعتقها بمض الورثة عن نفسه  
 كان العتق عن الميت لأن العتق في هذه العين مستحق عن الميت وما يكون مستحقا على المرء  
 في عين بجهة فلي أي وجه أتى به يقع عن الوجه المستحق وتصريحه بخلافه باطل وكذلك لو  
 قال أنت حرة إن دخلت الدار أو قال بعد موتي لم تكن مدبرة ولكنها تمتق عن الميت إن  
 دخلت الدار ومات القائل لأن الوارث في حكم المالك لها بدليل أنه يملك بدلها وزوائدها  
 وكسبها إلا أنه لا يحمل مال كافيا فيه إبطال وصية الموصي فأما فيما فيه تنفيذ وصيته فيجعل  
 له ارث كالمالك فيصح منه تطبيق عتقها بموت أو بشرط آخر وعند وجود الشرط يجعل كالمنجز  
 امتتها فبعتق عن الميت وبه فارق الوصي فإنه إذا علق عتقها بالشرط لم يصح التعلق لأن الوصي  
 غير مالك لها وإنما يتصرف بحكم التفويض والمفوض إليه ينجز العتق والأمور بالتجزئ إذا علق  
 العتق بالشرط كان ذلك منه باطلا ولو قال لها الوارث أنت حرة على ألف درهم إن قبلت  
 قبلت فهي حرة بغير شيء لأنها لا تمتق لوجود الشرط وإنما تمتق بجهة الوصية عن الميت وكان  
 ذلك بغير جعل ولو أوصى أن تمتق نسمة عن شيء واجب عليه من ظهار أو غيره فأنتمتق من  
 ثلثه لأنه لا يجب الاعاق عنه بعد موته نذر وصية فإذا أوصى كان متبرا من ثلثه كالتطوعات  
 وكذلك الزكاة وحجة الاسلام وقد بينا هذا فيما سبق ولو أوصى بمتق نسمة فاشتريت له أو  
 بمتق أمة له تخرج من الثلث فجنى عليها جناية فالارث للورثة لأن الارث بمنزلة الولد في كونه

فلما عن الوصية فالوارث بمنزلة المالك لها فيما هو فارغ من وصية الميت فكان كسبها للورثة لهذا المعنى ولو زوجها لم يجز لأن ولاية التزويج ثبتت للملك الرقبة وهم لا يمكنون رقبتهما لكونها مشغولة بالوصية فإن دخل بها الزوج سقط الحد للشبهة ووجب المهر وكان ذلك بمنزلة ولد ولدت فيكون للورثة ولو أوصى إلى رجل يبيع عبده هذا ويتصدق بثمنه على المساكين فباعه الوصي وقبض الثمن فملك عنده ثم استحق العبد كان أبو حنيفة مرة يقول يضمن الوصي ولا يرجع على أحد بشئ لأن الوصية قد بطلت باستحقاق العبد والوصي هو الذي قبض الثمن فيضمن مثله للشترى ولا يرجع على الورثة بشئ لأن الميت ما أوصى بشئ مما وصل إلى الورثة ثم يرجع وقال يرجع الوصي بما يضمن من الثمن في مال الميت وهو قولها لأن الوصي في هذا البيع كان عاملاً للميت فالحق من العهدة بسبب عمله يرجع به على الميت ويكون ذلك بمنزلة الدين له يستوفيه من جميع ماله وروى ابن سبابة عن محمد رحمه الله أنه يرجع بقدر ثلث ماله مما يترحم لأنه إنما لحقه هذا الترم باعتبار وصية الميت وعمل الوصية الثلث فهذا يقتصر رجوعه على ثلث مال الميت والله أعلم

### باب الوصي والوصية

(قال رحمه الله) ويكتب في كتاب وصيته تركته لأن الكتاب للتوثق والرجوع إليه عند المنازعة وأكثر ما تقع فيه المنازعة التركة التي تصير في يد الوصي فيدعى أن يذكرها في الكتاب أن كتب فيه أنه يعمل كذا أن مات من مرضه هذا أو في سفره هذا فرجع من ذلك السفر وبرأ من ذلك المرض بطلت تلك الوصية لأنه علقها بشرط وقد فاتت الوصية إلى التبرأيات الخلافه أو الإطلاق وهو يحتمل التعليق بالشرط كالوكالة أو هي إثبات الولاية بمنزلة تقليد القضاء فيحتمل التعليق بالشرط وإذا أوصى إلى رجلين فأت أحدهما قبل القاضي مكانه وصيا آخر والكلام ما هنا في فصول ثلاثة أحدها أن أحد الوصيين لا ينفرد بالتصرف في قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله إلا في أشياء ممدودة استبعدنا في قول أبي يوسف ينفرد كل واحد منهما بالتصرف وجه قوله أن الوصايا ثبتت للولاية للوصي في التصرف وكل واحد من الوصيين يتصرف بانفراده كأنه ليس معه غيره كالأخوين في النكاح والأبوين وهذا لأن الولاية لا تحتمل التجزئ وتكامل السبب في حق كل واحد منهما

بأنفرادة يثبت الحكم بخلاف الوكيلين فإن الوكالة أمانة وإنما جعلها نائين عنه في التصرف فلا  
تثبت الأمانة لكل واحد منهما بأنفراده ويان أن ثبوت حق التصرف للفرق للموصى لا يكون  
الأبعد زوال ولاية الموصى والامانة تستدعي قيام ولاية النوب عنه وتبطل سقوط ولايته كالوكالة  
وأما الولاية بطريق الخلافة فتستدعي سقوط ولاية من هو أصل ليصير الخلف قائما مقامه كالجد  
مع الاب وأبو حنيفة ومحمد رحمهما الله فلا سبب هذه الولاية التفويض فلا بد من مراعاة  
سبب التفويض وإنما فوض إليها حق التصرف وكل واحد منهما في هذا السبب بمنزلة شطر  
العة وشطر العلة لا يثبت شيأ من الحكم بخلاف الآخرين فالسبب هناك الاغوة وهي  
متكاملة في حق كل واحد منهما \* ووضحه أن ولاية التصرف للموصى بعد موت الموصى  
باعتبار اختيار الموصى ورضاه به وهو إما رضى برأى المثلث فرأى الواحد لا يكون كراى المثلث  
ومقصوده توفير المنفعة عليه وعلى ورثته وذلك عند اجتماع رأييهما أظهر فأشبهت من هذا الوجه  
الوكالة فأما الاشياء المحدودة فهو تجهيز الميت وشراء مالا بد منه للصنبر وقضاء الدين ورد  
الوديعة وتنفيذ الوصية في العين وقبول الهبة والخصومة والقياس في هذه الاشياء ان لا ينفرد  
أحدهما به لما قلنا ولكننا استحسننا ان نتجهيز لا يمكن تأخيرها وربما يكون أحدهما غائبا في  
اشتراط اجتماعهما الخاق الف رر لا وفير المنفعة عليه وكذلك شراء مالا بد لاسي منه فان ذلك  
لحاجته فلا يحتمل التأخير والظاهر ان الموصى رضى برأى كل واحد منهما على الافراد فيه  
عند تحقق الحاجة وأما قضاء الدين فلا صاحب الدين يستبد باستفائه من غير حاجة فيه  
الى فعل أو رأى من الوصى فرد الوديعة كذلك والوصية بالعين اذا كانت تخرج من الثلث  
كذلك فالوصي له أن يأخذ فكذلك لاحدهما أن يعينه على ذلك بالسيام والخصومة بمالا  
يتحقق اجتماعهما عليه (الأزى) انهما وان حضرا لم يتكامل الا أحدهما لهما لو تكلا جميعا  
لم يفهم القاضي كلام كل واحد منهما ولهذا ملك أحد الوكيلين الخصومة والتفرد بها اما قبول  
الهبة والصدقة فانه لا يستدعي الولاية (الأزى) ان العبي يقبل بنفسه ومن يموله وان كان  
أجنبيا له ان يقبل الهبة له فأحد الوصيين بذلك أولى فأما اقتضاء الدين واسترداد الوديعة فهو  
على الخلاف لان هذا يقبل التأخير ويتحقق اجتماعهما عليه فانه توفير المنفعة لان حفظ  
الواحد لا يكون كحفظ المثلث وإنما رضى الموصى بحفظهما ولم يذكر في الكتاب تأما اذا أوصى  
الى كل واحد منهما على الافراد وقد قال كثير من مشايخنا ان هاهنا ينفرد كل واحد منهما

بالتصرف بمنزلة الوكيلين اذا وكل واحد منهما على الافراد ولكن الاصح ان الخلاف في  
 التفصيل لان وجوب الوصية يكون عند الموت وعند الموت انما ثبت الوصية لها ما بخلاف  
 الوكالة وهذا لان بالإيصاء الى الثاني يقصد اشراكه مع الاول وهو يملك الرجوع عن  
 الوصية الى الاول فيملك اشراك الثاني معه وقد يوصي الانسان الى غيره على ظن أنه يتمكن  
 من اتمام مقصوده وحده ثم يتبين له عجزه عن ذلك فيضم له غيره فكان بمنزلة الوصية اليهما  
 معا بخلاف الوكيلين فان رأى الموكل قائم هناك واذا عجز الوكيل يمكن الموكل من المباشرة  
 بنفسه فلم يكن قصده ضم الثاني الى الاول وانما كان قصده اقامة كل واحد منهما متابعاً باقراده  
 فان مات أحدهما جعل القاضي مكانه وصياً آخر أما عند أبي حنيفة ومحمد فلان الآخر حاجز عن  
 التفرد بالتصرف والقاضي قائم مقام الميت في النظر فيجزه بنفسه عن النظر فيضم اليه وصياً  
 آخر وعند أبي يوسف الحى منهما وان كان يقدر على التصرف قائماً كان الموصى قصد أن  
 يخلف متصرفين في حقوقه وتحصيل مقصوده بنصب وصى آخر هاهنا لان رأى الميت منهما  
 باق حكماً برأى من نصبه وروى الحسن عن أبي يوسف ان الحى لا يتفرد بالتصرف هاهنا  
 لان الموصى ما رضى برأيه وحده ولا يكون للموصى أن يرضى بما يعلم ان الموصى لم يرض به  
 بخلاف ما اذا أوصى الى غيره واذا مات وأوصى الى آخر فهو وصيه في تركته وتركه الميت  
 الاول ضدنا وقال الشافعي لا يكون وصياً في تركه الميت الاول بحال وقال ابن أبي ليلى  
 لا يكون وصياً في تركه الميت الاول الا أن يوصي اليه بوصية الاول وجه قول الشافعي ان  
 الموصى بمنزلة الوكيل لانه مغموض اليه بوصية الاول بالتصرف بعد الموت بقصد فهو كالمفوض  
 اليه التصرف في حالة الحياة بالمقد وهو الوكيل ثم الوكالة تنقطع بموت الموكل ولا يملك الوكيل  
 أن يوكل به غيره فكذلك الوصى اذا مات ولا معنى للفرق لان حق التصرف للموصى انما  
 يثبت له قوط ولاية وصي لان حق التصرف انما ثبت له في الوت الذي فوض اليه  
 من المولى بعد موته باعتبار قيام ما يملكه فيه حكماً وقضه ما يملكه ان الموصى رضى برأيه والناس في  
 الرأي يتفاوتون فلا يكون ذلك منه رضا برأيه غيره ولهذا لا يوكل الوصى أيضاً عندى  
 وحجت في ذلك الوصى يتصرف بولاية منتقلة اليه فهلك الايصاء الى التمر كالجدة وتقريره  
 ان الولاية التي كانت ثابتة للموصى تنتقل في المال الى الوصى في النفس وإلى الجد من النفس ثم

الجد فيما ينتقل اليه قائم مقام الاب فكذلك الوصي فيما انتقل اليه لانه خلف عن الاول  
وباعتبار هذه الخلافة يحمل الاول قائما حكما واختلف بعمل اصل عند عدم الاصل  
ومن شرط ثبوت الخلافة اعدام الاصل \* يوضحه ان مقصود الوصي ان يتدارك برأيه  
ما فرط فيه بنفسه ولما استعان به في ذلك مع علمه انه قد تحترمه التنية قبل تتم مقصوده فقد  
صار راضيا بإيصائه الى الغير في ذلك لما فيه من تحصيل مقصوده وبه فارق الوكيل لان  
الوكيل هناك قائم يمكنه أن يحصل مقصوده بنفسه فلا يضمن لو كيله الرضا بوكيل غيره أو  
الايصاء الى غيره عند موته فأما ابن أبي ليلى فيقول هو بمطلق الايصاء يحمل الوصي خلفا  
عنه نيا هو من حوائجه وحقوقه التي فرط فيها وهذا مقصور على تركته فأما التصرف في  
تركة الموصي فليس من حوائجه في شيء فلا يملك الوصي ذلك بالتخصيص عليه وكنا نقول  
بمد قبوله الوصية وموت الموصي صار بالنصرف في تركة الاول وأولاده الصغار من حوائجه  
فيما هو مستحق عليه بمنزلة التصرف في تركة نفسه \* يوضحه انه جعل الثاني خلفا عنه قائما عنه  
في كل مكان يملكه بنفسه مما يقبل النقل الى الغير بدموته وقد كان ملك التصرف في التركيبين  
جميعا في حال حياته فيخلفه الوصي الثاني فيهما جميعا بمطلق الايصاء وعن أبي يوسف رحمه الله  
كذلك الى أن يخص تركته عند الايصاء الى الثاني فيثبت بعمل تخصيصه لانه نظر انفسه في  
هذا التخصيص وهو انه لا يتحمل وبال التصرف في ملكه الغير حيا وميتا واذ قبل الوصي  
الوصية في حياة الموصي ثم أراد الخروج منها بعد موته فليس له ذلك والوصية لازمة لا  
المقصود توفير المنفعة على الموصي ودفع الضرر عنه وبعد ما قبل الوصي لوجز ثوبه  
لموت تضرره الموصي لانه ترك النظر والايصاء الى الغير اعتمادا على قبوله وبصره  
الوصي بالقبول كالعالم له والنزور حرام والضرر مدفوع بخلاف الوصية بالمال فان تركه رده  
قبله في حياته فله أن يرد بعد موته لان المقصود هناك توفير المنفعة على الموصي وليس  
ردده مني الضرر والنزور حق الموصي لانه اذا رده لا يضيع المال بل يصير الى وارثه و  
خير للموصي شرعا فأما اذا لم يقبل الوصي حتى مات الموصي فهو بالخيار ان شاء رده وان  
رده لانه متبرع بالتصرف في حق الغير فلا يلزمه ذلك بدون قبوله كالوكالة وايدى فرد  
هنا غرور من جهته وأما الموصي هو الذي اغتر حين لم يعرف حاله أنه يقبل الوصية ثم ان  
رده في وجه الوصي فقال الموصي ما كان ظني بك هذا فن يقبل وصيتي اذا امكنت حتى



مات الموصي ثم قبل لم تكن وصية لان برده في وجهه بطلت الوصاية فلا يمكن قبولها بعد ذلك ولو أنه ردّها في غير وجه الموصي ثم قبلها بأن سمع كلام الناس في ذلك فانه لا يكون وصيا عندنا وقال زفر رحمه الله يكون وصيا لان رده في غير وجه الموصي انما يتم اذا بلغ الموصي فاذا لم يبلغه حتى قبل صار كأن الرد لم يوجد ولكننا نقول قبل القبول هو بفرد بالرد في وجه الموصي وفي حال غيبته فيبطل العقد برده ولا يعتبر القبول بعد ذلك ولو قبلها بمسء موته ولم يكن ردّها في حياته فقد لزمته الوصية بمنزلة ما لو قبلها في وجهه بل أولى لان أو ان ولايته بعد الموت فالقبول في هذه الحالة يكون ألزم منه قبل أو انه ثم دليل القبول كصريح القبول حتى لو باع بمض تركه الميت أو اشترى للورثة بمض ما يحتاجون اليه أو انقضى مالا أو قضاء لزمته الوصية لوجود دليل القبول والرضى به كالمشروط له الخيار اذا وجد منه ما يدل على الاجازة أو التمسح كان ذلك بمنزلة التصريح بذلك والاصل في ذلك قوله عليه الصلاة والسلام لبريرة ان وطئت الزوج فلا خيار لك واذا اشتكى الورثة أو بعضهم الوصي الى القاضي فانه لا ينبغي له أن يمز له حتى تبدو له منه خيانة لان الموصي اختاره ورضى به والشاكي قد يكون ظلما في شكواه فإلم يبين خيانه لا يحتاج القاضي الى النيباة عن الميت في انظر له ولا استبدال به فان علم منه خيانة عزله عن الوصية لان الموصي اعتمد في اختياره أمانته والظاهر أنه لو علم بخيانه عزله والقاضي بعد موته قائم مقامه نظرا منه للميت وان كان الوصي هو الذي شكى الى القاضي معجزه عن التصرف قبل القاضي ثم ينظر في ذلك علم عندك وعجزه عن الاستبداد ضم اليه غيره لانه لو لم يفعل ذلك لما أن يتصرف الوصي بالمعز عن التصرف في حقوق نفسه أو يترك التصرف في حوائج الموصي غيبته كان الخلل في مقصوده ويرفع هذا الخلل بضم غيره اليه وان ظهر عنه عجزه عن القيام بالوصية استبدل به لانه مأمور بالنظر من الجائين ولو ظهر عند الوصي في حياته عجزه استبدل به فذلك من قام مقامه في النظر وهو القاضي واذا أوصى الى بعد غير فلو وصية باطلة وإن أجاز مولا لان الوصية ولاية والرق ينفي ولايته على نفسه فيمنع ولايته عن غيره لان عاجز من تعيين منصوص الموصي لان منافاه لمولاه فالظاهر أنه يمنع من التبرع به عن غيره وكذلك به اجازة على غيره لان هذا بمنزلة الاعارة منه للعبد فلا يحق به الا انزوم فاذا رجع عنه ان عاجزا عن التصرف وكذلك ان أوصى الى عبده والورثة كبار أو فيهم كبير فللكبير أن يمنه من

التصرف وله أن يبيع نصيبه منه فيمنه المشتري من التصرف فان كانت الورثة صفارا  
كلهم فالوصية اليه جائزة في قول أبي حنيفة ولا يجوز في قول أبي يوسف ومحمد وهو القياس  
لان الرق الذي ينق الواية قائم في عبده كما هو في عبده غيره ولانه صار مملوكا للورثة واثبات  
الولاية للمملوك على المالك من ابد ما يكون كما لو كان فيهم كبير وأبو حنيفة يقول أوصى الى  
مخاطب مطلع فيجوز كما لو أوصى الى مكاتبه أو مكاتب غيره ومعنى قولنا مطلع أي مستبد  
بالتصرف في حوائج الموصى على وجه لا يملك أحد منه عن ذلك ولا اكتساب سبب يمنه  
ولو كان الرق يمنع الايضاء اليه لم تجز الوصية الى المكاتب لقيام الرق فيه الا أنها يقولان  
المكاتب لا يصير مملوكا للوارث فلا يؤدي الى اثبات الولاية للمملوك على المالك وأبو حنيفة  
يقول الصفار من الورثة وان كانوا يملكون رقبة العبد فلا يملكون التصرف عليه فيجوز  
اثبات ولاية التصرف له في حقوقهم بخلاف ما اذا كان فيهم كبير وانما استحسنت أبو حنيفة  
هذا لما رأى فيه من توفر المنفعة على ثلثت وطول ورثته فان من ربي عباده وأحسن اليه فالظاهر  
أن شفقتة على العباد من أولاده بعد موته أكثر من شفقة الاجنبي ولهذا اختاره للوصية  
فلتوفير المنفعة عليه جواز الوصاية اليه استحصانا كالوصية الى مكاتبه فان جاز المكاتب من  
المكاتبه عادة فيكون الجواب فيه كالجواب في ابدن واذا أوصى المسلم الى ذى أو الى حربى  
مستأمن أو غير مستأمن فهو باطل لان في الوصية اثبات الولاية للموصى على سيدل الخلافة  
عنه ولا ولاية للذى ولا للعربى على المسلم ثم الوصى يخلف الموصى في التصرف كما أن  
انوارت يخلف المورث في الملك بالتصرف ثم الكافر لا يرث المسلم فكذلك لا يكون وصيا  
للمسلم وكذلك ان أوصى الذى الى الحربى لم تجز لهذا المعنى ولو أوصى الذى الى الذى فهو  
جائز لانه ثبت لبعضهم على البعض ولاية بالقرابة فكذلك بالتفويض وأحد هارث صاحبه  
فيجوز أن يكون وصيا له أيضا ولو أوصى الى رجل مسلم أو الى امرأة أو أعمى أو محدود  
في قذف فهو جائز لان هؤلاء من أهل الولاية والخلافة اربا وتصرفا ولو أوصى الى فاسق  
منهم متخوف على ماله فالوصية باطلة لان الايضاء الى الغير انما يجوز شرعا ليم به نظر الموصى  
لنفسه ولأولاده وبالا يضاء الى الفاسق لا يتم معنى النظر ولم يرد بقوله الوصية اليه باطلة أنه  
لا يصير وصيا بل يصير وصيا لكون الفاسق من أهل الولاية والخلافة اربا وتصرفا حتى  
لو تصرف نفذ تصرفه ولكن القاضي يخرج من الوصية ويجعل مكانه وصيا آخر لانه لم

يحصل نظر الموصي لنفسه وكان عليه أن يتدارك ذلك وإذا لم يفعل حتى عجز عن النظر  
لنفسه بالموت أناب القاضي منابه في نصب وصي آخر له بمنزلة ما لو أوصى مكانه وصيا آخر  
لهذا وإذا أوصى إلى رجل بماله فهو وصي في ماله وولده وسائر أسبابه عندنا وقال الشافعي  
لا يكون وصيا إلا فيما جملته وصيا فيه لأنه تفويض التصرف إلى الغير فيختص بما خصه به  
المفوض كالتوكيل ولئن سلمنا أن الوصي ثبت له الولاية فيثبت هذه الولاية إيجاب الموصي  
وقيل يقبل التخصيص كولاية القضاء لما كان سبب التقليد كان قابلا للتخصيص وهذا لأن  
الإيصاء إلى الغير مشروع بحاجة الموصي وهو أعم بحاجة فربما يكون التفريط منه في نوع  
دون نوع فتجمله وصيا فيما فرط فيه وربما يؤتمن هذا الوصي على نوع دون نوع أو يعرف  
هدايته في نوع من التصرف دون نوع وربما يعرف شفقة الأم على الأولاد ولا يأتمن على  
ما لم فيجمل الغير وصيا على المال دون الأولاد للحاجة إلى ذلك فكل هذا تخصيصا مقيدا  
فيجب اعتباره ووجه قولنا أنه يترك ولاية مثله في غير ذلك وكما أن تصرف  
الجد لا يختص بنوع دون نوع لأنه قائم مقام الأب عند عدمه فكذلك تصرف الوصي فيما  
يقبل النقل إليه ودليل صحة هذه القاعدة أن الإيصاء يتم بقوله أوصيت إليك مطلقا ولو  
كان طريق الإنابة لم يصح إلا بالتخصيص على ما هو المقصود بالتوكيل فإنه لو قال  
وكذلك بمالي لا يملك التصرف وكذلك نوقل جملتك حاكما لا يملك تنفيذ لقضاء ما لم يبين  
له ذلك وشبه لما صح الإيصاء إليه مطلقا عرفنا أنه ثابت للولاية بطريق الخلافة والدليل  
عليه أن ولايته بعد زوال ولاية الموصي بخلاف التوكيل والتقليد في الحكومة ولئن سلمنا  
أن الإيصاء تفويض ولكن لما كان هذا التفويض إنما يعمل بعد زوال ولاية الموصي وعجزه  
عن النظر كان جوازه حاجته والحاجة تجدد في كل وقت فهو عند الإيصاء لا يعرف حقيقة  
ما يحتاجه فيه إلى التائب بعده فلم يثبت للموصي حق التصرف في جميع الأنواع تضرر  
به الموصي والظاهر أنه بهذا التخصيص لم يقصد تنفيذ ولايته بما سمي وإنما سمي نوما لأن  
ذلك كان أهم عنده والإنسان في مثل هذا يذكر الأهم وهذا بخلاف الوكالة لأن رأى  
الموكل قائم عند تصرف الوكيل فإذا تجددت الحاجة أمكنه أن ينظر فيه بنفسه أو بتفويضه  
إليه أو إلى غيره وكذلك في التقليد فإن رأى القلاد قائم فيمكنه أن يفصل بنفسه أو يفوض  
ذلك إليه أو إلى غيره عند الحاجة ولو أوصى بماله المميز إلى رجل وبتقاضى الدين إلى آخر

فهما وصيان في المين والدين جميعا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله وقال محمد رحمه الله كل واحد منهما وصى فيما سمي له خاصة وهو رواية عن أبي يوسف أيضا وجه قوله أن الموصى أحسن النظر لنفسه ههنا حين اختار التصرف في المين بمن يكون أمينا قادرا على التصرف فيه واختار لتقاضى الدين من يكون مهتديا الى ذلك وفي الفصل الاول انما قلنا تصدى الوصاية من نوع الى نوع لان به تمام النظر للميت وتعام النظر ههنا في أن يختص كل واحد منهما بما سمي له فانما يختار ليتقاضى الى الناس وللتصرف في المين أمين الناس بوضعه أن هناك التصرف في بعض الانواع للموصى منصوص عليه وفي البعض مسكوت عنه فيلحق بالمنصوص عليه وههنا التصرف لكل واحد منهما فيما سمي له منصوص عليه فلا يلحق غير المنصوص بالمنصوص وفي اثبات الشركة بينهما قصر ولاية كل واحد منهما عما سمي له لانه لا يفرد بالتصرف عند أبي حنيفة إذا ثبت الشركة بينهما وأبو حنيفة يقول الايصاء الى الغير مملوك للموصى شرما والتقييد بنوع دون نوع غير مملوك له بدليل أنه لو قيد تصرفه بنوع ونهاه عن التصرف في سائر الانواع ولكن لم يوص الى غيره في ذلك كان له أن يتصرف في الكل عرفنا أن التقييد بغير مملوك له فانما يتبر من كلامه ما يكون مملوكا له وذلك الايصاء اليهما بوضعه أن في حق كل واحد منهما أحد النوعين منصوص عليه والآخر مسكوت عنه وقد بينا في الواحد انما نص له على نوع تصدى ولايته الى سائر الانواع فكذلك ههنا والدليل عليه أنه لم يذكر لكل واحد منهما نوعا خاصا ولم يتعرض لسائر الانواع ثبتت لها ولاية التصرف في سائر الانواع على سبيل الشركة فكذلك في الشروع الذي سمي لكل واحد منهما لان الولاية بطريق الوصية لا تقبل التمييز في الانواع على أن يكون نائب في بعضها على وجه الاختصاص وفي بعضها على وجه الشركة ولو قال فلان وصي حتى يقدم فلان ثم الوصية الى فلان فهو كما قال لانه قد يحتاج الى هذا لكون من يختاره لوصيته غائبا فيحتاج الى نصب غيره لكيلا يضيع ماله الى أن يقدم النائب ثم اذا قدم فهو المختار للوصية وهذا لان الوصية الخاصة الى الوصى الاول قد انتهت بقدم الثاني فهو كالماتى ببلوغ الولد وقد جعل الوصية للثاني معلقة بقدمه والوصية قبل التعليق ثم بهذا الفصل يستدل محمد رحمه الله فيقول التقييد نارة يكون من حيث الزمان ونارة يكون من حيث النوع ثم لما صح النوع له أن يقيد بصرف كل واحد منهما زمان فكذلك يصح تقييده بالنوع بخلاف ما اذا سمي نوعا ولم يذكر سائر

الانواع لانه لو سى جزءاً من الزمان كالوصية اليه شهراً أو سنة كان وصياً بعد ذلك  
 الوقت الى أن يدرك الولد ثم اذا نص لكل واحد منهما على جزء من الزمان كان الامر على  
 ما نص عليه ولكن قد روى عن أبي حنيفة رحمه الله أنه قال اذا قدم فلان فهما وصيان  
 فعلي هذا يندفع السؤال لان الوصية في حق الثاني تنضاف الى ما بعد قدمه وفي حق  
 الآخر مطلقة فيتصرف الاول الى أن يقدم فلان لان المضاف الى وقت أو المطلق بالشرط  
 لا يكون موجوداً قبله فاذا وجد الشرط صار الثاني وصياً والاوّل وصى فيشتركان في  
 التصرف ولو سلبناه فالتفرق ما ذكرنا من حيث ان ههنا لا تثبت الشركة بينهما بحال فان  
 المقد في حق أحدهما مطلق وفي الآخر مطلق فاما ههنا تثبت الشركة بينهما فيما سوى  
 النوعين اللذين نص عليهما والمقد في كل واحد منهما مطلق ولان ثبوت الخلافه لهما واحد  
 وهو عند موت الموصى فهنا تثبت الوصية لكل واحد منهما في النوعين جميعاً وكذلك لو  
 أوصى بمص ولد وميراثهم الى رجل وبقية ولده وميراثهم الى آخر فهما وصيان في جميع  
 المال والولد استحصانا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف لان ولاية الموصى كانت ثابتة في الكل  
 وهي مما تقبل النقل الى الغير بالايضاء فيقومان مقامه بدموته في جميع ذلك واذا اختلف  
 الوصيان في المال عند من يكون فانه يكون عند كل واحد منهما نصفه وان اختلفا استودعا  
 رجلاً وان أحبا كان عندهما لان حفظ المال اليهما ويتعذر اجتماعهما على حفظه آتاء الليل  
 والنهار لانهما يتقطعان بذلك عن شغلهما فيكون لكل واحد منهما أن يحفظ نصفه كما روي عن  
 فيما يحتمل القسمة وان أحبا استودعا رجلاً لان الوصى لو كان واحداً كان له أن يودع المال  
 من غيره لانه قائم مقام الموصى فباله من ولاية التصرف في المال والابداع بدله وهذا  
 وقد يجزى الوصى عن الحفظ بنفسه لكثرة أشغاله فاذا جاز للوصى الواحد أن يودع المال  
 جاز للوصيين ذلك وان أحبا أن يكون عندهما جاز لانهما لما جاز لهما أن يودعا غيرهما فلا يجوز  
 لهما أن يودعا أحدهما وهو أقرب الى موافقة رأى الموصى كان أولى قال ولا وصى أن يتجر  
 بنفسه بمال اليتيم ويدفعه مضاربة ويشارك به لهم وعلى قول ابن أبي ليلى رحمه الله ليس له  
 أن يفعل شيئاً من ذلك سوى التجارة في ماله بنفسه لان الوصى جملة قائماً مقامه في التصرف  
 في المال ليكون المال محفوظاً عنده وانما يحصل هذا المقصود اذا كان هو الذى يتصرف بنفسه  
 فلا يملك دفعه الى غيره للتصرف كالوكيل ولكننا نقول هو قائم مقام الموصى في ولايته في

مال الولد وقد كان للموصي أن يفعل هذا كله في ماله فكذلك الوصي وهذا لان الأمور به ما يكون أصلح لليتيم وأحسن قال الله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي أحسن وقال تعالى ويستولونك عن اليتامى قل اصلاح لهم خير وقد يكون الاحسن في تفويض التصرف في ماله الى غيره ببعض هذه الاسباب لمعزته عن مباشرة ذلك بنفسه اما لكثرة اشتغاله أو لقلة هدايته وقال محمد اذا لم يشهد الوصي على نفسه أنه يسل بالمال مضاربة كان ما اشترى للورثة وهذا قولهم جيبا لان الوصي في التصرف في ماله قائم مقامهم ولو تصرفوا بأنفسهم كان الربح لهم لانه تمام ملكهم فكذلك الوصي اذا تصرف ثم هو كتب أو عمل فيه مضاربة يريد أن يملك عليهم بعض الربح الحاصل وهو ليس بأمين في ذلك الا أن يشهد قبل العمل أنه يسل بالمال مضاربة لانه بهذا الاشهاد لا يملك شيئا من ماله عليهم بل يبقى بعض ما يحصل بعمله على ملكه ويجعل بعض ذلك لهم باعتبار ماله فلا تتمكن التهمة في تصرفه فلم يذبحوا ولو أوصى بالثلث والورثة صغار فقام الوصي أهل الوصية فأعطاهم الثلث وأمسك الثلثين للورثة فهو جائز لانه قائم مقام الورثة فان الموصي أثبت له هذه الخلافة لحاجة ورثته الى ذلك ول يكون قائما مقامه في النظر لهم الى أن يتمكنوا من النظر لانهم تجاوزت، فقامت مع أصحاب الوصية كما تجوز مقاسمة الورثة معهم أن لو كانوا بالعين فان هلك حصص الورثة في يد الوصي لم يرجعوا على أهل الوصية بشيء لان الهلاك بعد تمام التسمية يكون على من وقع الهلاك في نفسه فان كان الوارث كبيرا وصاحب الوصية صغيرا فاعطى الوصي الوارث الثلثين وأمسك الثلث لصاحب الوصية لم يصح هذه التسمية على الوصي له حتى اذا هلك الثلث في يد الوصي كان لصاحب الوصية أن يرجع على الوارث بثلث ما بقي في يده وهذا لان الوصي لا ولاية له على الوصي له فلا يقوم مقامه في المقاسمة مع الورثة ثم الوصي له يملك المال ابتداء بالمقد الا أن يبقى له ما كان من الملك للميت في المقاسمة ولا ولاية للوصي في تمييز الملك الثابت له بقوله بمقد جديد فاما الوارث فيخلف الموروث في ملكه ويبقى له ما كان ثابتا للموروث ولهذا يرد بالميت فيقوم الوصي مقامه في تمييز ذلك الملك باعتبار أنه خلف عن الميت واذا ثبت أن التسمية لم تصح هنا فما هلك من المال يهلك على الشركة وما يبقى يبقى على الشركة ولو كانت الورثة صغارا فقتل الوصي أنفقت عليهم كذا درهما فان كان ذلك نفقة مثلهم في تلك المدة أو زيادة شيء قليل فهو مصدق فيه وعليه الجمين ان أهموه لانه أمين فالقول قوله في المحتمل مع الجمين

ثم هو مسلط على الاتفاق عليهم بالمعروف وبالقليل من الزيادة لا يخرج اضافته من أن يكون بالمعروف لأن التعرض عن ذلك القدر غير ممكن والمسلط على الشيء إذا أخبر فيها مسلط عليه بما لا يكذبه الظاهر فيه يجب قبول قوله كالمودع يدعى رد الوديعة وإن أهملوه فعليه الجمين لدفع التهمة وإذا كان في الورثة صنير وكبير قاسم الوصي الكبير وأعطاه حصته وأمسك حصته الصنير فهو جائز لانه قائم مقام الصنير في التصرف في ماله والمقاسمة مع الكبير من التصرف في ماله لانه تجز به ملكه عن ملك غيره فيكون فله كفعل الصنير بمد بلوغه وإذا كانت الورثة صفارا فقال الوصي أتقت على هذا كذا وعلى هذا كذا وكانت ثقة أحدهما أكثر فهو مصدق فيما يعرف من ذلك لأن الثقة للعاجلة وربما تكون حاجة أحدهما أكثر لأن كان أكبر سناً أو لأن الناس يتفاوتون في الأكل فباختياره مع التفاوت لا يزول احتمال الصدق في كلامه ولا يخرج الظاهر من أن يكون شاهداً له فيقبل قوله في ذلك وإذا قال الوصي للورثتين وهما كبيران قد أعطيتكما ألف درهم وهو الميراث فقال أحدهما صدقت وقال الآخر كذبت فإن الذي صدقه ضامن للمائتين وخمسين درهما يؤديها إلى شريكه بمد ما يحلف شريكه ما قبض الخممئة ولا ضمان على الوصي في ذلك لانه أمين أخبر بإداء الأمانة وقد أقر الذي صدقه بقبض الخممئة وأنكر الآخر أن يكون قبض وقول الوصي غير مقبول عليه في وصول الخممئة إليه وإن كان مقبولا في براءته عن الضمان وإنما بقي من التركة الخممئة التي أقر المصدق بقبضها فيلزمه أن يدفع نصفها إلى شريكه بمد أن يحلف شريكه ما قبض شيئاً لأن المصدق يدعى الاختصاص بهذه الخممئة والوصي يشهد بذلك ولا يثبت الاختصاص بقولهما وما زاد على هذه الخممئة من التركة كالأبدى وإذا قسم الوصي التركة بين الورثة ودم صفار وعزل لكل إنسان نصيبه أو كانوا صفارا وكبارا وذلك منه بنبر محضر من الكبار لم يجز وما هلك يهلك منهم جميعاً لأن القسمة لتعيين الانصباء والواحد لا ينفرد بذلك ثم الوصي لا ينفرد بالتصرف في مال اليتامى مع نفسه إلا لضرورة ظاهرة تكون لهم وبالقسمة لا يحصل ذلك لكل واحد منهم فكانت قسمته باطلة وما هلك يهلك على التركة وما بقي يبقى على الشراكة وإذا قضى الوصي ديناً على الميت بشهود فلا ضمان عليه وإن كان قضى ذلك بنير أمر القاضي لانه قائم مقام الوصي في حوائجه وتفرغ الدية بقضاء الدين من حوائجه دة كان لصاحب الدين أن يأخذ دينه إذا ظفر بنجس حقه من التركة فللوصي أن

يعطيه ذلك أيضا وان لم يأمره به القاضى وان لحق الميت دين بعد ذلك فهو ضامن لحصة التريم  
 الآخر لانه خص بمض الترماء بقضاء دينه وليس للوصى ذلك فان حق الترماء تعلق بالتركة  
 وفى التخصيص ابطال حق بعضهم ولا ولاية للوصى على واحد منهم فى ابطال حقه فيكون  
 دفعه جناية فى حق التريم الآخر وان كان أعطى الاول بأمر القاضى فلا ضمان عليه لان دفعه  
 بأمر القاضى كدفع القاضى ولكن التريم يتبع القابض والقاضى بهذا لا يصير ضامنا شيئا  
 فلما مور من جهة بالدفع كذلك ولكن التريم يتبع القابض بحصته لانه ظهر أن المقبوض  
 كان مشغولا بحقيبهما ثم ليس فى الدفع بأمر القاضى ابطال حق الآخر عن المدفوع لانه اذا  
 كان ذلك معلوما للقاضى فالقابض لا يتمكن من الجحود وأما اذا دفع بنير أمر القاضى فذلك  
 منه ابطال لحق الآخر أو بنير نص كذلك لأن القابض ربما يجحد القبض فيكون القول قوله  
 فى ذلك فلا يتمكن التريم الآخر من اتباعه قال ولو كان أوصى الى رجلين فدفع الى رجل  
 ديننا وشهدا أنه له على الميت ثم لحق الميت دين بعد ذلك بشهادة غيرهما فهما ضامندان، لجميع ما  
 دفعا لان شهادتهما بالدين على الميت غير مقبولة فى هذه الحالة لم تكن التهمة فيها فقد صاروا  
 ضامين لما دفعا الى الطالب من غير حجة وانما قصدنا بشهادتهما اسقاط الضمان عن أنفسهما  
 فاذا بطلت شهادتهما بذلك بقى دفعهما المال المدعى جناية فى حق من أثبت دينه بشهادة  
 غيرهما فكانا ضامين لجميع ما دفعا ولم يكونا دفعا حتى شهدا عند القاضى فقضى القاضى بالدين  
 الاول فهما فى ذلك كثيرهما من الاجاب وانما دفعا بعد ثبوت الدين بشهادتهما وأمرهما بالدفع  
 ثم قامت بينة على دين بعد ذلك لم يكن عليهما ضمان لانه لا تهمة فى شهادتهما بالدين الاول  
 فهما فى ذلك كثيرهما من الاجاب وانما دفعا بعد ثبوت الدين بأمر القاضى فلا ضمان عليهما  
 ولكن التريم يتبع المقتضى حتى يأخذ منه حصته لانه تبين أن المقبوض كان مشغولا بحقيبهما  
 قال ولو شهد وارثان بدين على الميت جازت شهادتهما وهى كشهادة غيرهما لانه لا منفعة  
 لهما فى هذه الشهادة بل عليهما فيها ضرر والوصى مصدق فى كفن الميت فيما يكمن به مثله  
 لانه مساط على ذلك أمين منصوب له ولو اشترى الوصى الكفن من ماله ونفذ له الثمن كان  
 له أن يرجع فى مال الميت لانه كفن ومعنى هذا أن الكفن لا يمكن تأخيريه وقد لا يكون  
 مال الميت حاضرا يتيسر الاداء منه فى الحال فيحتاج الوصى الى أن يؤدى ذلك من مال نفسه  
 ليرجع به من مال الميت وكذلك الوارث قد يحتاج الى ذلك فلا يكون متبرعا فيما أداه من مال



نفسه وكذلك لو قضى الوصى أو لوارث من ماله ديناً كان على الميت بشهود فله أن يرجع به في مال الميت لأنه هو المأخوذ وهو الذي يخاصم في دين الميت معناه قد ثبت عليه الدين في حال لا يتيسر عليه أدائه من مال الميت فيحتاج إلى الأداء من مال نفسه ليرجع به في مال الميت ولا فرق في حق الميت بين أدائه من ماله وبين أدائه من مال نفسه ليرجع به في ماله وكذلك الوصى يشتري لليتيم الطعام والكسوة من ماله بشهادة الشهود أو يؤدي من مال نفسه خراجهم بشهود فله أن يرجع بذلك في مال الميت لأن شراء ما يحتاج إليه الصبي لا يقبل التأخير وفي الخراج بعد ما طوب بالاداء لا يتمكن من التأخير فيؤدي من مال نفسه لعدم تيسر الاداء من مال الميت في ذلك الوقت فلا يصدق على اداء الخراج ولا شراء شيء من ماله الا بشهادة شهود على ذلك لأنه يدعى لنفسه ديناً في مال الميت وهو لم يحمل أمناً في ذلك وإن كان للميت عند مال قال أدبت منه وانفقت منه عليه فهو مصدق على ذلك بالمروء لأنه أمين فيما بيده من المال فهو ينفي الغمان عن نفسه بما يخبر به مما هو محتمل فيقبل قوله في ذلك وهو نظير المودع إذا أسره المودع بقضاء دينه من الوديعة وزعم أنه قد قضى ما يجب الدين دينه كان القول قوله مع اليمين في براءة نفسه عن الغمان بخلاف ما إذا أسره بقضاء دينه من مال نفسه فقال قد قضيت لا يقبل قوله في إثبات حق الرجوع له عليه الا بيئته وإذا قبض الوصى ديناً كان للميت على انسان كتب له البراءة بما قبض ولم يكتب البراءة من كل قائل أو كبير لأنه لا مدعى له للميت الا سوى ذلك فيكون بما يكتب عليه البراءة من كل قائل وكثير مبعلاً حتى الميت ولا به أمين فيما يقبضه فانما يكتب له البراءة مما هو أمين فيه وهو ما وصلت اليه يده ولو أقر الوصى أن هذا جميع ماله عليه لم يصدق على الورثة لأنه مجازف في هذا الاقرار لا طريق له إلى معرفة كون القبض جميع ماله للميت عليه بخلاف ما إذا أقر الوصى بذلك لأنه عالم بما أقر به ولأنه مسقط لما وراء ذلك من جهته وهو يملك الاسقاط فاما الوصى فلا يملك اسقاط شيء من حق الورثة وانما يملك الاستيفاء ثم هذا من ارضي، فقرر على ميراث الوصى انفرادي نفسه وكذلك ابراء الوصي انفرادي لا يجوز الا أن يقول برئت الآن من المال الذي تارة عليك حينئذ هو اقرار بالقبض لأنه براءة بقول من المطلوب، ثم بالطلب بذلك إضاه المال وفي قوله برئت كذلك الجواب من أني يـهـه وعند محمد هو لفظ ابراء كما بيناه في الكفاية وإذا أخذ الصبي مال الورثة

الى رجل لم يميز عليهم وان كانوا صناراً وكذلك ان حط شيئاً عن الغريم لان هذا اسقاط في الدين الواجب لا بقصد هو ثابت في الاستيفاء فيكون في الاسقاط كاجنبي آخر والتأخير اسقاط المطالبة الى مدة فهو بمنزلة الإبراء فاذا احتال به على انسان أملاً من الغريم فهو جائز لانه ليس فيه اسقاط حقهم بل فيه تصرف على وجه النظر لهم لان الدين في ذمة المالى ويكون أقوى منه في ذمة المفلس فهو بمنزلة ما لو اشترى لم يميزنا وان كان الذى احتال عليه مفلساً والغريم ملياً فالحوالة باطلة والمال على الاول على حاله لانه لا منفعة لهم في هذا التصرف بل فيه ضرر عليهم وهو مأمور بقرآن ما لهم على الاصلح والاحسن وكذلك اذا صالح على حق اليتيم فان كان الصالح خيراً له يوم صالح فهو جائز وان كان شره له لم يميز منه اذا كان الدين لليتم ولا حجة له على ذلك وصالح الوصى على مال يتوفيه لليتيم خير له من عين المدعى عليه وان كان لليتم بنية فالصالح شره له فيه من اسقاط بعض حقه مع تمكنه من انبائه فان مريء صالح على الخط ويتجاوز بدون الحق وكذلك ان ابتاع لنفسه من متاعهم شيئاً فان كان ربح خيراً لهم فان ابتاع أكثر من ثمن مثله جاز وان كان ثمنه من المثل أو دون ذلك لم يميز في قول أبي حنيفة وفي يوسف الآخر في قوله لا يؤمن وعوقب محمد زفر رحمه الله لا يزجاء وكذلك الخلاف فيما اذا باع مد نفسه من ماء اليتيم فان ثمنه ثمن قيمته أو لا يميز وان كان ثمنه من قيمته فهو على الخلاف أما زنا اذا فعل هذا مع نفسه يجوز في قولهما ثلاثاً رتبهم الله ثمنه قيمته أو يمين يسير وفي قول زفر لا يجوز لان الواحد لا يؤتى مرتين العقد من الجاهلين في البيع والشراء كالوكيل وهذا لانه يؤدي الى تضاد الاحكام لانه يكفر به تزجاء مستقصا مسلماً منسباً طالباً مطالباً ثم في حق نفسه هو متهم وليس له ان يوصى به فيصرف في مال اليتيم على وجه يؤدي الى التهمة (لا يرى) انه لا يامل الاجنبي بغير فاحش لاحل التهمة فكذلك لا يامل نفسه في ذلك وجه الاستحسان اذا لا يبرأ غير متهم في حق ولده لان له من الشفقة عليه ما يؤثره على نفسه ويكون تصرفه مع نفسه وتصرفه مع اجنبي آخر سواء في اتقاء التهمة ثم في هذا التصرف يكون نائباً عن صاحب الصغر ولهذا لو بلغ الصغر كانت الهدية عليه لان الاب يحكمه التزام سبب التزام الهدية اياه بأن يأذن له في التجارة فاذا صار نائباً في جانبه لا يؤدي الى تضاد الاحكام بخلاف انوكيل وأما وجه قول محمد في الوصيين انما تركنا التباس في لاب لمضى وفور شفقتة وذلك لا يوجب في حق الوصى فيؤخذ فيه بالقياس

(الأتري) أنه لا يملك التصرف مع نفسه بمثل قيمته لهذا ولو كان هو مالكا للتصرف مع نفسه لملك مثل قيمته كما يملك ذلك مع الاجنبي وأبو حنيفة وأبو يوسف استحسنا اذا كان للصبي في تصرفه منفعة ظاهرة لانه قد ظهر منه ما يدل على وغور الشفقة وإيثاره للصبي على نفسه فيما هو المقصود بالتصرف لانه لا مقصود فيه سوى المصلحة باعتبار هذا المني يتحقق بمن هو وافر الشفقة وهذا لانه يمكن أن يحمل نائبا في جانب الصبي لانه يملك أن يلزمه العهدة بالأذن له في التجارة كالأب بخلاف ما اذا كان تصرفه بمثل القيمة لانه لم يظهر منه ما ينفي التهمة عنه ولا ما يكون جائزا لتقصان قوت المقصود بالعين على الصبي واذا قد الوصى أمور الميت وسلم الباقي الى الوارث وأراد أن يكتب على الوارث كتاب براءة للوصي من كل قليل أو كثير فلو ارث أن يتمتع من ذلك لانه لا يدري ان ما سلم اليه جميع حقه فله أخفى بعض ذلك أو ألقه فان التهمة من الاوصياء ظاهرة واداء الامانة منهم باخر فلا يجزى على الوارث ان يكتب له البراءة لا بما أخذ منه بعينه فهذا هو مدلل بينهما ذن على طريقة القياس من استوى حق نفسه لا يلزمه أن يكتب البراءة لغيره ولكن لأجل النظر للوصي بأمره أن يكتب له البراءة وانما يكتب على وجه لا يتصور هو به وذلك في أن يكتب البراءة مما أخذ منه بعينه قال واذا أعطى الوصى أحد الورثة وهو كبير نصيبه فما وصل اليه من الميراث وهو ألف درهم ثم جعد وقال لم يكن عندي غير هذا فهو ضامن لألف أخرى حصه الصغير لانه قد تقدم منه الاقرار بوصول الاثنين اليه لأن من ضرورة دفعه ألقا الي أحدهما اقراره ان المدفوع نصيبه اقرار بان عنده مثل ذلك للصغير فالتأب بضرورة النص كالتأب بالنص فكان في الجعد بعد ذلك مناقضا فلا يقبل قوله ويضمن للصغير ألقا أخرى واذا كان في الورثة صغير كالأوصى أن يبيع المقار وسائر الميراث وكذلك لو كان على الميت دين أو وصى بوصية وهذا قول أبي حنيفة وقال أبو يوسف ومحمد ليس له أن يبيع حصه الكبار من المقار وانما يبيع حصه الصغير خاصة وكذلك لا يبيع الا بقدر الدين من المقار وهو قول ابن أبي ليلى والقياس هذا لان ولايته على نصيب الصغير دون نصيب الكبير اعتبار الحالة الاختلاط بحالة الافراد وكذلك ولايته باعتبار الدين فيقدر بقدر الدين وفيما زاد على ذلك يحمل كأنه لا دين على الميت ولا صغير في ولايته فلا يكون له أن يبيع المقار وأبو حنيفة استحسنت فقال لما ثبت له الولاية في بيع البعض ثبتت في الكل لان الولاية بسبب الوصاية لا تختصم الجزى

وهذا لان في بيع البض اضرا بالصفير والكبير جميعا لانه ثبت به نصيب الكبير  
والاشقاق لا يشتري بما يشتري به الجبل فكان في بيع الكل توفر المنفعة طيمم والوصى  
ولاية في نصيب الكبير فيما يرجع الى توفير المنفعة عليه (ألا ترى) أنه يملك الحفظ وبيع  
المنقولات حال غيبته لما فيه من المنفعة له قال واذا أوصى بالثلث في أشياء يشتري به ويتصدق  
بها والورثة كلهم كبار فللوصى أن يبيع المقار كله في قول أبي حنيفة لما فيه من توفير المنفعة  
علي الورثة وعندهما ليس له أن يبيع من المقار غير الثلث لان ثبوت الولاية له بسبب الوصية  
فيقتصر على معدن الوصية وهو الثلث فان كانت الورثة كبارا كلهم وليس عليه دين ولم يوص  
بشيء فان كانت الكبار غيبا أو بعضهم كان للوصى أن يبيع الحيوان والروض لانه يملك  
حفظ التركة الى أن يحضروا فيقتسموا وبيع الحيوان والروض من الحفظ لانه يخشى عليها  
التلف وحفظ الثمن أيسر وليس له ولاية يبيع المقار لانها مختصة بنفسها فبيها ليس من الحفظ  
وان كانوا حضورا لم يكن له أن يبيع شيئا من ذلك ولكن يسلم الكل اليهم لينظروا فيه  
لا تقسم بالبيع أو القسمة بينهم لانهم يمتنعون من النظر لا تقسم اذا كانوا حضورا فلا حاجة  
الى نظر الوصى لهم وان كانوا غيبا فأجر الوصى عدا أودابة فهو جائز لان هذا من باب النظر  
والحفظ فان المنفعة أقرب الى الهلاك من العين لانها لا تبقى وقتين ففي استبدال ذلك بما يبقى  
لهم وهي الاجرة توفر المنفعة عليهم وما اشترى الوصى للرفق من الكسوة فلا ضمان على  
الوصى فيه لانه أمين حافظ لهم بحق فبلا كفي يده كهلا كفي أيدهم واذا قسم الوصى المال  
بينهم وهم كبار فأعطى نصيب الحضور منهم وأسك نصيب الغائب فهو جائز لانه في الروض  
يملك البيع في نصيب الغائب فيملك القسمة أيضا ويند لأن في قسمه معنى الحفظ في حق  
الغائب لانه يتميز بالقسمة ملكه من ملك غيره واذا قسم الوصيان مال الورثة وأخذ كل واحد  
منهما طائفة فقال أحدهما الذي عندي لقان خاصة والذي عندك لقان فقسمتها باطلا لان  
الوصيين في التصرف كوصى واحد والوصى الواحد لو قسم نفسه لم تجز القسمة فكذلك  
الوصيان وهذا عند أبي حنيفة ومحمد ظاهر لان كل واحد منهما لا يستبد بالتصرف عندهما  
وأما عند أبي يوسف فيستبد كل واحد منهما بالتصرف مع الاجنبي فاذا اجتمعا في تصرف  
كانا في ذلك كشخص واحد وقد اجتمعا في هذه القسمة فهما فيه كوصى واحد ولو  
غاب أحد الوصيين فقام الآخر الورثة وأعطى الكبير حصتهم وأسك حصه الصغير فان

ذلك لا يجوز في قول أبي حنيفة ومحمد حتى اذا ضاعت حصة الصغير كان له أن يرجع فيما  
قبض الكبار بحصته وفي قول أبي يوسف تجوز هذه القسمة وهذا بناء على ما سبق من بيع أحد  
الوصيين وشراؤه لليتيم بدون رضا صاحبه واذا كان لليتيم ودية عند رجل فأمره الوصي  
أن يقرضها أو يهبها أو يسقطها فأمره باطل لانه لا يملك مباشرة هذه التصرفات بنفسه فلا  
يعتبر أمره به ويكون الضمان على الذي فعل ذلك لانه هو المستهلك للرب بدفعه الى التبرع على  
وجه التملك منه وان أمره أن يدفعها الى رجل فدفعها اليه جاز وبرى منها لان الوصي بهذا  
يصير موكلا للقباض بالتبض وهو يملك القبض بنفسه فيملك أن يوكل غيره به بوضعه أنه  
لو قبض بنفسه ودفعه الى هذا الرجل ودية كان ذلك صحيحا منه فكذلك اذا أمر من في  
يده بأن يدفعه اليه ولو أمره الوصي بأن يعمل بالمال مضاربة أو يشتري به متاعا كان ذلك  
جائزا لان هذا تصرف يملك الوصي مباشرة بنفسه فيعتبر أمره فيه ويكون بمنزلة شراء العبيد  
بعد بلوغه والله أعلم

### باب قرار الوارث

(قال رحمه الله) واذا أقر الوارث أن أباه أوصي بالثلث لفلان وتهدت الشبهة ان أباه  
أوصي بالثلث بغيره فإنه يؤخذ بشهادة الشهود ولا شيء للذي أقر له الوارث لان الشهادة  
حجة في حق الغير والأمر حجة في حق المقر خاصة فوصية أشبهه لا ثابتة في حق المقر  
ووصية نزلت بناء على حق المشهود له ومقر الوصية الثلث اذا صار الثلث منتهجا  
للمشهود به بقضاء المذاعى يبق للقر له شيء لا زالوا إنما أقر له الثلث وعصاة والآلة اتفاق  
بالوصية لا يدون الا في محلهما قال ونواقر الوارث أن أباه أوصي بالثلث لفلان قال رحمه الله  
بل أوصي به لفلان أو قال أوصي به لفلان لا بل لفلان في الاول في وجهه جوه ولا  
شيء للآخر لان الاول استقر بالثلث قراره اذ على وجه لا يملك الوارث ابطال  
استحقاقه بالرجوع عنه وقوله لا بل الاستدراك فبالرجوع عن الاول واقامة الثاني فانه  
ولم يصح رجوعه وما بقي الثلث تصح الاول لا يمانع المقر بجاهه ان يرد له لثاني صادف  
محلهما هو مستحق امره فليكن الاول حجة به قال رحمه الله قراره منبسطا فان أوصي  
بالثلث لفلان وأوصي به لفلان حقت ثلث بينهما نصين لانه اندرك الثاني مع الاول في الثلث

والعطف للإشراك وهو صحيح منه لأن الكلام المتصل بعمقه يعض إذا كان في آخر ما ينير  
موجب أوله يتوقف أوله على آخره ويصير هذا بمنزلة ما لو أقر لها ما بخلاف ما إذا لم يكن  
كلامه متصلاً لأن البيان المير له بمنزلة الاستثناء يصح موصولاً ولا مفصولاً وقد بيناه في  
الإقرار • قال وإذا أقر أنه أوصى به لفلان ودفعه إليه ثم قال لا بل لفلان فهو ضامن له حتى  
يدفع مثله إلى الثاني ولا يصدق على الأول لأنه بالكلام الثاني أقر أن الثالث كان مستحقاً للثاني  
دون الأول وقد دفعه إلى الأول باختياره فصار مستهلكاً للمدفع وبجمل ذلك كالتأميم في حقه  
فيلزمه دفع مثله إلى الثاني ولا يقبل قوله في الرجوع من الاستحقاق الذي أقر به للأول ولو  
كان دفعه إلى الأول بفناء القاضى لم يضمن للثاني شيئاً لأنه ما استهلك شيئاً من المال كان الدفع  
كان بقضاء القاضى وعمل الوصية تمين فيما قضى به القاضى للأول فيكون هو شاهداً للثاني على  
الأول والشاهد إذا ردت شهادته لم يفرم شيئاً بخلاف الأول فهناك هو الذي دفع بنفسه  
فكان • استهلكا وتمينه في حق الثاني غير صحيح فيجمل في حق الثاني كان عمل الوصية في يده  
على حاله ولو أقر لرجل وصية ألف بمنها وهو الثالث ثم أقر لآخر بعد ذلك بالثالث ثم رفع  
إلى القاضى فإنه يتقدم الألف الأول لأنه أقر له والمثل فارغ من حق الغير وبفناء القاضى تمين  
المدفوع إلى الأول على الوصية ولا يكون للثاني على الوارث شيء لأنه لم يبق شيء من أصل  
الوصية في يده ويدين الوارث في الكلام الثاني كان شاهداً للثاني على الأول لا مقر له على  
نفسه وشهادة البرقة على الوصية جائزة كما تجوز شهادة غير الوارث لأنه لا منفعة له في هذه  
الشهادة بل عليه فيها ضرر • قال وإذا شهد وارثان أداليت أوصى لفلان فالثالث فدفعها ذمت  
إليه ثم • هذا إنما كثر أوصى به لآخر وقالوا أخطأنا فثبتنا لا يصدق على الأول لأنها • هذا  
عن شهادتهما بعد تمام الاستحقاق الأول فلا يعمل رجوعهما في ذمته وهما ضامنان للآخر  
يدفعانه إلى الآخر لأن إقرارهما على أنفسهما صحيح وقد أقر أنهما استهلكا عمل حق •  
بالدفع إلى الأول فكانا ضامنين له ولو لم يكونا دفعا شيئاً أجزت شهادتهما الآخر وأبطلت  
وصية الأول لأنها يشهدان للأول على الآخر فإن عمل الوصية ما ثبت مسحقاً للأول وقد  
شهدا أن استحقاق ذلك المحل للثاني دون الأول فوجب قبول شهادتهما لانقضاء التهمة عنهما  
خلاف الأول فحق صار ضامنين هناك لأنها متهمتان في حق الأول من حيث نهبا ماله  
بشهادتهما للثاني سقط الضمان عن أنفسهما • قال وإذا كانت الردة ثلاثة وأما ثلاثة آلاف

فأخذ كل السان ألفاً ثم أقر أحدهم أن أباه أوصى بالثلث لفلان وجهد الآخر أن ذلك  
 فانه يعطيه ثلث ما في يده استحصانا وفي القياس يعطيه في الفصل الثاني نصف ما في يده وفي  
 الفصل الاول ثلاثة أخماس ما في يده وجه القياس أن المقر في حق نفسه كان ما أقر به حق  
 ولا يصدق في حق غيره فإذا كانا اثنين فالمقر يزعم أن حقه في التركة وحق المقر له سواء  
 لانه يقول له الثلث وصية والثلثان يتي وبين آخر نصفان وإذا كان يزعم أن حقهما سواء  
 يقسم ما في يده بينهما نصفين كما لو أقر أبخ آخر وهذا لانها يزعمان أن حق الجاحد في  
 ثلث المال وقد أخذ نصف المال فما أخذه زيادة على حقه كالتأوي فلا يكون ضرر ذلك على  
 أحدهما دون الآخر وكذلك في الفصل الاول للمقر يزعم أن المقر له الثلث والثلثان يثبتنا  
 اثلاثاً وحقه في ثلاثة من تسعة وحق في سهمين فيجعل ما في يده بينهما أخماساً باعتبار زعمه  
 وجه الاستحصان أن الجاحد مع ما أخذ يحمل كالمردوم وكان جميع التركة ما في يد المقر  
 وهو الوارث فانما يلزمه أن يدفع الثلث الى المقر له بطريق الوصية بوضعه أما لو أخذنا  
 بالقياس فأمرناه أن يدفع اليه نصف ما في يده ثم أقر الابن الآخر بالوصية بالثلث الآخر فانه  
 يدفع اليه نصف ما في يده أيضاً فيؤدي الى تنفيذ الوصية في نصف المال والوصية لا تنفذ في  
 أكثر من ثلث المال فلماذا أخذنا بالقياس ولو كان المال ألفاً عينا وألفاً ديناً على أحدهما فأقر  
 الذي ليس عليه دين أن أباهما أوصى لهذا بالثلث أخذ من هذه الألف ثلثها وكان للمقر ثلثها  
 لان في زعم المقر أن حق المقر له في ثلث كل ألف وكان منه الابن المدينون حقه في الدين لا  
 يلزمه أن يدفع اليه من الدين زيادة على حقه فلماذا يعطيه ثلث الدين الذي في يده وفي القياس  
 يعطيه نصف ذلك لاقراره أن حقهما في التركة سواء ولو كان المال كله عينا فأخذ كل واحد  
 منهما ألفاً ثم أقر كل واحد منهما على حياله الرجل غير الذي أقر له صاحبه أن الملت أوصى له  
 بالثلث فان كل واحد منهما يأخذ ثلث ما في يده الذي أقر به وهذا يدل على أن ترك القياس  
 أحسن من القياس وأن القياس في هذا فاحش قبيح يعني أن القول به يؤدي الى تنفيذ الوصية  
 في نصف المال (ألا ترى) أن الملت لو ترك امرأة وابناً فأخذت المرأة الثمن ثم أقرت أن  
 الملت أوصى لهذا بالثلث فان المقر له يأخذ ثلث ما في يدها ولو أخذنا بالقياس لكان يأخذ  
 أربعة أخماس ما في يدها لانها تزعم أن حق الموصي له في أربعة من اثني عشر وحقها في  
 واحد وهو ثمن ما بقي فيها ونحوه تبين أن الأخذ بالقياس هنا قبيح قال ولو ترك اثنين

وعشرين درهما فاقسمها نصفين ثم غاب أحدهما فأقام رجل البيعة على الحاضر وصية بالثلث  
أخذ منه نصف ما في يده لأنه أثبت بالبيعة أن حقها في التركة على السواء فأخذها بالقياس وهنا  
بمخلاف مسألة الاقرار لأن هنا وصية المشهود له ثبتت في حق الحاضر والتائب حتى إذا رجع  
التائب كان لها أن يرجع عليه بما أخذاه زيادة على حقه فلا يجعل هو مع ما في يده كالمعدوم  
بمخلاف مسألة الاقرار بوضعه أن هنا لو أقام آخر البيعة على الوصية بالثلث أيضا على التائب  
ثم اجتمعا لم يكن لها الا الثلث بينهما نصفين فلا يؤدي هذا الى تنفيذ الوصية في أكثر من  
الثلث بمخلاف الاقرار على ما بيناه وإذا أقر الوارث بوصية لرجل تخرج من الثلث أو بعت ثم أقر  
بدين بمد ذلك لم يصدق على إبطال الوصية والمتى وكان الدين عليه في نصيبه لأن محل الدين  
جميع التركة وقد بقي في يده جزء من التركة فيؤمر بقضاء الدين منه بأقراره وأصل هذا  
الفرق فيما إذا أقر أحد الابنين بدين على الميت فإنه يؤمر بقضاء جميع الدين من نصيبه بمخلاف  
الوصية وقد أوضحنا هذا في كتاب الاقرار فإن أقر الوارث بدين ثم أقر بدين يبدأ بالاول  
لأن صحة اقراره على الميت بالدين باعتبار ما في يده من التركة وقد صار ذلك مستحقا للاول  
وهو فارغ حين الاقرار له وإنما أقر للثاني والمحل مشغول بحق غيره فلا يصح اقراره ما لم يفرغ  
المحل من حق الاول كالراهن إذا أقر بالرهون لأنسان فإن أقر لها في كلام متصل استويا  
لأن في آخر كلامه ما يغير موجب أوله وإذا قل الوارث لفلان كذا من الدين ولفلان كذا  
من الوديعة والوديعة بينهما وهو جميع ما ترك الميت فلهما يتحصان فيها لأنه حين أقر بالوديعة  
فقد أقر هناك بدين شاغل لما في يده من التركة فيكون هذا بمعنى اقراره بوديعة مستهلكة  
فكانها استهلكها بتقديم الاقرار بالدين عليها والاقرار بوديعة مستهلكة اقرار بالدين وكأنه أقر  
بدينين في كلام موصول وإن بدأ بالوديعة ثم بالدين بدى بالوديعة لأنه أقر بها ولا دين هناك  
فصارت عينها مستحقة للمقر له ثم الاقرار بالدين إنما يصح في تركة الميت لا فيما تبين أنه ليس  
من تركته وإذا أقر بوديعة بيمين ثم بوديعة أخرى بكلام متصل بدى بالاول لأن الاول  
استحق ذلك المدين بنفسه بنفس الاقرار والاقرار الثاني لا يصح في المحل الذي استحقه  
الاول وهذا بمخلاف الدين لأن موجب ثبوت الدينين الشرعية بينهما في التركة فكان في آخر  
كلامه ما يغير موجب أوله وهنا ليس موجب ثبوت الوديعة بأعيانها المشتركة بين المقر لها  
في شيء بل كل واحد منهما يستحق ما أقر له به بيته فليس في آخر كلامه ما يغير موجب أوله



فلهذا كان المتصل والمنقطع في هذا سواء حتى انه اذا أقر بوجوب دينين بغير أعيانها فهو والاقرار  
 بدينين سواء \* قال واذا أقر أحد الورثة بدين وأنكر ذلك بقيتهم لزمه في نصيبه جميع الدين  
 عند اختلاف الوصية وفي الحقيقة لا فرق فاما نجعل في موضعين الجاحد مع ما في يده كالمدوم  
 وكان الوارث هو المقر والتركة ما في يده ولو كان كذلك لكان يؤمر بقضاء جميع الدين بما  
 في يده اذا كان يفي بذلك ولا يؤمر بأن يدفع اليه بالوصية الا الثلث وهذا لان الموصى له  
 شريك الوارث والدين مقدم على الميراث من حيث انه لا ميراث له الا بعد قضاء جميع  
 الدين ولو كان الوارث واحدا فقال هذه الوديعة لفلان لا بل لفلان أو قال هي لفلان ثم قال  
 بسد ما سكت ولفلان معه فانها للاول دون الثاني لان الاول استحقها على وجه لا يملك  
 انوارث الرجوع عنه ولا الاشراك لغيره فيه ولو قال هي وديعة لفلان ودفعها اليه ثم أقر أنها  
 كانت لهذا الآخر وأنه قد أخذها فهو ضامن للثاني مثلها لأنه قد استهلكها بالادع الى الاول  
 بزعمه واذا لم يدفع فهو غير مسنك شيئا وانما هو شاهد ثانى على الاول وعلى الميت وقد  
 ردت شهادته فلا يكون ضامنا شيئا \* قال ولو قال أوصى الى هذا بالثلث ولهذا على ابي دين  
 ألف درهم في كلام متصل والدين يستغرق جميع المال أجزت الدين وأبطلت الوصية لان  
 الدين مقدم على الوصية وفي آخر كلامه ما يثير موجب أوله لان وجوب أول كلامه استحقاق  
 للمقر له ثلث التركة في الوصية مطلقا وموجب آخر كلامه أن يكون استحقاق الوصية مؤخر  
 عن الدين والبيان معتبر صحيح اذا كان موصولا (ألا ترى) أنه لو قال أوصى الى فلان بالثلث  
 وأعتق هذا العبد وهو الثلث صدقته في أعتق وأبطلت الوصية لانها بين يدي العتق المنفرد  
 مقدم في الثلث على سائر الوصايا ون فصل من الامور التي أجزت الثلث الاول لان ابي  
 بمنزلة الاستثناء لا يصح مفصولا فينبى عمل الوصية مستحقا للزود وقد فسد رقبته  
 باقراره فليعلم ان يسمي في جميع قبضته لان سقوط السمانه عنه باعتبار الوصية لم يبرأ شي من  
 عمل الوصية فليعلم السمانه في عمله ولو أقر الوارث ان يادع الوصى بالثلث أكثر من ثلث  
 وأنه لا تجزئه من موت أبيه ثم ردت الوارث قبل ان يقبض الوصى من دين الوارثية  
 بدأ بها من مال أبيه نزل دين الوارث لانه قد قر به وارث من الوصية والاجازة كالمداينة  
 فانه غير متم في ذلك حين ان في صحته واستحقاق لموصى له عند اجازة الوارث يمول  
 على الوصية من جهة الموت ثم استحقاقه بنفسه لان الزيادة ثم اقراره وارثه في يده

تركته لا ما كان مستحقا بيمينه لتير ه فان كان الوارث قد استهلك مال أبيه فهو دين فيما ترك الوارث  
 يحاسب صاحبه صاحب دين الوارث لان اقراره بذلك بعد ما استهلكه اقرار بالدين على نفسه  
 ومن اقر بدين ثم بدين ثم ماتت محاسب الترماء في تركته وقال واذا شهد وارثان على الوصية جازت  
 وشهادتهما على جميع الورثة لانه لا تهمة في شهادتهما فان كانا غير عدلين أو أقرا ولم يشهدا  
 بالخصصة فشهادتهما في نصيبهما لان اقرارهما ليس بحجة على غيرهما وكذلك شهادتهما  
 بدون صفة العدالة لا تكون حجة على غيرهما وانما هي حجة عليهما ولا يقال اذا شهدا في  
 الابتداء وهما عدلان فيما متهما في اخراج الكلام مخرج الشهادة لانهم لم يذكرا نقطة  
 الشهادة لزمهما في نصيبهما خاصة وهذا لان في الوصية لا يتأني هذا الاشكال فانهم لو شهدا  
 أو أقرا لم يلزمهما الا مقدار حصتهما وانما هذا الاشكال في الدين ومع هذا تقبل شهادتهما لانه  
 لم يلزمهما قبل الشهادة قضاء شيء من نصيبه لم تكن التهمة في اقرارهما الكلام مخرج الشهادة  
 ولو شهدا وهما عدلان على الوصية وعلى بقية الورثة انهم أجازوها بعد الموت جازت شهادتهما  
 لانهما لم يجران بهذه الشهادة الى اقسام شيئا ولو شهد شاهدان انه أوصى بالثلث لهذا الرجل  
 وشهد وارثان انه رجع عن الوصية بالثلث لهذا وجسد هذا الآخر جازت شهادتهما لانهما  
 يشهدان ثلثي على الاول ولا يجران الى أنه هما شيئا ولو لم يشهدا على الرجوع ولكن  
 شهدا بالثلث رجع نحصا في الثلث لانه لا تهمة في شهادتهما فانه لا فرق في حثتهما بين أن  
 يكون المستعني للثلث عليهما واحدا أو اثنين ولو شهد شاهدان انه أوصى لهذا الاجنبي  
 وشهد وارثان انه أوصى بالثلث لهذا الوارثه أجازت الورثة بالثلث للاجنبي لان استحقاق  
 الاجنبي الثلث سببه أقوى من حيث انه غير محتاج الى اجازة الورثة ولا يثبت استحقاق  
 الثلث للاجنبي ثبت انه لا حق للوارث فيه شهادتهما على اجازة الورثة ليست بشيء وبدون  
 الاجازة لا مزاحمة للوارث مع الاجنبي في غير الوصية بل ولو شهد وارثان انه رجع عن  
 الوصية لاجنبي وجعل هذا الوارث وأمهدا مع جميع الورثة قد سلموا له ذلك بعد الموت كان  
 ذلك جائزا في قول أبي يوسف رحمه الله الاول في قوله الآخر لا تقبل شهادة رارينهم على  
 ذلك بدور فيرد محبة وجه الله وجهه له الاول ان الورثة بلا اجازة قد اخرجوا الثلث  
 من حق أنفسهم عنده شهادة بالاستحقاق لمن على لا رر فلا يتمكن فيه الدية كما لو شهدا  
 بذلك بلا وجه ووجهه ان الاجنبي لا يجران بالثلث دليل على ذلك بالاستحقاق

بشهادتهما على الرجوع فيثمان في ذلك وهذا لانهما يوجبان للثاني مع ذلك الاستحقاق حتى  
يكون تحويله من الاول الى الثاني لان الاستحقاق الاول ثابت من غير اجازتهم والاستحقاق  
للتاني لا يثبت الا باجازتهم ولان الاستحقاق للثاني مع اجازتهم مختلف فيه فن العلماء من  
يقول لا وصية للوارث وان اجازت الورثة ولو قضى القاضي بذلك معتمدا على ظاهر الخبر  
ينفذ قضاؤه فن هذا الوجه يجران الى أنفسهما شيئا بخلاف ما اذا شهدا بها لاجني آخر

### باب اقرار الوارث بالمتق

(قال رحمه الله) وانما مات رجل وترك وارثا واحدا وثلاثة أعبد قيمتهم سواء لا مال  
له غيرهم فقال ذلك الوارث أعتق أبي هذا في ماله ثم قال بعد ذلك لا بل هذا ثم قال لا بل  
هذا فانهم يمتقون جميعا لانه حين أقر الاول عتق كله اذ ليس في قيمته نفس على الثالث ثم  
بالكلام الثاني رجع عن الاقرار الاول وأقر لثاني ورجوعه باطل ولكنه زعم أنه  
استهلك الاول باقراره فيجعل ذلك كلقا ثم في حقه فيعني الثاني كله باقراره وكذلك الثالث  
وانما هذا بمنزلة اقراره بالثالث لعلان وصية ودفعه اليه ثم أقر به للاجني لان المتق لا يحتاج  
فيه الى التسليم فنفس الاقرار به بمنزلة التسليم في المال ولو قال في كلام متصل أعتق أبي هذا  
وهذا وهذا سمي كل واحد منهم في ثلثي قيمته لانه آخر كلامه ما يفي بواجب أوله فيتوقف  
أوله على آخر ويصير كأنه أقر لهم في كلام واحد فقال اعتقهم المبت فيمتق ثلث كل واحد  
منهم ويسمى في ثلثي قيمته \* ولو قال أعتق أبي هذا ثم سكت ثم قال وهذا ثم سكت ثم  
قال وهذا عتق الاول كله ونصف الثاني وثلث الثالث لانه أقر بالثالث الاول في الكلام  
الاول فيمتق كله ثم في الكلام الثاني أقر بالثالث يسهل بين الاول نصفان فيكون اقراره  
للتاني بنصف الثالث صحيحا فيمتق نصفه وابطاله استحقاق الاول في النصف غير صحيح بل  
يجعل هو في حق الثاني كله لانه بذلك النصف ثم أقر في الكلام الثالث انما يسهل ان  
فيصح ايجاب ثلث لثالث ولا يصح رجوعه عن شيء عما أوجبه لثالثين بل يعمل هو  
كالمتسلك لما زاد على مقدار حق الاولين في حق الثالث لو قرأ ابا اعتق هذا في ماله  
وهو الثلث وشبهه الشهادة أعتق هذا الآخر وثلث فليس يتم البينة حر ويسمى  
الذي أقر له الوارث في قيمته لان الوارث لما أقر له عرفى لوصية ودفعها عن الحياة

كله للذي أقيم اليته ولو أقر الوارث أن أباه دبر هذا العبد في مرضه ثم سكت ثم قال وأعتق هذا الآخر في مرضه فإن المدبر يمتق كله من الثلث ويمتق من الآخر نصف الثلث لأن إقراره بالتدبير له وإقراره بالعتق في مرضه سواء فإنه يمتق من الثلث بعد موته في الوجهين وقد يمتق في كتاب العتق أن الأول يمتق كله وأنه يمتق من الثاني نصفه وكذلك لو شهد الشهود على إقرار الوارث في حياة أبيه أو بعد موته أن أباه أعتق عبده هذا وهو ينكر أخذ بذلك لأن الثابت من إقراره باليثة كالثابت بالمعينة ولو عاينا إقراره بذلك كان مؤاخذا به سواء أقر بذلك قبل موت أبيه أو بعده وكذلك لو شهد أحد الشاهدين أنه أقر بذلك قبل موت أبيه وشهد الآخر أنه أقر به بعد موت أبيه فالشهادة جائزة لأنه إقرار كله يعني أن الإقرار قول والقول فيما يعاد ويكرر وحكم الإقرار قبل الموت وبعد الموت واحد في حقه فهو بمنزلة شاهدي الإقرار إذا اختلفا في المكان أو الزمان وذلك لا يمنع قبول الشهادة فهذا قياسه

### باب الوصية بالعتق على مال أو خدمة

(قال رحمه الله) وإذا أوصى الرجل لعبده بأن يؤدي كذا وكذا ويمتق فهو جائز على ما قال إن كان الذي شرط عليه أداءه أكثر من قيمتها أو مثلها أو دونها بمقدار ثلث ماله فإن كان النقصان عن القيمة أكثر من ثلث ماله حط عنه ثلث المال ويسعى فيما بقي اعتبارا لما أوصى به بمال نقده في مرضه وهذا لأن هذا في معنى الوصية ببيع من غيره ولو أوصى ببيع من مملوك بثلث ماله وجب تنفيذ وصيته فإن حط شيئا من الثمن في قيمته يجعل ذلك من ثلث ماله وكذلك إذا أوصى بأن يباع من نفسه بل أولى لأن في هذه الوصية منفعة الموصى أيضا من حيث الولاء وإنما جعلنا هذا في معنى البيع لأنه شرط عليه أداء ما يقوم مقام مالية رقبة في توفر المنفعة على الورثة ودفع الضرر عنهم فإن حتم في المالية وذلك يسلم لهم هذا الطريق فإن أعتق مع هذا عبدا على غير جعل بدئ بالعتق من غير جعل ثم أعتقنا هذا الآخر بما بقي من الثلث على ما بينا لأن ما تقدم من العتق في حال حياته مقدم على ما أوصى به بعد موته عتقا كان أو غيره فإن ما بعده صار بحيث لا يحتمل القسح ولا يحتاج فيه إلى التنفيذ وما أوصى به ليس بهذه الصفة فلماذا قدمنا العتق المنفذ في ثلثه وإذا أوصى أن يخدم عبده بعد موته ورثته سنة ثم يمتق لم يجز

الا أن يجزه الورثة لان الوصية بخدمة العبد لبعض ورثته بمنزلة الوصية بالرقبة وذلك باطل  
 الا أن يجزه الورثة ثم الوصية بالتق للعبد مرتبة على الوصية بالخدمة متأخرة عنها فاذا بطلت  
 الاولى لعدم اجازة الورثة تبطل الثانية لقوات شرطها فاذا صحت الاولى باجازة الورثة بعد الموت  
 وهم كبار يجب تنفيذ الاخرى جزما على خدمة العبد سنة كما أوصى به ولو أوصى بأن يخدم  
 جسيم الورثة سنة ثم هو حر فهذا جائز لانه ليس في هذه الوصية ايثار لبعض الورثة ولكنه  
 ايفاء ما كان من استخدام الورثة اياه سنة بعد موته ثم أوصى بتمتع به ذلك فيجب تنفيذ  
 وصيته من الثلث فان كره ذلك بعضهم أجبر عليه لان سلامة خدمته لم بطريق الارث  
 لا بطريق الوصية والارث لا يرد لكرهه الورثة فان قيل الخلع لا تورث قلنا نعم مقصودنا  
 ولكنها تورث تبعا لملك الرقبة ولما لم يجب تنفيذ الوصية بالتق في الحال صارت الوصية مع  
 الخدمة مملوكة لم ارثا على أن يعاد الى المبتدئ حكما عند الاعتاق وهو بعد مضي السنة لتسليم  
 الولاء له ثم مقصود من كرهه منهم ابطال الوصية بالحق والوارث لا يملك ذلك في محل الوصية  
 وهو الثلث فان أوصى أن يخدم فلانا سنة ثم هو حر وفلان غير وارث فهو جائز من الثلث  
 لانه جمع بين وصيتين تصح كل واحدة منهما منفردة فصح ترابطهما على الاخرى  
 أيضا فان أبي أن يقبل الخدمة لم يجبر على ذلك لان الخدمة هنا تسلم للموصى له بالوصية  
 وللموصى له حق الرد في الموصى به على ما بينه في الوصية بالذمة بعد هذا واذا بطلت الوصية  
 الاولى برده بطلت الثانية حكما لانه وجب امره به في الاولى وقد نالت شرطه حين رد الوصية  
 بالخدمة وكذلك لو قلن ثم مات قبل سنة ان الوصية بالخدمة تبطل بطلت الوصى له بال  
 الارث لا يجري في مجرد المنة فورا للموصى به لا يحققه في ذلك وكذلك لو قال اذا خدم  
 فلانا سنة وان خدم سنة فهو حر فازدحم ما يفوت بموت فلان قبل مضي السنة فتبطل  
 الوصية بالتق لقوات شرطه فان كان فلان غائبا فتمتع به سنة فالخدمة تسكن له  
 من يوم قدم لان الموصى به سنة مذكرة ولا حاجة الى تعيين السنة التي تعقب موته لان  
 الجهالة في الوصى لا تمنع من صحة الوصية والخدمة ملازمة له سنة ثم هو حر لا يقدم  
 حتى مضت السنة بطلت وصيته سنة بطلت وصيته سنة بطلت وصيته سنة بطلت وصيته سنة  
 السنة التي عينها وذلك يفوت بضياعها بطلت وصيته سنة بطلت وصيته سنة بطلت وصيته سنة  
 ثم هو حر مال له غيره فانه يخدم فلانا يوما بمره اذا مضت ثلاث سنين وذلك لان

الوصية تنفذ من الثلث وفي تسليم المبدى الى الموصى له ليخدمه في جميع السنة قصر يد الوارث  
 عن جميع التركة لكان الوصية وذلك لا يجوز وحق الورثة نصف حق الموصى له فقلنا يخدم  
 الموصى له يوما والورثة يومين حتى يمضي ثلاث سنين يصير مستوفيا كمال حقه في الوصية  
 بالخدمة ويتم به شرط الوصية بالتق فينتق ثلثه وعليه السماية في ثلثي قيمته للورثة ولو  
 أوصى أن يخدم ورثته سنة ثم هو حر فالحلوه من الخدمة على دراهم وعجلوا عنه جاز لان الخدمة  
 مستعقة لهم بالميراث فيجوز الاعتياض عنه بالمال ويجعل وصول البذل اليهم كوصول المبدل  
 بأن يخدمهم سنة فمقت منه ثلثه ثم هم أسقطوا حقهم من الخدمة بعوض ولو أسقطوه بنير  
 عوض وعجلوا النطق جاز لان الميت صار راضيا بالتزام ولائه فكذلك اذا أسقطوه بعوض  
 ولو أوصى أن يمتق عنه هذه الجارية بعد موته بسنة فولدت ولدا وأغاث عليه قبل السنة أو  
 بعدها فذلك للورثة وتمتق هي من الثلث وقد ينافيها سبق أن الوصية بالتق لا تسرى  
 الى الولد ولا الى الكسب والنسلة والورثة بمنزلة الملك لها فيها هو فارغ عن الوصية لان  
 سبب الملك لهم فيها قد تقرر والباقي لملك الميت كذلك الا أنها تجعلها كالباقية على ملك الميت  
 حكما لضرورة الحاجة الى تنفيذ وصيتها وفيها وراء ذلك هي مملوكة للورثة وان جنت جناية  
 فذلك الى الوارث ان شاء دفعها بالجناية وأبطل 'لمتق وان شاء فداها بالارث وأعتقها عن  
 الميت لانه بمنزلة المالك لها في حكم الجناية فان اختار دفعها دفع به عمل الوصية بالتق وهو  
 ملك الميت وان اختار الفداء فقد ظهرت عن الجناية وبقيت عملا للميت عن الميت كما كانت  
 والوارث متبرع في الفداء لانه غير مجبور على ذلك واذا أعتقها أحد الورثة عن نفسه قبل مضي  
 السنة فهو حر عن الميت لان الوارث بمنزلة المالك فلا بد من تنفيذ عتقه ثم عتقها مستحق  
 عن الميت وما استحق في عين بجهة ذلي أى وجه أتى به يقع عن المستحق عليه وطبه حصه  
 من بقي من الورثة من قيمة الخدمة لاحباس ذلك عنده حتى نفذ العتق فيه من بعض الورثة  
 وذلك متقوم فيها وبينه وبين الورثة على ما بينا واذا كان أمتعه بعد مضي السنة فلا شيء على  
 أحد اذا كان يخرج قيمته من الثلث لان هذا تنفيذ للوصية وأما الورثة بمنزلة جاعلهم في  
 تنفيذ جميع وصية الموصى في المتق بعد موته وان دبرها وارث عن نفسه ثم مات فهي حرة عن  
 الميت بمنزلة ما رعلق عتقها بشرط آخر وقد يوجب الشرط وان لم يمت فنديره باطل لانه  
 لا يملك أعتاقها عن نفسه فلا يملك تدبيرها عن نفسه أيضا وليس في التدبير تنفيذ وصية الميت

وكذلك لو قال الوصي لانسأن بمد مضي السنة اعتقها عن الميت فأعتقها أو احتضر الوصي فأوصى الى آخر أن يعتقها عن الميت جاز ذلك بخلاف المأمور بالتعقب في حالة الحياة اذا أمر غيره به لان المأمور نائب محض والامر ما أمأبه ما أمأبه مناب نفسه في الوصية الى الغير والوصي ولاية تحصيل المقصود بنفسه وفي أمره غيره بذلك وإيصائه اليه بمد موته تحصيل مقصود الوصي فيصح ذلك من الوصي واذا أوصى بمقت ما في بطن جاريته بمد موته بشهر فهو جائز لان ما في البطن كالنفصل في حكم مقصود المتق فيه فان أعتق الام بمضي الورثة فهي حرة عنه وما في بطنها حر عن الميت لان الجنين تابع للام في المتق الذي أوجه المتق فيها ولو أعتق الجنين أحدهما عتق عن الميت فكذلك اذا أعتق الام أحدهم وقد صارت الام مشتركة بينهم بالميراث لانها فارقة عن الوصية فاذا أعتقها أحدهم بخير شركاؤه كما هو قول أبي حنيفة في عتق أحد شركاء المملوك المشترك وان دبرها قبل أن تلد فتدبره جائز لانه يملك نصيبه منها ومن ضرورة نفوذ التدبير منه في نصيبه منها نفوذه في نصيبه من الولد لان الجنين لا ينفصل عنها في حكم التدبير كما لا ينفصل في حكم المتق فانه بمنزلة جزء منها وبطل وصية الميت في الجنين لقوات محله وهو أن يكون المملوك باقيا على ملك الوصي حكما ليمتق عنه فيكون ولاؤه وينفذ التدبير من الذي دبر في بعض الجنين عن نفسه بتقرر ملكه ويستحق ولاؤه ضرورة فيفوت به عمل الوصية ولو أوصى أن يعتق عنه جاريته فلا تله بمد موته بسنة وهي الثلث فباعها الورثة فيمهم باطل لانها باقية على ملك الميت حكما مشغولة بحاجته فيمهم اياها في هذه الحالة كيهم اياها قبل موت الوصي أو كيهم الورثة التركة المستفزة بالدين وذلك باطل فهذا أيضا كذلك بل أولى لان في البيع ابطال الوصية بالتق أصلا فان ولدت من المشتري فالولد ولده والمشتري مفرور من جهة الورثة حيث لم يعلم بالوصية حين اشتراها وولد المفرور حر بالقيمة الا أن ههنا لا قيمة لها لانها لو وجبت وجبت للورثة وللمشتري أن يرجع بها عليهم لاجل الضرر فلا فائدة في إيجابها وعليه العقر لم لانه وطئها بشبهة وإيجاب العقر عقيد فان المشتري لا يرجع بما يفرم من العقر على البائع بسبب الضرر ويردون عليه لبطان البيع وتؤخذ الجارية وتمتق عن الميت بمد سنة كما أوصى ولو أوصى بمقت جاريته وقيمتها ألف وله ألقان فهلكت الالقان قبل أن يعتقها الوصي فان الجارية يمتق ثلثا وتسمى في ثلثي قيمتها لان ما هلك من المال قبل استيفاء الورثة صار كأن لم يكن وهو والمالك قبل

موت الموصي سواء فلم يبق الا الجارية فلا تنفذ الوصية في أكثر من الثلث فيمتنع ثلثها  
وتسعى في ثلثي قيمتها والله أعلم

### باب الوصية اذا لم يقبلها الموصى له

(قال رحمه الله) قد بينا أنه لا حكم لقبول الموصى له ورده في حياة الموصي لان أوان  
وجوب الوصية ما بعد موته ولا مستبر بالقبول والرد قبل أوانه فإذا مات الموصى فان قبل  
الموصى له الوصية فالملك له في الموصى به قبضه أو لم يقبضه لان بمجرد التبول يلزم التقدم  
على وجه لا يملك أحد ابطاله فيثبت حكم وهو انك بخلاف الهبة بعد القبول قبل القبض  
وان رد الموصى له الوصية بطلت برده عندنا لأن قول الشافعي لا يبطل وهو أحد الروايتين  
عن زفر لان الملك بالوصية بمنزلة الملك بالارث على معنى أن يعقب الموت ثم الارث برده  
برد الارث فكذلك الوصية وهذا لان الملك ها هنا يثبت بطريق الخلافة وهو ان وصي  
له صار خاتما عن الموصى في ملك الوصى به كوارثه الترتيبا بقراءه على ما رحمه الله  
ان هذا يملك المال بالمقد فلا يثبت له التبرع أو مائة مائة يملك له اثره بنوده  
لان الملك يثبت للموصى به ابتداء وعندنا لا يرد بالعيب ولا يبر من انما شاء ما روى  
والملك المتجدد يستدعي شيئا مبتدأ واحد لا يملك تميم سبب الملك لغيره بغير رضاه بخلاف  
الميراث فانه يبقى للوارث الملك الذي كان ثابتا للمورث حتى يردّه بالعيب ولا يصير مغرورا  
فيما استتراه المورث والبقاء لا يستدعي سببا مبتدأ أو لان أحدا لا يثبت له على غيره ولأنه  
ادخال الشيء في ملكه قصدا من غير اختياره وفي الميراث الملك ثبت من غير اختيار من  
المورث (ألا ترى) انه لو أراد أن يمنعه لا يمكن من ذلك وللشرع هذه الولاية فأما ما هنا  
فان الملك يثبت بإيجاب الموصى بدليل أن له أن يمنعه من ذلك بالرجوع عن الوصية قبل موته  
ولا يثبت الا بالقبول من الموصى له لانه دام ولاية الموصى عليه ولان تنفيذ الرصبة لمنفعة  
الموصى له ولو أثبتنا الملك له قبل قبوله فضرره فانه لو أوصى له بمبدأ أعني يجب عليه تقبضه  
اذا أثبت الملك له ولو أوصى بدنان مسكرة أو بزبل اجتمعت في داره ولو ثبت الملك له بغير  
قبوله وجب عليه نقلها أو أبي وفي هذه من الضرر عليه مالا يخفى وكذلك لو أوصى له  
بأية أو بمملوك له ذى رحم محرم منه أو بمملوك قد حلف بقتله ان ملكه لو دخل في ملكه



[illegible]

فإن القسمة مشروطة في الهبة ليتم القبض والقبض ليس بشرط لتوقع الملك في الوصية وإذا أوصى رجل بوصية قبلها بعد موته ثم ردها على الورثة فردّه جائز إذا قبلوا ذلك لأن الرد عليهم فسخ للوصية وهم قائمون مقام الميت ولو تصور منه الرد على الميت كان ذلك صحيحا إذا قبله فكذلك إذا ردها على الورثة الذين يقومون مقامه وهذا لأن فسخ العقد معتبر بالمقد فاذا كان أصل هذا العقد يتم بالإيجاب والقبول كذلك يجوز فسخه بالتراضي وبهذا فارق الصدقة والهبة فإن ذلك ابتداء التملك والشروع فيما يحتمل القسمة مع صحته وهذا فسخ الوصية والشروع لا يؤثر في فسخ الوصية كما لا يؤثر في أصل الوصية وإن ردها على بعض الورثة دون البعض ففي القياس هذا باطل لأن هذا تملك منه لمن ردها عليه فيكون التملك بلفظ الهبة والاعطاء ولكننا نستحسن فتبطل ذلك كالد على جماعتهم وكان بينهم على فرائض الله تعالى لأن أصل العقد كان بينه وبين الموصى والرد فسخ لذلك العقد فيجوز بينه وبين الموصى أيضا وأحد الورثة يقوم مقام الورثة في حقوقهم كجماعتهم فكان الرد على أحدهم بمنزلة الرد عليهم أو هذا فسخ أقبره وهو يتفرد بفسخ القبول في حق نفسه وإنما كان لا يثبت في حق الورثة إذا أبوا ذلك دفعا للضرر عنهم وعن مورثهم فإذا رضوا بذلك أو رضى به أحدهم وهو قائم مقامهم في فسخ القبول منهم وصار كأنه رده قبل أن يقبل فيكون ميراثا للورثة وكذلك لو كان على الميت دين فوجبه الطالب للورثة أو لبعضهم فهو هبة لهم كلهم كأنه وهبه للميت لأن أصل المنفعة بهذه الهبة للميت وأنه يبرئ ذمتها وأحد الورثة يقوم مقامه فيما هو من حقه ولو أوصى له بخادم ثم مات الموصى فوجب إنسان للخادم ألف درهم والخادم هي الثالث ثم قبل الموصى له الوصية فله الخادم وثلاث آلاف لأن السبب من جهة الموصى قديم لكن لم يثبت الملك للموصى له لأنعدام القبول منه والكسب الحادث بعد تمام السبب يثبت فيه حكم السبب فإذا قبل فله الخادم وثلاث آلاف لأنه لو خرج جميع آلاف من الثالث سلمت له فكذلك يسلم له ثلثها وكذلك لو ولدت ولدا فإن هلك بعض المال فله الخادم من الثلث فإن بقي شيء من الثالث فله ذلك من الولد والهبة في قول أبي حنيفة رحمه الله وقال أبو يوسف ومحمد الثلث من الخادم وولدها وما وهب لها بالحصة لا يقدم شيء من ذلك على شيء لأن حدوث ذلك بعد تمام السبب وقبل تمام الملك بمنزلة المقترن بأصل السبب (الأنرى) أن المبيعة قبل القبض إذا ولدت جعل الولد كالوجود عند العقد في اقتسام الثمن عند القبض

فكذلك ما هنا ولو كان جميع ذلك موجودا عند المقد وأوصى بالكل كان يسلم للموصى له بالثلث من الكل بالحصة والدليل عليه أن التركة بعد الموت قبل القسمة مبقاة على حكم الميت وكذلك الموصى به بعد الموت وقبل القبول ثبوت حكم الوصية في الولد والكسب ليس بطريق التبعية لأن حكم التبعية لا يبقى بعد الانفصال ولا تعتبر السراية لأن السراية إلى غير متولد من الاصل لا تكون والكسب غير متولد من الاصل فرغنا أن نبين الحكم في الولد والكسب باعتبار أنه يجعل كالموجود ويصير كأن الوصية تناولته قصدا وأبو حنيفة يقول الجارية هي المقصودة بالوصية والكسب والولد تبع فانما يبدأ من محل الوصية ما هو المقصود بالوصية لأن استقرار الحكم يكون في محله فيكون هو فيها هو المقصود ويبان ذلك أن وجوب الوصية بالموت وعند انبثاق الموجد أم فقط وانوجب اما أوجب الوصية فيها ثم ثبت حكم الوصية فيها يحدث من الكسب والولد بعد ذلك بطريق التبعية والافصال لا ينافي التبعية (الأنرى) أن ولد الميت قد لا يولد له مملوكا نبيا وهذا لا يمنع رد الاصل واللبس والدليل على أنه أن حكم الوصية لا يثبت في كسب والولد اذا ثبت قبل موته لأن ثبوت الحكم بطريق التبعية لا يكون الا بالثبوت في اصل فاذ ثبت في اصل الوصية فيجازى على الثلث أضف من الوصية بالثلث وما يثبت حكم الوصية فيه تبعاً بكون أضف مما يثبت حكم الوصية فيه مقصوداً فيتميز للثوى على أقوى التضييف محل يبق به هو بوضوح لو أخذنا بما قال أبو يوسف وعمره أدى إلى أن تبطل الوصية في الاصل لما كان البعده إذا كان الثلث بقدر قيمتها قبل أن تلد يجب تنفيذ الوصية في جميعها ثم اذا ولدت ولدا قيمته من ثمة اتفقت الوصية في نصف الام ونصف الولد أو في ثلثي الام وثلثي الولد فيؤدي إلى أن تبطل الوصية في بعض الاصل لاجل تنفيذ الوصية في التبع ولا يجوز أن يكون التبع مبطلاً للحكم الثابت في الاصل بحال والله أعلم

### باب الوصية بمن نصيب أحدهم

(قال رحمه الله) وإذا كان لرجل خمس بنين فأوصى لرجل بمثل نصيب أحدهم وثبت ما بقي من الثلث فالتريضة من أحد وخمسين سهماً لصاحب النصيب ثمانية أسهم ولصاحب الثلث ما بقي ثلاثة ولكل ابن ثمانية فتخرج المسئلة على طريق الكتاب أن قدر كل السهم بثلث

أن يأخذ كل واحد من الخمسة البنية ثمانية وتزبد على ذلك سهما ثمانية لانه أوصى له بمثل نصيب  
أحدهم ومثل الشيء غيره ثم يضرب بعد ذلك في ثلاثة لاجل وصيته له ثلث ما بقي من الثلث  
فيكون ثمانية عشر ثم تطرح السهم الذي زدته بقي سبعة عشر فهو الثلث والثلاثان نصف ذلك  
فيكون جميع المال أحدا وخمسين وانما طرحنا هذا السهم الزائد لتبيين مقدار الثلث والثلاثين ولا  
وصية في الثلثين فلا يمكن اعتبار السهم الزائد فيه فلهذا طرحناه فاذا عرفت أن ثلث المال سبعة  
عشر فطريق معرفة النصيب من ذلك أن تأخذ النصيب وهو واحد وتضربه في ثلاثة ثم في  
ثلاثة فيكون تسعة ثم تطرح من ذلك سهما كما طرحنا في الابتداء يبقى ثمانية فهو النصيب  
فاذا رفعت ذلك من سبعة عشر بقي تسعة فلهذا عرفت ما بقي وثلث ذلك ثلاثة بقي ستة  
نضيفها الى ثلثي المال وذلك أربعة وثلاثون فيكون أربعين بين خمسة بنين لكل ابن ثمانية مثل  
النصيب فاستقام والمائة يسمون هذا طريق الحشو على معنى أن محمدا رحمه الله حشا به كسبه  
والحساب يسمونه طريق اليم واليتم هو الاصل ولكن كل ما يمتدونه في كتب الحساب لكثرة  
ما يقع فيه من الاختلاف ويحتاج الى تغيير بعض الشرط في كل نوع فزعموا أن الطريق الذي  
أحكم فيه شرط واحد يخرج عليه أنواع المسائل أولها بالتأخير وأرادوا بذلك الطريق الجبر فاما  
المتقدمون من أصحابنا فاختاروا هذا الطريق لا ألقى كلام الفقهاء وطريق الدينار والدرهم  
يتمده أهل الحساب وهو في المبنى مثل طريق الخبر ولكنه أقرب الى فهم من يكون مبتدئا في  
علم الحساب ويان تخريج المسئلة عليه أن يجعل ثلث الدراهم أو ثلاثة دراهم حاجتك الى الحساب  
اذا رقت منه النصيب يكون ما بقي ثلث مجموع على الرصية بالدينار والرصية بثلث  
ما بقي درهما يبقى من الثلاثة درهماين يضم ذلك الى ثلثي ثلث وعشرة دينار أو ستة دراهم فحصل  
في يدك ديناران وثلاثة دراهم وحاجتك الى خمسة دنانير لانك جعلت النصيب دينارا فينبغي  
أن يكون لكل ابن دينار فتجعل الدنانير مثلها قصاصا يبقى في يدك ثمانية دراهم تعدل بمعدل  
ثلاثة دنانير فاقطب الفضة فاجعل آخر الدراهم آخر الدنانير وآخر الدنانير آخر الدراهم فصار  
كل دينار معنى ثمانية وكل درهم معنى ثلاثة ثم عد الى الاصل وقل قد جعلت الثلث ديناراً وذلك  
ثمانية وثلاثة دراهم فجعله سبعة عشر أعطينا بالنصيب ديناراً وهو ثمانية وثلث فبقي درهم  
وهو ثلاثة وحصل في يد الوردة ديناران كل دينار ثمانية فذلك ستة عشر وثمانية دراهم كل  
درهم ثلاثة فذلك أربعة وعشرون اذا جمعت بينهما يكون الكل أربعين بين خمسة بنين لكل

ابن ثمانية مثل النصيب وأما طريق الجبر والمقابلة وهو الذي يستعمله الحساب فهي أن تأخذ ثلث مال مجهول فتعطى بالوصية بالنصيب شيئا يبقى معك ثلث مال الا شيء فتعطى بالوصية بثلث ما يبقى ثلث ذلك وذلك تسع مال الا ثلث شيء يبقى من الثلث في بدك تسع مال الا ثلثا شيء يضم ذلك الى ثلثي المال فيصير ثمانية اتساع مال الا ثلثي شيء وذلك يعدل خمسة أشياء لانا جعلنا النصيب شيئا فيليني أن يكون لكل ابن شيء فاجبر ثمانية اتساع مال بثلثي شيء وزد على ما يقابله وهو خمسة أشياء ثلثي شيء فصار معنا ثمانية اتساع مال يعدل خمسة أشياء وثلث شيء غير أن المال ناقص تسعة وهو ثمن ما معنا فزيد عليه مثل ثمنه ويزيد على خمسة أشياء وثلثي شيء مثل ثمنه أيضا وليس لذلك ثمن صحيح فأنكسر بالاثمان فاضرب خمسة أشياء وثلثي شيء في ثمانية فيكون خمسة وأربعين وثلثا لان خمسة في ثمانية باربعين وثلثين في ثمانية بخمسة وثلث زد على ذلك مثل ثمنه وذلك خمسة وثلثان فيكون أحدا وخمسين فظهر أن المال الكامل أحد وخمسون فالثلث من ذلك سبعة عشر ومعرفة النصيب أنا جعلنا النصيب شيئا وضربنا كل شيء في ثمانية فبين أن النصيب ثمانية اذا رفعتها من سبعة عشر بقي تسعة للموصى له بثلث ما يبقى ثلاثة بقي ستة تضمها الى ثلثي المال أربعة وثلثين فيكون أربعين بين خمسة بين كل ابن ثمانية مثل النصيب فأما بيان طريق الخطأين وتسمي طريق التقدير أيضا أن يجعل الثلث أربعة اسم ويعطى بالوصية بالنصيب سهما بالوصية بثلث ما بقي سهما يبقی سهمان يضمهما الى ثلثي المال ثمانية يكون عشرة وحاجة ابني الى خمسة لانا جعلنا النصيب سهما فظهر الخطأ بالزيادة خمسا فمد الى الاصل واجعل الثلث خمسة أسهم ثم أعط بالنصيب سهمين وثلث ما يبقى سهما يبقى من الثلث سهمان ضمهما الى ثلثي المال عشرة كان اثني عشر وحاجتنا الى عشرة الا أنا جعلنا النصيب سهمين فظهر الخطأ ثلثاني بزيادة سهمين وكان الخطأ الاول بالزيادة خمسا فلما زدنا سهما أذهب الخطأ بثلثة وبقي من الخطأ سهمان وقد طلعتنا ان كل سهم يؤثر في ثلثة فالسبيل أن يزيد ما يذهب الخطأ سهمين وذلك ثلثا سهم فيجعل الثلث خمسة وثلثين يعطى بالنصيب سهمين وثلثين وثالث ما يبقى سهم ويضم السهمين الباقيين الى ثلثي المال وهو أحد عشر وثلث فيصير ثلاثة عشر وثلث بين خمسة بين كل ابن سهمان وثلثان مثل النصيب فان أردت تصحيح الحساب قلت قد انكسر بالاثلاث والسبيل أن يضرب خمسة وثلثين في ثلثة فيصير سبعة عشر فهو الثلث وقد كان النصيب سهمين وثلثين ضربت ذلك في ثلثة فهو

ثمانية وكان المقسوم بين البنين الخمسة ثلاثة عشر وثلاثا ضربت ذلك في ثلاثة فيكون أربعة  
 بين خمسة بنين لكل ابن ثمانية مثل النصيب وطريق الجامع الأصغر وهو من فروع الخطأين  
 وهو أنه لما ظهر أن الخطأ الأول كان زيادة خمسة والخطأ الثاني كان زيادة سبعين فأضرب  
 المال الأول وهو أربعة في الخطأ الثاني وهو سهران فذلك ثمانية واضرب المال الثاني وذلك خمسة  
 في الخطأ الأول وهو خمسة فيكون خمسة وعشرين ثم اطرح الأقل من الاكثر فاذا طرحت  
 ثمانية من خمسة وعشرين بقي سبعة عشر فهو ثلث المال ومعرفة النصيب أن يأخذ النصيب  
 الأول وهو واحد ويضربه في الخطأ الثاني فيكون اثنين ويأخذ النصيب الثاني وذلك اثنان  
 يضربهما في الخطأ الأول وهو خمسة يكون عشرة ثم اطرح الأقل من الاكثر بقي ثمانية  
 وهو النصيب والتخريج الح كما يتناه وطريق الجامع الأكبر وهو من فروع الخطأين أيضا أنه  
 لما ظهر أن الخطأ الأول كان زيادة خمسة فالسبيل أن تضرب المال سوى النصيب فيكون الثلث  
 سبعة أعط بالنصيب سهران بقي ستة للموصى له بثلث ما بقي ثلث ذلك سهران بقي أربعة  
 يضم ذلك الى ثلثي المال أربعة عشر فيكون ثمانية عشر وحاجتنا الى خمسة لانا جعلنا النصيب  
 سهران فظهر الخطأ الثاني زيادة ثلاثة عشر فيضرب المال الأول وهو الأربعة في الخطأ الثاني  
 وهو ثلاثة عشر فيكون اثنين وخمسين فيضرب المال الثاني وهو سبعة في الخطأ الأول  
 وخمسة فيكون خمسة وثلاثين ثم اطرح الأقل من الاكثر فاذا طرحت خمسة وثلاثين  
 من اثنين وخمسين بقي سبعة عشر فهو ثلث المال ومعرفة النصيب أن يطرح أقل الخطأين  
 من أكثرهما بلا ضرب وأقل الخطأين خمسة وأكثرهما ثلاثة عشر فاذا طرحت خمسة  
 من ثلاثة عشر بقي ثمانية فهو النصيب والتخريج الى آخره كما ذكرناه وطريق السطوح وهو  
 برهان الجبر بعمل المهندسين أن تأخذ مربعا مستويا الاضلاع والزوايا فتنط في طوله  
 خطين فيصير ثلاثة سطوح ثم عرضة ثلاثة خطوط فيصير في كل سطح أربعة ثم تبدأ بالسطح  
 الذي على يمينك وتدفع البيت الأول من النصيب وتتم ذلك وتدفع البيت الثاني منه بثلث ما بقي  
 وسم ذلك قطعة بقي من هذا السطح يتان هما قطعتان وتجمعهما الى السطحين الآخرين  
 فيكون ذلك نصيبين وتبان قطاع وحاجتنا الى خمسة أنصباء فيعطي نصيبين الى اثنين ويقي  
 ثمان فتنازع بين ثلاثة بنين لكل ابن قطعتان وثلاثا قطعة فظهر أن النصيب بمعنى قطعتين وثلاثي  
 قطعة وانا حين أعطينا الموصى له النصيب يتان كان ذلك بمعنى قطعتين وثلاثي قطعة وان الذي

حصل في يد الورثة نصيبان كل نصيب قطعتان وثلاث قطعة فذلك خمسة قطعات مع ثمان قطعات  
فيكون ثلاثة عشر قطعة وثلاث قطعة بين خمسة بنين لكل ابن قطعتان وثلاث قطعة مثل  
ما أعطينا بالنصيب فاستقام وهذا صورته

نصيب	نصيب	نصيب	نصيب
قطعة	قطعة	قطعة	قطعة
قطعة	قطعة	قطعة	قطعة
قطعة	قطعة	قطعة	قطعة

ثم الحاصل بعد هذا أن تخرجها على طريق الكتاب وعلى طريق  
الجبر وهو الأصل عند أهل الحساب وتدع ما سوى ذلك للتعرض  
عن التطول والاشتغال بما ليس فيه كبير فائدة ولو كان أوصى بمثل  
نصيب أحدهم وربع ما يقي من الثلث الآخر فالقريضة من تسعة  
وستين لصاحب النصيب أحد عشر ولصاحب ربع ما بقي ثلاثة ولكل ابن أحد عشر ويأخذ  
على طريق الكتاب أن تأخذ عدد البنين وهم خمسة فتزيد عليه سهما بالوصية بالنصيب ثم  
تضرب ذلك في أربعة لمكان الوصية بربع ما يقي فيصير أربعة وعشرين ثم تطرح منه سهما  
يبقى ثلاثة وعشرون فهو الثلث والثلاثان ضعف ذلك فتكون الجملة تسعة وستين فهو المال  
والثلث ثلاثة وعشرون ومعرفة النصيب أن تأخذ النصيب وهو واحد وتضربه في أربعة ثم في  
ثلاثة فيصير اثني عشر ثم تطرح منه واحدا يبقى أحد عشر فهو النصيب فإذا رفعت من ثلاثة وعشرين  
أحد عشر بقي اثنا عشر للوصى له بربع ما يقي ثلاثة يبقى تسعة تنضم ذلك إلى ثلثي المال ستة عشر  
وأربعين فيكون خمسة وخمسين بين خمسة بنين لكل ابن أحد عشر مثل النصيب هو طريق الجبر في  
ذلك أن تأخذ ثلث مال مجهول وتعطى بالوصية بالنصيب شيئا بالوصية ربع ما بقي ربع ما بقي  
وهو ربع الثلث الأربعة شيء بقي مائة ثلاثة أرباع الثلث الأربعة أرباع شيء فتضم ذلك  
إلى ثلثي المال فيصير أحد عشر جزءا من اثني عشر جزءا من مال الأربعة أرباع شيء وذلك  
يعدل خمسة أشياء فالجبر ثلاثة أرباع شيء وزد على ما يقابله ثلاثة أرباع شيء فيصير أحد عشر  
جزءا من اثني عشر جزءا من مال يعدل خمسة أشياء وثلاثة أرباع شيء فالمال ناقص ما كنه  
بأن تزيد عليه جزءا من أحد عشر وزد على ما يقابله مثل ذلك ولبس خمسة أشياء وثلاثة  
أرباع جزء من أحد عشر جزء صحيح فاضرب خمسة وثلاثة أرباع في أحد عشر فيكون  
ثلاثة وستين وربع فان خمسة في أحد عشر خمسة وخمسون وثلاثة أرباع في أحد عشر  
ثمانية وربع ثم زد عليه مثل جزء من أحد عشر جزءا من ذلك خمسة وثلاثة أرباع فيكون

تسعة وستين وهو المال الكامل ومعرفة النصيب انا جعلنا النصيب شيئاً وضربناه في أربعة عشر  
فحينئذ ان النصيب أحد عشر والتخرج الى آخره كما بيناه ولو كان أوصى له بمثل نصيب أحدهم  
والآخر بخمس ما يبقى من الثلث فالقريضة من سبعة وعشرين لصاحب النصيب أربعة عشر  
والآخر ثلاثة ولكل ابن أربعة عشر فأما تخريجه على طريق الكتاب فأن يزيد على عبدالبنتين  
واحداً للوصية بالنصيب فيكون ستة ثم تضرب ذلك في خمسة لوصيته بخمس ما بقي فيكون  
ثلاثين ثم تطرح ما زدت وهو واحد يبقى تسعة وعشرون والثلاثان ثمانية وخمسون فيكون جملة المال  
سبعة وعشرين ومعرفة النصيب أن تأخذ النصيب وذلك واحد وتضربه في خمسة ثم في ثلاثة  
فيكون خمسة عشر ثم تطرح منها واحداً يبقى أربعة عشر فهو النصيب فإذا رقت ذلك من  
الثلاث تسعة وعشرين يبقى خمسة عشر للموصى له بخمس ما بقي خمس ذلك ثلاثة يبقى اثنا عشر  
أضمه الى ثلثي المال ثمانية وخمسين فيصير سبعين بين خمسة بنين لكل ابن أربعة عشر مثل  
النصيب وطريق الجبر في ذلك أن تأخذ ثلث مال مجهول وتمطى بالوصية بالنصيب شيئاً يبقى  
ثلث مال الا شيء ويمطى بالوصية الاخرى خمس ذلك وهو خمس الثلث الا خمس شيء بقي  
أربعة أخماس الثلث الا أربعة أخماس شيء ويضم ذلك الى ثلثي المال فتصير الجملة أربعة عشر  
جزأ من خمسة عشر جزءاً من المال الا أربعة أخماس شيء وذلك يعدل خمسة أشياء فاجبره  
بأربعة أخماس شيء وزد على ما يبدله مثله فيصير أربعة عشر جزءاً من خمسة عشر جزءاً ثم زد  
على ما يبدله مثل ذلك وليس لحصة وأربعة أخماس جزء من أربعة جزء صحيح فتضرب  
خمساً وأربعة أخماس في أربعة عشر فيكون ذلك أحد وعشرين وخمسا لان خمسة في أربعة  
عشر سبعون وأربعة أخماس في أربعة عشر أحد عشر وخمس ثم زد عليه جزءاً من أربعة عشر  
جزءاً منه وذلك خمسة وأربعة أخماس فيكون سبعة وعشرين فهو المال الكامل الثلث منه  
تسعة وعشرون ومعرفة النصيب انا جعلنا النصيب شيئاً وضربنا في كل شيء أربعة عشر فحينئذ  
أن النصيب أربعة عشر ثم التخرج الى آخره كما بيناه ولو أوصى بمثل نصيب أحدهم الا ثلاث  
ما يبقى من الثلث بعد النصيب فالقريضة من سبعة وخمسين النصيب عشرة والاستثناء ثلاثة  
ولكل ابن عشرة وتخريجه على طريق الكتاب أن تأخذ عدد البنين خمسة فزيد عليها سهماً  
بالوصية بالنصيب ثم تضرب ذلك في ثلاثة فيكون ثمانية عشر ثم تزيد عليها سهماً مثل ما زدت  
أولاً فيكون تسعة عشر فهو ثلث المال وثلاثان ثمانية وثلاثون فالجملة سبعة وخمسون ومعرفة



النصيب أن تأخذ النصيب وهو واحد وتضربه في ثلاثة فيكون تسعة ثم تزيد عليه سهمها كما  
فعلته في أصل المال فيكون عشرة وهو النصيب الكامل إذا رفعت من تسعة عشر بقي تسعة  
استرجع بالاستثناء من النصيب مثل ثلث ما بقي وهو ثلاثة وضم ذلك إلى تسعة فيكون اثني  
عشر ثم تضم ذلك إلى ثلثي المال ثمانية وثلاثين فيكون خمسين بين خمسة بنين لكل ابن عشرة مثل  
كامل وطريق الجبر فيه أن تأخذ مثل ثلث مال مجهول فتعطي بالوصية بالنصيب شيئاً ثم تسترجع  
بالاستثناء مثل ثلث ما بقي وذلك ثلث الثلث ألا ثلث شيء فيصير مملوك أربعة أنساع مال  
الاشياء وثلاث شيء تضمه إلى ثلثي المال فيكون الجملة مالا وتسع مال الاشياء وثلاث شيء وذلك  
يعدل خمسة أشياء فاجبره بشيء وثلاث شيء وزد على ما يعدله مثله فصار مالا وتسع مال يعدل  
سبعة أشياء وثلاث شيء والمال زائد بعشرة فاطرح منه عشرة واطرح مما يعدله العشر أيضاً  
وليس لسته وثلاث عشر صحيح فاضرب ستة وثلاثاً في عشرة فيكون ثلاثة وستين وثلاث اطرح  
منه عشرة وهو ستة وثلاث بقي سبعة وخمسون فظهر أن المال الكامل سبعة وخمسون ومعرفة  
النصيب أنا جعلنا النصيب شيئاً وضربنا كل شيء في عشرة فتبين أن النصيب الكامل عشرة  
والخراج كما ينالوا قال الأربع ما بقي من الثلث بعد النصيب كانت القرية من خمسة وسبعين  
النصيب منها ثلاثة عشر والاستثناء ثلاثة وتخرجه على طريق الكتاب أن تزيد على عدد  
البنين سهماً للموصى له بالنصيب ثم تضرب ذلك في أربعة الوصية ربع ما يبقى فيكون أربعة  
وعشرين ثم تزيد عليه سهماً فذلك خمسة وعشرون وهو ثلث المال والثلثان خمسون فالمال  
كله خمسة وسبعون ومعرفة النصيب أن تضرب النصيب وهو سهم من أربعة في ثلاثة فيكون  
اثني عشر ثم تزيد عليه سهماً فالنصيب الكامل ثلاثة عشر إذا رفعتها من خمسة وعشرين مع  
اثني عشر فتسترجع بالاستثناء مثل ربع ما بقي وهو ثلاثة فنضم ذلك إلى اثني عشر فيكون  
خمس عشرة ثم تضم ذلك إلى ثلثي المال وهو خمسون فيكون خمسة وستين بين خمسة بنين  
لكل ابن ثلاثة عشر مثل نصيب كامل وطريق الجبر فيه أن تأخذ ثلث المال ونعطي بالوصية  
بالسب شيئاً ثم تسترجع بالاستثناء مثل ربع ما بقي فيصير مملوك خمسة أجزاء من اثني عشر  
جزأ من مال الاشياء وربع شيء تضمه إلى ثلثي المال فتكون الجملة مالا واثني عشر جزءاً من  
مال الاشياء وربع شيء وذلك يعدل خمسة أشياء فاجبره بشيء وربع شيء وزد على ما يعدل  
مثله فصار مالا وجزأ من اثني عشر يعدل ستة أشياء وربع المال زائد فاطرح من الجملة جزأ

[illegible]

وضربنا كل شيء في ثمانية فبين أن النصيب ثمانية إذا رفعت من أحد عشر يبقى ثلاثة للموصي له  
ثلث ما بقي سهم ثم يضم ما بقي وهو سهمان إلى ثلثي المال وهو اثنان وعشرون فيكون أربعة  
وعشرين بين الورثة لابنتين الثلثان ستة عشر لكل واحدة منهما ثمانية مثل النصيب واللام السدس  
أربعة وللمرأة الثمن ثلاثة والباقي للعصبة تخرج على هذا الطريق مستقيماً على النصف مما أخرجه  
محمد رحمه الله ولو أوصى بثلث نصيب إحدى الابنتين الاثنتي عشرة ما بقي من الثلث بعد النصيب  
فالقريضة من ستمائة وأربعة وعشرين والنصيب مائة وستون وثلث الباقي ستة عشر فقد طول  
محمد رحمه الله الحساب في هذه المسئلة ليخرج ميراث المرأة مستقيماً ولا حاجة بنا إلى ذلك في معرفة  
الوصية والمسئلة تخرج من دون هذا الأصل الذي ذكرنا أن القريضة من ستة ثم تزيد للموصي له  
بالنصيب مثل نصيب إحدى الابنتين سهمين فيكون ثمانية ثم تضرب ذلك في ثلاثة فيكون  
أربعة وعشرين ثم تزيد عليه سهمين كما هو الأصح في مسائل الاستثناء فيكون ستة وعشرين  
فهو ثلث المال والثلثان ضعف ذلك اثنين وخمسين فيكون ثلث ثمانية وسبعين ومعرفة  
النصيب أن تأخذ النصيب سهمين وتضرب ذلك في ثلاثة فيكون ستة ثم في ثلاثة فيكون  
ثمانية عشر ثم تزيد عليه سهمين فيكون عشرين فهو النصيب الكامل إذا رفعت من الثلث يبقى  
سبعة فتسرجع بالاستثناء مثل ثلث ما بقي وذلك سهمان فيصير معك من الثلث ثمانية تضربها  
إلى ثلثي المال اثنين وخمسين فيكون ذلك ستمائة بين اليرثتين الثلثان أربعون لكل  
واحدة منهما عشرون مثل النصيب الكامل واللام السدس عشرة وله الثمن إلا أنه ليس  
للسنتين من صحيح فهذا ضرب محمد رحمه الله أصل الحساب ثمانية وسبعين في ثمانية فيكون  
ستمائة وأربعة وعشرين وخرج المسئلة من ذلك جهاه وطريق الجبر في أن تأخذ ثلث المال  
فتمطى بالنصيب شيئاً وتسرجع بالاستثناء مثل ثلث ما بقي من ذلك ثلث الثلث الاثنتي عشرة  
شيء فيكون معك أربعة اتساع مال الأشياء وثلث شيء تنضمه إلى ثلثي المال فتصير الجملة  
مالاً وتسع مال الأشياء ثمانية وخمسة وثلاثون شيئاً ثمانية وخمسة وثلاثون شيئاً والنصيب  
إحدى الابنتين ثلث المال وجبره بشيء ونات شيء واحد على ما بعده مثله فكان ما وتسع  
مال يعدل أربعة أشياء وثلث شيء ثمانية وثلاثون فاطرح زيادة وهي دة الجملة واطرح إلى دة  
مثل ذلك أيضاً وليس لأربعة دة عشر صحيح فترب أربعة أشياء وثلثاً في عشرة  
فيكون ذلك ثلاثة وأربعين وثلثاً واطرح ستة عشر دة أربعة دة وثلث دة تسعة

وثلاثون فهو المال الكامل الثلث منه ثلاثة عشر ومعرفة النصيب أناجلنا النصيب شيأ فضر بنا  
كل شيء في عشرة فنيين أن النصيب الكامل عشرة إذا رفتهما من ثلاثة عشر يبقى ثلاثة  
فسترجع بالاستثناء مثل ثلث ما بقي سهما فيصير مملك من الثلث أربعة تضمها إلى ثلثي  
المال ستة وعشرين فيصير ذلك ثلاثين مقسومة بين الورثة للابنتين الثلاث عشرة لكل  
واحدة عشرة مثل النصيب الكامل وللام السدس خمسة وللرأة الثمن وذلك ثلاثة وثلاثة  
أرباع للمصبة فاستقام التخرج من نصف ما أخرجنا على طريق الكتاب ولو كان أوصى بمثل  
نصيب المرأة وثلث ما بقي من الثلث فالترضة من مائتين وأربعة وثلاثين والنصيب أربعة  
وعشرون وثلث الباقي ثمانية عشر والتخرج على طريق الكتاب أن تصحيح التريضة هاهنا  
من أربعة وعشرين لانه أوصى بمثل نصيب المرأة فلا بد من معرفة نصيب المرأة مستقيما فتجمل  
الترضة من أربعة وعشرين للابنتين الثلاث ستة عشر وللام السدس أربعة وللرأة الثمن  
ثلاثة والباقي وهو سهم للمصبة ثم زيد على ذلك مثل نصيب المرأة ثلاثة لوصيته بمثل  
نصيبها فيكون سبعة وعشرين تضرب ذلك في ثلاثة لوصيته بثلث ما بقي فيكون إحدى  
وثمانين ثم تطرح ما زدنا وهو ثلاثة بقي ثمانية وسبعون فهو ثلث المال والثلاثان ضعف ذلك مائة  
وسنة وخمسون فيكون جملة المال مائتين وأربعة وثلاثين ومعرفة النصيب أن تأخذ النصيب  
وهو ثلاثة وتضربها في ثلاثة فيكون تسعة ثم في ثلاثة فيكون سبعة وعشرين ثم تطرح ثلاثة  
يبقى أربعة وعشرون فهو النصيب إذا رفعت ذلك من الثلث ثمانية وسبعين يبقى أربعة وخمسون  
للموصى له بثلث ما بقي ثلث ذلك وذلك ثمانية عشر يبقى ستة وثلاثون تضمها إلى ثلثي المال  
مائة وستة وخمسون فيكون جملة مائة واثنين وتسمى المرأة ثمن ذلك وذلك أربعة وعشرون  
مثل ما أطلب الميراث لبيته ما وعشرة الباقي من الورثة حلومة كما يتناه وطريق الجبر فيه أن  
تأخذ ثلث مال ذهلي بالوصية بالنصيب شيأ وبوصية الأخرى ثلث ما بقي يبقى مملك تسعا  
مال إلا ثلثي شيء تخمه إلى ثلثي المال فيكون ثمانية تسع مال إلا ثلث شيء وذلك يعدل  
ثلاثة أرباع المال لاجتماع النصيب والنصيب المائة الثمن ثم نأخذ حاجة الورثة إلى ثمانية أشياء  
فاجبر ثمانية تسع مال بثلثي شيء وزد على ما يملكه مثله فيصير ثمانية تسع مال يعدل ثمانية  
أشياء وثلثي شيء المال ناقص فزد عليه مثل ثلثه وزد على ما يملكه مثله وليس لثمانية وثلاثين ثمن  
صحيح فالباقية ثمانية أشياء وثلثي شيء في ثمانية فبكرن سبعة وستين وذلك ثم زد عليه مثل ثلثه

ذلك ثمانية وعشرون ألفاً فيقول المال ثمانية وعشرون ألفاً من ذلك ستة عشر ألفاً  
 ومائة النصيب أنا جعلنا النصيب شيئاً وعشرنا كل شيء في ثمانية أجزءاً أن النصيب ثمانية  
 إذا فرغنا من ستة وعشرين بقيت ثمانية عشر للموصي له ثلث ما بقي ذلك بقي اثنا عشر يضم  
 ذلك إلى ثلثي المال اثنين وخمسين للمرأة الثمن ثمانية مثل النصيب والتفريع في الميراث كما بينا  
 ولو كان لرجل خمس بين فأوصى لأحدهم بكمال الربع بنصيبه وثلث ما بقي من الثلث لا خير  
 فأجازوا فالقريضة من اثني عشر النصيب اثنان وبكمله الربع واحد وثلث ما بقي من الثلث  
 واحد ونخرج المسئلة على طريق الكتاب أن نقول لثلاث لولا الوصية بين البنين الخمسة على خمسة  
 لكل واحد منهم سهم فإذا أوصى لأحدهم بكمال الربع بنصيبه فهذه وصية منه للوارث ولا  
 يصح ذلك إلا بإجازة الورثة فإذا أجازوا فالسبيل أن يطرح نصيب الابن الموصى له وهو سهم  
 يبقى أربعة ثم يضرب ذلك في ثلاثة لوصيته ثلث ما بقي من الثلث فيكون اثني عشر فهو المال  
 الثلث من ذلك أربعة والربع ثلاثة ومعرفة النصيب أن تأخذ النصيب وهو واحد وتضربه في  
 ثلاثة فيكون ثلاثة ثم تطرح منه واحداً يبقى اثنان فهو النصيب فإذا دفعت إلى الابن الموصى  
 له كمال الربع وهو ثلاثة واسترجعت منه مقدار النصف وذلك اثنان بقي واحد فمرفأ أن وصيته  
 بتكملة الربع واحد فإذا رقت ذلك السهم من ثلث المال أربعة بقي ثلاثة للموصي له ثلث ما بقي  
 ثلث ذلك وهو سهم يبقى سهمان، يضمهما إلى ثلثي المال ثمانية فيكون عشرة بين خمسة بنين  
 لكل ابن سهمان مثلاً، النصيب فإذا ضم الابن الموصى له هذين السهمين إلى السهم الذي أخذه  
 بالوصية حصل له ثلاثة وذلك كمال ربع المال بنصيبه بطريق الجبر في ذلك أن تأخذ ثلث مال  
 فتعطي الابن الموصى له ثلاثة أرباعه لأنه أوصى له بكمال الربع بنصيبه ونحن نعلم أن الربع ثلاثة  
 أرباع الثلث فلم نأطلبه ثلاثة أرباع الثلث ثم تسترجع منه بالنصيب شيئاً فنضمه إلى ما بقي  
 من الثلث وتعطي الموصى له الآخر ثلث ما بقي وهو ثلث شيء وثلثي ربع الثلث بقي معاً ثلثا  
 ربع الثلث وثلثا شيء فنضم ذلك إلى ثلثي المال فيصير ثمانية أجزاء راء جزء من اثني عشر جزءاً  
 من مال وثلثي شيء وذلك بدل خمسة أشياء لا نأخذنا نصف شيئاً فقلنا شيء قصاص بمثل ما بقي  
 ثمانية معاً أجزاء وثلثا جزء من اثني عشر جزءاً من مال يعد ذلك أربعة أشياء وثلثا وأربعة  
 وثلث مثل نصف ثمانية وثلثين فيبين أن كل جزء بمعنى شيء واحد وأننا في الابتداء أعطينا  
 الابن ثلاثة أجزاء ثم استرجعنا منه بالنصيب شيئاً وذلك بمعنى جزء بقي له بالوصية بالتكملة

جزء واحد فكان الباقي من الثلث ثلاثة أجزاء أعطينا للموصي له بثلث ما بقي جزءاً واحداً  
بقي جزء وان ضمنا ذلك الى ثلثي المال ثمانية أجزاء فيكون عشرة دين خمسة بنين لكل ابن  
جزءان مثل النصيب الذي جعلناه مستثنى وهو الشيء والله أعلم

### باب الدين بالدين

(قال رحمه الله) واذا مات الرجل وترك ابنين له على أحدهما دين عشرة دراهم وترك  
خمس عشرة ديناً ولا مال له غير ذلك ولا وارث له غيرهما وأوصى بالثلث فان القرضة من ثلاثة  
الثلث واحد ولكل واحد من الابنين واحد فاطرح نصيب الذي عليه الدين واتسم الدين  
على سهمين للموصي له خمسة وللأبن خمسة وفي تخريج المسئلة طريقان أحدهما أن حق الموصي  
له بالثلث في سهم من ثلاثة وحق كل ابن في سهم والأبن المدينون مستوف حقهم مما عليه  
وزيادة فهو لا يراحم الآخرين في قسمة الدين ولكن العشرة الدين بين الموصي له وبين الابن  
الذي لا دين عليه نصفان لاستواء حقيهما في التركة فإذا أخذ الابن الذي لا دين عليه خمسة دينين  
أن الابن المدينون صار مستوفياً مثل ذلك مما عليه خمسة وأن التمين من التركة خمسة عشر  
أعطينا الموصي به بالثلث ثلث ذلك خمسة فاستقام الى أن يتيسر خروج ما بقي من الدين فإذا تيسر  
ذلك أمسك الابن المدينون تمام نصيبه مما عليه وذلك ستة وثلثان وأدى ثلاثة وثلثا فكان ذلك  
بين الابن الذي لا دين عليه وبين الموصي له نصفين كما كانت العشرة الدين فأخذ الموصي به  
مرة خمسة ومرتة درهما وثلثين وذلك ستة وثلثان ثلث العشرين وسلم لكل ابن ستة وثلثان  
هو طريق آخر أن الدين في حكم التاوي ما لم يخرج فلا يعتبر في القسمة ولكن العشرة الدين  
تقسم أثلاثاً فأخذ الموصي له ثلثها ثلاثة وثلثا والابن الذي لا دين عليه مثل ذلك وبقي  
ثلاثة وثلث نصيب الابن المدينون الا أنه لا يبطى له ذلك فان لها عليه هذا المقدار وزيادة  
وصاحب الدين متى غفر بجنس حقه من مال المدينون يكون له أن يأخذهم بما يأخذان ذلك  
بهذا الطريق فيقسمانه نصفين لاستواء حقيهما في ذمته فحصل لكل واحد منهما خمسة الا أن  
يتيسر خروج ما بقي من الدين ثم القسمة كما بيناه وطريق الجبر فيه أن جزءاً من الدين قد تعين  
باعتبار أنه نصيب الابن المدينون وحاجتنا الى معرفة مقدار ذلك فالسبيل أن نجعل الخارج  
من الدين شيئاً ونضمه الى العشرة الدين فنقسم ذلك أثلاثاً للموصي له الثلث وذلك ثلاثة دراهم

وثلاث ثلث شيء ولكل واحد من الاثنين مثل ذلك وخاجتنا الى شيئين لاننا جعلنا الخارج من  
 الدين شيئاً وهو نصيب أحد الاثنين فكان حاجتنا الى ستين وثلثي شيء قصاص بمثله يبقى في يد  
 الاثنين ستة وثلثان وذلك بمثل شيئاً وثلاث شيء. واذا كانت ستة وثلثين بمثل شيئاً وثلاث  
 شيء عرفنا أن الذي بمثل الشيء من الدراهم خمسة وانا حين جعلنا الخارج من الدين شيئاً كان  
 ذلك بمعنى خمسة دراهم ثم أعطينا الموصى له ثلث العشرة وثلث شيء وذلك خمسة دراهم ثم  
 التفرج الى آخره كما بينا وكذلك لو كانت الوصية بثلث المئين والدين لان الثمين من الدين  
 قدر الثلث وزيادة فيجب تنفيذ وصية الموصى له باعتبار مائتين من الدين فكان هذا والوصية  
 بثلث المال سواء ولولم يوص له بالثلث ولكنه أوصى له بربع ماله فالعين بين الموصى له وبين  
 الابن الذي لادين عليه على خمسة لان أصل القرينة من ثمانية حاجتنا الى الحساب اذا رفعتنا  
 منه الربع يقسم ما بقي نصفين وذلك ثمانية للموصى له سهران ولكل ابن ثلاثة ثم على أحد  
 الطريقين طرح سهام الابن المديون وتقسّم العين بين الموصى له والابن الاخر على مقدار  
 حقهما فيضرب الابن فيها ثلاثة والموصى له بسهمين فكانت القسمة على خمسة للموصى له خمسا  
 العشرة وهو أربعة دراهم وللابن ثلاثة أخماسها ستة وظهر أن الثمين من الدين ستة باعتبار  
 نصيب الابن المديون فيكون الثمين في الحاصل ستة عشر وقد نفذنا الوصية في ربعا أربعة  
 الى أن يتيسر خروج ما بقي فيمسك الابن المديون تمام نصيبه مما عليه وذلك سبعة ونصف  
 ويؤدى درهمين ونصفا فيقسم ذلك بين الموصى له والابن الاخر على خمسة خسا وهو درهم  
 للموصى له قد أخذ أربعة مرة ومرة درهما وذلك خمسة كمال ربع العشرين وحصل للابن  
 الآخر مرة ستة ومرة درهم ونصف وذلك سبعة ونصف وسلم للابن المديون مما عليه مثل  
 ذلك فاستقام وعلى الطريق الآخر لا يمتد الدين في القسمة وتقسّم العين بينهم على ثمانية للموصى  
 له ربعا وذلك درهما ونصف وللابن الذي لادين عليه ثلاثة أثمانها وثلاثة أرباعها وللابن  
 المديون مثل ذلك الا أنه لا يبطى له ذلك لأن عليه لها فوق ذلك فبستوفيان ذلك من حقهما  
 ويقتسمانه أخماسا على مقدار حقهما في ذمتهم خسا ذلك وهو درهم ونصف للموصى له فحصل  
 له أربعة وثلاثة أخماسه درهما ونصف وربع للابن الذي لادين عليه يحصل له ستة الى أن  
 يتيسر خروج بقية الدين ثم القسمة كما بينا وعلى طريق الجبر يحمل الخارج من الدين شيئاً ويضم  
 العشرة الى العين فيقسم بينهم للموصى له ربعا درهما ونصف وربع شيء وللابن ما بقي وحاجة

الابنين الى شيتين لانا جعلنا الخارج من الدين شيأ وفي يدهما ثلاثة أرباع شيء فيجعل ذلك  
 قصاصا بمثله يبقى في يدهما سبعة دراهم ونصف يبدل شيأ وربع شيء فظهر أن الدين يبدل  
 من الدراهم ستة وانا حين جعلنا الخارج من الدين شيأ كل ذلك بمعنى ستة دراهم ثم  
 التخرج كما بينا ولو كان أوصى له بالخمسة كان له ثلث الدين وللابن ثلثه لأن أصل القرينة من  
 خمسة لحاجتنا الى حساب له خمس صحيح وأقل ذلك خمسة للموصى له سهم والباقي وهو أربعة  
 بين الاثنين نصفين فلي احدى الطريقين يطرح نصيب الابن المديون ويقسم الدين بين  
 الموصى له والابن الآخر فيضرب الابن فيها بسهمين والموصى له بسهم فله ثلث العشرة الدين  
 وللابن ثلثاها فظهر أن التمين من الدين ثلثاها أيضا ستة وثلثان وأن جملة الدين ستة عشر وثلثان  
 أخذ الموصى له خمس ذلك ثلاثة وثلثا الى أن يتيسر خروج بقية الدين فيمسك الابن المديون  
 حصته مما عليه وذلك ثمانية دراهم ويؤدى درهمين فيكون بين الآخرين علي ثلاثة للموصى  
 له الثلث وهو ثلثا درهم فقد أخذ مرة ثلاثة وثلثا ومرة ثلثي درهم فذلك أربعة خمس  
 العشرين والباقي وهو ستة عشر بين الاثنين نصفان لكل واحد منهما ثمانية وقد أخذ الابن  
 مرة ستة وثلثين ومرة درهما وثلثا وذلك ثمانية كمال حقه وعلى الطريق الآخر الدين توافقس  
 الدين بينهما أخماسا يأخذ الموصى له خمسا درهمين والابن خمسا أربعة دراهم وذلك مثل  
 نصيب الابن المديون لأنه لا يعطي ذلك ولكنهما يأخذانها قصاصا عما هما عليه فيقسمان ذلك  
 أثلاثا على مقدار حقيهما فله ثلث ذلك وهو درهم وثلث للموصى له فقد أخذ مرة درهمين  
 ومرة درهما وثلث ذلك ثلاثة وثلث وأخذ الابن مرة أربعة ومرة درهمين وثلثين وذلك  
 ستة وثلثان ثم التخرج كما بيناه وعلى طريق الجبر يجعل الخارج من الدين شيأ فنضمه الى العشرة  
 الدين وتمطي الموصى له خمس ذلك درهمين وخمس يبقى في يد الاثنين ثمانية دراهم وأربعة  
 أخماس وحاجتنا الى شيتين وأربعة أخماس شيء فيجعل أربعة أخماس شيء قصاصا بمثلها يبقى في  
 يدهما ثمانية دراهم يبدل شيأ وخمس شيء فظهر أن الدين يبدل الشيء ستة وثلثان واه حين  
 جعلنا للتمين من الدين شيأ كان ذلك ستة وثلثين ثم التخرج كما ذكرنا ولو كان أوصى  
 له بدرهم أو بأكثر الى خمسة دراهم أخذ وصيته كلها من الدين لأن الوصية بالدراهم المرسلة  
 تنفذ من الثلث مقدما على حق الورث وقد بينا أن ثلث ما تمين من المال خمسة لأن جميع  
 التمين خمسة عشر واذا كانت الوصية بخمسة دراهم أو أقل أمكن تنفيذها في الحال من ثلث



السين فكذلك وجب تعيينها بخلاف الاول فالموصى له بالثلث شريك الوارث في التركة  
 (الا ترى) ان هناك زيادة حقه بزيادة التركة وينتقص بتقصاها فلها كانت القسمة كما بينا  
 ولو أوصى بالثلث والرابع كان لابن نصف السين ونصف السين بين صاحبي الوصية على سبعة  
 لصاحب الثلث أربعة ولصاحب الربع ثلاثة لأن الوصيين حازا الثلث ولكن الوصية لا تنفذ  
 في أكثر من الثلث للثمين من المال وقد بينا أن الثلث للثمين خمسة دراهم نصف العين فيعزل  
 ذلك لتنفيذ الوصيتين ثم يضرب كل واحد منهما بجميع حقه فيحتاج الى حساب له ثلث وربع  
 وذلك اثنا عشر فلها أربعة وربما ثلاثة فإذا ضرب كل واحد منهما بحقه كانت القسمة  
 بينهما على سبعة أسهم لصاحب الثلث أربعة ولصاحب الربع ثلاثة ولو أوصى لرجل بثلث  
 العين والآخر بربع العين والدين كان نصف العين بين صاحبي الوصية يضرب فيها صاحب  
 السين بثلاثة وثلاثين وصاحب ربع العين والدين بخمسة لأنه قد تمسك من الدين بمقدار  
 خمسة فالموصى له بربع العين والدين يضرب في محل الرصية بجميع حقه وذلك خمسة دراهم  
 والموصى له بثلث العين يضرب بجميع وصيته وذلك ثلاثة دراهم وثلاث فيقسم محل الوصية  
 وهو نصف الدين بينهما على ثمانية وثلاثين ثم يحتسب الابن المدينون نصيبه مما عليه ستة وثلاثين  
 ويؤدى ما بقي فيأخذ الابن نصفه وصاحب الوصية نصفه فيقتسمان ذلك بينهما على ثمانية  
 وثلاثين كما فعلناه في القسمة الاولى ولو أوصى بربع العين لرجل وثلث العين والدين لآخر  
 فان لاهل الوصية نصف الدين يضرب فيها صاحب ربع العين بجمع وصيته درهمين ونصف  
 وصاحب ثلث السين والدين بجميع وصيته ستة وثلاثين لأن الثلثين من الدين فوق ثلثها  
 فيكون محل الوصية بينهما على تسعة وسدس الى أن يتيسر خروج ما بقي من الدين ثم الخريج  
 كما بينا ولو لم يوص بهذا ولكنه أوصى بنصف المال كله الدين والدين وأجاز الابن المدينون  
 ولم يجز الاخر فان السين بين الابن وصاحب الوصية نصفان لأنه لا معبر بأجازة الابن  
 المدينون في قسمة السين والابن الآخر لم يجز الوصية فكان الموصى له بالثلث والدين خمسة  
 كالموصى له بالثلث فلم يبق مقتسمان السين نصفين الى أن يتيسر خروج ربع السين فيحتسب الابن  
 المدينون نصيبه مما عليه خمسة لأنه يجوز الوصية في حقه كما به 'أجازا' ولو أجازا كان  
 للموصى له نصف المال عشرة وكل ابن خمسة فلها بالاحتساب 'ابن المدينون خمسة ويؤدى ما بقي  
 وهو خمسة فيأخذ الابن منها درهما وثلثين لا 'لم يجر الرصية فيجعل في حقه كما بهما 'م يجر

وتمام خمسة وثلثان وقد وصل اليه خمسة فيأخذ الاب درهمين وثلثين كمال حقه ويأخذ صاحب الوصية ثلاثة وثلثا فحصل للموصي له ثمانية وثلث سبعة وثلثان بلامنة أحد لانه ثلث جميع المال ودرهم وثلثان حصصه الحيز فضل ما بين الثلث والنصف لان ذلك الفضل ثلاثة وثلث حصصه الحيز نصفها درهم وثلثان ولو ترك ابنا وامراة وعشرة دراهم عينا وعشرة على امرأته دينارا وأوصى لرجل بدرهمين ولا آخر بما بقي من الثلث ولا آخر بالربع فأبوا أن يجزوا فان التريضة من اثني عشر الثلث أربعة وللأمة الفمن بعد الثلث وذلك سهم فاطرح نصيبها لان عليها فوقها واسم العين على أحد عشر سهما سبعة للدين والأربعة لاهل الوصية فاذا تبين عمل الوصية بهذه القسمة يضرب فيها صاحب الدين بدرهمين وصاحب الربع بما أصاب ثلاثة ولم يرد قوله يضرب صاحب الربع ثم ما أصاب ثلاثة دراهم وانما اراده ان أسهم من سهام التريضة فقد سعى له الربع وذلك ثلاثة أسهم من اثني عشر وقد دفعه في كتاب العين والدين كذلك الى أن يتيسر خروج الدين شيئا من ثلثه بحسب نصيبها مما فيها وذلك درهم وخمسة ثمان وثلث لان نوصيا قد استخرقت اثنتان من ثلثها ثلثين وثمنا مال ثلاثة عشر وثلث وثلث ذلك درهم وخمسة اذ ان ثلث ثلث درهم غمما سواء ويؤدى ما بقي فيكون بن الابن وصاحب الوصية بالربع وصاحب الوصية بالدرهمين وما على نحو ما بينا في الدشرة العين ولا شيء لصاحب الوصية بما بقي لانه لم يبين من الثلث بعد الوصية شيء ثلث المال ستة وثلثان واحدى الوصيتين درهمان والاخرى الربع خمسة فان ذلك سبعة فلهذا ان الوصيتين جاوزتا الثلث فلا يكون لاصاحبه ما بقي شيئا ولو ترك ابنتين وعشرة عينا وعشرة على أحد ابنيه ربنا وأوصى لرجل بثلث العين ولا آخر بربع الدين فان العين تقسم اثلاثا فيأخذ صاحب ثلث العين ثلثا والابن الذي لادين عليه ثلثا ويبقى ثلثا نصيب الابن الذي لا يعطى ذلك بل ينصرف فيها الابن بما بقي له وصاحب الوصية بالدين بربع الدين لانه قد تبين من الدين ربحا وزيادة فيضرب هو بجميع وصيته ويقسم له بين الابن الذي له ذلك ثلاثة وثلث بينها على هذا ولا شيء للموصي له بثلث العين من هذا لانه قد استوفى كمال حقه فاذا تيسر خروج الدين أمسك الابن الذي له نصيبه مما عليه وذلك سبعة وقيراط لا أوصى بثلث العين وهو ثلاثة وثلث وربع الدين وذلك درهمان ربحا فيكرز خمسة وخمسة أسداس وذلك دون جميع المال فيعطى كل واحد منهما كمال حقه يبقى أربعة عشر درهما وسدس بن الابن نصفين

لكل واحد منها سبعة وقيراط والقيراط نصف الدينار فهذا قال يسك لابن المديون نصيبه  
 مما عليه سبعة وقيراط ويؤدي ما بقي فيقتسمه صاحب ربيع الدين والابن الذي لا دين عليه  
 علي ما بقي لكل واحد منها كما كانا اقتسما ثلث الدين بينهما على مقدار حق كل واحد منهما  
 فقد خرج جواب هذه المسائل في كتاب الدين والدين بخلاف هذا وما ذكرنا هناك اذ قد  
 بين ذلك اذا اتينا اليه ان شاء الله ولورثك ابنين له على أحدهما عشرة دراهم دينا وترك  
 عشرة دينا وترك رجلين تريمين على كل واحد منهما عشرة دراهم فامسى لكل واحد من  
 التريمين بما على صاحبه وأوصى لآخر بثلث الدين بخلاف أحد التريمين بما عليه فاداه والاخر  
 لا شيء له فان هذه العشرة الدين والعشرة التي على الابن عين كلها تقسم على ستين سهما  
 فيأخذ أهل الوصية ما أصاب ثلاثة عشر وثلاثا يأخذ الابن ما أصاب ستة وأربعين وثلاثين  
 لكل ابن ثلاثة وعشرون وثلاثا . والوجه في تخريج المسئلة أن نقول وصيته لكل واحد من  
 التريمين بما على صاحبه ووصيته لكل واحد منهما بما عليه سواء لانه لا فائدة في أن يأخذ  
 كل واحد منهما من صاحبه مثل ما يعطيه فلان حق كل واحد منهما دين في ذمة صاحبه وقد  
 ظفر كل واحد منهما بمجلس ذمة بما هو لصاحبه وهو ما في ذمته ولو كان في يده كان له أن  
 يأخذه قضاء من حقه فإذا كان في ذمته يملكه أيضا قضاء لحقه اذا عرفنا هذا فنقول حين  
 أدى أحدهما ما عليه قد صار المال الدين عشرين تسعين أن جميع الدين الذي على الابن الآخر  
 قد تمين لان الوصية لا تنفذ في أكثر من الثلث واذا ضمنا ما على الابن الى الدين كان ثلث  
 الجملة عشرة ونحن نيقن ان مقدار الثلث يسلم لابن المديون فلها تسعين تسعين جميع ما عليه ثم حق  
 الوصى له بثلث الدين في ثلاثة وثلث حق كل واحد من التريمين في عشرة وذلك ثلاثة  
 وعشرون وثلاث واذا صار الثلث بين أصحاب الوصايا على ثلاثة وعشرين وثلثا فالثلاثان ستة  
 وأربعون وثلاثان فالجملة سبعون الا أنه يطرح نصيب التريمين من الثلث لان عليه فوق حقه وزيادة  
 فلها جعلت القسمة فيما بقي وهو ستة وأربعون وثلاثان بين الابنين نصفين لكل واحد منهما  
 ثلاثة وعشرون وثلث فيحسب لابن المديون مما عليه ويستوفي الفضل من الدين ويحسب  
 للتريمين المقدم نصيبه مما عليه فيحصل تنفيذ الوصية في ثلاثة وعشرين وثلث والاختصار وجه بان  
 يحمل كل ثلاثة وثلث سهما فيكون حق أصحاب الوصايا سبعة أسهم والجملة على أحد وعشرين  
 وثلثين ثم يطرح نصيب المقدم ثلاثة ويقسم الثلاثان على ثمانية عشر سهما فيكون كل سهم من

ذلك درهما وثلاثين فيحصل للموصى له ثلث الدين درهم وثلثان للموصى له المؤدى خمسة  
دراهم ولكل واحد من الابنين أحد عشر فيستوفى الابن الذي لادين عليه أحد عشر  
وثلاثين فيستوفى المديون درهما وثلاثين فيسلم له ما عليه وهو عشرة ويحسب للموصى له المتقدم  
كما عليه خمسة أيضا فيحصل تنفيذ الوصية في أحد عشر وثلاثين ويسلم للابنين نصف ذلك  
الى أن يتيسر خروج ما بقي من الدين فينتد تقسم الكل على أحد وعشرين سهما فيمسك  
التريم المديون نصيبه مما عليه ويؤدى ما بقي فيقسمه أهل الوصية والورثة على ما اقتسموا  
عليه قبل ذلك • ولو ترك ابنين عشرة ديناً على أحدهما عشرة ديناً وأوصى لرجل بثلثي  
الدين فنصيب المين للابن الذي لا دين عليه والنصف الآخر هو نصيب الذي عليه الدين  
فكانه خرج عليه مما عليه فيبدأ بصاحب الوصية ويأخذ الخمسة كلها لان الوصية في محل  
غير مقدم في التنفيذ على حق الورثة اذا كان يخرج من الثلث وها هنا مقدار الخمسة يخرج  
من الثلث فباستبار ماتين من الدين وهو نصيب الابن المديون فيأخذ الموصى له ذلك اذا  
لا فائدة في أن يدفع ذلك الى المديون ثم يسترده باعتبار دينه قبله فاذا تيسر خروج ما على  
المديون يحسب الذي عليه الدين نصيبه مما عليه ستة وثلاثين فيؤدى الفضل ثلاثة وثلاثين  
ويقسمه نصيبين كما اقتسموا الدين فيحصل للموصى له ستة وثلثان مقدار ثلثي الدين  
وهو ثلث جميع المال ويسلم لكل ابن ستة وثلثان ولو وصى مع هذا بثلث المين لآخر  
فان نصف المين بين صاحبي الوصية لان الوصية انفذ من الثلث وباعتبار ماتين من الدين  
ثلث اموال نصف المين ثم يضرب فيه صاحب ثلث لعين ثلاثة وثلث وصاحب ثلثي المال  
ثلاثة وثلث فيقسمه نصيبين ويجب لذي عيه الدين : ييه مما عليه ستة وثلثان ويؤدى ثلاثة  
وثلثا فيأخذ الابن نصفها وصاحب الوصية نصفها بينهما نصتان قال الحاكم الجليل رحمه الله  
وهذا الجواب على هذا لسؤال غلط لانه أوصى لأحدهما بثلثي الدين فما أن يضرب بجميع  
وصيته ستة وثلاثين أو بما تعين من الدين خمسة فما أن يضرب ثلاثة وثلث كما يضرب به  
صاحب ثلث المين فهذا لا معنى له وقد أجاب بمثله في كتاب المين والدين واذا كانت  
الوصية بثلث الدين وهو صواب لان ثلث الدين وثلث المين سواء لكن مشايخنا رحمهم الله  
على تصويب الحاكم فيما ذكره قال رحمه الله ولما ذكره في الكتاب وجه صحيح أيضا فان نصف  
الدين صار في حكم الثلثين ولو تعين جميعه لكان الموصى له بشي الدين يضرب في محل الوصية

بسنة وثلاثين فاذا تعين نصفه فانما يضرب بثلاثة وثلاثين ويوضحه أن الثلثين من الدين في حق  
 وصية صاحب الدين لا يزيد على ستة وثلاث لان وصية الموصى له بثلث العين في ثلث العين  
 مقدم وانما بقي للابنين ثلثا العين بينهما نصفين لكل واحد منهما ثلاثة وثلثا الثلثين من  
 الدين في حق الموصى له بالدين قدر نصيب الابن المديون من العين وذلك ثلاثة وثلثا فلماذا  
 قال يضرب بثلاثة وثلث في محل الوصية كما يضرب الموصى له بثلث العين ولكن هذا مستقيم  
 قبل أن يخرج ما بقي من الدين فيمد خروج الدين لوجه القسمة بينهما مناصفة الا أن تكون  
 المسئلة على ما ذكره في كتاب العين والدين أو وصى لاحدهما بثلث الدين ولا آخر بثلث العين  
 ولو ترك مع هذا ثوبا بقيمة خمسة دراهم فأوصى لرجل بثلث ماله وأوصى لآخر بالثوب فإن  
 نصيب الثوب من الثوب أربعة غير ربع ونصيب صاحب الثلث أربعة غير ربع ويكون ثلث  
 ذلك في الثوب وثلثاه في العشرة وبأخذ الابن الذي لادين عليه سبعة ونصف وأخذ ما بقي  
 من الثوب وتقام سبعة ونصف مما بقي من العشرة ربع للذين عليه الدين نصيبه ثمانية وثلثا  
 الى آخره ووجه تخريج المسئلة ان تقول اجتمع في الثوب وصيتان وصية بجميعة وثلثه فتكون  
 القسمة على طريق المنازعة هندي حنيفة وهو الله ويكون الثوب بينهما على ستة خمسة للموصى  
 له بالثوب وسهم للموصى له بالثلث ثم كل خمسة من العشرة السبع تكون على ستة وذلك  
 اثنا عشر للموصى له بالثلث من ذلك أربعة تبلغ سهام الوصايا ستة وحق الورثة في نصف  
 ذلك عشرين الا أنه بطرح سهام الابن المديون في المال ويقسم العشرة وخمسة عشر عدهما  
 في الحاصل سبعة ونصف للابن الذي لادين عليه والثوب مائة درهمين ونصف بين الموصى  
 لهما نصفان نصف ذلك وهو ثلاثة وثلثا ثلاثة ارباع للموصى له بالثوب كله في الثوب ونصفه  
 وهو ثلاثة وثلثا ثلاثة ارباع للموصى له بثلث المال ثلث ذلك في الثوب وثلثاه في العشرة على  
 حساب أصل حقه في الثوب والعشرة فيسلم له من العشرة درهمان ونصف ومن الثوب قدر  
 درهم وربع الى أن يتيسر غيره من الدين هذا كله مستقيم الا سرفا وقع فيه الغلط من جهة  
 الكتاب وهو أنه قال يأخذ الابن الذي لادين عليه ما بقي من الثوب وتقام سبعة ونصف مما  
 بقي من العشرة ولم يبق من الثوب شيء لان ثلاثة ارباع الثوب أخذه الموصى له بالثوب  
 وربعه أخذه الموصى له بثلث المال على ما بينا من تخريج قول أبي حنيفة وكذلك عندهما لو قسمنا  
 الثوب على طريق العول يكون الثوب بينهما هكذا على شيء بقي من الثوب حتى يأخذه

الابن حر فاما ان الصحيح انه يأخذ خمسة ونصفا من العشرة التين فاذا بدر خروج الدين  
 فنقول حقه المال خمسة وعشرون وانما بقدر الوصية في ثلثها وذلك ثمانية وثلاثون وكونه نصيب  
 كل ابن ثمانية وثلاثون ايضا فيجب الابن المدينون نصيبه مما عليه ورؤي برهما وثلاثين ثم يستعمل  
 القسمة في الثلث وهو ثمانية وثلاثون من صاحب الوصية ويضرب خمسة فيها صاحب الثوب خمسة  
 اسداس الثوب وذلك أربعة دراهم وثلث ويضرب منه الآخر خمسة ونصف وذلك ثلث  
 العشرين ستة وثلثان وسدس الثوب خمسة اسداس الثوب فيكون ستة ونصفا فما أصاب  
 صاحب الثوب كان في الثوب وما أصاب الآخر كان في الثوب له من ذلك خمس ما بقي منه  
 والباقي من نصيبه في الدراهم لان حقه في الاصل كان في الثوب في ثلاثة مقدار ذلك درهم  
 وثلثان وفي المال ستة وثلثان فاذا جعلت كل درهم وثلثين سهما يكون ذلك أربعة فرقنا ان  
 أصل حقه في الحلين أربعة أخماس خمس نصيبه في الثوب وأربعة اجماله في الدراهم وان شئت  
 نلت بأخذ من الثوب مثل ثلث ما أصاب صاحب الثوب وبأخذ ما بقي من الدراهم وهذا  
 والاولى في المعنى سواء اذا تأملت وان مثل ثلث ما أخذه صاحب الثوب خمس حق صاحب  
 ثلث المال واذا ترك ابنين ومائتي درهم عينا وثلثمائة درهم على أحد ابنيه ديناً وسبقاً قيمته مائة  
 فأوصى لرجل بالسيف والآخري بثلث العين فلاهل الوصية نصف العين يضرب فيه صاحب  
 السيف بخمسة اسداس السيف وصاحب الثلث بسدس السيف وثلث المائتين الى آخره لان  
 قسمة السيف بينهما على طريق المنازعة عند أي حنيفة وقيمة السيف على ستة خمسة اسداسه  
 لصاحب السيف وسدسه لصاحب ثلث التين ثم صار كل مائة من العين على ستة أيضا فذلك  
 اثنا عشر للموصي له بالثلث ثلث ذلك أربعة فتكون سهام الوصيتين عشرة واذا صار الثلث  
 عشرة فالثلاثان عشرون ثم يطرح سهام الابن المدينون لان عليه فوق حقه وتقسّم العين بين  
 الابن الذي لا دين عليه وبين الموصي لها نصيفين للموصي لها بالسيف وقدر الخمسين من المائتين  
 وللابن الذي لا دين له قدر مائة وخمسين من العين وبحسب للمدينون مثله مما عليه فيستقيم  
 الثلث والثلاثان ثم المنزول لتنفيذ الوصية بين الموصي لها نصفان لاستواء حقهما نصف ذلك  
 وذلك خمسة وسبعون للموصي لها بالسيف كله في السيف وذلك ثلاثة أرباع السيف ونصف  
 ذلك للموصي له بثلث العين ثلث ذلك في السيف وذلك خمسة وعشرون وثلثه في المائتين وذلك  
 خمسون على مقدار أصل حقه في الحلين الى أن يتيسر خروج الدين فيخيلد بحسب للابن

المديون نصيبه مما عليه ما تادروهم لان جملة المال خمسمائة والسيف وقيمته مائة وذلك سمانة  
 تغذ الوصية في ثلثها ويسلم لكل ابن ثلثها وذلك مائتا درهم ويؤدى مائة فاذا أداها اقسما  
 الثلث بينهم فيضرب فيه صاحب السيف بخمسة اسداس السيف وصاحب الثلث بسدس السيف  
 وثلث خمسمائة فما أصاب صاحب السيف كان في السيف وما أصاب صاحب الثلث كان في  
 السيف أو تقول الابن الآخر يأخذ من هذه المائة ما بقي من حقه وذلك خمسون درهما  
 لانه وصل اليه مائة وخمسون وحقه في مائتين لم يستقبل قسمة الثلث بين صاحبي الوصية  
 على نحو ما ذكره قال الحاكم الجليل رحمه الله قوله يضرب بثلث خمسمائة خطأ بين لانه ما  
 أوصى له بثلث العين فكيف يضرب بثلث العين والدين وقوله يضرب بسدس السيف أيضا  
 غير سديد لان الوصية بثلث العين لا تقع على العروض وانما تقع على النقد خاصة وقد  
 ذكر نحو هذه المسئلة في كتاب العين والدين فقال لو أوصى له بثلث العين وبثلث كذا وسعي  
 تلك العروض واذا حمل على ذلك وجب تنفيذ وصيتهما اذا خرج من الدين ثلاثة وثلاثون  
 وثلث لان وصيتهما تخرج الآن من ثلث ما بين من المال أما طعنه في اللفظ الاول فهو على  
 ما له وأما طعنه في اللفظ الثاني فقيه نظر لان اسم العين فيما هو متعين بمنزلة اسم المال فيما  
 هو متمول واسم المال في الوصية يقع على كل ما يتول مال الزكاة وغيره فيه سواء وان كان  
 في بعض المواضع يخص بمال الزكاة فكذلك اسم العين في الوصية يقع على كل متعين النقد  
 وانسيئة فيه سواء وكانه بالغ في البيان في كتاب العين والدين فسمي ذلك العروض لازالة  
 هذا الابهام وأما قوله اذا خرج من الدين ثلاثة وثلاثون وثلث فقد وجب تنفيذ وصيتهما فهو  
 متعين وماله أن جملة العين من المال ثلثمائة درهم وثلاثة وثلاثون وثلث وانما يزل ذلك لتنفيذ  
 الوصيتين اللتين كانتا بالسيف وقيمتها مائة وثلث المائتين وذلك ستة وستون وثلثان فرفنا أن  
 نخرج ثلاثة وثلاثين وثلث من الدين يجب تنفيذ الوصيتين وأنه يتعين مما بقي من الدين  
 نصف العين بسبب الابن المديون ولو ترك ابنين وامرأة وعلى امرأته عشرة دينار  
 وعلى أحد بنه دين عشرة وترك ثوبا يساوي خمسة وأوصى بالثوب لرجل فان الثوب يقسم  
 بين الموصى به والابن اتدى لادين عليه على خمسة عشر سهما لصاحب الوصية ثمانية وللابن  
 سبعة لان القرينة انما تستقيم من أربعة وعشرين للموصى له ثمانية وللرأة ثمن مابقي سهمان  
 ولكل ابن سبعة ثم طرح سهام الابن وسهام المرأة لان طيبا فوق ذلك يبقى الثوب فيضرب

فيه الابن الذي لادب عليه بمقدار حقه وهو سبعة والموصى له ثمانية فيكون بينهما على خمسة عشر  
سهما وبحسب الابن المديون نصيبه مما عليه وكذلك للمرأة نصيبها مما عليها فتستقيم القسمة الى  
تيسر خروج الدينين فيثبت يسلم لصاحب الثوب جميع الثوب لانه موصى له بالدين وقيمة  
دون الثلث فيكون حقه فيه مقدما على حق الوارث ويبقى المال عشرين درهما للمرأة الثمن  
درهما ونصف بمسك ذلك مما عليها ويؤدى سبعة ونصفا ولكل ابن ثمانية وثلاثة أرباع  
فيمسك الابن المديون مما عليه نصيبه ويؤدى درهما وربما فيحصل في يد الابن الذي لا دين  
عليه ثمانية وثلاثة أرباع مثل ما حبسه المديون فاستقام جولو مات وترك ابنين وامرأتين على  
احدهما مائة درهم وعلى أحد ابنيه مائة درهم وترك خادما تساوي مائة درهم فأعتقها عند  
الموت فان الخادم نسي في نصف قيمتها لان المتق في مرض الموت وصية فتتخذ من  
وثلث ماله نصف العين وهو نصف رقبتها يسلم لها ذلك وتسمى في نصف قيمتها للمرأة  
ذلك ثمنه والابن سبعة أثمانه قصير المرأة المديونة مستوفية مما عليها مثل ما وصل الى المرأة  
الاخرى والابن المديون مستوف مما عليه مثل ما وصل الى الابن الآخر فيستقيم الثلث  
والثلثان الى أن يتيسر خروج الدينين فيثبت يرد على الخادم ما أخذ منها من السبابة لانه  
أن جميع المال ثمانية وعشرين مائة فهي خارجة من الثلث فيرد عليها ما أخذ منها والمائة المقصورة  
بين الورثة مائتا درهم عن ذلك للمرأتين وذلك خمسة وعشرون لكل واحدة منهما اثنتي عشرة  
ونصف فتسك المديونة مما عليها مقدار حقه وتؤدى سبعة وثمانين ونصفا الى الابن الذي  
لا دين عليه ويمسك الابن المديون نصيبه مما عليه سبعة وثمانين ونصفا ويؤدى ما بقى من  
عشر ونصف الى المرأة التي لا دين عليها فقد وصل الى كل واحد منهما كمال حقه  
ترك ابنين على كل واحد عشرة وترك رجلين على كل واحد منهما عشرة وأوصى لكل واحد  
من الرجلين بما على صاحبه وأوصى لآخر بالثلث ثم أدى أحد الرجلين فان هذه  
والعشرين التي على الابنين يجمع كله فيقسم بين الورثة وبين صاحب الثلث والذي على المدين  
على ثلاثة وأربعين سهما لان وصيته لكل واحد منهما بما على صاحبه ووصيته لغيره  
وبإداء أحدهما صار ما على الابنين في حكم المتعين أما من حيث الظاهر فلا  
من الثلث والثلثان يسلم لهما وذلك مقدار ما عليهما فمن حيث الحقيقة نصيب كل واحد  
بالقسمة أكثر مما عليه ويبان ذلك أن العشرة التي أدى أحد التريين صارت بين



بالثلث وبين المؤدى أسداسا فأعتبر القسمة على طريق المنازعة عند أبي حنيفة له السدس  
 والمؤدى خمسة وللآخر مما عليه مثل ذلك خمسة للموصى له بالثلث سهم وكذلك ما كان على  
 كل ابن يصير ستة فذلك اثنا عشر للموصى له بالسدس أربعة فجعل ما للموصى له بالثلث ستة  
 ولكل واحد من الأخوين خمسة فذلك ستة عشر هذا مبلغ سهام الثلث والثلثان ضعف ذلك  
 اثنان وثلاثون الا أن نصيب الغريم الذي لم يؤد يطرح وذلك خمسة يبقى للأخوين أحد عشر  
 سهما وللورثة اثنان وثلاثون وذلك ثلاثة وأربعون سهما أحد عشر من ذلك لأصحاب  
 الوصيتين لأصحاب الوصية بالثلث ستة ولصاحب المشرة خمسة وللورثة اثنان وثلاثون ونحن  
 نعلم أن اثنين وثلاثين من ثلاثة وأربعين أكثر من ثلاثة فبين أن نصيب كل واحد منهما  
 فوق ما عليه فلماذا جعل ما عليهما كالتعيين في القسمة فإذا قدر الآخر على الاداء يحسب له  
 نصيبه مما عليه وذلك أن بقسم للمال أربعين درهما على ثلاثة فبين سهما فيمسك نصيبه مما  
 عليه خمسة ويؤدى ما بقي فيقسم بينهم على ثلاثة وأربعين سهما كما بينا في القسمة الاولى ولو  
 مات وترك ابنتين وامرأة وخادما يساوى مائة درهم وترك على رجل مائة درهم وأوصى  
 بالرجل بما عليه وأوصى أن يبتق الخادم فإن الخادم يبتق منها خمسا وتسمى في أربعة أخماسها  
 للورثة لان الوصية بالتقيد تقدم بالتفويض على سائر الرصايا فوصية الخادم مثل وصية الرجل  
 الآخر لان قيمتها مثل ما أوصى به للآخر فكان الثلث بينهما على سببين والثلثان أربعة الا  
 أنه يطرح سهم المديون لان عليه فوق نصيبه ويبقى الخادم يضرب به سهم فيها والورثة  
 بأربعة فلماذا يبتق خمسا للورثة وتسمى للورثة وتسمى في أربعة أخماس قيمتها فان أدى المديون  
 ما عليه يحسب له نصيبه مما عليه وذلك في الحاصل ثلث ما عليه نصف ثلث جميع المال ويؤدى  
 ما عليه ويدفع من ذلك الى الخادم ثلث ثلث قيمتها ويأخذ الورثة الفضل فحصل  
 للورثة من جهة كل واحد منهما ستة وثلاثون وثلثان وتنفذ بالوصية لها في ستة وستين وثلثين  
 لكل واحد منهما ثلاثة وثلاثون وثلث هذا قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى أقوا  
 أبي حنيفة رحمه الله فيخالف هذا ذكره في كتاب العين والدين فقال ان الخادم يسمى في  
 عشرة أجزاء من ثلاثة عشر جزءا من قيمتها لان أصله أن الموصى له بإزاء على الثلث عند  
 عدم إجازة الورثة لا يضرب بإزاء على الثلث من وصيته والموصى له بالتقيد يضرب بجميع  
 وصيته في الثلث وهما أوصى لكل واحد منهما بنصف المال باليوزن لما يضرب في الثلث

بمقدار ثلث المال وذلك ستة وستون وثلثان والخادم تضرب بجميع قيمتها وهو مائة فاذا  
 جمعت كل ثلاثة وثلاثين وثلث سهما صار ذلك خمسة أسهم للخادم ثلاثة وللمديون سهمان  
 والثلثان عشرة ثم يطرح نصيب المديون ويضرب الورثة في الخادم بشرة والخادم بثلاثة  
 فلهذا قل نسمى في عشرة أجزاء من ثلاثة عشر جزءاً من قيمتها إلى أن يتيسر خروج الدين  
 فحينئذ تكون القسمة بينهم على خمسة عشر فاذا قسمت الديون يصيبه مما عليه ستة وعشرون  
 وثلثان لأن له سهمين من خمسة عشر فاذا قسمت المائتين على خمسة عشر كان كل سهم من  
 ذلك ثلاثة عشر وثلثاً فلهذا يسلك ستة وعشرين وثلثين ويؤدي ما بقي فاذا أداه رد على الخادم  
 إلى تمام أربعين درهماً لأن حقه في خمس المال في الحاصل وذلك ثلاثة من خمسة عشر وخمس  
 المائتين أربعون فقد نفذنا الوصية لباقي ستة وستين وثلثين وأخذ الورثة من الخادم ستين  
 درهماً ومن المديون ثلاثة وسبعين وثلثاً فذلك مائة وثلاثة عشر وثلث ضعف ما نفذناه  
 الوصية فاستقام ولو ترك ابنين والفقير ميتاً وأتقنا ديناً على رجل وأمر لصاحب الدين بما عليه  
 وأوصى لآخر بالف من اثنين فإنه يأخذ الموصى له بالعين أربعين لأن الثلث بينهما وبين الموصى  
 له المديون على سهمين فمستقرز الثلث عشرة من ستة نصوح سهم المديون وتقسم الدين بين  
 الاثنين والموصى له بالعين على خمسة موصى به بإثنين وخمسة عشر أربعين أربعين فاذا خرج  
 الدين فالموصى له المديون يجسر مما عليه بمقدار حقه وذلك خمسين ثم ندم نصف الثلث ويؤدي  
 ما بقي فيقسم بينه وبين الورثة على خمسة له الخمس منه حتى يصير مستوفياً الخمسة كمال حقه  
 ويحصل تنفيذ الوصية لهما في ألف ويبلغ الورثة ألفاً وإن كان أحد الاثنين ديناً على أحد  
 الابنين كان لصاحب الوصية من الألف العيين ثلثاً لأن الابن المدين مستوف. فله مما عليه  
 فيطرح نسباً وذلك سهمان بقي للابن الآخر سهمان. وللموصى له ثلث العيين سهم فكانت  
 القسمة في الألف العيين بينهما على ثلاثة عشر إلى أن يتيسر خروج الدين فحينئذ يحسب للابن  
 المدين نصيباً مما عليه وهو ثمانمائة درهم ويؤدي ما بقي فيكون بينهما على ثلاثة فيأخذ الموصى  
 له نصيبه من ذلك وأوصى له الآخر يسلك نصيبه مما عليه خمسمائة ويؤدي ما بقي فيكون  
 بينهم على خمسة للاثنين أربعة والموصى له ثلث العيين واحد فيسلم في الحاصل لكل واحد  
 من الاثنين ألف درهم وقد نفذنا الوصية لهما في ألف لكل واحد منهما خمسمائة وأما جعل  
 تعييد الابن المدين مما عليه ثمانمائة قبل أداء الموصى له المديون لأن ما عليه يضم إلى الألف

الذين ثم يقسم بين الموصي له بالثلث وبين الابنين على خمسة فلا ابن المديون خمسا ذلك وذلك  
تماما فلهذا قال يحسب له تماماته ويؤدى مائتين واثم بالصلاب

### باب الدعوى من بعض الورثة للوارث

(قال رحمه الله) واذا مات الرجل وترك ابنين فادعى أحدهما أختابنى بنتا للميت  
وكذبه الآخر فإن الأخت تأخذ من المقر بها ثلث مافي يده عندنا وقال ابن أبي ليلى خمس  
مافي يده لأنها إنما تأخذ منه القاضل على نصيبه بزعمه بما في يده وأصل التركة بزعمه على  
خمس لکل ابن سهمان وللاخت سهم وفي يده نصف المال سهمان ونصف فالقاضل على نصيبه  
بزعمه نصف سهم من سهمين ونصف وذلك خمس مافي يده بوضعه أنه أقر لها بسهم من جميع  
التركة نصف ذلك السهم في يده ونصفه في يد أخيه والاخ يظلمها بالبحود فليس لها أن  
تأخذ شيئا مما لها في يد الجاحد وإنما تأخذ من المقر مقدار مالها من الحق في يده وذلك  
نصف سهم خمس مافي يده وجه قولنا ان الذي في يد المقر جزء من التركة وفي زعمها ان  
حقها في التركة في سهم وحق المقر في سهمين وزعمه متبر في حقه فيضرب کل واخذ منها  
فيما في يده بحصته فيكون بينهما أثلاثا وهذا لان الجاحد استوفى زيادة على حقه فيجعل ذلك  
في حقه بمنزلة ما لو غصبه فاصب فلا يكون ضرره على بعض الورثة دون البعض والحاصل  
انه يجعل الجاحد مع مافي يده في حق المقر كالمدموم فكان جميع التركة مافي يد المقر وهو  
الوارث خاصة فيقسم ذلك بينه وبين أخته بمثلثا ولولم يقر باخت وأقر بزوجة لايه أعطاهما  
سبعي مافي يده لانه زعم أن الميت ترك ابنين وامرأة فتكون التريضة من ستة عشر للمرأة  
سهمان ولكل ابن سبعة فتضرب هي فيما في يده بسهمين وهو بسبعة فيعطيا سبي مافي يده  
وعند ابن أبي ليلى ما فضل نصيبه مما في يده وذلك نصف الثمن ولو كانت له امرأة معروفة  
سواها فإن المقر يعطى هذه التي أقر بها مافي يده لان بزعمه التريضة من ستة عشر لكل امرأة  
سهم ولكل ابن سبعة فهو يضرب فيما هو في يده بسبعة والمقر لها بسهم فيعطيا ثمن مافي يده  
ولو ترك ابنا وبنتا وزوجة فادعت الابنة أختها أعطتها نصف مافي يدها لأنها تزعم أن حقتها  
في التركة سواء فإن كانت أقرت باخ لها أعطت ثلثي مافي يدها لأنها تزعم أن حقه في التركة  
نصف حقها ولو تركت زوجا وأما أختا فادعت الأخت أخا وأقر بذلك الزوج وجعدت

الام فالقريضة من عشرين لان القريضة بزعم الام تستقيم على ثمانية وأصلها من ستة للزوج  
 النصف ثلاثة والام الثلث سهمان والاخت النصف ثلاثة فتكون القسمة من ثمانية لها  
 سهمان وهو الربع وعلى زعم الزوج والاخت القريضة من ستة للزوج النصف ثلاثة  
 والام السدس سهم والباقي بين الاخ والاخت أملاً لا يستقيم فانكسرت بالاثلاث فاضرب  
 ستة في ثلاثة فتكون ثمانية عشر للام ثلاثة وللزوج تسعة وللأخت أربعة وسهمان فافترار  
 الاخ والاخت لا يكون معتبراً في حق الام وجوده لا يكون معتبراً في حقها فتجعل في  
 حق المقرين القسمة على القريضة الثانية فحقها خمسة عشر وفي حق الام ثلث القسمة على  
 القريضة الاولى وحقها ربع المال فالسبيل أن يضم الى خمسة عشر مثل ثلاثة حتى لا يكون  
 المضموم ربع المبلغ وهو نصيب الام ومثل ثلاثة خمسة فاذا ضمنت خمسة الى خمسة عشر كان  
 عشرين للام خمسة فاذا أخذت نصيبها قسم ما بقي وهو خمسة عشر على ما اتفقوا عليه للزوج  
 سبعة وللأخت أربعة وللأخت سهمان ولو تركت زوجاً وأختاً فافر الزوج أن لها أخاً وجعلت  
 الاخت فان الزوج يعطيه خمسي ما في يده لان بزعم القريضة من ستة له ثلاثة وللأخت سهمان  
 فيقسم ما في يده بينهما باعتبار زعمه فلهذا يأخذ خمسي ما في يده وكذلك لو أقر باخت مثل الاخت  
 المروقة لاب وأم أو لاب أعطاهما خمس ما في يده وكذلك لو أقر باخت مثل الاخت المروقة  
 لاب وأم أو لاب فالقريضة من ستة للزوج ثلاثة وللأختين الثلثان أربعة يعول بسهم وهو  
 يزعم أن حقها في سهمين وحقه في ثلاثة فيعطيهما خمس ما في يده ولو تركت زوجاً وأختاً لاب  
 وأم فافر الزوج باخت لاب أعطاهما ربع ما في يده لانهما خلقت بزعم زوجا وأختا لاب وأم  
 وأختا لاب فللزوج النصف ثلاثة وللأخت لاب وأم ثلاثة وللأخت لاب السدس تكملة  
 الثلثين سهم فهي تضرب فيما في يده بسهم وهو ثلاثة فلهذا يعطيهما ربع ما في يده وكذلك  
 لو أقر باخ أو أخت لام لأن نصيب المقر له سهم بزعمه وهو السدس وإن أقر بهما لام أعطاهما  
 خمسي ما في يده لانه يقول تركت زوجاً وأختاً لاب وأم وأختاً واختاً لام فيكون لهما الثلث  
 سهمان من ستة ويعول بسهمين فحقها بزعمه في سهمين وحقه في ثلاثة فلهذا يعطيهما خمسي  
 ما في يده ولو تركت زوجاً وأختاً لاب فافر الزوج بأم فانه يعطيهما خمسي ما في يده لان حقها  
 بزعمه الثلث سهمان من ستة وحقه في ثلاثة ولو تركت زوجاً وأختاً لاب فافر الزوج  
 باخت لاب وأم أعطاهما نصف ما في يده لانه يزعم أن حقها في التركة سواء لكل واحد منهما

ثلاثة من سبعة ولو ترك ابنتين وامرأة فأقر أحد الابنتين بأمرائين أعطاهما أربعة من خمسة وعشرين سهما مما في يده لانه يزعم انمخلف ثلاث لسوة وابنتين فللسوة الثمن ينتهن اثلاثا لا يستقيم وللابن سبعة بينهما نصفان لا يستقيم فيضرب ثلاثة في اثنتين فيكون ستة ثم يضرب ثمانية في ستة فيكون ثمانية وأربعين منه تصح القسمة لكل امرأة سهمان ولكل ابن أحد وعشرون فهو يزعم أن حقها في أربعة أسهم يضربان بذلك فيما في يده وهو واحد وعشرون فلهذا أعطاهما أربعة من خمسة وعشرين مما في يده ولو ترك ابنتين وأبوين فأقرت إحدى الابنتين بامرأة أعطتها ثلاثة من أحد عشر مما في يدها لان الفريضة زعمها من أربعة وعشرين للابنتين الثلثان ستة عشر وللأبوين السدسان ثمانية وللمرأة الثمن ثلاثة فتعول الى سبعة وعشرين وهي المتبرية التي أجاب فيها علي رضي الله عنه علي المنبر على البديهة فقال انقاب ثمنها تسما فاذا هي تزعم ان حق المرأة ثلاثة وحقها في ثمانية فيقسم ما في يدها بينهما على ذلك ولو ترك امرأة وابنة وأبوين فأقرت المرأة بامرأة أخرى أعطتها نصف ما في يدها لان نصيب النساء من التركة في يدها وقد زعمت أن حقها في التركة في ذلك سواء فنأقرت لها إحدى الابنتين أيضا فلها تأخذ نصف ما في يد المرأة ولا تأخذ من الابنة شيئا لان ميراث النساء الثمن واحدة كانت أو اثنتين وذلك الثمن في يد المرأة وهي مقرة للاخرى بنصيبها من ذلك فلا تأخذ من الابنة شيئا لذلك رآه ترك ابنتين وأبوين فأقرت إحدى الابنتين بامرأة وصدتها الام فأقر ابنة من تسعين سهما لابنتين ستين والأبوين ثلاثون فتعديب الام خمسة عشر ونصيب الابنة ثلاثين وذلك نصف المال الحاصل وأعطى المرأة من ذلك خمسة والأبوين أربعة وعشرين وللأم اثني عشر وقد مايل به المسئلة وهو يخرج من خمسة عشر لانهما يزعمان ان المرأة لها ثلاثة وللابنة ثمانية وللأم أربعة مما في أيديهم اذ هو نصف المال يقسم بينهما على ذلك تضرب فيه المرأة ثلاثة والام بأربعة والابنة بنماية تستقيم من خمسة عشر ولو جهدت الام ولم تقر قسمت ما في يد الابنة على ثلاثة والابنتين وهو تطويل غير محتاج اليه أيضا فقد بينا ان القسمة تستقيم من أحد عشر ولو لم تقر الابنة بالارأة وأقرت الام قسمنا ما في يدها على أحد وعشرين للام اثنا عشر والمرأة تسعة وعذا أيضا تطول فان القسمة تستقيم من سبعة لانها تضرب فيما في يدها حقها أربعة والمرأة ثلاثة فيكون بينهما على سبعة ولو تركت زوجا وأختا فادعى الزوج ابنة كبيرة لها من غير قسمة ما في يده على أربعة ونصف الزوج سهم ونصف وللابنة ثلاثة

لانه يزعم أن حقه الربع سهم ونصف من ستة فيقسم ما في يده على اثني عشر وفي الحاصل  
 تعطيه ثلثي ما في يدها لانه يزعم أن حقه في ثمانية وحققا في أربعة فيعطيا ثلثي ما في يدها وإذا  
 كان الورثة اثنين فأقر أحدهما على ابنة لابن بشركة أو بودية بينهما أو بحيلة وكذب الآخر  
 فانه يستوفيه كله من نصيب المقر عندهما وقال ابن أبي ليلى يأخذ منه بقدر حصته وهو قول  
 الشافعي ومنهنا من ذهب على رضى الله عنه وقد تقدم بيان المسئلة في الأقرار قال ولو أقر بشركة  
 كانت بينه وبين ابنة فان كان أقر بشركة النصف أخذ من حصته الثلثين لانه يزعم أن المال  
 على أربعة أسهم للمقر له سهما ولكل ابن سهم فهو ينسب فيها في يده بسهم والمقر له بسهمين  
 فيعطى ثلثي ما في يده وان كان أقر بالثلث أخذ منه النصف لانه يزعم أن المال على ثلاثة أسهم  
 للمقر له سهم ولكل ابن سهم فحقه فيما في يده مثل حق المقر له بزعمه فأخذ منه نصف  
 ما في يده قال وإذا كان للميت ابنان وعبدان لا مال له غيرهما فمكة كل واحد منهما ثلثا ثمانية  
 فأقر أحد الابنين أن أباهما أعتق هذا بعينه في مرضه وأقر الآخر أنه أعتق أحدهما لا يدري  
 أيهما هو فإن الذي أقر له بعينه يمتق منه ثلثا نصيبه ويسمى له في الثلث الآخر في نصف  
 قيمته وإتق من نصيب الآخر الثلث منهما جميعا وبه بان له في ثلثي نصيبه لأن كل واحد  
 من العبدین صار مشتركا بينهما استغنى والعق في المرض وصية للذي أقر بالثقل لأحدهما  
 بعينه فقد أقر أنه حقق هذا بثلاثة ثلث من المال وبذلك باقر بقرته وأقراره نافذ في  
 نصيبه غير نافذ في نصيب شريكه فيمتق من نصيب ويسمى له في ثلث نصيبه والنصف  
 من الآخر مملوك له وقد انفذ عليه لاستدامة الرق بأقراره فيكون له في الثلث الآخر في  
 نصف قيمته وقد أقر الآخر بالثالث وبه لأن العتق انهم بالموث يشيع فيما غير أقراره  
 في نصيبه بهما تسبق ثلثه به من كل واحد منهما ويسمى كل واحد منهما له في ثلثي  
 نصيبه وإن أقر أحدهما أنه أعتق هذا بغيره وأقر الآخر أنه أعتق هذا بعينه سمى كل واحد  
 منهما للذي أقر له في ثلث نصيبه منه والذي أنكر حقه في جميع نصيبه نه لأن أقراره حجة  
 عليه دون صاحبه وقد تمدد استدامة الرق في نصيبه من الآخر بأقراره عليه ولو قال أحدهما  
 أعتق أحدهما في مرضه ولا يدري أيهما هو وأنكر الآخر حقق من نصيب المقر من كل  
 واحد منهما ثلث نصيبه لأقراره والثلث لهما ويسمى كل واحد منهما الآخر في نصيبه كما لا  
 لانكاره عتقهما جميعا ولو شهدا أنه أعتق هذا بعينه، فقال أحدهما أعتق هذا الآخر أيضا

عق ثلثا الذي شهد له ويسى الآخر في جميع قيمته لها لان الذي شهد له أولى بالثالث  
من الآخر فان شهادتهما له حجة بمنزلة شهادة غيرهما ولو شهد أجنبيان بالعتق لاحدهما  
كان هو أولى بالثالث من الذي أقر له الوارث لان رق الآخر يفسد باقرار أحدهما بعتقه ولم  
يبق من الثالث شيء فتلزمه السماية في جميع قيمته لها ولو شهد أحدهما أنه أعتق هذا بعينه  
في صحته وشهد الآخر أنه أعتق هذا الآخر في مرضه عتق نصيب الشاهد من الذي شهد  
له في الصحة لان العتق في الصحة من جميع المال فهو مقر بحريته واقتراره حجة عليه في نصيبه  
ويسى للآخر في نصف قيمته لانكاره عتقه ويمتق ثلثا نصيب الذي شهد له في المرض من  
الذي شهد له ويسى له في ثلث نصيبه ولاخيه في جميع نصيبه لانه أقر بالثالث لهذا الآخر  
واقتراره في نصيبه صحيح وفي زعمه أن شريكه صار متلفا لنصيبه من الآخر فيكون ذلك محسوبا  
عليه وان مال الميت رقبتهان فالثالث منه ثلثا رقبته فلذا يمتق ثلثا نصيبه والله أعلم بالصواب

### باب اقرار المريض وأفعاله

(قال رحمه الله) وإذا كان على المريض دين في الصحة فنصب في مرضه من النسيان  
شيأ ثم قضاءه فهو جائز لانه لو رد عين المنصوب لم يكن لغرماء الصحة عليه سبيل فكذلك  
إذا رد عليه مثله أو قيمته لان ذلك يحكى عينه وهذا بدل مال وصل الى المريض فهو بمنزلة  
ما لو اشترى شيأ بمثل قيمته وقد ثمنه فلا يكون لغرماء الصحة على البائع سبيل لان المريض  
ما ألتف عليهم شيأ حين وصل اليه ما تكون ماليته مثل مالية ما أدى وكذلك ما أخذه فأقتقه  
على نفسه في كسوته وطعامه ودوائه ثم قضاءه فانه قد وصل اليه ما تكون ماليته مثل مالية  
ما أدى ثم حاجته في ماله تقدم على حق غرمائه ولو استأجر أجيرا أو تزوج امرأة وأعطاهما  
ذلك لم يجوز وكانا أسوة غرماء الصحة فيه لانه لم يصل اليه مثل ما يكون ما أدى في صفة المالة  
فكان هذا ابطالا منه لحق غرماء الصحة عن ذلك المال وتخصيص بعض غرمائه بقضاء  
الدين والمريض ممنوع من ذلك الا أن الدين وجب لها بسبب لائحة فيه فكان أسوة غرماء  
الصحة في ماله ولو أقر المريض أن دينه الذي على هذا الرجل لفلان فان ذلك لا يجوز حتى  
يستوفي غرماء الصحة دينهم لان اقراره في المرض يدين له على الغير كاتقارره بعين له في  
يده أو في غيره وذلك غير صحيح منه في حق غرماء الصحة وهذا بخلاف ما إذا أقر باستيفاء

الدين من غريمه وهو غير وارث وقد كان الدين في الصحة لانه مسلط على الاستيفاء وقد ثبت للفرج حتى براء قدّمته عند اقراره بالاستيفاء منه فلا يتخير ذلك بمرضه وهو غير مسلط على الاقرار بالدين الواجب له اولنيره بل هو ممنوع من ذلك لحق غرماء الصحة كما هو ممنوع من تخليكه منه بالهبة وقد ذكرنا في كتاب الشفعة بيع المريض من الاجنبي بالمحابة وغير المحابة وما يجب فيه من الشفعة للوارث وغير الوارث وما ذلك من اختلاف الروايات وأن يمه من وارثه غير صحيح أصلا عند أبي حنيفة وعندهما وابن أبي ليلى اذا باع بالقيمة أو باكثر جاز قال ولواوصى رجل الى رجل بثلثه يضمه حيث أحب أو يجمله حيث أحب فهما سواء وله أن يجمله لنفسه ولأن أحب من ولده لانه قائم مقام الموصى في الوضع والجل والموصى له وضعه فيه أو في ولده أو يجمله له جاز ذلك فكذلك الوصى اذا فعل ذلك لأن الوضع والجل يتحقق منه في نفسه كما يتحقق في غيره وليس له أن يجمله لاحد من ورثة الميت لانه قائم مقام الموصى فان جملة لبعض ورثته فهو باطل ويرد على جميع الورثة وليس له أن يعطيه بمد ذلك أحدا لانه يمثل أمر الموصى فينتهي به ما فوض اليه ويصير فعله كفعل الموصى ولو فعله الموصى لبعض ورثته كان ذلك باطلا وكان مردودا على جميع الورثة فهذا مثله ولو أوصى بثلثه اليه أن يعطيه من شاء فليس له أن يعطيه نفسه لانه مأمور بالايعطاء من جهة الموصى وهو لا يكون ممطيا نفسه كما يكون جاعلا لها واضما عندها ألا ترى أن من عليه الزكاة أو صدقة الفطر ليس له أن يضمه في نفسه لانه مأمور بالايتاء والاداء ولا يحصل ذلك بالصرف الى نفسه ومن وجد ركازا له أن يضع الخس في نفسه اذا كان مصرفا له لان الواجب جمل الخس لمصارف الخس ووضعها فيهم وقد جمل ذلك ولو أوصى الى رجل فقال قد جعلت ثلثي لرجل سميت فصدقوه فقال الوصى هو هذا وخالفه الورثة لم يصدق الوصى على ذلك لانه أوصى بما هو خلاف حكم الشرع وهو اثبات الاستحقاق بشهادة شاهد واحد لان الوصى هاهنا بمنزلة الشاهد وشهادة الواحد لا تكون حجة بخلاف الاول فان هناك أوصى اليه بالوضع والواضع يكون متسببا بالتصرف على وجه النيابة لاشهادا فلم يكن ذلك وصية بما يخالف الشرع وعلى هذا لو قال الوصى ائتي أي عيدي شئت كان له أن يئتي أيهم شاء ولو قال قد أعطيت عيدي فسميته للوصى فصدقوه في ذلك لم يصدق ولو أوصى الى رجلين أن يضمنا ثلثه حيث شاء أو يعطيه من شاء أو اختلفا فقال أحدهما أعطيه فلانا وقال الآخر لا بل فلانا لم يكن لواحد من الرجلين شيء لان الوصيين



لم يجمعوا على واحد منهما وإنما فرض الموصي الرأي في الوضع اليهما وهذا شيء يحتاج فيه إلى  
الرأي لا لاختيار المصروف ورأي الواحد لا يكون كراي الثاني ولو قال قد أوصيت بثلثي لفلان  
وقد سميت له وصيين فصدقهما فقال هو هذا وشهدا له بذلك جازت شهادتهما غلواها عن  
التهمة وشهادة المتي حجة تامة وإن اختلفا في ذلك أبطلت قولهما لأن كل واحد منهما يشهد  
بغير ما شهد به صاحبه ولو أوصى بعبء أن يمتق ثم أوصى له أن يباع أو على عكس ذلك فهذا  
رجوع عن الوصية الأولى للمنافاة بين التصرفين في محل واحد وكذلك لو أوصى بأن يمتق  
نصفه بعد ما أوصى ببيع من رجل أو على عكس ذلك كانت الثانية رجوعا عن الأولى في  
جميع البدن وإن أضاف الثانية إلى نصفه لأن بين التصرفين في البدن الواحد منافاة وإن أوصى  
به لرجل ثم أوصى به أن يباع لرجل آخر تحاصفا فيه وكذلك إن بدأ بالبيع ثم بالوصية لأن كل  
واحد منهما تعليق لآخرهما بعوض والآخر بتسريح عوض والجمع بينهما في عبد واحد صحيح  
فلا يكون، أقدمه على الثانية دليل الرجوع من الأولى وإذا شهد شاهدان بعد موته أنه قال  
في حياته لبيدي أحدكما حر جازت الشهادة أما عندهما فلأن الدموي ليست بشرط في متى  
العبد وعند أبي حنيفة المتق المبرم يشيع فيها بأدلة متحقق الدعوى منها ويجعل الثابت من  
اتراءيه شهادتهما كالثابت بالمائة ولو سمعا ثلاثة ثم مات عتق من كل واحد منهما نصفه  
هنا مثله والله أعلم بالصواب

### تم في باب الشهادة في الوصية وغيرها

(قال رحمه الله) وإذا شهد لوصي أو لغيره من ذلها كان كذبهما ذلك الرجل  
فشهادتهما باطلة لانهما متهمان بفعلهما أصما بغير دليل من دينهم أو على التصرف وإن ادعاهما  
الرجل جازت شهادتهما استعسا وفي الناس لا تجوز لأجل التهمة وإن كان استحسن فقال  
بوسا لأن الماضي أن يجر هذا الرجل وصيا له أو لرجل آخر في ذلك دين على مياس  
للقاضي أن يجهل ذلك فلا يثبتان في أدراج الكلام مخرج شهادة لهما لو ما لا ذلك من  
القاضي لم يثبت لهما إذا لم يكن الرجل راغبا به ثم إذا كذبها الرجل اخذت معها آخر لأن في  
نحو شهادتهما اتراءيه ما يوصي آخرهما بالتمسك بغيره حجة عليه ما فلا يثبت كتمان من

التصرف بعد ذلك بمنزلة ما لو مات أحد الوصياء الثلاثة وكذلك لو صدقهما وقال لا أقبل  
الوصية كان له ذلك لأنه لم يعقب منه القبول ولكن يتعذر على الوصيين التصرف بدون رأي  
الثالث فيدخل للقاضي متهما وصيا ثالثا وهذا القياس والاستحسان في فصول أربعة: أحدها  
ما بيننا. والثاني إذا شهد ابنا الميت أن أباهما أوصى إلى هذا ففي القياس لا تقبل شهادتهما لأنهما  
ينصبان نائبان عن أبيهما ومن يتصرف لهما ولو شهدا أن أباهما وكل هذا الرجل في حياته والاب  
غائب لم تقبل الشهادة فكذلك إذا شهدا بالوصية وفي الاستحسان إذا كان الرجل مدعيا للوصية  
تقبل شهادتهما مخلوها عن التهمة فنهما لو سألا من القاضي أن يجعل هذا الرجل وصيا والرجل  
راغب فيه أجابهما القاضي إلى ذلك بخلاف ما إذا لم يكن الرجل مدعيا للوصية وبخلاف وكالة  
فنهما لو سألاه أن يوكّل هذا الرجل عن أبيهما لم يقبل ذلك وإن كان لا يفسد القاضي ولا ينافي  
محل أيهما. والثالث الموصى لهما إذا شهدا أن الوصي أوصى إلى هذا هو القياس والاستحسان  
لأن الموصى له ثلاث شراك الوارث فهو في هذه الشهادة سوارث. والرابع غير أن لهما على  
الميت دين لو شهدا أن أوصى إلى هذا الإحسان في القياس لا تقبل الشهادة بمنزلة ما لو شهدا في  
حياته أنه وكل هذا الرجل بقضاء دينه. والذين من هذه الشهادة مفعلة فنهما يطالبانه  
بقضاء دينهما وفي الاستحسان إذا كان الرجل مدعيا للوصية قبلت الشهادة لأن القاضي أن  
ينصب وصيا بالتسهما من غير شهادة فلا ينهما في امرأته. الكلام يخرج المرأة. ولو أن  
غيرهين لاديت عليهما دين شهدا أن الميت أوصى إلى هذا زنت شهادتهما قاسما راسته سانا  
مخلوها عن التهمة فنهما يصين بهما شهادتهما من يدالبها بقاء الدين فتقبل الشهادة مخلوها عن  
التهمة. وإذا شهد ابنا الميت أنه وصى أو أوصى ورسل آخر أو أوصى إليه أو يشهد  
لوصي بأبوت ولاية التصرف له والولاية عارية لا شهدت أحدهما الآخر وكذلك لو شهد  
ابنا أحد الوصيين أن الميت أوصى إلى أيهما أو إلى هذا أو آخر وشهادتهما باطلة لأنهما يشهدان  
لأيهما ما دلته مودبه كلام واحد فإذا بدل في حق أيهما بطل في الآخر شهادة أبي  
الوصيين على أن الوصي مزل وأوصى إلى رجل آخر جائزة لهما بشهادته على أيهما بالغزل  
ويشهدان للاجني بولاية التصرف وكذلك شهادة ابني الغريمين أو غريميه على أنه عزل  
هذا وأوصى بولاية التصرف إلى الآخر جائزة لأنهما يشهدان بقبول الولاية للثاني  
وبتقبل ولاية التصرف من الأول إلى الثاني فلا يمكن التهمة فلهذا واختلاف شاهدين

علي أنه أوصى اليه في الوقت والمكان لا تقصد الشهادة لأن الإيصاء الى الميتين حول تكرار  
 فلا يختلف المشهود به باختلافهما في المكان والزمان • ولو شهد أنه قال هو وكيل فيما تركت  
 بعد موتي بجله وصيا له لأن النائب بعد الموت وصي سواء شهد بلفظة الوصاية أو بلفظة  
 الوكالة قال ولا تجوز شهادة الوصي للميت لأنه متم في شهادته بإثبات حق القبض  
 لنفسه وكذلك لو شهد الوصي للميت شهادة بعد أن يدرك ورثته ويقبضوا ما لهم لم أجز شهادته  
 لأنه لو قبض ذلك جاز قبضه طيمم فكان هو الخلع في ذلك فلا شهادة له فيما كان خصما فيه  
 ولو شهد الوصي لوارث كبير أو صغير على الميت بدين لم تجز شهادته له في قول أبي حنيفة  
 رحمه الله وفي قولهما وابن أبي ليلى رحمه الله تجوز شهادته للكبير ولا تجوز شهادته للصغير لأنه  
 إذا شهد للصغير فهو الذي يقبض وإذا شهد لا كبير فليس له حق القبض فيما للكبير الحاضر  
 فلا تمكن التهمة في شهادته وأبو حنيفة يقول كان هو الخلع فيما شهد به حين كان هذا الكبير  
 صغيرا فلا يكون شاهدا فيه • وقد بينا المسئلة في الشهادات وأما فيما ليس من الميراث فإن  
 شهادة الوصي للصغير لا تقبل على الصغير لأنه هو القابض وتجاوز للكبير لأنه أجنبي في ذلك  
 فإنه إنما صار خصما بقبوله الوصاية فيما هو من جملة ميراث الميت فاما فيما للوارث الكبير على  
 الأجنبي لا بطريق الإرث فهو أجنبي • وإذا شهد شاهدان لرجل على الميت بدين وشهد  
 رجلان للشاهدين على الميت بدين فهو جائز في قول أبي حنيفة وعمره رحمهما الله وقال أبو  
 يوسف تبطل شهادتهم وهذه ثلاثة فصول أحدها لا تقبل الشهادة بالاتفاق وهو أن يشهد  
 رجلان لرجلين بوصية الميت لهما بالثلث ويشهد المشهود لهما للشاهدين بالوصية بالثلث وهذا  
 لأن الثلث مشترك بين الوصي لهم فشهادة كل فريق لاقت علامشتركا بين الشاهد والمشهود  
 له وفي الوجه الثاني الشهادة مقبولة بالاتفاق وهو أن يشهد الرجلان أن الميت أوصى لهما بهذا  
 العبد ويشهد الآخر أن الميت أوصى للشاهدين بهذه الجارية فالشهادة قبيل لأن كل واحد  
 من الفريقين يثبت الحق للمشهود عليهما في محل لا شركة لهما في ذلك المحل والفصل الثالث  
 على الخلاف وهو فصل الدين فأبو يوسف يقول حق الغرماء بعد الموت يتعلق بالتركة ولهذا  
 لا يثبت للملك للوارث ولا ينفذ تصرفه فيه إذا كان الدين محيطا بها فشهادة كل فريق تلاقى  
 محلا مشتركا فهو نظير مسألة الوصية بالثلث وهذا لأن المقصود من إثبات الدين بعد الموت  
 الاستيفاء من التركة وباعتبار المقصود تتحقق الشركة بينهم فيه وأبو حنيفة ومحمد قالا كل

فريق إنما يشهد للفريق الآخر بالدين في ذمة الميت ولو شهدا بذلك في حياته كانت الشهادة مقبولة فكذلك إذا شهدوا به بعد موته وهذا لأن الدين بالموت لا يتحول من الذمة إلى التركة (الآثرى) أن التركة لو هلكت لا يسقط شيء من الدين وأن الوارث أن يستخلص التركة لنفسه بقضاء الدين من محل آخر فلا يتمكن الشركة بينهم هنا بخلاف الوصية بالثلث فإن حق الموصى له ثبت في عين التركة حتى لا يبقى بعد هلاك التركة هو ولو أراد الوارث أن يستخلص التركة لنفسه ويقضى حق الموصى له من محل آخر لم يكن له ذلك فكانت الشركة بينهم ثابتة في التركة باعتبار شهادتهما وكذلك لو شهد بذلك ابنا هذين لهذين وابنا هذين لهذين فهذا والاول في الفصول الثلاثة سواء لأن الشركة كما تمتع قبول شهادة الشريك لنفسه تمتع قبول شهادة ابنه له ولو شهد الميت أو غيرهما بدين لرجلين على الميت ثم شهد هذان الرجلان بدين لآخر على الميت فهو جائز لانهما يضران أنفسهما فإن دينهما قد ثبت فيهما وبشهادتهما يثبتان من يراحمهما في التركة وهذا بخلاف الاول على قول أبي يوسف لأن هناك يتمكن تهمة المواضعة بين الفريقين لنفع كل واحد منهما صاحبه بشهادته ولا يتمكن مثل ذلك هنا وإذا شهد الوصيان بدين على الميت أو بوصية فشهادتهما جائزة لخلوها عن التهمة فإن دفعاً ذلك قبل أن يشهدا به ثم شهد فشهادتهما باطلة لانهما صارا ضامنين لما دفعوا بنير حجة فيما بشهادتهما يدفعان الضمان عن أنفسهما وكذلك شهادة ابنيهما أو أويهما لا تقبل بعد الدفع لانهما يدفعان الضمان بشهادتهما عن أبيهما أو ابنيهما والله أعلم

### باب الاستثناء

(قال رحمه الله) وإذا أوصى رجل لرجل ديناراً لا درهماً أو بمائة درهم إلا ديناراً فهو كما قال يمتطي ممن ثلثة ديناراً لا درهماً وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف فأما عند محمد يمتطي ماسمى له أولاً والاستثناء باطل وقد بينا المسئلة في الاقرار أن الاستثناء بخلاف الجنس لغير عند محمد رحمه الله لأن الاستثناء لاخراج ماوراءه ولولا كان الكلام متناولاً به ولا يتحقق ذلك مع اختلاف المجلس فلا يكون هذا استثناء على الحقيقة بل يكون استثناء منقطعاً بمعنى لكن فعناه أوصيت له بالدينار ولكن لم أوص له بدراهم فلا يكون رجوعاً على شيء وهما يقولان المجانسة في المقدار ثابتة معنى من حيث انها ثبتت في الذمة نبوتاً صحيحاً وانما كان الاستثناء عبارة

مما وراء المستثنى بطريق المعنى دون الصورة فكان اعتبار المعنى فيه مرجحا فلهذا صبح استثناء  
 المقدر من المقدر وان لم يكن من جنسه صورة فلي هذا لو قال كر حطة الا درهما أو كر شير  
 الا حنوم حطة نقص من الشير قيمة ذلك وكذلك لو قال له داري هذه أو جدي هذا الا  
 مائة درهم فندهما يطل من ذلك قيمة مائة درهم ويجوز له ما بقي من الثلث وهذا مشكل فان  
 الدار والمبد ليسا بمقدورين ولكنهما يشترطان أن يكون المستثنى مقدرا والمستثنى هنا مقدر  
 وكلاهما يعتبران الاستثناء فاعتبار المالية في المقدرات يعرف بالتسمية فيصح استثناء القدر من  
 خلاف جنسه مقدرا كان أو غير مقدر أو يقول هذا في معنى وصية بيع الدار والعبد منه بمائة  
 فكانه يقول جعلت ملك هذه الدار وماليتها بحالة الاجتر مائة درهم فاني لا أخفيها به عوض  
 ولو كانت الدار قيمتها ألفا وأوصى ببيها بمائة جازت الهابة من الثلث فها هنا كذلك الا أن  
 هناك التمايز مضاف الى جميع الارو ههنا الى اراء المستثنى معنى بقيمة مائة درهم من الدار  
 يكون له ورثة والبق للورثي له لو قال وصيت له بما يورثه عشرة والعشرين أو من العشرة  
 الى العشرين أو ما بين العشرة الى العشرين فهو سواء وله ثمة عشر درهما في قول أبي حنيفة  
 وعندهما له تمام العشرين استعسانا وروى زفر عن أبي حنيفة أن له ثمانية عشر وهو قول زفر  
 وكذلك لو قال بما بين المائة الى المائتين فنقد أبي يوسف ومحمد يدخل النياتان استعسانا فله  
 المائتان وفي رواية زفر لا يدخل النياتان فله تسعة وتسعون وفي قول أبي حنيفة تدخل الناية  
 الاولى للضرورة ولا تدخل الآية الثانية فله مائة وتسعة وتسعون وقد بدنا المسئلة في الافراد  
 هو لو أوصى له بمائة درهم في عشرة فله عشرة وعلى قول زفر عشرون باعتبار أن حرف في  
 بمعنى حرف الواو أو بمعنى حرف مع وعند الحسن بن زياد له مائة بطريق الحساب فانك اذا  
 سألت واحدا من الحجاب كم عشرة في عشرة تم مائة بذلك تقول له مرة لأن حرف  
 في لا ظرف والعشرة لا تصاح ظرفا لا عشرة فبان آخر كلامه بهجلا بمعنى الواو ومع مجازا  
 بهجلا لا يثبت تعليق المال كالا يثبت فالسك والضرب من حيث الحساب أكثر السهام  
 لا أصل المال فشرة دراهم وان ضربت في عشرة أو في مائة تكثر السهام فيا ردا يزداد  
 وزنها ولو قال بمشرة أذرع ومشرة أذرع من داره أو أرضه جعلت له مائة ذراع مكسرة  
 لان ذوى المساحات طولوا وعرضا قوله فيها عشرة في عشرة لبيان الطول والعرض وذلك  
 لا يتناول الا مائة ذراع مكسرة بخلاف الدراهم فليس فيها لا طول ولا عرض وانما يعرف

مقدارها بالوزن وبأول كلامه صار مقدار الوزن معلوما فيكون آخر كلامه غالبا من القائمة \*  
ولو أوصى له بحوب سبع في أربع جعلت له ذلك كما قال لأن الثوب طولاً وصرافاً فصار له  
بهذا اللفظ فيه بيان الطول والعرض على أن يكون الأكثر لبيان طوله والأقل لبيان العرض  
وهذا لأن اسم الثوب لا يتغير بزيادة الطول والعرض وتخصيصهما وإنما يتغير الوصف فكان  
قوله سيما في أربع ياناً للصفة ما أوصى له به من الثوب بخلاف الدراهم فزيادة المقدار يتبدل  
الاسم لأنه لا يقال للمائة عشرة دراهم بحال وكذلك لا يقال لها عشر سترات عشرة في المادة  
فليربق إلا الفاء آخر الكلام فيه \* ولو أوصى له بمخطة في جوالق أعطيته المخطة دون الجوالق  
لأنه أوجب له مطروفاً في ظرف فأنما يستحق المطروف خاصة وذكر الجوالق لتعيين محل  
الجوالق وهذا لأن حرف في للظرف وإنما يقال أوصى له بكذا ولا يقال أوصى له في كذا  
فأنما يتناول الوصية بهذا اللفظ ما اتصل به حرف الباء وهو المخطة دون ما اتصل به حرف  
في وهو الجوالق ولو أوصى له بهذا الجراب المروى أعطيته الجراب وما فيه لأنه أوصل  
حرف الباء بالجراب والجراب المروى اسم للجراب المملوء بأنا دون الجراب فارغاً \* ولو  
أوصى له بهذا الدن ائحل أعطيته الدن وما فيه كأنه قال بهذا الدن ائحل فيكون حرف الباء  
متصلاً بهما جيباً معنى ولأنه وصل هذا الحرف بالدن وسمي الدن ائحل وإنما يسمى به حقيقة  
إذا كان مملوئاً خلا \* وكذلك لو أوصى له بقوسرة تمر ولو أوصى له بسيف أعليه السيف  
بجفنه ومخاتله لأن اسم السيف عند الإطلاق يتناول الكل ولو أوصى له بسرج أعطيته السرج  
وما حل من متاعه ولو أوصى له بقبة أعطيته ميدان القبة من غير كسوة لأن الاسم للميدان  
( ألا ترى ) أن في العادة لا يكون مع القبة كسوة ولكن كل مالك يتخذ كسوة القبة لنفسه  
على حسب ما يريد بخلاف السرج والتمير \* ولو أوصى بقبة زكية أعطيته القبة بالكسوة لأن  
الاسم يطلق على الكل عادة ( ألا ترى ) أنه لا يتخذ لكل مالك الميدان إلا كنوداً آخر عادة  
وإن أوصى له بمحجلة فله الكسوة دون العود لأن اسم المحجلة يتناول الكسوة بدون الميدان  
والميدان بدون الكسوة لها اسم آخر وهي القبة فهذا لا يستحق باسم القبة الكسوة ولا باسم  
المحجلة الميدان \* ولو أوصى له بسلة زعفران أعطيته الزعفران دون السلة وكان ينبغي على قياس  
ما تقدم أن يستحق السلة لأنه وصل حرف الباء بالسلة ولكنه ترك القياس لعرف الناس فأنهم  
إذا قالوا سلة زعفران فأنما يريدون به بيان مقدار الزعفران لا حقيقة السلة كما يقال كيل حنطة

وكيل شمير، وكذلك لو أوصى له بهذا السل وهو في ذق أعطيته السل دون الرق وكذلك لو قال بهذا السن أو الزيت وما أشبه ذلك لأنه مسمى في وصيته له المظروف وبسمية المظروف لا يستحق الظرف فهذا لم يكن له من الوعاء شيء والله اعلم بالصواب

### باب الوصية بما في البطن

(قال رحمه الله) وإذا أوصى رجل لرجل بما في بطن هذه الجارية ثم ولدت بعد موته لسته أشهر أو أكثر فلا وصية له لأنه أوصى بالمعدوم ولم يعلم بوجوده عند موت الموصى حقيقة ولا حكما وجوب الوصية بالموت فلم تكن العين ملوثة الوجود عند وجوب الوصية لا تكون الوصية به صحيحة ويان ذلك أن أدنى مدة الحبل ستة أشهر فيحتمل أن يكون هذا الولد من علوق حادث بعد موته وقد بينا أن الوصية بما في بطن الحيوان لا تصح قبل الوجود واسناد الملوق الي وقت سابق يكون لضرورة الحاجة الي اثبات نسبه وذلك لا يوجد هنا وان جاءت به لاقل من ستة أشهر وجبت الوصية به من الثلث لأننا يتقنا بوجوده عند وجوب الوصية وهو حالة الموت ولو قال ان كان في بطن فلانة جارية فلها وصية الف وان كان في بطنها غلام فله وصية الثين فولدت جارية لسته أشهر الا يوما ثم ولدت غلاما بعد ذلك بيومين فلها جميعا الوصية لأننا حكمنا بوجود الذي انفصل قبل تمام ستة أشهر عند موت الموصى وهما توأمان خلقا من ماء واحد فمن ضرورة الحكم بوجود احدهما في وقت الحكم بوجود الآخر فيه والوصية أخت الميراث وفي الميراث الجنين في البطن والمولود في الحكم سواء اذا انفصل حيا فكذلك في الوصية ثم شرط الوصية بالالف وجود الجارية في بطنها وقد وجد الشرطان وان ولدت غلامين أو جارتين لاقل من ستة أشهر فذلك الى الورثة يملكون أى التلامين شأوا أو أى الجارتين شأوا لأنه أوجب الوصية لاحدهما ومثل هذه الجملة اليسيرة المستدركة لا تمنع صحة الوصية كما لو أوصى بثلاثة فقلان أو قلان والبيان الى الورثة لا هم قائمون مقام مورثهم ولو قال ان كان الذي في بطنك غلام فله ألفان وان كانت جارية فلها الف فولدت غلاما وجارية فليس لواحد منهما شيء لان اللفظ المذكور يتناول جميع ما في بطنها بمنزلة قوله ان كان ما في بطنك أو جميع ما في بطنك ولم يكن جميع ما في بطنها على احدى الوصيتين اللذين بهما علق استحقاق الوصية وكذلك لو قال ان كان هلك فهو اسم جميع المذكور لجميع

المجهول قال الله تعالى وأولات الاحمال اجعلن أن يضمن حملن ثم العدة لا تنقضي الا بوضع جميع ما في البطن واذا ترك امرأة حبلى فأوصى رجل للمنفقة وصية ثم وضعت الولد لأقل من ستة وجبت له الوصية لانا نسند الموقوف الى حال حياته لضرورة الحاجة الي اثبات نسب الولد منه واذا اسندنا فقد حكمنا بكون الولد موجودا في البطن حين أوجب له الوصية فكان ذلك بمنزلة علمنا حقيقة وان ولدت ميتا فلا وصية له لانه لا يستحق الوصية الا باعتبار اصفة الحياة فيه بعد موت الموصي ولا يعلم ذلك حين انفصل ميتا بخلاف ما اذا انفصل حيا ثم مات (ألا ترى) أن في حكم الميراث الذي انفصل ميتا لا يجعل ولدا في حكم الاستحقاق فكذلك في الوصية وان ولدت ولدين أحدهما حي والآخر ميت فالوصية للحي منهما بخلاف ما اذا ولدتها حين لانه تم استحقاق الوصية لهما فموت أحدهما بمد ذلك يصير نصيبه لورثته وأما اذا انفصل أحدهما ميتا فلم تعلم حياته بعد موت الموصي فلا يصح ضمه الى الحي فكانت الوصية كلها للحي بمنزلة ما لو أوصى لحي وميت وهما منفصلان والله أعلم بالصواب

### باب الوصية بالجزء والسهم

(قال رحمه الله) واذا أوصى لرجل بسهم من ماله فله أحسن سهام ورثته سهام يزداد ذلك على التريضة الا أن يكون أحسن السهام أكثر من السدس فلا يزداد عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله وفي موضع آخر قال له السدس فيتناوله فيما اذا لم يكن في سهام ورثته أقل من ذلك وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمه الله يزداد على التريضة للموصي له بسهم كسهم أحدهم قل ذلك أو أكثر الا أنه اذا زاد على الثلث رد الى الثلث ان لم يجز الورثة ل لان السهم لا يتناول ذلك بل لان الوصية لا تنفذ فيما زاد على الثلث بدون الاجازة ووجه قولهما أن التركة بموتها تصير سهاماً بين ورثته لكل واحد منهم سهم فنسبية السهم للموصي له في هذه الحالة انما تتناول أحد تلك السهام ولا يثبت الاقلها لان في كون الاقل مراداً يقين وفيما زاد على ذلك شك وأبو حنيفة اعتبر السدس لحديث ابن مسعود رضي الله عنه حين سئل عن أوصى لرجل بسهم من ماله فقال له السدس وهكذا نقل عن ابي بن معوية وجماعة من أهل اللغة قالوا السهم السدس والدليل عليه أن لفظة السهم انما تتناول سهم من يكون من جملة ورثته باعتبار الاصل لا باعتبار سبب عارض وذلك القرابة دون الزوجية فما يكون عارضا في مزاحمة ماهو



أصل كالمدموم وسهام من يستحق بالقرابة السدس أو الثلث أو النصف فاما الربع والثلث انما يستحق بالزوجية فيتناول اللفظ أدنى ما يستحق من السهام بالقرابة وهو السدس حتى لا يزداد على ذلك ولكن ينقص عنه اذا كان في سهم وورثته أقل من ذلك لانه انما يوجب له مثل سهم أحد ورثته فلا يستحق الا المتيقن به وهو الأقل وهذا لانه لما ذكر السهم دون الثلث عرفنا أنه مالك أدهاء الثلث لا النصف لانه ليس له أن يوصى بالنصف فيتعين السدس مراداً له به بوضعه أن أعدل الاعداد في خروج سهام القرائض منه الستة فانها تشتمل على ما يستحق من السهام بالقرابة الاصلية كالسدس والنصف والثلث والثلثين (ألا ترى) ان الدراهم تجري على الاسداس فيجعل للسدس سبيلاً على حدة ولا يجمع ذلك للثلث ولا للربع ففرقنا ان السدس عدل في هذا الباب فيستحق ذلك بالتسمية الآن يكون أحسن سهام وورثته دون ذات ثم يزداد ذلك القدر على سهام القرىضة لانه يجعل الموصى له شريك وورثته بسهم وقد علمنا أنه لم يرد تحويل سهم أحد وورثته اليه لانه لا سبيل الى ذلك ففرقنا أن المراد ينحجب مثل أحد السهام له ومثل الشيء غيره ولو أوصى له بجزء من ماله أو بنصيب من ماله أو بطاقة من ماله أو ببعض ماله أو بشقص من ماله أعطاه الورثة ماشاءوا لانه سعى له شيئاً عجولاً وليس لنا عبارة من جنس ماسي إليه رف مقدار المسمى بالرجوع الى عبارة جهالة الموصى به لا تمنع صحة الوصية والوارث في البيان بتمام مقام المورث بخلاف السهم فقد وجدنا هناك عبارة من جنس ماسي ضد وجوب الوصية يمكن أن يعلم به مقدار الوصية وذلك سهام وورثته بعد موته ولو أوصى له بالثلث الاشياء أو الا قليلاً أو الا يسيراً أو بزهاء ألف أو بدائة هذه الالف أو جل هذا الالف أو بظم هذه الالف وذلك يخرج من الثلث فلا النصف من ذلك وما زاد على النصف فهو الى الورثة يعطون منه ماشاءوا لانه ليس فيه أكثر من مستثنى مجهول وأزجهاته توجب جهالة المستثنى منه ولكن الوصية في المجهول صحيحة ثم في العادة المستثنى بهذه اللفاظ يكون دون المستثنى منه والكلام المقيد بالاستثناء يكون عبارة عما وراء ذلك المستثنى فيجعل كأنه أوصى بنصف الالف وزيادة فيكون القدر في مقدار بيان الزيادة الى الورثة ثم عاد الى بيان قول أبي حنيفة قال اذا وصى بسهم من ماله وله ابنتان وامرأة وأبوان فله ثلاثة من ثلاثين سهماً عندهم جميعاً لان هذه القرىضة من سبعة وعشرين بعد العول وأخس السهام نصيب المرأة فيزداد للموصى له مثل نصيبها فيكون له ثلاثة من ثلاثين وكان له عشرة بين رءى ربة بات فله سهم من أحد وثلاثين لان

المال بين أولاده على ثلاثين سهما وأخس السهام سهم بنت فيزاد ذلك على سهام القريضة  
للموصى له ولو كانت امرأة لها أبوان وإبنتان وزوج فلموصى له سهم من ثمانية أسهم ونصف  
لان أصل هذه القريضة من بعد العول من سبعة ونصف للإبنتين الثلاث أرملة وللزوج  
الرابع سهم ونصف وللأبوين السدان فزدا على ذلك مثل أخس السهام وذلك سهم ولو  
تركت المرأة أختين لاب وأم وأختين لام وأما وزوجا جملت له سهما من أحد عشر سهما  
لان هذه القريضة بعد العول من عشرة للاختين لاب وأم أربعة وللأختين لام سمان وللام  
سهم وللزوج ثلاثة فيزداد على ذلك سهم للموصى له ولو تركت زوجا وآخرين وأوصت بسهم  
من مالها ففي قول أبي حنيفة له السدس لان سهم أحد الورثة زائد على السدس فله السدس  
ولانه ليس للأخوين قريضة مطلومة وإنما القريضة من ستة باعتبار أنها أعدل الأعداد كما بينا  
وفي قولها له الثلث لان أخس الانصاء الربع وهو نصيب أحد الأخوين فيزداد على أربعة  
للموصى له سهم والثلث ونوترك الربع لأم وأختين لاب وأم وأختين لام  
فأوصى بسهم من ثمانية أصح الوصية سهما من ثمانية أسهم نصف لان أصل القريضة  
من ثمانية ونصف لا تسعين داره وأختين لام سهم وللام سهم  
والمرأة سهم نصف فلان ثمانية ونصف يراد وصي من أخس لسهام سهما فلان هذا  
كان له سهم من ثمانية ونصف والله أعلم بالصواب

باب الوصية على الشرط

(قال رحمه الله) : «اد أوصى الرجل لأبيه أن يزوج من مات فقلت لا تزوج ماها تمتق من ثلثة لأن الشرط قبولها الامتناع من التزاج وقد قبلت (الأنرى) أنه لو أعتقها على مال عتقت بنفس القبول فكذلك اذا أوصى بعتها على أن لا تزوج نجب الوصية لها بنفس القبول فعتقت من مثله بوضعه أعلم يقصد المولى بهذا اللفظ انه دام الزوج منها أبدا فان ذلك لا يتم الاجعوتها وبمد موتها لا يتصور عتقها فمرنا أن مراده انه دام الزوج عقيب موته وقد وجد ذلك حين قبلت أن لا تزوج فحقق ثم الامتناع من الزوج لا يصير ديناً في الذمة لاحد على أحد فان تزوجت بعد ذلك جاز نكاحها ولم تبطل وصيتها لانها قد عتقت والعق بعد ما تعد لا يمكن رده ولم يكن للمولى في هذا الشرط منفعة ظاهرة ولا لورثته

[illegible]

فقد تم الشرط وان لم تثبت فقد بطلت الوصية لقوات الشرط ولو أوصى لام ولده بالف درهم  
ان لم تزوج أبدا أو وقت لذلك وقتا فهو كما قال لأنه لا وجه لحمل اللفظ على أدنى ما يتناولوه  
بعد نصريحه بالتأييد أو بعد التوقيت نصا بل ما نص عليه أولى بالاعتبار فان تزوجت قبل  
ذلك الوقت فوصيتها باطلة لقوات الشرط وكذلك لو قال لامته أعتقها ان لم تخرج من  
عند ولدي الى شهر أو قال هي حرة ان لم تزوج شهرا فإذا تزوجت قبل الشهر أو خرجت  
من عند ولده بطلت وصيتها لقوات الشرط ولو أوصى لها بالتق على أن لا تزوج فلانا  
بينه فقبلت ذلك حقت من ثلثه فان تزوجت بعد ذلك لم يضرها ذلك لأنه ذكر الشرط مطلقا  
فيتناول الادنى ويتم بوجود ذلك منها بعد موته ساعة فيجب اعتاقها وبعد ما حقت لا يمكن  
ردها الى الرق ولو أوصى لها بالتق على أن لا تزوج فلانا بينه أبدا فقبلت ذلك فلها  
تعتق من ثلثه فان تزوجته بعد ذلك أو لم تزوج فلا شيء عليها لانا علمنا أن المولى لم يقصد  
تأخير عتاقها امتناعا عن الزواج أبدا اذ لا يتصور التق بعد ذلك بأنه شرط وانما شرط  
قبولها ذات واهتمامها بالزواج بعد موته ساعة وقد ورد ذلك ثم لا نعمة للمولى في هذا  
الشرط فلو ابدى لا يوجد فيه ما يترتب عليه من نكاح أو عتاق وإذ كان فلا ذلك وإذ كان لا وارث  
له غيره قد اعتقها لي قد تزوجت أو تزوجت بعده أو تزوجت بعده أو تزوجت بعده أو تزوجت بعده  
أو نعمة له أو نكاحا منه أو عتاقا له أو تزوجت بعده أو تزوجت بعده أو تزوجت بعده أو تزوجت بعده  
به أو نكاحا له أو عتاقا له أو تزوجت بعده أو تزوجت بعده أو تزوجت بعده أو تزوجت بعده  
منها يلزمها رد ما بمقابلته أو عتاقه أو نكاحه أو تزوجت بعده أو تزوجت بعده أو تزوجت بعده أو تزوجت بعده  
أوصى بعتق رجله على أن لا يرق ولده أبدا وعليه دين يحيط بماله بطلت وصيته ويباح في  
الدين لار ين تقدم على الوصية والميراث عتاقه أو نكاحه أو تزوجت بعده أو تزوجت بعده أو تزوجت بعده أو تزوجت بعده  
بالتركة فكذلك بعد وصيه أو نكاحه أو تزوجت بعده أو تزوجت بعده أو تزوجت بعده أو تزوجت بعده  
هو عين محيط لا يمنع ملاك الارث جميع نكاحه أو نكاحه أو تزوجت بعده أو تزوجت بعده أو تزوجت بعده أو تزوجت بعده  
نفذ انعتقهم ضمنا الدين للفرم لأن حقهم تعلق بالترقية وقد نكحوا ذلك عليهم بالاعتاق  
واقفه اطمع بالصواب

باب وصية الصبي وإوارثه

(قال رحمه الله) وإذا أوصى الصبي بوصية فوصيته باطلة سواء مات قبل الادراك

أو بعده عندنا وقال الثامني وصيته بما يرجع الى الخير ويكون مستحسنا عند أهل الصلاح  
صحيحة يجب تنفيذها وكذلك الخلاف في المجنون واستدل في ذلك بحديث عمر رضي الله  
عنه أنه أجاز وصية غلام يفاع أو قال يافع وهو الذي قارب البلوغ ولم يبلغ بدم وهذا لأن  
أوان وجوب الوصية ما بعد الموت وبالموت يستغنى هو عن المال وأما لا يصح تصرفه في  
حياته لمعنى النظر له حتى يبقى له المال فيصرفه الى حوائجه بعد البلوغ ومعنى النظر له في تنفيذ  
وصيته اذا مات في ذلك لأنه يكتسب الرزق والدرجة بدم ما استغنى عن المال بنفسه والدليل  
عليه أن الوصية أحب لليراث والصبي في الارث عنه بعد الموت مساو للبالغ فكذلك في  
الوصية قال ولا يلزم على قولنا أن اسلامه لا يصح بنفسه وأن قبول الهبة والصدقة  
لا يصح لأن ما فيه منفعة للصبي اذا أمكن تحصيله له بولي لا يعتبر فيه عقله ورشده واذا  
لم يمكن تحصيله بولي يعتبر فيه عقله ورشده توفيراً للمنفعة عليه والاسلام يحصل له بغيره وكذلك  
قبول الهبة والصدقة فاما اكتساب الاجر بالوصية فلا يمكن تحصيله له بغيره الا بدم اعتبار  
عقله فيه وأصحابنا رحمهم الله يقولون هذا تخليك المال بطريق التبرع ولا يصح من الصبي والمجنون  
كالمهبة والصدقة وهذا لأن اعتبار عقله فيما ينفعه دون ما يضره (ألا ترى) أنه لم يعتبر  
عقله في حق الطلاق والمناق لأن ذلك يضره باعتبار أصل اوضح فكذلك تخليك المال بطريق  
التبرع فيه ضرر باعتبار أصل الوضع وإن تمحور في الوصية منفعة فذلك باعتبار الحال وفي  
التصرفات يعتبر أصل الوضع لا الأحوال (ألا ترى) أن الطلاق قد يشبه في من الأحوال بأن  
يطلق امرأته الفقيرة وتزوج بائناً سرّاً ولم يعتبر هذا في أمثلة ذلك في منفعة الوصية  
لا يمكن تحصيلها له بولي فنفقة الهبة والصدقة من حيث الاجر وصلة الوتم يمكن تحصيلها  
بولي وهذا لا يدل على أنه كان يملك ذات نفسه وتأويل حديث عمر رضي الله عنه أنه كان  
الغلام بالنا ولكنه كان قريب العهد بالبلوغ ومثله يسمى يافعاً بطريق الجز (ألا ترى) أنه  
لم يستفسر وصيته وانت يعمل التبرع أو بغيره وكذلك لو قال الصبي اذا تزوجت فتمت فثلثي  
فلان فهو باطل لأن قول الصبي مذكر في التبرعات كما هو مذكر في الطلاق والمناق ثم لا يصح  
منه اضافة الطلاق والمناق الى ما بعد البلوغ كما لا يصح منه غيرها فكذلك اضافة التبرع  
وهذا بخلاف المكاتب اذا قال اذا أعنت فثلث مالي وصية فلان لا، المكاتب مخاطب له  
قول ملزم في حقه نفسه فيصح اضافة التبرع الى حالة حقه ملكه فاما الصبي فقير مخاطب

وليس له قول ملزم في التبرعات أصيلاً فأما المكاتب إذا أوصى بثلاث ماله ثم أدى ففتقر ثم مات فماتت أبي حنيفة الوصية باطلة وعند أبي يوسف هي صحيحة وهذا نظير ما سبق في كتاب التناق إذا قال المكاتب كل مملوك أملكه فيما استقبل فهو حر ثم عتق فذلك مملوكا وإذا أوصى الحربي للمستأمن بماله لمسلم أو ذمي فهو جائز من قبل أن حكماً لا يجرى على ورثته ومنه وفي هذا أن امتناع نفوذ الوصية فيما زاد على الثلث لحق الورثة بدليل أنهم إذا أجازوا كان تلفظاً وليس لورثته حق سرعى عندنا لأن من في دار الحرب في حق من هو في دار الإسلام كلياً ولا نبت الحرية في هذا بسبب الأمان والأمان كان لحقه لا لحق ورثته ومن حقه تضييد وصيته لا بإبطالها وإن أوصى بأقل من ذلك القدر أجزت وصيته ورددت الباقي على ورثته لأن ذلك مراعاة لحق المستأمن أيضاً لا لحق ورثته ومن حقه تسليم ماله إلى ورثته إذا فرغ من حاجته وتصرفه والزيادة على مقدار ما أوصى به فارغ عن ذلك وكذلك لو عتق عبداً له عند الموت أو در عبداً له في دار الإسلام فذلك صحيح من غير اعتبار الثلث وإن شهد على وصيته أهل الذمة أجزت ذلك وإن كانوا على غير ملته لأن الكفر كله ملة واحدة وشهادة أهل الذمة على المستأمن مقبولة ولو أوصى له مسلم أو ذمي بوصية جاز ذلك لأنه ما دام في دارنا فهو في الماملات بمنزلة الذي بدليل نفوذ التماسكات في حالة الحياة وذكر في المال أن على قول أبي حنيفة وأبي يوسف لا تفسح الوصية من المسلم والذمي للمستأمن لأنه وإن كان في دارنا صورة فهو من أهل دار الحرب حكماً حتى يتمكن من الرجوع إلى دار الحرب ولا يتمكن من طاعة الثقات في دار الإسلام ووصية من هو من أهل دار الإسلام ممن هو من أهل دار الحرب بطاعة من ثبائين الدارين تأثيراً في قطع العصمة والوراثة ويحرم من الوصية تبرعاً بتمليك أبدان الموت فتشترى للتبرع في حالة الحياة كالدية والدية وذلك صحيح من المسلم للمستأمن فكذلك هنا وإذا أوصى الحربي في دار الحرب بوصية ثم أسلم أهل دار الدار وصاروا ذمة اختصموا في تلك الوصية فإن كانت قائمة بها لم يزلوا إذا كانت قد استهلك قبل الإسلام أبطلها من من أي أخذ أهل الحرب بالقبول من من من من المستهلك قبل الإسلام بمنزلة المنة ويرى وتستهلك ضمان فيه على الدية كما في المنة فلهذا فالإسلام الوجود منه بعد المقدرة في حصول المقصود بمنزلة المنة بالقدرة فيجب تنفيذها ولا يجوز وصية الذي ما كثر من الثلث من أهل الذمة ألزموا أحكامه لا يلزم بها يرجع

الى الله تعالى فكما أن الوصية فيها زاد على الوصية والوصية لبعض الورثة لا تجوز من المسلم  
منها ما لم يلقه ورثته فكذلك لا تجوز من الذي وإن أوصى لسير أهل ملته فهو جائز لأنهم  
أهل ملته واحدة في حكم الارث فكذلك في حكم الوصية وإن أوصى لحربي في دار الحرب  
لم تجز لتباين الدارين بينهما حقيقة وحكما ولهذا لا يجري التوارث بينهما وإن أوصى الذي  
للخيمة أو الكنيسة أن يثق عليها في اصلاحها أو أوصى أن يبنى بماله بيعة أو كنيسة أو بيت  
نزل أو أوصى بأن يذبح ليدعم أو للبيعة أو لبيت نارهم ذبيحة جاز في قول أبي حنيفة ولم يجز  
شيء منه في قول أبي يوسف ومحمد ووصايا أهل الذمة على ثلاثة أوجه منها أن يوصى بما هو  
قربة عندنا وعندهم كالوصية بالصدقة والعق والاسراج في البيت المقدس فهذا يجب تنفيذه  
من الله بالاتفاق كما يجب تنفيذه إذا كان الموصى مسلما فانهم يتقربون الى الله تعالى بذلك بزعمهم  
وإن كانوا لا يتقربون على ذلك • ووجه منها أن يوصى بما هو قربة عندنا معصية عندهم كالوصية  
بالجوع والنزول الى الروم إذا كان الموصى منهم فهذه الوصية تبطل لانه لا يستمد القربة فيه وإنما  
أمرنا أن نبنى الاحكام على ما يعتقدهون الآن يوصى بشيء من ماله لاقوام معينين بصرفونه  
الى هذه الجهة فيأخذ تنفذ الوصية لاهلها لا لمضى القربة وهو نظير المسلم يوصى بشيء من  
ماله للمغنيات أو للناعحات فإن كانوا اقواما بينهم يحصون جازت الوصية لهم والا بطلت •  
ووجه منها أن يوصى بما هو قربة عندهم معصية عندنا وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله بمنزلة  
الوجه الاول يجب تنفيذهما وعندهما بمنزلة الوجه الثاني لانه ليس في هذه الوصية معنى القربة  
حتى يقال انها وقعت لله تعالى فإذا لم يكن لقوم معينين كان كان الموصى له مجبولا لجهالة مستهبة  
فلا تصح الوصية وإن كان لاقوام معينين فهذه وصية منه لهم فيجب تنفيذهما كما في الوجه  
الثاني وأبو حنيفة يقول الموصى في هذه الوصية قصد التقرب الى ربه فيجب تنفيذ وصيته  
وإن كان لا يثاب عليه أو كان معصية والحقيقة كما في الوجه الاول فإن اصراره على انكفر  
واشتتاله بالوصية معصية منه وهو غير • ثاب على ما يوصى به من الصدقة ومع ذلك يجب تنفيذ  
وصيته وهذا لا تأمرنا أن نبنى احكامهم على ما يعتقدهون (ألا ترى) أنا نجوز التصرف منهم  
في الحر واخذنا ببناء على اعتقادهم وإنما نعتبر ما يظهر من غير أن نعتبر حقيقة ما يضمرون  
في ذلك ولهذا يحقون بالله والظهورات والدليل عليه أن فيما تبطل الوصية بغير اعتقادهم  
لاعتقاد المسلمين فكذا • فما تصح الوصية وإن بني في حياته بيعة أو كنيسة أو بيت نارهم

مات كان ميراثا أما عندهما فلان هذه مصيبة وعند أبي حنيفة هذا بمنزلة الوقف والوقف  
 عنده لا يلزم في حالة الحياة ولا يمنع الارث بخلاف ما إذا كان مضافا الى ما بعد الموت وهذا  
 بخلاف بناء المسجد من السلم فان ذلك تقرب بتحرير تلك البقعة وجعلها لله تعالى خالصا (الآرى)  
 انه يمدها لعباد الله تعالى فاما بقية البيع فاما يمدها للتبرك وعبادة الشياطين فلا تتحرره عن  
 ملكه فهذا تصير ميراثا لورثته ووصية الذى بالحجر والخزير جائزة لانها مال متقوم في حقهم  
 بمنزلة الشاة والمصير في حقنا ولو أوصى الذى الى السلم فنلك جائز عندنا والشافعي لا يجوز  
 ذلك لان الوصى يخلف الموصى وكما أن اختلاف الدين يمنع الخلافة بسبب الارث في الملك  
 والتصرف فكذلك يمنع الخلافة في التصرف بحجة الإبقاء اليه ولكننا نقول تقويض التصرف  
 بحجة الإبقاء اليه بعد موته بالوصية كتقويض التصرف اليه في الوكالة في حياته الا انه اذا كان  
 في التركة غر أو خزير فيبغي للمسلم أن يبيع ذلك من يثق بأمانته من أهل الذمة ولا  
 يباشره بنفسه لانه ممنوع من التصرف في الحجر والخزير شرعا ومنهى عنه واذا شهد قوم  
 من أهل الذمة بدين على الذى والوصى مسلم فالشهادة جائزة لان الدين بهذه الشهادة  
 لا يثبت و ذمة الوصى انما يثبت في ذمة الميت فيكون القضاء به على الميت وعلى ورثته وهى  
 حجة عليهم (الآرى) أن ذميا لو وكل بمصومته مسلما فشهد عليه شهود من أهل الذمة  
 جازت الشهادة قال ولا يجوز شهادتهم بما تولاه الوصى من عقوده لان مباشرته انعقد لتبعية  
 بمنزلة مباشرته لنفسه وانما يجب الدين في ذمته فلا يثبت الا بشهادة هى حجة فى حقه ولو  
 أوصى الذى المسلم أو السلم للذى بوصية جاز ذلك عندنا باعتبار التبرع بالملك بعد الوفاة  
 بالتبرع حالة الحياة لو أوصى السلم للذى بوصية جاز ذلك عندنا باعتبار التبرع بالملك بعد الوفاة  
 بقية الى الله تعالى حين جعلها مودة لأقامة الطاعة فيها ولو فعل ذلك في حياته جاز فكذلك  
 اذا أوصى بعد موته ولو أوصى بان يرم مسجد منى أو لقي فيه حصى أو بمحصى أو يلقى  
 عليه أبوابه جاز من تثبت لوجود معنى العربى فيما أوصى به ولم يذكر الكتاب اذا أوصى  
 بشئ من ماله مسجد وذكره وادع هشام أن ذلك لا يجوز عند أبي يوسف لأن بين  
 فيقول لمرة المسجد أو لمارة أو لمصلحة فان مطلق قوله للمسجد يوجب التملك من المسجد  
 كقوله فلان والمسجد ليس من أهل الملك على قول محمد هذه الوصية جائزة من ثلث لان  
 العرف يقيد مطلق لفظه وى العرف انما يفهم من هذا ان يفتقر مسجدا أو عمارة وان جعل



التمثل مسجداً والمو مسكناً أو على عكس ذلك فهو ميراث يباع لأن الأصل في المساجد الكعبة وتلك البقعة جعلت لله تعالى وتمحورت عن حقوق العباد فكل ما يكون في معنى ذلك فهو نافذ وما لم يكن في معناه فليس بمسجد وعلى قول الحسن أن جعل السفلى مسجداً دون المو جاز وإن جعل المو مسجداً دون السفلى لا يجوز لأن المسجد ماله قرار وتأيد وعن أبي يوسف أنه جوز ذلك كله حين قدم بغداد ورأى ضيق الأنازل بأهلها وقد بينا هذا الجبس في كتاب الزحف وإذا أوصى المسلم بيعة أو كنيسة فوصيته باطلة لأن المسلم لا يتقرب إلى الله تعالى بمثل هذه الوصية وهو لم يقع لأنسان بعينه ولو أوصى المسلم بعتة جارية تكون في قبة المسجد ومرسته فأنهدم المسجد وقد اجتمع من غلظنا شيء أفتق عليه ذلك في بناءه لأن وصيته بهذا اللفظ تقع لمصالح المسجد ومن المصالح بناء المسجد بعد الانهزام ولو أنهدم المسجد وأيس يده غلة مجتمعة في أبي المسجد فأيا وأفتق عليه من غلظنا يعني بصري، ستقراض ويقضى ذلك من غلظنا واستقبل وإن شاء اجتمعوا ببناء المسجد من غير ذلك، ومن التدمير فيه إلى أهل المسجد والله أعلم بالصواب

### باب الوصية بسدس داره

(قال رحمه الله) وإذا قال الرجل في مرضه ثلثي داري أو سدسي لثلاث ثم مات قبل أن يقبض فهو في القاس بطل لانه مجرد غير معروف وحكهما مختلف وهذا التليل لانه لم يبين أر مراده الهبة في حياته أر وصية بعد موته وحكهما مختلف وقيل بناءه أن ملق هذا اللفظ يدل على الهبة والموهوب مجرد غير مقبوض وذلك دون هبة المشاع بما يحتمل القسمة وتبين معناه أن حقيقة هذا اللفظ يتناول اللفظ نفسه لانه قال ثلثي وسدسي ونفسه لا تحتمل الإيجاب للنير ولا يمكن حمله على ماله لانه مجهول فانه لا يدري أه ماله أم لا وأى مقدار ماله من أى جنس ماله ولكنه استحسّن فجعل ذلك وصية من جميع تركته كما سمي لأن حقيقة تسقط اعتباره بدليل العرف كن حلف لا يشتري بفضه بجائنه رف إلى اثنين دون الورق بدليل العرف والعرف انما يظهر أنهم لا يريدون بإطلاق هذا اللفظ في البرض إيجاب الوصية في ثلث المال فكانه أوصى لا بثلث ماله ومعنى قوله بثلث أى بالثلث الذي جعس لي الشرح حق التصرف فيه بالوصية بعد موته على ما قال رسول الله صلى الله عليه

وسلم ان الله تعالى تصدق عليكم الحديث \* واذا قال في وصيته سدس دارى لفلان فان ذلك جائز وليس هذا باقرار لانه اضاف ما جعله لفلان الى نفسه أولا فيه تبيين أن المراد إعجابه له لا الاخبار أنه كان له وبذلك هذا اللفظ في حالة الوصية يستدل على أن مراده الوصية دون الهبة والشيوخ لا يمنع صحة الهبة لان القسمة تنمة القبض وأصل القبض ليس بشرط في معنى الوصية فكذلك القسمة بخلاف الهبة ولو قال له السدس في دارى فهذا اقرار لان اللام لثبات الملك قد أخبر بملكه في سدس منكر وجعل داره ظرفا لذلك للسدس فلا يصير هو بإضافة الظرف الى نفسه بمضيف ملك السدس الى نفسه حتى يكون ذلك تمليكاً منه ابتداء فهو بمنزلة قوله ذرة في كنى لفلان أو نواة في كنى لفلان \* ولو قال له ألف درهم من مالى لم يكن هذا اقرارا وهو وصية اذا كان ذكر في وصيته بخلاف قوله له ألف درهم في مالى لان حرف في للظرف وحرف من للتبويض فاذا جعل الالف بمضامن ماله كان مضيفا الالف الى نفسه ثم موجبا لفلان \* وان قال عبدي هذا لفلان أو دارى هذه لفلان فهذا مثل قوله سدس دارى لفلان في القياس ان لم يقبضها في حياته فهو باطل بخلاف قوله سدس دارى لفلان لان حقيقة هذا اللفظ للتملك في الحال في البدن والدار يمكن تحصيل مقصوده مع اعتبار حقيقة اللفظ لان اللفظ فيها يصح وفي قوله سدس دارى لا يمكن تحصيل مقصوده مع مراعاة حقيقة اللفظ فهذا حملنا ذلك على الوصية \* ولو قال درهم من دراهمي لفلان فليس هذا باقرار لان من التبويض فقد جعل ما أوجبه لفلان من بعض ملكه وكذلك لو قال بيت من دارى لفلان فليس هذا باقرار بخلاف قوله بيت في دارى \* ولو قال سدس دارى لفلان ولم يقل بمد موتى ولم يقل ذلك في حالة الوصية فهذه هبة لانه لا يمكن حمل لفظه على الوصية من غير دليل وليس في لفظه ما يدل ولا في حاله ما يدل على ذلك فتكون هذه هبة غير مقسومة ولا مقبوضة ولو قال أوصيت بان يوهب لفلان سدس دارى بمد موتى وصية أو يتصدق به عليه وصية أجزت ذلك وكذلك لو قال سدس دارى لفلان بمد موتى هبة أو صدقة جاز ذلك لانه لما قال بمد موتى قد صرح بالوصية فانما اضاف التصرف الى ما بعد الموت والتصرف المضاف الى ما بعد الموت يكون وصية فيجب تنفيذها من الثلث والله أعلم بالصواب

باب الوصية بالكمال

(قال رحمه الله) رجل ترك خمس دين وبنات فأوصى لأحد بنيه بكمال الربع بنصيبه فأجازوا  
فالقسم من ستة وثلاثين الربع من ذلك تسعة ونصيبه من ذلك ستة وكمال الربع ثلاثة  
والباقي بين الآخرين لكل ابن ستة وللابنة ثلاثة فتخرج علي طريق الكتاب أن تقول أصل  
الفريضة لو لم يكن فيها وصية من أحد عشر لكل ابن سهمان وللابنة سهم فاطرح نصيب  
الموصى له وذلك سهمان واضرب ما بقي وهو تسعة في أربعة لاجل الوصية بكمال الربع  
فيكون ستة وثلاثين سهماً فالمال ومعرفة النصيب أن تأخذ ما طرحت وذلك سهمان فتضربهما  
في أربعة فيكون ثمانية ثم اطرح من ذلك اثنين يبقى ستة فإذا ظهر المال والنصيب يأخذ  
الموصى له ربع المال تسعة ستة من ذلك ميراثه بلامنة الاجازة وثلاثة الوصية فإذا تبين أن  
وصيته ثلاثة أسهم يرفع ذلك من رأس المال قبل قسمة الميراث فإذا رفعت ثلاثة من ستة  
وثلاثين يبقى ثلاثة وثلاثون بين خمسة بنين وبنات لكل ابن ستة مثل النصيب وللابنة ثلاثة  
وطريق الدينار والدرهم في ذلك أن يجعل المال أربعة دراهم وأربعة دنانير لحاجتك إلى حساب  
له ربع صحيح ثم يدفع إلى الموصى له الربع وذلك دينار ودرهم ويسترد منه بالنصيب دينار فيصير  
في يد الورثة أربعة دنانير وثلاثة دراهم وحاجتهم إلى خمسة دنانير ونصف لا نأجلنا نصيب  
الابن ديناراً فأربعة دنانير التي في أيديهم قصاصاً بمثلها يبقى له ثلاثة دراهم يبدل ديناراً ونصفاً  
فانكسر فإذا ضوَّف يكون ستة دراهم تعادل ثلاثة دنانير ثم اقلب القضية فيصير كل دينار  
بمعنى ستة فذلك أربعة وعشرون وأربعة دراهم كل درهم بمعنى ثلاثة فتكون الجملة ستة  
وثلاثين ثم أعطينا الموصى له ديناراً ودرهما وذلك تسعة واسترجعنا منه بالنصيب ديناراً  
وذلك ستة فظهر التخرج كما يناء وطريق الجبر فيه أن يأخذ ما لا يعطى الموصى له ربعه  
ثم يسترد بالنصيب شيئاً فيكون في بدل ثلاثة أرباع مال وثي وحاجة الورثة إلى خمسة  
أشياء ونصف شيء لا نأجلنا النصيب شيئاً فاجعل الشيء بالشيء قصاصاً يبقى في يدك ثلاثة  
أرباع مال يبدل أربعة أشياء ونصف شيء فزد على ما يبدله مثل ذلك وذلك شيء ونصف  
شيء فإذا زدت على أربعة أشياء ونصف شيئاً ونصف شيء يصير ستة أشياء فظهر أن المال الكامل  
يبدل ستة أشياء فإذا أردت تصحيحه على وجه لا ينكسر فاضرب ستة في ستة فيكون ستة

وثلاثين فهو المال الربع منه تسعة \* ومعرفة النصيب أنا جعلنا للنصيب شيئا وضربنا كل شيء في ستة فتبين أن النصيب ستة وطريق الخطأين فيه أن يجعل ثلث المال أربعة ويعطى الموصى له ثلاثة كمال الربع ويسترد منه بالنصيب سهما فيضم ذلك الى ما في يد الورثة فيصير عشرة وحاجتهم الى خمسة ونصف لانا جعلنا نصيب الموصى له سهما فظهر الخطأ بزيادة أربعة ونصف فمدالى الاصل وزد في النصيب نصف سهم فتبين أن النصيب سهم ونصف وحاجتهم الى ثمانية وربع لانا جعلنا نصيب الابن سهما ونصفا فيكون خمسة بنين سبعة ونصف وللابنة ثلاثة أرباع فذلك ثمانية وربع فظهر الخطأ الثاني بزيادة سهمين وربع وكان الخطأ الاول بزيادة أربعة ونصف فلما زدنا في النصيب نصف سهم أذهب نصف الخطأ فالسبيل أن تزيد سهما كاملا لينذهب جميع الخطأ فيسترد بالنصيب من الموصى له سهمين يضمنه الى ما بقي من الثلث فيكون ثلاثة ثم يضم ذلك الى ما في يد الورثة وهو ثمانية فتصير أحد عشر مقسوما بين خمسة بنين والابنة لكل ابن سهمان وللابنة سهم فاستقام التوزيع فاذا عرفت طريق الخطأ فطريق الجوابين تخرج عليه مستقيما أيضا ولوترك ثلاثة بنين وابنة وأوصى للابنة بالربع بنصيبها وأوصى بثلث ما بقي من الثلث فأجازوا فالقريضة من ثمانية وأربعين نصيب الابنة من ذلك خمسة وتام الربع سبعة وثلاثا ما بقي من الثلث ستة ولكل ابن عشرة \* أما على طريق الكتاب فنقول أصل القريضة بدون الوصية على سبعة لكل ابن سهمان وللابنة سهم فاطرح نصيب الموصى لها وذلك واحد ثم اضرب ما بقي وهو ستة في ثلاثة لوصيته بثلث ما بقي من الثلث فيكون ثمانية عشر ثم زد على ذلك سهمين لانه لو كان أوصى بثلث ما بقي من الثلث كنا نزيد سهما واحدا واذا أوصى بثلث ما بقي من الثلث تزيد سهمين فيكون ذلك عشرين ثم يضرب ذلك في أربعة لكان وصيته بكمال الربع فيكون ثمانين فهو ثلث المال وجملة المال مائتان وأربعون الربع من ذلك ستون \* ومعرفة النصيب أن تأخذ ما طرحته وهو واحد فتضرب ذلك في أربعة ثم تطرح واحدا ثم تضرب ذلك في ثلاثة فيصير تسعة ثم في ثلاثة فيكون سبعة وعشرين ثم تطرح من ذلك سهمين لما بينا أنه لو كان أوصى له بثلث ما بقي من الثلث كنا نطرح من مبلغ عدد النصيب سهما فاذا أوصى بثلث ما بقي من الثلث نطرح لاجل ذلك سهمين بقى خمسة وعشرون وهو النصيب فاذا أخذت الابنة ربع المال ستين واسترد منها بالنصيب فاذا أخذت خمسة وعشرين بقي لها خمسة وعشرون مقدار وصيتها ثم يرفع ذلك من ثلث المال وهو ثمانون بقى خمسة وأربعون للموصى له

بطي ما بقي ثلثا ذلك وذلك ثمانون بقي خمسة عشر يضم ذلك الى ثلثي المال مائة وستين  
 فيكون مائة وخمسة وسبعين بين ثلاثة بنين واثبة لكل ابن خمسون والاثبة خمسة وعشرون  
 مثل نصيبها فاستقام التوزيع وهو طريق الجبر في ذلك أن يأخذ ثلث مال مجول فيعطى الموصى  
 له بالربع ثلاثة أرباع ذلك لأن ثلاثة أرباع الثلث ربع الجميع ثم يسترد منها بالنصيب شيئا  
 فيكون الباقي من الثلث سهما من أربعة وثيء فلموصى له بثلث ما يبق سهم وثلاثي يضم  
 ذلك الى ثلثي المال وذلك ثمانية أسهم وثلث سهم وثلث شيء وذلك يمدل سبعة أشياء لانا  
 جعلنا نصيب الابنة شيئا فيجعل ذلك ثلث شيء فصاها بقي ثمانية أسهم وثلث يمدل ذلك ستة  
 أشياء وثلث شيء فزد عليه بقدر ثلاثة أسهم وثلثي سهم ليتم المال وزد على ما يمدله وهو ستة  
 أشياء وثلثي شيء مثل ذلك ولا طريق لمعرفة ذلك الا بأن تضرب ستة في ثمانية يكون ثمانية  
 وأربعين وثلثين في ثمانية يكون خمسة وثلثا وستة في ثلث اثنان وثلثان في ثلث تسعان فذلك  
 خمسة وخمسة اتساع ثم تزيد عليه ثلاث مرات ستة وثلثين فذلك عشرون وثلثا ستة وثلثين  
 وذلك أربعة وأربعة اتساع فيكون أربعة وعشرين وأربعة اتساع اذا زدت ذلك على خمسة  
 وخمسين وخمسة اتساع كان ذلك ثمانين فحين أن المال الكامل ثمانون وليس له ثلث صحيح  
 فيضرب ذلك في ثلاثة فيصير مائتين وأربعين فهو جميع المال الثلث ثمانون والربع ستون  
 ومعرفة النصيب أنا جعلنا النصيب شيئا وقد ضربنا كل شيء في ثمانية وثلث ثم يضرب ذلك  
 في ثلاثة كما ضربنا أصل المال فيكون ذلك خمسة وعشرين فظهر أن النصيب خمسة وعشرون  
 ثم التوزيع كما بينا في الطريق الاول قال ثم بين هذه الاجزاء موافقة بالحنس فيختصر على الحنس  
 من كل واحد وخمس مائتين وأربعين ثمانية وأربعون وخمس خمسة وعشرين خمسة فهو النصيب  
 وخمس خمسة وثلثين سبعة وخمس خمسين الذي هو نصيب كل ابن عشرة فاستقام قال  
 رحمه الله رجل أوصى بداره تباع لرجل بألف درهم وأوصى لرجل بقرض ألف درهم سنة  
 فاستهلك الوارث المال بعد موت أبيه وقد كان أبوه ترك ألفي درهم ودارا قيمتها ألف درهم  
 فانه تباع الدار من الذي أوصى له ببيع الدار بألف درهم ويستوفى منه الالف فيدفع ذلك  
 الى الموصى له بالقرض سنة ثم يؤخذ منه ذلك فهو الوارث لانه ليس في البيع عناية وانما  
 تنفذ الوصية للموصى له بالقرض في جميع الثلث والثلث ثمن الدار فيقرض ذلك منه سنة ولا  
 يقال الاجل لا يلزم في القرض لان هذا في حالة الحياة فاما بعد الموت فالاجل يلزم في القرض

لان القرض بمنزلة المارية ولو أوصى بأن تمار داره من فلان سنة كان يجب الوفاء بذلك  
 فكذلك اذا أوصى بأن يقرض الالف منه سنة فاذا مضت السنة قد فرغ الالف من الوصية  
 فيرد على الوارث • رجل مات وترك أربعة بنين وأوصى لاحدهم بالثلث بنصيبه وربع ما بقي  
 من الثلث الآخر فأجازوا قال هي من تسعة وثلاثين سهما النصيب ثمانية ونكيلة الثلث خمسة  
 وربع ما بقي من الثلث سهمان • وتخرج على طريق الكتاب أن تقول أصل الفريضة من أربعة  
 لكل ابن سهم فيطرح نصيب الموصى له بقي ثلاثة ثم تضرب ذلك في أربعة لوصيته بربع  
 ما بقي فيكون اثني عشر ثم تزيد عليه سهما فيكون ثلاثة عشر ثم تضرب ذلك في ثلاثة لوصيته  
 بنكيلة الثلث فيكون تسعة وثلاثين سهما فهو المال الثلث منه ثلاثة عشر • ومعرفة النصيب أن  
 تأخذ واحدا وتضربه في ثلاثة فيكون ثلاثة ثم تطرح منه سهما لمكان وصيته بربع ما بقي ثلاثة  
 عشر واسترجعت منه بالنصيب ثمانية بقي خمسة فهو مقدار الوصية له فاذا رقت ذلك من الثلث  
 بقي ثمانية للموصى له بربع ما بقي ربع ذلك سهمان بقي ستة فتضم ذلك الى ثلثي المال ستة وعشرين  
 فيكون ذلك اثنين وثلاثين بين أربعة بنين لكل ابن ثمانية • وطريق الجبر فيه أن تأخذ ثلث  
 مال مجهول فتعطيه الموصى له بنكيلة الثلث ثم تسترد منه بالنصيب شيئا فتعطى الموصى له بربع ما بقي  
 ربع ذلك الشيء بقي من الثلث ثلاثة أرباع شيء تسدل أربعة أشياء لا نأجلنا النصيب شيئا  
 فثلاثة ارباع شيء قصاص بمثله بقي ثلثا المال يمدل ثلاثة أشياء وربع شيء فيكمل المال بأن يزيد  
 عليه بمثل نصفه ثم يزيد على ما يمدله مثل نصفه وذلك شيء وستة أثمان شيء وقد انكسر  
 بالاثمان فيضرب ثلاثة وربع في ثمانية فيكون ذلك ستة وعشرين يزيد عليه بمثل نصفه وذلك  
 ثلاثة عشر فيكون تسعة وثلاثين فظهر أن المال الكامل يمدل تسعة وثلاثين ومعرفة النصيب  
 أنا جعلنا النصيب شيئا وضربنا كل شيء في ثمانية فاذا ظهر أن النصيب ثمانية والثلث  
 ثلاثة عشر استقام التخريج كما بينا فان ترك أبويه وامرأته وثلاث بنات فأوصى لاحدهن  
 بالثلث من جميع المال بنصيبها والاخرى بالخمس بنصيبها فأجازوا ذلك قال هي من مائة سهم  
 وخمسة أسهم والوصية من ذلك أربعة وعشرون بقي واحد وثمانون للمرأة منها تسعة وللأبوين  
 أربعة وعشرون ولكل واحد من البنات ستة عشر فاعط صاحبها الثلث مع نصيبها تسعة عشر  
 وصاحبها الخمس مع نصيبها خمسة والتخريج على طريق الكتاب أن تصحح الفريضة فيكون  
 أصلها من أربعة وعشرين لحاجتنا الى ثمن وسدس وثلثين وبول بثلاثة فيكون من

سبعة وعشرين حظ البنات ستة عشر بينهما ثلاثا لا يستقيم فتضرب سبعة وعشرين في ثلاثة  
فيكون احدا وثمانين يستقيم منها للمرأة تسعة ولكل واحد من الابوين اثنا عشر ولكل ابنة  
سنة عشر ثم يحتاج لمعرفة الوصية الى حساب له ثلث وخمس وذلك بان يضرب ثلاثة في خمسة  
فيكون خمسة عشر ثم يطرح نصيب الابنتين الموصى لهما من أحد وثمانين وذلك اثنا  
وثلاثون يبقى تسعة وأربعون فاضرب تسعة وأربعين في خمسة عشر فيكون ذلك سبعمائة وخمسة  
وثلاثين فهو مبلغ المال ومعرفة النصيب أن تأخذ نصيب واحدة منها وذلك ستة عشر  
فيضرب ذلك في خمسة عشر بمد ما يطرح منه الثلث والخمس والثلث خمسة والخمس ثلاثة فاذا  
طرحتهما بقي سبعة فاضرب ستة عشر في سبعة فيكون ذلك مائة واثني عشر هذا نصيب  
كل واحدة منها ثم بين المال وبين النصيب موافقة بالسبع فيختصر على السبع من واحدة  
منها وسبع سبعمائة وخمسة وثلاثين مائة وخمسة وسبع مائة واثني عشر ستة عشر فمقد  
الاختصار المال مائة وخمسة والنصيب ستة عشر وثلث جميع المال خمسة وثلاثون فيعطى الموصى  
لها بالثلث خمسة وثلاثون ويسترد منها بالنصيب ستة عشر يبقى وصيتها تسعة عشر وخمس  
جميع المال أحد وعشرون فيعطى ذلك الموصى لها بالخمس نصيبها من ذلك ستة عشر ووصيتها  
خمس فاذ ظهر مقدار وصيتها وذلك أربعة وعشرون يرفع ذلك من أصل المال ويبقى  
واحد وثمانون تقسوما بينهم باليراث للمرأة تسعة وللابوين الاربعة وعشرون للبنات ثمانية  
وأربعون بينهما لكل واحدة منهن ستة عشر مثل نصيبها وطريق الجبر فيه أن تأخذ مالا  
مجهولا فتعطي ثلثه احداها وخمسا للآخرى وقد انكسر المال بالاثلاث والاحماس فظهر فيه  
عدد السهام خمسة عشر بطريق الضرورة فلصاحبة الثلث خمسة ولصاحبة الخمس ثلاثة ثم  
تسترجع النصيب من كل واحدة منها شيئا فتضم ذلك الى ما في يدك فيصير معك سبعة  
أجزاء من خمسة عشر جزءا من مائة وستين وحاجتك الى خمسة أشياء ونصف تمن شيئا لا نا  
جمعا نصيب كل ابنة شيئا فلهن ثلاثة أشياء وذلك ستة عشر بقي وراء ذلك أحد عشر نصيب  
الابوين والام واذا كان ستة عشر ثلاثة أشياء فأحد عشر يكون شيئين وثلث سهم نصف  
من شيء ذا عرفت هذا قلت الشيطان بتلها قصاص بقي سبعة أجزاء من خمسة عشر جزءا  
من الاربعة ثلاثة أشياء ونصف تمن والمال ناقص فيزيد عليه مثله ومثل سبعة وهو ثمانية  
نزه حتى يتم المال ثم يزيد على ما يمدله مثل ذلك وليس لثلاثة أشياء ونصف تمن سبع صحيح

فالسبيل أن يضرب ثلاثة أشياء ونصف ثمن في مخرج نصف الثمن وهو ستة عشر فيكون ذلك تسعة وأربعين يضم اليه مثله فيكون ثمانية وتسعين ومثل سبعة وهو سبعة فيكون مائة وخمسة فبين أن المال الكامل يمدل مائة وخمسة ومعرفة النصيب أنما جعلنا النصيب شيئا وضربنا كل شيء في تسعة عشر فظهر أن النصيب ستة عشر ثم التخرج إلى آخره كما بينا. وإن ترك ثلاثة بنين وامرأة فأوصي لأحد بنيه ثلاثة أرباع الثلث بنصيبه ولرجل أجنبي ربع الثلث قال هي من مائتين وثمانية وثمانين للأجنبي من ذلك أربعة وعشرون والباقي يذهب بالمراث وليس للأبن وصية هنا لأن ميراثه أكثر من ثلاثة أرباع الثلث وأما بقية لك هذا إذا صححت الفريضة فتقول للمرأة الثمن سهم من ثمانية والباقي وهو سبعة بين البنين الثلاثة ثلاثا لا يستقيم فتضرب ثمانية في ثلاثة فتكون أربعة وعشرين للمرأة ثلاثة ولكل ابن سبعة فترد أن ما أوصي للأبن بشيء وطلب منه أن يتجاوز بدون حقه فيسقط اعتبار وصيته الابن وتبقى وصيته للأجنبي ربع الثلث فالسبيل أن تضرب أصل الفريضة في حساب له ثلث وربع وأمر ذلك له اثنا عشر فإذا ضربت أربعة وعشرين في اثني عشر يكون ذلك مائتين وثمانية وثمانين الثلث من ذلك ستة وتسعون وأما أوصي للأجنبي ربع الثلث وربع ستة وثمانين أربعة وعشرون فيأخذ الموصي له ذلك المقدار وإذا رقت من مائتين وثمانية وثمانين أربعة وعشرين يبقى مائتان وأربعة وستون للمرأة ثمن ذلك وذلك ثلاثة وثلاثون يبقى مائتان واحد وثلاثون بين البنين الثلاثة لكل ابن سبعة وسبعون فاستقام التخرج فإذا ترك امرأة وثلاث أخوات وجدا فأوصي لأحد أخواته بالثلث بنصيبها وللأخرى خمسة أسداس الوصية فأجازوا قال هي من مائتين واحد وستين سهم الوصية من ذلك مائة واحد وعشرون لأحدى الأخوات وصيتها ستة وستون وللأخرى خمسة أسداس الوصية خمسة وخمسون يبقى منه ذلك ستة وأربعون بين الورثة للمرأة الربع والباقي بين الأخوات والجد في قول زيد بن جندب. وربعون ولكل واحد عشرون فأما التخرج على طريق الكتاب أن تصح أصا نربنة. -

أربعة للمرأة الربع والباقي بين الأخوات والجد بالمعاسة لأن ذلك خير لأب. -

ومن ثلث ما بقي وعلى أصل زيد ينظر في الجد إلى المقاسمة وإلى السدس وإلى ثلث ما بقي روى ذلك كان خيرا له أعطي ذلك والمقاسمة ما هنا خير ثم قسمة ثلاثة على خمسة. -

أربعة في خمسة فيكون عشرين للمرأة خمسة وللجد ستة ولكل أخت ثلاثة ثم يحتاج في مرة



الوصية الى حساب له ثلث وثلثه خمسة اسداس وأقل ذلك ثمانية عشر بأن تضرب ثلاثة  
 في ستة ثم تطرح من أصل التريضة نصيب احدى الاختين وهو ثلاثة وخمسة اسداس  
 نصيب الاخرى وهو سهران ونصف يبقى أربعة عشر ونصف في ثمانية عشر فيكون المبلغ  
 مائتي سهم واحدى وستين سهما ومعرفة النصيب أن تأخذ نصيب احدى الاخوات وذلك ثلاثة  
 فنضرب ذلك في ثمانية عشر وهو أن تطرح منها الثلث وخمسة اسداس الثلث وذلك أحد  
 عشر يبقى سبعة وثلاثة في سبعة يكون أحدا وعشرون فهو النصيب الكامل وثلث المال سبعة  
 وعشرون فطلى الموصى لها بالثلث سبعة وعشرون وتسترد منها بالنصيب أحدا وعشرين يبقى  
 ستة وستون فإذا تبينت وصيتها تبينت وصية الاخرى وهو خمسة اسداس هذا المقدار خمسة  
 وخمسون فيكون جملة الوصية لها مائة واحدا وعشرين اذا رقت ذلك من مائتين واحدى  
 وستين يبقى مائة وأربعون للراء الربع من ذلك وذلك خمسة وثلاثون يبقى مائة وخمسة  
 بين الجسد والاخوة بالمقاسمة للجسد اثنان وأربعون ولكل أخت واحد وعشرون مثلاً  
 النصيب فاستقام الترخيع وطريق الجبر فيه أن تأخذ مالا مجهولاً فطعني الثلث احدى  
 الاخوات وخمسة اسداس الثلث للآخرى فيظهر في المال عدد ثمانية عشر سهماً من السهام  
 بطريق الضرورة وأعطينا احدها ستة والاخرى خمسة ثم استرجعنا من احدها شيئاً  
 ومن الاخرى خمسة اسداس شيء فيصير معنا سبعة أسهم من ثمانية عشر جزءاً من مال  
 وشيء وخمسة اسداس وشيء وحاجتنا الى ستة أشياء وثلثي شيء قد جعلنا نصيب الاخت  
 وهو ثلاثة من عشرين شيئاً كما بنينا فمرقنا أن حاجتنا الى ستة أشياء وثلثي شيء وخمسة  
 اسداس شيء بمثل قصاص يبقى أربعة أشياء وخمسة اسداس بعد ذلك سبعة أجزاء من  
 ثمانية عشر جزءاً من مال والمال ناقص فاجاله بأن يزيد عليه مثله ومثل أربعة اسباعه واذادت  
 على المال هذا فزد على ما يبدله وهو أربعة أشياء وخمسة اسداس شيء مثله ومثل أربعة اسباعه  
 وليس ذلك بصحيح فالبديل أن تضرب ثلاثة في سبعة فيكون أحدا وعشرين وانما فعلنا ذلك  
 لانا ضمنا الى أربعة وخمسة اسداس مثله فيكون الكسر على الاثلاث ثم تضرب أربعة وخمسة  
 اسداس في أحد وعشرين فيكون ذلك مائة سهم وسهمين ونصف يضم اليه مثله فذلك مائتان  
 وثلاثة أسهم ومثل أربعة اسباعه فكل سبعة من مائة واحد ونصف يكون أربعة عشر ونصف  
 فربعة أسباعه يكون ثمانية وخمسين اذا ضمت ذلك الى مائتين وثلاثة يكون مائة واحدى

وستين وتبين أن المال الكامل مائتان واحد وستون • ومعرفة النصيب أنا جعلنا النصيب  
 شيئاً وضربنا كل شيء في أحد وعشرين فتبين أن النصيب أحد وعشرون ثم التخرج كما يتنا  
 أما حول أبي حنيفة وهو مذهب أبي بكر رضي الله عنه الاخوات كالاخوات لا يرثن مع  
 الجدة بفازت الوصية كأنه أوصى لصاحبة الثلث بكامل الثلث بنصيبها ان كانت واردة وان  
 لم تكن واردة فالثلث والاخرى خمسة أسداس الثلث فاحتجنا الى حساب له ثلث وخمسة  
 أسداس وأقله ثمانية عشر فاضرب في أصل التريضة وذلك أربعة فيصير اثنين وسبعين فثلثه  
 أربعة وعشرون وخمسة أسداس الثلث عشرون فكانت وصية احدهما أربعة وعشرين  
 ووصية الاخرى عشرين ومبلغها أربعة وأربعون يبقى ثمانية وعشرون للمرأة أربعة وسبعة  
 والباقي وهو أحد وعشرون للجدة هذا اذا أجزن وان لم يجزن جعلت الثلث على سهام  
 الوصايا ووصية احدهما الثلث ستة من ثمانية عشر ووصية الاخرى بخمسة أسداس الثلث  
 خمسة قبلتها أحد عشر والثلثان ضعفه اثنان وعشرون والجميع ثلاثة وثلاثون والثلث  
 لاصحاب الوصايا بينهما على قدر حقهما يبقى اثنان وعشرون ربه للمرأة خمسة ونصف  
 والباقي للجدة • فان ترك ابنين وخمس بنات فأوصى لابنه بخمسة أسداس الثلث بنصيبه  
 وأوصى لاحدى البنات بالخمس من جميع المال بنصيبها فأجازوا في من ثلثا وستين سهما  
 الوصية منها أحد وثلاثون سهما لابن من ذلك ستة أسهم وللابنة خمسة وعشرون والباقي  
 ميراث بينهم • وتخرجهم على طريق الكتاب أن تصح التريضة فيكون ذلك من سبعة لابن  
 سهمان ولكل ابنة سهم ثم يحتاج في معرفة الوصية الى حساب له خمس وسدس وثلث وذلك  
 بأن يضرب الخارج بعضها في بعض خمسة وستة وثلاثة وثلاثون في ثلاثة يكون تسعين  
 ثم طرح من أصل التريضة نصيب الموصى لها وذلك ثلاثة يبقى أربعة فتضرب أربعة في  
 تسعين يكون ذلك ثلثمائة وستين فهو مبلغ المال ومعرفة النصيب أن تأخذ نصيب الابن  
 وذلك سهمان فتضرب ذلك في تسعين بعد ما طرح منها الخمس وخمسة أسداس الثلث خمسة  
 وعشرون والخمس ثمانية عشر وذلك ثلاثة وأربعون اذا طرحت من تسعين ثلاثة وأربعين  
 يبقى سبعة وأربعون فاذا ضربت نصيب الابن وذلك سهمان في سبعة وأربعين يكون ذلك  
 أربعة وتسعين واذا تبين نصيب الابن تبين نصيب الابنة لان نصيبها نصف نصيبه وذلك سبعة  
 وأربعون ثم ثلث المال مائة وعشرون بخمسة أسداس الثلث مائة ونصيب الابن أربعة وتسعون

قتين أن نصيب الوصية له كانت ستة أسهم تمام خمسة أسداس الثلث وخمس ثلثا  
 وستين اثنان وسبعون نصيب الابنة من ذلك سبعة وأربعون فظهر أن الوصية لها خمسة  
 وعشرون وإذا رُفعت مقدار وصيتهما وذلك أحد وثلاثون من أصل المال ثلثا وستين يتي  
 ثلثا وتسعة وعشرون بين الابن والبنات لذ كرمثل حظ الاثنين فلا ين أربعة وتسعون  
 مثل نصيبه ولكل ابنة سبعة وأربعون مثل نصيب الابنة فاستقام وطريق الجبر يتيسر تخريجه  
 في هذه المسئلة بالقياس على ما سبق إذا تأملت في ذلك فلا يكون في الاشتغال به الا مجرد  
 التطويل من غير فائدة فان ترك اسرأته وأبويه وثلاث بنات فأوصى لاحد من اسرأته  
 بنصيبها الخمس وللأخرى بالسدس بنصيبها وربع ما بقي من الثلث فأجازوا قال هي من  
 خمسمائة وأربعين سهم الوصية منها مائة واثنان وستون يتبعها لصاحبة الخمس من ذلك  
 سبعة وثمانون وميراثها أحد وستون، فثبت مائة وثمانية عشر بجميع المال ولصاحبة الثلث  
 تسعة وستون وميراثها أحد وعشرون فذلك ثمة ربع المال ولصاحبة ربع ما بقي  
 ستة أسهم \* وأما تخريجه على طريق الكتاب قال: أصل التريضة من ستة الابوين  
 السدسان والبنات الثلاث والرأيتين ثلاثة أرباع سهم فعول ثلاثة أرباع فكون القسمة  
 من ستة وثلاثين فإذا أردت معرفة الوصية احتجت الى حساب له خمس وسدس وثلث  
 فحضر خمسة في ستة فتكون ثلاثين ثم تطرح الرأيتين وذلك ثلاثة أرباع من  
 أصل التريضة يتي ستة فحضر ذلك في تسعين فيكون خمسمائة وأربعين سهم الخمس  
 من ذلك مائة وثمانية والسدس من ذلك تسعون ومعرفة نصيب الرأيتين أن تأخذ نصيبهما  
 وذلك ثلاثة أرباع في تسعين بعد ما يطرح من ذلك الخمس والسدس وخمس  
 تسعين ثمانية عشر والسدس خمسة عشر فإذا طرحتهما من تسعين يتي سبعة وخمسون  
 فإذا ضربت ثلاثة أرباع في سبعة وخمسين يكون ذلك اثنين وأربعين وثلاثة أرباع فاطرح  
 منه ثلاثة أرباع مقدارا أخذت في الابتداء يتي اثنان وأربعون لكل واحدة منهما أحد  
 وعشرون فإذا أعطينا احدهما مائة وثمانية واسترجعنا منها بالنصيب أحدا وعشرين يتي  
 سبعة وثمانون فهذه وصيتها وأعطينا الأخرى تسعين فاسترجعنا منها أحدا وعشرين يتي  
 تسعة وستون فهذه وصيتها فإذا ضمت تسعة وستين الى سبعة وثمانين يكون ذلك مائة  
 وستة وخمسين يتي أربعة وعشرون للوصي له ربع ما بقي من الثلث ربع ذلك ستة وربع

ما بقي وهو ثمانية عشر الى ثلثي المال ثمانية وستين فيكون ثمانية وعشرون وسبعين مقسوما  
 بينهم بالميراث للمراثين من ذلك اثنان واربعون قسمتها بينهم مع المول لكل واحدة أحد  
 وعشرون مثل نصيبها وللأربعين مائة واثنان عشر سهما لكل واحد ستة وخمسون وللبنات  
 مائة وأربعة وعشرون لكل ابنة أربع وعشرون وثلثان فاستقام التخرج فان ترك خمس بنات  
 وأربعين وأوصى لاحدى بناته بالثلث بنصيبها وبنات الأربعة الوصية لا غير فأقر الابن بابن  
 وأنكر البنات وأجازوا كلهم الوصية فالقريضة من ثمانية وعشرون الوصية منها ثمانية  
 وعشرون وسبعون لصاحب الثلث من ذلك مائتان وستة عشر وميراثها ستون فذلك تمام الثلث  
 وللأخرى مائة واثنان وستون فذلك ثلاثة أرباع وصية الأول ويدخل الابن مع الاب في  
 نصيبه وهو خمسة وسبعون فيأخذ منها أربعين أولا فنقول اقرار أحد الورثة بوارث آخر  
 صحيح في حقه على أن يشترك المقر له في نصيبه لأن المقر بمال في اقراره كأن ما أثر به حتى  
 ثم تصحيح القريضة بدون هذا الاقرار فنقول أصلا من ستة للأربعين السدسان وللبنات  
 أربعة وعلى ما أثر به الاب للأربعين السدسان والباقي بين الأولاد للذكر مثل حظ الأنثيين  
 أسباعا فنصف ستة في سبعة فيكون اثنان وأربعين للاب من ذلك سبعة وهو السدس  
 وللأم كذلك بقي ثمانية وعشرون بين الابن والبنات لابن ثمانية ولكل ابنة أربعة فبين  
 أن نصيب الابن بزم الاب ثمانية ونصيب الاب سبعة فالسدس الذي هو نصيب الاب  
 يضرب كل واحد منهما فيه بجميع ثمانية فيصير على خمسة عشر وإذا صار السدس على خمسة  
 عشر كان جميع المال تسعين وهذا وجه الصحيح سواء القريضة وإذا أقرت معرفة الوصية  
 احتجت الى حساب له ثلث وربع وذلك اثنا عشر ثم تخرج من أصل القريضة نصيب  
 إحدى البنات وثلثة أرباع ثمانية على حساب نصيبه لها ونصيب إحدى البنات  
 ثمانية عشر وثلثة أرباع نصيب الآخر ثمانية فذلك ثمانية وعشرون فطرح ذلك من  
 تسعين يبقى تسعة وستين فذلك ضربت تسعة وستين في اثني عشر يكون ذلك تمام مائة  
 وستين وعشرين فهو مبلغ ما استأن ذلك مائتان وستة وسبعون فأتأخذ إحدى المراتين  
 ذلك وأسند منها نصيب ورثتي معرفة ذلك أن تأخذ نصيبها اثني عشر وتضرب ذلك  
 في اثني عشر بمائة وأربعين ثمانية وثلثة أرباع الثلث منها أربعة وثلثة أرباع الثلث ثلاثة  
 فذلك سبعة إذا طرحت منه اثني عشر تبقى خمسة تضرب اثني عشر في خمسة فيكون ستين

فهو نصيبها اذا دفت ذلك من مائتين وستة وسبعين يعني مائتا ستة عشر فهو وصيتها  
 ووصية الاخرى ثلاثة ارباع ذلك مائة واثنان وستون فلذا ضمنت ذلك الى مائتين وستة  
 عشر يكون ثمانية وعشمة وسبعين اذا دفت ذلك من أصل المال بقي هناك اربعمائة  
 وخمسون مقسومة بينهم للابوين السدان مائة وخمسون لكل واحد منهما خمسة وسبعون  
 والبنات ثمانية بينهم اثنا عشر لكل واحدة منهم ستون مثل النصيب ثم ما أخذ الاب يقسم  
 بينه وبين امقر له على خمسة عشر فيكون كل جزء من ذلك خمسة فمائة أجزاء من ذلك  
 للابن وذلك اربعون سهما وسبعة الاب وذلك خمسة وثلاثون سهما فاستقام التوزيع  
 ولو ترك ابنين وعشرة دراهم مينا وعشرة دينارا على أحدهما وأوصى بخمس ماله الا الا درهما  
 فانك ترفع من الابن درهمين للموصى له وذلك خمس المال ثم تسترجع منه بالاستثناء درهما  
 فتد ذلك على الابن قصير المين في أيديهما تسعة نصف ذلك الابن الذي لادين عليه  
 ونصفه نصيب الابن المديون فلا يعطى ذلك لان عليه فرق حقه ولكن يقسم ذلك بين  
 الابن الذي لادين عليه والموصى له أثلاثا لان حق الموصى له في خمس الدين الذي على  
 المديون وحق الابن الذي لادين عليه في خمس ذلك فاثنتين لهما من ذلك يقسم بينهما أثلاثا  
 ثلثه وهو درهم ونصف للموصى له وثلثاه وهو ثلاثة الابن قد وصل الى الابن مرة أربعة  
 ونصف ومرة ثلاثة وذلك سبعة ونصف وقد تمين من الدين مثل ذلك للابن المديون فكان  
 حصة المال المين سبعة عشر درهما ونصفا خمس ذلك ثلاثة ونصف وقد نفذنا الوصية في  
 الدفتين في ذلك فاسترجعنا درهما بالاستثناء بقي له درهما ونصف والمقسم بين الابن  
 خمسة عشر لكل واحد منهما سبعة ونصف ولو كان أوصى بالخمس الا درهمين فالسبيل أن  
 يعطى للموصى له خمس الشرة وذلك درهما ثم استرجعنا بالاستثناء فيصير في يدك  
 عشرة دراهم بين الابن نصفين فيأخذ الابن الذي لادين عليه خمسة والخمسة التي هي  
 نصيب الابن المديون تقسم بين الموصى له والابن الذي لادين عليه أثلاثا كما يتنا في التصل  
 الاول فيسلم للموصى له درهم وثلثا درهم وللابن في المرتين ثمانية وثلث فظهر أن الثمين من  
 الدين ثمانية وثلث وأن حصة المال ثمانية عشر وثلث خمس ذلك ثلاثة وثلثان وقد نفذنا الوصية  
 في هذا المقدار في الدفتين واسترجعنا بالاستثناء درهمين بقي له درهم وثلثا درهم ولو  
 أوصى بخمس ماله لرجل الا درهما منه لا آخر فانك تأخذ ثلث الشرة المين فتعطى صاحب

الدرهم درهما ويقي في يد الموصي له بالثلث الا دونهما درهمان وثلاث لان الموصي له بالمستثنى  
 حقه في الثلث مقدم فان الموصي له بالثلث شريك الوارث في التركة والموصي له بالثلث بشيء  
 مسمى حقه مقدم على حق الوارث فهذا يعطى صاحب الدرهم من الثلث دونهما ويقي للآخر  
 من الثلث درهمان وثلاث ويسلم الابن الذي لا دين عليه ستة وثلاثان الى أن يتيسر خروج  
 ما بقي من الدين فيئخذ القسمة واضحة على ما تقدم في باب ٥ ولو ترك ثلاثة بين وأوصى  
 بمثل نصيب أحدهم لرجل وبثلث ماله لآخر فأجازوا فالقريضة من ستة لصاحب الثلث  
 اثنان وللموصي له بمثل نصيب أحدهم واحد ولكل واحد من الاثنين سهم لان الموصي  
 له بمثل النصيب عند الاجازة كابن آخر فكأنه ترك أربع بنين وأوصى بثلث ماله فالقريضة  
 من ستة للموصي له بالثلث سهمان ولكل واحد من الاثنين سهم فيأخذ الموصي له بمثل  
 النصيب سهما من أربعة من الثلثين وان لم يميزوا فالقريضة من تسعة فالثالث من ذلك بين  
 الموصي له بالثلث وبين صاحب النصيب سهمان من ذلك لصاحب الثلث وسهم للموصي له  
 بالنصيب على اعتبار أحوالهما عند الاجازة فانهم لو أجازوا كان حق الموصي له بالثلث ضعف  
 حق الموصي له بالنصيب فكذلك عند عدم الاجازة يقسم الثلث بينهما على مقدار حقهما  
 أثلاثا وهذا قول أبي يوسف رحمه الله بناء على أصله أن الوصية الواقعة في سق الورثة تبطل  
 عند عدم الاستحقاق ولا تبطل في حق الضرر بها في الثلث فأما على قول محمد رحمه الله فالثالث  
 بينهما على خمسة للموصي له بالثلث ثلاثة وللموصي له بالنصيب سهمان لان أصل القريضة من  
 تسعة لحاجتنا الى حساب ينقسم ثلثاه أثلاثا للموصي له بالثلث ثلاثة ولكل ابن ثلث الثلثين  
 وذلك سهمان وفي حال عدم الاجازة الموصي له بمثل النصيب لا يستحق من الثلثين شيئا وإنما  
 جعل الموصي نصيب أحدورثته عيارا لما أوجبه له بالوصية ونصيب أحد البنين سهمان فمقتضى  
 أوجب للموصي له بمثل النصيب سهمين وللموصي له بالثلث ثلاثة فيقسم ذلك الثلث بينهما على  
 مقدار حقهما فتكون الوصية على خمسة للموصي له بالثلث ثلاثة ولصاحب النصيب سهمان (مسئلة)  
 قالها محمد رحمه الله في وصي الام فيما تركت من الميراث ووصى الاخ والعم وابن العم وجميع من  
 يورث من الصغار والكبار والغائب من الورثة بمنزلة وصي الاب ووصي الجد أب الاب اذا  
 لم يكن له أب ولا وصي أب في الكبير الغائب فكل شيء جائز لوصي الاب على الوارث الكبير  
 الغائب فهو جائز لوصي من ذكرناه وما لا فلا ومعنى هذا الكلام أن لوصي من سميناه حق

الحفظ ومنع ما يخشى عليه التلف لأن ذلك من الحفظ وحفظ الدين أيسر من حفظ المين كما  
إذا أوصى الأب في حق الكبير النائب ولأنه الحفظ وهذا الوجهين أحدهما أن الحفظ من  
حق الميت ربما يظهر عليه دين يحتاج إلى قضاءه من تركته والوصي قائم مقامه فيها هو من حقه  
والثاني أن وصي الأم بمنزلة الأم واللام ولاية الحفظ على ولدها الصغير في ماله كما أن لها ولاية  
حفظ نفسه فكذلك لوصي الأم ذلك ولو أن وصي الأب باع رقيقاً أو شيئاً من الميراث  
على الكبير النائب جاز يمه فيما سوى المقار ولا يجوز في المقار فكذلك وصي الأم في حق  
الصغير ومن ذكرنا من الصغير والكبير النائب ولا يتجروصى الأب على الكبير النائب  
لأن التجارة تصرف دون الحفظ وليس له سوى الحفظ في حق الكبير النائب فكذلك  
وصي الأم في حق الصغير وكل شيء ورثة الكبير النائب من غير ابنه فليس لوصي أبيه  
عليه سبيل لأن ثبوت حق الحفظ له في الموروث عن الأب لحق الأب وذلك لا يوجد فيما  
ورثة الكبير من غير الأب فكذلك وصي الأم وأما وصي الأب على الولد الصغير فأمره  
عليه جائز فيما باع واشترى في جميع ذلك لأنه قائم مقام الأب وللاب ولاية مطلقة في  
التصرف في مال ولده الصغير فيثبت تلك الولاية لوصيه الذي هو قائم مقامه بمد موته  
والله أعلم بالصواب

### كتاب المين والدين

(قال) الإمام الاجل الزاهد شمس الأئمة رضي الله عنه وعن والديه • أعلم أن جميع  
ما ائتم هذا الكتاب وترتيبها من عمل محمد بن الحسن رحمه الله فأما أصل التخريج والتفريع  
فمن صنعة الحسن بن زياد وقد كان له من البراعة في علم الحساب ما لم يكن لغيره من أصحاب  
أن حنيفة رحمه الله ولكنه كان شكس الخلق فكان لا يؤلف معه له غيره وكان يخلو  
فيصنف ثم عثر محمد رحمه الله على تصنيفه سراً فاستخ من ذلك وأخبر في بعض باب  
الجامع وأكثر كتب الحساب من تلك الجهة خصوصاً هذا الكتاب رفيه من دقائق الفقه  
والحساب ما لم يوجد مثله في غيره ثم بدد الكتاب بوصية الرجل يملك ماله لأن محل الوصية  
يثبت شرعاً له الصلوة والسلام لله تعالى نصراً عليكم بثلث أموالكم الحديث  
وذكر بعض ما يشكك في ما رواه من الناس من أنكر صحة هذا اللفظ عن رسول الله

صلى الله عليه وسلم لان في لفظ التصديق ما ينبغي من التقرب فلا يستقيم أن يقال ان الله تعالى  
 يتقرب الى عباده قال وليس كما ظنوا ومراده صلى الله عليه وسلم أن الله تعالى جميل لكم ثلث  
 أموالكم لتكتسبوا به لافسكم في حال حاجتكم الى ذلك ولفظ التصديق مستعار لهذا المعنى  
 وهو كقوله تعالى من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا والاستقراض يكون للحاجة ولا  
 يجوز أن يقال ان الله تعالى يحتاج الى عباده فيستقرض منهم ولكن لفظ القرض على وجه المجاز  
 والاستمارة مع أنه لا يبعد أن يقال ان الله تعالى يتقرب الى عباده قال النبي صلى الله عليه وسلم  
 فيما يأتى من ربه لا يزال أقرب الى عبدي وهو يتباعد عني وقال من تقرب الى شبرا تقربت  
 إليه ذراعاً ثم يقول الموصى له بالثلث شريك الوارث في التركة ولهذا يزداد حقه بزيادة التركة  
 وينقص بنقصان التركة ولا يقدم تنفيذ الوصية له على تسليم الميراث الى الوارث لوجهين أحدهما  
 أن الاستحقاق ثبت له بثلث ما ثبت به الاستحقاق للوارث وهو السهم السابع المذكور من  
 تلك الايجاب له فاليراث للورثة مذكور في كتاب الله تعالى بذكر السهام والسدس والربع  
 والثلث فالوصية بالثلث والربع والسدس تكون مثل ذلك والثاني أن الايجاب في الابتداء  
 كان الى الموصى للاقارب والاجانب جميعاً بين الله تعالى نصيب الاقارب في آية الموارث  
 فبقي الايجاب الاجانب في محل الوصية على ما كان الى الموصى وهو بهذا الايجاب يحمل  
 الموصى خليفة نفسه فيما سعى له لان وارث خليفته شرعاً (الآتي) أن الوصية بشئ المثل  
 صحيحة فيمن لامال له في الحال فرفنا أنه اثبت له الخلافة ثم ملك المال من ثمرات تلك الخلافة  
 ولهذا كان وجودها بالموت بمنزلة الوراثة \* اذا عرفنا هذا فنقول اذا أوصى الرجل بثلث ماله  
 لرجل وله ثلاثون ديناراً قيمتها ثمانية درهم لامال له غيرها كان له ثلث الدنانير أو ثلث الدراهم  
 لان ماله عند موته الحسنان وقد أوجب له الوصية بثلث ماله وليس صرف هذا الايجاب  
 الى أحد الجنسين. أولى من الآخر فيستحق ثلث كل جنس وهو شريك الوارث فكما أن حق  
 الوارث ثبت في ثلثي كل جنس فكذلك حق الموصى له في ثلث كل جنس فلا هلك  
 عشرين ديناراً بعد موت الموصى أو قبله كان للموصى له ثلث العشرة البقية وإن سبقت  
 درهم لان ماله قبل موت الموصى صار كأن لم يكن فأن وجوب الوصية بموت راعياً  
 يتناول ثلث ماله عند الموت وكذلك ما هلك بعد موت الموصى قبل القسمة لان التركة  
 بعد الموت قبل القسمة سبقت على حكم ملك المورث ولهذا لو ظهر فيها زيادة يقضى



من الزيادة دية ونفذ وصيته فكان المالك بعد موته بمنزلة المالك قبل موته وإنما يكون للموصي له ثلث المال يوم فتح القصة والثاني أن للمال بالموت صار مشتركاً بين الوارث والموصي له والاصل في المال المشترك اذا توى منه شيء أن التاوي يكون من نصيب الشركاء بالحصة والباقي كذلك لانه ليس بمضمم بادخال الضرر عليه بالتوى بأولى من البعض الآخر وكذلك لو كان أوصى له بسدس ماله قائماً له سدس الباقي من الدنانير والدرهم ولو كان أوصى له بثلث الدنانير أو ثلث الدرهم ثم مات ولم يترك شيئاً غيرها كان للموصي له ثلث كل جنس الا أن في هذا التصل يقدم تنفيذ وصيته على حق الورثة لانه استحق عند الموت مالا يسمى فيكون هو في معنى الترميم في أنه تقدم حصة في محله على حق الوارث (ألا ترى) أنه لو كان له أموال سوى الدرهم والدنانير لم يكن للموصي له من ذلك شيء والدرهم والدنانير لو هلكت قبل موت الموصي أو بعده بطلت الوصية وأنه لا بد من تمام ملكه فيها وقت الايصاء لتصحیح الوصية فهذه اثنين أنه يستحق العين بهذا الايجاب فلا يكون بينه وبين الوارث شركة بل يكون حقه مقدماً على حق الوارث في العين الذي ثبت استحقاقه له فيعطى له ثلث الدنانير وثلث الدرهم وما بقي بمد ذلك فهو للوارث فان هلك عشرون ديناراً قبل موته أو بعد موته فان كان للبيت سواهما مال فان الموصي له يستحق الدنانير عشرة مع ثلث الدرهم اذا كان يخرج ثلث ذلك من ثلث ماله لان حق الموصي له في هذين الجنسيتين مقدم على حق الوارث فكان حقه كالاصل وحق الوارث فيها كالتبع والاصل أن المال الذي يشتمل على أصل وتبع اذا هلك منه نجعل المالك من التابع دون الاصل كمال المضاربة اذا كان فيها ربح فرقمنا أن بهلاك بعض المال لا يقوم شيء من محل الوصية فيجب تنفيذ جميع وصيته مما بقي اذا وجد شرطه وهو كونه خارجاً من ثلثه وان لم يكن له مال سواهما فله ثلث ما بقي من المال نصفه فيما بقي من الدنانير ونصفه فيما بقي من الدرهم لان بهلاك بعض الدنانير لم يطل شيء من وصيته فقد تبقی من الدنانير مقداراً أوصى له بمقداره وببقاء ذلك بقي جميع وصيته فيها الا أنه لا يجوز تنفيذ الوصية في أكثر من الثلث بدون اجازة الورثة وإنما يتقرر استحقاقه في ثلث الباقي من المال وذلك في المالين على السواء فيكون نصف حقه من الدنانير ونصفه من الدرهم ويان ذلك بأن تجعل ما بقي من الدنانير كأنه درهم فيكون ماله أربعاًئة للموصي له ثلث ذلك وذلك مائة وثلاثة وثلاثون وثلث نصف ذلك من

الدرهم وذلك ستة وستون وثلاثون ونصف ذلك من الدنانير وذلك ستة وثلاثون ديناراً أو  
نجم الدرهم دنانير فيكون الكل بمعنى أربعين ديناراً والتخريج كما بينا بخلاف ما لو أوصى  
له بثلاث ماله فإن هناك حقه مختلط بحق الوارث فبعد هلاك بعض المال انما يبقى من وصيته  
في كل مال بقدر ما يبقى منه فهذا كان له ثلث ما بقي من الدنانير وثلث الدرهم \* ولو كان  
أوصى له بسدس الدنانير وسدس الدرهم ثم هلك من الدنانير عشرون ديناراً أخذ السدس  
كله من الباقي لأن جميع وصيته باق بعد هلاك بعض الدنانير وهو خارج من ثلث ما بقي  
من المال فإن جميع وصيته خمسة دنانير وخمسين درهماً وقد بقي من المال ما يزداد ثلثه على  
هذا المقدار فيأخذ جميع وصيته (ألا ترى) أنه لو ظهر في الماين زيادة لم يكن للموصي له  
الا مقدار ماسي له فكذلك اذا هلك بعض المال قلنا لا يبطل شيء من وصيته لسكون حقه  
مقدماً على حق الوارث في المحل الذي غير الوصية فيه \* ولو هلك من الدرهم أيضاً اثنا عشر  
وقد كان أوصى له بسدس ماله فإنه يأخذ سدس المائة الباقية وسدس العشرة الدنانير لأن ما  
هلك صار كأن لم يكن فهو شريك الوارث في الباقي بسهم شائع سواء له للموصي فيأخذ ذلك  
السهم من الماين فإن كان أوصى له بسدس الدرهم وسدس الدنانير كان له من الدنانير الباقية  
ثلثها ومن الدرهم الباقية كذلك لأن جميع وصيته باق يقاء ثلث كل نوع لانه لا تنفذ الوصية  
الا في ثلث ما بقي من المال وثمة بقدر ستة وستين وثلثين اذا جملت العشرة دنانير بمعنى مائة  
درهم فيأخذ ذلك من الماين نصفين نصفه مما بقي من الدنانير وذلك ثلاثة وثلث ونصفه مما  
بقي من الدرهم وذلك ثلاثة وثلثون وثلث بل هذا مال له ثلث ما بقي من الماين \* واذا ترك  
الرجل ألف درهم ومائة شاة قيمتها ألف درهم وأوصى لرجل بسدس ماله فاستحق نصف  
القيمة أخذ الموصي له سدس الباقي من القيمة وسدس الدرهم لأن الموصي له شريك الوارث  
حكماً اذا هلك يكون من نصيب الشركاء بالحصص فكذلك المستحق اذا استحق تبين أنه لم  
يكن مالاً له وانما أوجب له الموصي سدس ماله وماله نصف القيمة وجميع الدرهم فيستحق  
سدس كل واحد منهما وكذلك لو استحق نصف الدرهم أيضاً وكذلك لو كان أوصى له  
بثلث فإنه يأخذ ثلث ما بقي من كل مال باعتبار ان المستحق صار كأن لم يكن \* ولو كان أوصى  
بسدس النعم وسدس الدرهم ثم استحق نصف الماين أخذ ثلث ما بقي كله نصفه في النعم  
ونصفه في الدرهم لأن حقه هاهنا مقدم على حق الوارث فقد أوجب الوصية له في عين قيمتين

جميع وصيته باعتبار ما بقي من المالين وبلاستحقاق لا يبطل شيء من وصيته كما اذا هلك بعض المالين. وزفر رحمه الله يقول في هذا الموضع للموصي بسدس ما بقي منه لان بالاستحقاق تبين أن المستحق لم يكن مملوكا له وصحت هذه الوصية باعتبار قيام ملكه وفيه الايصاء فلا يستحق الا سدس ما كان مملوكا فاما بالهلاك فلا يتبين ان الكل لم يكن مملوكا له وقت الايصاء فاستحق هو سدس الجميع ثم بقي وصيته ببقاء عليها وقد بينا هذه المسئلة في الرصايا وأصلها فيما ذكر في الجامع الصغير اذا أوصى بثلاث ثلاثة دراهم فاستحق منها درهمان فللموصي له جميع الدرهم الباقي اذا كان يخرج من ثلثه عندنا وعند زفر له ثلث الدرهم الباقي ولو كان هلك منها درهمان كان للموصي له جميع الدرهم الباقي بالاتفاق وكذلك لو كان مكان النعم ابل أو بقر أو ثياب من صنف واحد أو شيء مما يكال أو يوزن فاما اذا ترك ألف درهم وثلاثة أعبد وأوصى لرجل بسدس الا عبدا وسدس الدراهم أو أوصى له بسدس ماله ثم هلك عبد كان له في الوجهين سدس العبد الباقي وسدس الدراهم وكذلك الاستحقاق أما في الوصية بسدس المال فالجواب واضح وفي الوصية بسدس الا عبد والدراهم قبل هذا الجواب قول أبي حنيفة فاما عند أبي يوسف ومحمد رحمهم الله فهذا وما سبق سواء ويكون له نصف العبد الباقي مع سدس الدراهم لان عندها الرقيق يقسم قسمة واحدة بمنزلة سائر الحيوانات من جنس واحد (ألا ترى) انها ثبتت في النعمة بمطلق التسمية في العقود المبينة على التوسع كسائر الحيوانات فكانت الوصية بسدس الرقيق كالوصية بسدس النعم وسدس الابل وعند أبي حنيفة الرقيق لا يقسم قسمة واحدة على وجه الجبر لان المقصود بالقسمة الاتضاع فلا بد من المداولة في المنفعة للاجبار على القسمة وذلك في المييد متعذر لما فيها من التفاوت العظيم في المنفعة وذلك في العبد باعتبار التفاوت في المعاني الباطنة فتكون المييد بمنزلة أجناس مختلفة \* ولو أوصى له بسدس ثلاثة أشياء من أجناس مختلفة كالابل والبقر والنعم واستحق جنسان أو هلكا لم يكن له الا سدس الباقي فكذلك اذا كان أوصى له بسدس الا عبدا الثلاثة فاستحق عبدان أو هلكا لم يأخذ الا سدس العبد الباقي (ألا ترى) انه لو بقي الكل له يستحق بثلث التسمية نصف العبد الباقي بطريق الاجبار على القسمة فكذلك بعد هلاك العبدین بخلاف صنف واحد مما توجد فيه القسمة بطريق الاجبار وقيل هذا الجواب قولهم جميعا كما أطلق في الكتاب لان الرقيق عندها وان كان يقسم قسمة واحدة فقيل القسمة هنا بمنزلة الاجناس

المختلفة (ألا ترى) أن مال المضاربة إذا كان ألف درهم فاشترى بها للمضارب عشرين كل عبد  
 يساوي ألفاً لم يملك المضارب شيئاً منهما ويحمل كل واحد منهما مشغولاً برأس المال بمنزلة  
 الجنتين بخلاف ما إذا اشترى بها مائة شاة تساوي ألفين فإن المضارب يملك حصته من الربح  
 فذلك في حكم الوصية يفصل بين الموضعين ولو كان مكان العبيد دار فاستحق نصفها مقسوماً  
 أو غير مقسوم فمساواة فإن كان أوصى له بسدس ماله فله سدس الباقي وإن أوصى له بسدس  
 الدار وسدس الدراهم أخذ ثلث ما بقي من الدار وسدس الدراهم لأن الدار الواحدة تقسم  
 قسمة واحدة واستحقاق نصفها لا يطل شيئاً من وصيته (ألا ترى) أنه لو لم يستحق منها  
 شيء كان يأخذ ثلث نصفها بملك التسمية عند القسمة فكذلك بعد استحقاق النصف ولم يذكر  
 الملاك في الدار لأن ذلك لا يتحقق فإن كان مكان الدار ثلاثة دور متفرقة أو مجتمعة إلا أن  
 كل دار منها عليها حائط على حدة فأوصى له بسدس ماله أو بسدس الدور والدراهم فاستحق  
 داران منها فله سدس الدراهم وسدس الدار الباقية في الوجهين أما عند أبي حنيفة رحمه الله  
 فلأن الدور كالأجناس المختلفة من حيث أنها لا تقسم قسمة واحدة وإنما تقسم كل دار على  
 حدة وكذلك عندهما إلاهما لا يطابقان القول في الدور أنها تقسم قسمة واحدة ولكنهما يقولان  
 أن رأي الإمام النضر في قسمة الدور له أن يفعل ذلك قبل أن يرى النظر في حكم أجناس مختلفة  
 فذلك قلنا لا يكون للموصى له إلا سدس الباقي ولو أوصى لرجل بسدس ماله وقد ترك  
 ألف درهم وثلاثة أبواب أحدها مروي والآخر مروي والآخر قوسي فله كل ثوبان منها فله  
 سدس الباقي وكذلك لو كان أوصى له بسدس الثياب وسدس الدراهم لأن الثياب أجناس  
 مختلفة منها (ألا ترى) أن مطلق التسمية لا يثبت ديناً في الذمة في شيء من العقود والأجناس  
 المختلفة لا تقسم قسمة واحدة وإنما استحق الموصى له سدس كل ثوب بما أوجب له الموصي  
 فبعد هلاك الثوبين لا يستحق من الثوب الباقي لأنه سدس ولو هلك نصف الدراهم أيضاً  
 فإن كان أوصى له بسدس ماله فله سدس الباقي وإن كان أوصى له بسدس الدراهم وسدس  
 الثياب كان له سدس الباقي وثلث الدراهم الباقية لأن في الدراهم وصيته تبقى بقاء ما بقي منها  
 وقد كان أوصى له منها بسدس وذلك ثلث الدراهم الباقية فيأخذها كلها وهو ما استحق  
 من الثوب الباقي إلا سدسه بما أوجب له الموصي فهذا لا يأخذ من الثوب الباقي إلا سدسه  
 وإذا ترك ثلثمائة درهم وعدلاً زطياً يساوي ثلثمائة وقد أوصى لرجل بثلث ماله ولا خرب ذئب

العدل وثلاث الدراهم فان الموصي يقتسمان الثلث بينهما نصفين لاستواء حقيبيهما فان ثلث العدل  
وثلاث الدراهم ثلث جميع المال اذ لا مال له سوى هذين الورثين فيكون الثلث بين الموصي  
لهما نصفين نصف ذلك يأخذه الموصي له ثلث العدل وثلاث الدراهم من المائتين أولا لان  
الموصي له بالثلث شريك الوارث فكما أن حق الموصي له بمال معين مقدم على حق الوارث  
في التنفيذ في عمله فكذلك هو مقدم على حق الموصي له ثلث المال فاذا أخذ هو سدس العدل  
وسدس الدراهم خرج من البين ثم يقسم ما بقي بين الموصي له ثلث المال وبين الورثة أخماسا  
لان الموصي له يضرب في الباقي بسهم والورثة ينقسمون وهو أربعة أسهم فان ضاع نصف الدراهم  
قبل موت الموصي أو بسدس اقتسما ثلث ما بقي يضرب فيه صاحب ثلث المال بثلاثة أسهم  
والآخر بأربعة أسهم في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله لان بما هلك من الدراهم يبطل  
من وصية الموصي له ثلث المال بعض وصيته ولا يبطل من وصية الموصي له ثلث العين شيء  
وقد بقي من العين مقدار ما أوصى له به وزيادة فاذا حق الموصي له ثلث المال في ثلث المال  
يوم تقع القسمة وذلك مائة وخمسون والموصي له ثلث العين في المائتين مائة فما بقي من  
الدراهم ومائة ثلث العدل فيجعل كل خمسين سهما فيكون حقه أربعة أسهم وحق الموصي له  
ثلث المال ثلاثة أسهم والثلث بينهما على سبعة والثلاثان أربعة عشر فيكون جلتة أحدا وعشرين  
للموصي له ثلث العين من ذلك أربعة أسهم يأخذه مقدما من المائتين نصفين لان حقه فيها  
سواء ثم يقسم ما بقي من المائتين بين الوارث وبين الموصي له ثلث المال على سبعة عشر سهما  
يضرب الوارث في ذلك بجميع حقه أربعة عشر والموصي له بالثلث في ثلاث فأما في قياس  
قول أبي حنيفة رحمه الله فالثلث بينهما نصفان لان من أصله أن الموصي له بالعين يبطل وصيته  
فيما زاد على الثلث ضربا واستحقاقا عند عدم اجازة الورثة فانما يضرب هو في الثلث ثلث ما  
بقي من العين وذلك مائة وخمسون وكذلك الموصي له ثلث المال ولهذا كان الثلث بينهما نصفين  
قال واذا ترك الرجل ثمانية درهم وجراب هردي يساوي ستمائة درهم وأوصي لاحد  
رجلين ثلث ماله وللآخر سدس الجراب وثلاث الدراهم فان الموصي له ثلث المال يضرب  
في الثلث بثلاثة أسهم ويضرب الموصي له الآخر بسهمين فما أصاب الموصي له بسدس الجراب  
وثلاث الدراهم كان له نصف ذلك في الجراب ونصفه في الدراهم لان وصيته بقدر ما بقي  
درهم سدس الجراب وثلاث الدراهم ووصية الآخر بثلث جميع المال وذلك ثمانية فاذا

جعلت كل مائة سهما كان حق الموصي له ثلث المال في ثلاثة أسهم وحق الآخر في سهمين  
 فيكون الثلث بينهما على خمسة والثلثان عشرة حق الورثة فيكون الجملة على خمسة عشر سهما  
 من ذلك حق الموصي له بالعين بأحدهما أولا من المائتين نصفين لأن حقه في المائتين على السواء  
 ثم يقسم ما بقي بين الموصي له بالثلث وبين الورثة يضرب فيه الورثة بعشرة والموصي له بالثلث  
 بالثلاثة فتكون القسمة بينهما على ثلاثة عشر سهما فإن لم يقسموا شيئا حتى هلك نصف الجراب  
 لم يطل شيء من وصية الموصي له بالعين فهو يضرب في الثلث بمائتين وللموصي له ثلث المال  
 فكذلك يضرب بمائتين وهو ثلث المال حتى تقع القسمة فلهذا كان الثلث بينهما نصفين  
 نصف الثلث للموصي له بالعين يأخذ ذلك من المائتين نصفين ثم يقسم الباقي بين الورثة والموصي  
 له بالثلث على خمسة أسهم فإن ضاع كأن ضاع من الدراهم ولم يضع من الجراب شيء ضرب  
 الموصي له بالعين في الثلث بأربعة أسهم وضرب الآخر فيه بخمسة لأن وصيته باقية كلها  
 فهو يضرب بمائتين وللموصي له بالثلث انما يضرب بثلث الباقي من المال والباقي سبعمائة وخمسون  
 والجراب ونصف الدراهم فكل ذلك مائتان وخمسون اذا جعلت كل خمسين سهما يكون  
 له خمسة ولاخر أربعة فكان الثلث بينهما على تسعة وجملة المال على سبعة وعشرين للموصي  
 له بالعين من ذلك أربعة أسهم يأخذها أولا من المائتين نصفين ثم يقسم ما بقي من المال بين  
 الورثة والموصي له بالثلث على ثلاثة وعشرين سهما لأن الورثة يضربون بجميع حقه وذلك  
 ثمانية عشر سهما والموصي له بخمسة قال ولو ترك ثمانية درهم وسيفا يساوي مائة درهم  
 وأوصى لرجل بربع ماله وأوصى لآخر بسدس السيف وثلث الدراهم فالثلث بينهما على  
 خمسة أسهم للموصي له بالعين سهران وللموصي له بالربع ثلاثة أسهم لأن جملة المال أربعة مائة  
 فوصية الموصي له بالربع مائة درهم ووصية الآخر بسدس السيف وذلك ستة عشر  
 وثلثان وسدس الدراهم وذلك خمسون درهما فيكون ذلك ستة وستين فاذا جعلت تفاوت ما بين  
 الاول والاكثر وهو ثلاثة وثلاثون وثلث بينهما يكون للموصي له بالعين سهما فلذا كان الثلث  
 بينهما على خمسة وجملة المال على خمسون عشر للموصي له بالعين من ذلك سهران ربع ذلك في  
 السيف وثلاثة أرباعه في الدراهم بحسب وصيته في كل المال ثم الباقي بين الورثة والموصي  
 له بالربع على ثلاثة عشر سهما لأن كل واحد منهما يضرب في الباقي بجميع حقه فإن لم  
 يقسموا حتى ضاع مائة درهم كان الثلث بين صاحبي الوصية على سبعة عشر سهما لأن هلاك

بعض الدراهم لا يطل من وصية الموصى له بالعين شيئاً فهو يضرب في الثلث بستة وثلاثين  
والموصى له بالربع اثنا عشر ضرب بربع ما بقي وذلك خمسة وسبعون درهماً فجعل تفاوت ما بين  
الاثني عشر والاربع عشرة وذلك ثمانية وثلاثين بينهما فيكون حق الموصى له بالعين ثمانية أسهم وحق  
الموصى له بالربع تسعة وان شئت قلت قد انكسرت المائة بالاثلاث والاربع فجعل المائة  
على اثني عشر سهماً للموصى له بالعين ثمانية أسهم وللوصى له بربع المال ثلاثة  
أرباع ذلك تسعة فإذا جمعت بينهما كان تسعة عشر سهماً وهو الثلث وجملة المال أحد وخمسون  
سهماً للموصى له بالعين منها ثمانية أسهم بربع ذلك في السيف وثلاثة أرباعها بقي من الدراهم  
والباقى مقسوم بين الموصى له بالربع وبين الورثة على ثلاثة وأربعين سهماً لأن الورثة يضربون  
بجميع حقه وذلك أربعة وثلاثون والموصى له بالربع يضرب بتسعة فان هلك من الدراهم  
مائة أخرى قبل القسمة فالثلث بين الموصى لهما على سبعة أسهم لأن الموصى له بالعين يضرب  
بستة وستين وثلثين على حاله والاخر اثنا عشر ضرب بربع الباقي وذلك خمسون فإذا جمعت  
تفاوت ما بين الاول والاخر اثنا عشر ضرب والاكثر وذلك ستة عشر وثلثان للموصى له بالربع  
ثلاثة وللآخر أربعة فلهذا كان الثلث بينهما على سبعة وجملة المال أحد وعشرون للموصى له  
بالعين أربعة بربع ذلك في السيف وثلاثة أرباعه فيما بقي من الدراهم والباقي مقسوم بين الآخر  
والورثة على سبعة عشر سهماً لأن الوارث يضرب في الباقي بأربعة عشر والموصى له بالربع  
بثلاثة \* وإذا ترك عبداً يساوي ألف درهم وترك أبنى درهم سواهما وصى بالعبد لرجل وبثلث  
ماله لآخر فالثلث بينهما نصفان لأن من أصل أبي حنيفة رحمه الله أن القسمة في العبد بينهما  
على طريق المنازعة فيكون على ستة أيضاً خمسة للموصى له بالعبد وسهم للآخر وكل ألف من  
الاثني عشر يكون على ستة أيضاً فالموصى له بالثلث ثلث ذلك أربعة فحصل لكل واحد منهما خمسة  
فلهذا كان الثلث بينهما نصفين وعندهما يتقسم العبد على طريق المول أربعة للموصى له بالعبد  
ثلاثة والموصى له بالثلث سهم من العبد ثم يحمل كل ألف على ثلاثة باعتبار الاصل اذ ليس فيها  
عول فيكون للموصى له بالثلث سهمان من الاثني عشر وسهم من العبد فله ثلاثة أيضاً فلهذا كان  
الثلث بينهما نصفين فقد اتفق الجواب مع اختلاف الترخيع وقد تقدم بيان هذا في الوصايا  
فان لم يقتصروا حتى هلك ألف درهم فالثلث بينهما في قول أبي حنيفة على سبعة أسهم لأن العبد  
صار على ستة والالف الباقية كذلك على ستة للموصى له بالثلث منها سهمان وله من العبد سهم

فهو يضرب في الثلث بثلاثة والموصى له بالعبد بأربعة لأن حقه وإن كان في خمسة إلا أنه إنما يضرب بقدر الثلث وثلث الباقي أربعة فوصيته فيها زاد على أربعة تبطل ضربا واستحقاقا كما هو أصل أبي حنيفة رحمه الله فهذا يضرب هو بأربعة أسهم والثلث بينهما على سبعة وجملة المال أحد وعشرون للموصى له من ذلك أربعة أسهم كله في العبد فيأخذه وما بقي من العبد يضم إلى الألف الباقية فيقسم بين الورثة وصاحب الثلث على سبعة عشر سهما يضرب الوارث بأربعة عشر والموصى له بالثلث بثلاثة وأما على قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله فالثلث بينهما على خمسة لأن العبد يصير على أربعة أسهم باعتبار الأصل للموصى له بالثلث سهم ثم الألف الباقية تكون على ثلاثة أسهم باعتبار الأصل للموصى له بالثلث سهم فكان حقه في سهمين وحق الآخر في ثلاثة فهذا كان الثلث بينهما على خمسة وجملة المال على خمسة عشر للموصى له بالعبد ثلاثة أسهم كله في العبد ثم قسم ما بقي بين الورثة والموصى له بالثلث على اثني عشر سهما للموصى له بالثلث سهمان وذلك سدس ما بقي في الحاصل يأخذه من المائين وخمسة أسداس ما بقي للورثة فإذا ترك عبدا يساوي ألف درهم وترك ألف درهم فأوصى بعتق العبد وأوصى لرجل بثلث الألف فالثلث بينهما قسم أخماسا للعبد ثلاثة أخماسه بعتق منه ذلك ويسمى فيها بقي لأن الوصية بالعتق غير مقدمة على الوصية الأخرى إنما ذلك في العتق المنفذ باعتبار أنه لا يحتمل الرجوع عنه فأما الوصية بالعتق في احتمال الرجوع عنه كغيره فيضرب العبد في الثلث بقيمته وهو ألف درهم والآخر بثلث الاثنين فيكون التفاوت مائين الأقل والأكثر وذلك ثلثمائة وثلاثة وثلاثون وثلث سهم فيكون للعبد ثلاثة أسهم والموصى له بثلث الألف سهمان فإذا صار الثلث بينهما على خمسة كان جميع المال على خمسة عشر والمال ثلاثة آلاف فكل ألف على خمسة ثم يسلم للعبد ثلاثة أخماس رقبته وذلك ستمائة ويسمى للورثة في أربعمائة ويأخذ الموصى له بثلث الاثنين خمسي الألف وذلك أربعمائة فيبقى للورثة من الاثنين ألف وستمائة وقد استوفوا من العبد أربعمائة فيسلم لهم ألفان وقد نفذنا الوصية في ألف هذا إن أدى العبد السماية وإن كان مفلسا لا يقدر على أداء ما عليه قسمت الاتقان بين الموصى له بثلث الاثنين وبين الورثة على ستة لأن ما في ذمة العبد نافي فيقول هو بوصيته وبقي حق الموصى له بثلث الاثنين في أربعمائة وحق الورثة في الاثنين فيجعل كل أربعمائة بينهما فيكون حق الورثة خمسة أسهم وحق الموصى له سهما فيأخذ سدس الاثنين وذلك ثلثمائة وثلاثة وثلاثون وثلث وتبين أن السالم



للبيد من رقبته مثل هذا ومثل نفسه وذلك خمسمائة فالتين من المال أثنان وخمسمائة وقد  
تقدنا الوصية لهما في ثمانمائة وثلاثة وثلاثين وثلث وسلم الورثة نصف ذلك ألف وستمائة وستة  
وستون وثلثان فاستقام التوزيع الي أن يؤدي البيد الساية فإذا قدر على ذلك أمسك بمقدار  
وصيته وذلك ستمائة فأخذ الموصي له بثلث الاثنين من ذلك ستة وستين  
وثلثين حتى يتم له أربعة مائة كمال حقه وتأخذ الورثة ثلثمائة وثلاثة وثلاثين وثلثا حتى يسلم  
كمال الاثنين وفي الكتاب بقول ماخرج من الساية أخذ الموصي له من الورثة مثل سدس  
الخارج وهذا موافق لما بيننا إذا تأملت • وإذا ترك عبدا يساوي ألف درهم وأوصى بستمائة  
وترك أيضا ألف درهم وأوصى لرجل بثلث ماله وللآخر سدس الاثنين بينهما فالثث بينهما  
على أحد عشر سهما لأن وصية البيد قيمته وهي ألف فيضرب في الثلث بجميعها وإن كانت  
أكثر من الثلث لأنه وصية بالبرادة عن الساية فيكون بمنزلة الوصية بالانف المرسلة يستحق  
الضرب بجميعها وإن جاوزت الثلث وصاحب ثلث المال وصيته ستمائة وستة وستون وثلثان  
وصاحب ثلث الألف وصيته مائة وستة وستون وثلثان فيجعل هذا سهما فيكون حقه في  
سهم واحد وحق صاحب الثلث في أربعة أسهم وحق البيد في ستة أسهم فإذا جمعت بين  
هذه السهام كانت أحد عشر وهو الثلث والجزء ثلاثة وثلاثون للبيد من ذلك ستة عشر  
ونصف يسلم له من ذلك ستة ويسعى في عشرة ونصف والموصي له بسدس الألف يأخذ  
سهما من ستة عشر ونصف من الألف ويجمع ما بقي فيقسم بين الموصي له بثلث المال وبين  
الورثة على ستة وعشرين سهما للورثة من ذلك اثنان وعشرون وللموصي له بالثلث أربعة هذا  
إذا أدى البيد ما عليه من الساية فإن لم يقتضوا حتى ضاع نصف الدراهم واستحق نصف  
البيد قسمت الثلث على ستة أسهم لأن وصية البيد ترجع الي نصف رقبته وذلك ثلاثة ووصية  
صاحب الثلث ترجع الي سهمين لأن ثلث المال ثلثمائة وثلاثة وثلاثون وثلث ولم ينقص  
من وصية صاحب السدس الألف شيء فيكون الثلث بينهم على ستة والمال ثمانية عشر ونصف  
البيد الباقي تسعة يعلم من ذلك ثلاثة وهو ثلث النصف ويسعى في ثلثي النصف ويأخذ  
الموصي له بسدس الألف من الخمسمائة الي الساية فيكون مقسوما بين الورثة والموصي له  
بالثلث على أربعة عشر سهما للورثة من ذلك اثنا عشر وللموصي له سهمان على قدر سبعة  
للموصي له بالثلث سبع ذلك ولا فرق بين سهم من سبعة وبين سهمين من أربعة عشر وقال

محمد في جميع هذه المسائل اذا أوصى لرجل بشئ بعينه ولا آخر بثلت ماله مرثلاً قسم  
الثلت على وصاياهما فيأخذ الموصى له بشئ بعينه حصته من الثلث فيما أوصى له ثم يعطى  
صاحب الثلث من الذى أوصى به بعينه للرجل مثل ثلث ما أخذ ذلك الرجل وما بقي من  
حصته جعل فيما بقي من المال لان وصيته شائعة في المالاين جميعا فيجب تنفيذها من كل مال  
بحصته والله أعلم بالصواب

### باب الوصية بأكثر من الثلث

(قال رحمه الله) واذا أوصى لرجل بثلت ماله ولا آخر بجميع ماله فأجاز ذلك الورثة  
فعلى قول أبى حنيفة رحمه الله يقسم المال بينهما على طريق المنازعة ويان ذلك أنه لا منازعة  
لصاحب الثلث فيما زاد على الثلث فيسلم ذلك لصاحب الجميع وهو ثلثا المال فقد استوت  
منازعتهم في الثلث فيكون بينهما نصفين فحصل لصاحب الجميع خمسة أسداس المال ولصاحب  
سدس الثلث المال قال الحسن رحمه الله وهذا خطأ بل على قول أبى حنيفة يقسم المال بينهم  
أولاً على طريق المنازعة ويان ذلك أنه يبدأ بقسمة الثلث فان حقها فيه على السواء فيكون  
بينهما نصفين ثم يأتي الى الثلثين فيقول كان لصاحب الثلث سهمان من ستة ووصل اليه سهم  
فانما بقي من حقه سهم واحد فلا منازعة فيه له فيما زاد على سهم واحد من الثلثين وذلك ثلاثة  
فيحصل ذلك لصاحب الجميع ويبقى سهم استوت منازعتهم فيه فيكون بينهما نصفان فحصل لصاحب  
الثلث سهم ونصف من ذلك وذلك الربع وحصل لصاحب الجميع أربعة ونصف وذلك ثلاثة  
أرباع المال وتخرج الحسن رحمه الله أصح نأى على ما ذكره محمد رحمه الله يؤدى الى أن لا ينفع  
صاحب الثلث بالاجازة أصلاً لانه لو لم تجز الوصية لهما كان الثلث بينهما نصفين ثم يأخذ  
صاحب الثلث سدساً آخر من الورثة بالاجازة ليس له كمال حقه فكذلك عند الاجتماع  
ينبى أن ينفع كل واحد منهما بالاجازة وذلك فيما قلنا وعلى قول أبى يوسف ومحمد رحمهما  
الله القسمة على طريق العول فضرِب صاحب الجميع بثلاث وصاحب الثلث بسهم فيكون  
المال بينهم أربعة وان لم تجز الورثة ذلك فسددهما بقسم الثلث بينهما أربعة وعند أبى حنيفة  
رحمه الله نصفين لان وصية صاحب الجميع فيما زاد على الثلث تبطل ضرباً واستحقاقاً قال  
ولو أوصى لرجل بثلت ماله ولا آخر بثلثى ماله ولا آخر بجميع ماله فأجازوا فى قياس قول

أبي حنيفة على ما ذكره محمد رحمه الله ما زاد على الثلثين لا منازعة فيه لصاحب الثلثين ولا لصاحب الثلث فيسلم لصاحب الجميع ثم ما زاد على الثلث إلى تمام الثلاثين لا منازعة لصاحب الثلث وصاحب الجميع وصاحب الثلثين يديعانه فيكون بينهما نصفين وقد استوت منازعتهم في الثلث فيكون بينهم اثلاثا يحتاج إلى حساب له ثلث ينقسم اثلاثا وينقسم نصفين وذلك ثمانية عشر يسلم لصاحب الجميع مرة ستة ومرة ثلاثة ومرة سهمين فذلك أحد عشر ولصاحب الثلثين مرة ثلاثة ومرة سهمين فذلك خمسة عشر ولصاحب الثلث سهمين وأما على تخريج الحسن فيقول يقسم الثلث أولا بينهم اثلاثا بالتسوية فيكون المال من تسعة ثم حق صاحب الثلثين في تسعة وصل إليه سهم بقي له خمسة فما زاد على خمسة من الثلثين وهو سهم واحد لا منازعة فيه لصاحب الثلثين فيأخذه صاحب الجميع وحق صاحب الثلث كان في ثلاثة وصل إليه سهم بقي له سهمان فما زاد على السهمين إلى تمام خمسة وذلك ثلاثة لا منازعة فيها فيكون بين الآخرين نصفين وقد استوت منازعتهم في سهمين فيكون بينهم اثلاثا فقد انكسر بالأثلاث والانصاف فحضر ثلاثة في اثنين فيكون ستة ثم ستة في تسعة أصل المال فيكون أربعة وخسين منه تصح المسئلة. وعلى قول أبي يوسف ومحمد هما الله القسمة على طريق المول يضرب فيه صاحب الجميع بثلاثة وصاحب الثلثين بسهمين والثالث بسهم فيكون على ستة أسهم وإن لم تجز الورثة فالثالث بينهما كذلك عندهما يقسم على ستة وعند أبي حنيفة رحمه الله يقسم الثلث بينهم اثلاثا قال ولو أوصى لرجل بثل ماله ولا آخر بنصفه ولا آخر بنصفه فأجازوا على قول أبي حنيفة رحمه الله يأخذ صاحب النصف كل واحد منهما سدس المال لأنه لا منازعة لصاحب الثلث منهما فيأخذ على الثلث وكل واحد منهما يدعى الزيادة إلى تمام النصف وفي المال تسعة فيأخذ كل واحد منهما ذلك القدر ثلاثة استوت منازعتهم فيه فيكون بينهم اثلاثا فحصل لصاحب الثلث تسعة ولكل واحد من الآخرين ثلاثة أنساع ونصف تسع وإن لم تجز الورثة فالثالث بينهم اثلاثا وعند أبي حنيفة هما أن أجازت الورثة جميعه مقسوم بينهما على ثمانية بطريق المول يضرب فيه صاحب النصف كل واحد منهما بثلاثة وصاحب الثلث بسهمين وإن لم يجزوا فالثالث بينهم على ثمانية فلو أوصى بثل ماله ونصف ماله وبثلثي ماله وبخمس أسداس ماله فأجازوا أما قياس قول أبي حنيفة على ما ذكره محمد رحمه الله فإنما زاد على ثلثي المال إلى خمسة أسداس لا يديعه

أحد منهم الا صاحب خمسة أسداس فيأخذ ذلك بلا منازعة وهو سدس المال ثم زاد على النصف الى الثلثين لا يدعيه الا صاحب الثلثين وصاحب خمسة أسداس وفي المال سعة فيأخذ كل واحد منهما سدسا آخر ثم ما زاد على الثلث الى تمام النصف وذلك سدس واحد لا يدعيه صاحب الثلث ويدعيه الباقون فيكون بينهم أثلاثا والثلث الباقي استوت منازلهم فيه فيكون بينهم أرباعا فقد انكسر بالأثلاث والارباع فأضرب ثلاثة في أربعة فيكون اثني عشر ثم اثني عشر في ستة فيكون اثنين وسبعين فصاحب خمسة أسداس يأخذ مرة اثني عشر ومرة أربعة فذلك ثمانية وعشرون ومرة ستة فذلك أربعة وثلاثون وصاحب الثلثين أخذ مرة اثني عشر ومرة أربعة ومرة ستة فذلك اثنان وعشرون وصاحب النصف أخذ مرة أربعة ومرة ستة فذلك عشرة وصاحب الثلث ما أخذ الا ستة فتكون القسمة بينهم على هذا \* وعلى تخريج الحسن يقسم الثلث أولا بينهم أرباعا بالسوية فيكون من اثني عشر ثم صاحب خمسة أسداس حقه في عشرة وصاحب الثلث حقه في ثمانية ويأخذ كل واحد منهما سهما فما زاد على سبعة الى ثمانية وهو سهم واحد يأخذه صاحب خمسة أسداس بلا منازعة وصاحب النصف حقه في ستة وصل اليه واحد بقي له خمسة فما زاد على ذلك الى تمام سبعة وذلك سهمان هو لا يتنازع فيه وكل واحد من الآخرين يدعيه فيكون بينهما نصفين وما زاد على ثلاثة الى تمام خمسة وذلك سهمان لا يدعيه صاحب الثلث فيكون بين الثلاثة أثلاثا والباقي وهو ثلاثة استوت منازلهم فيه فيكون بينهم أرباعا وقد انكسر بالأثلاث والارباع فأضرب ثلاثة في أربعة فيكون اثني عشر ثم اثني عشر في اثني عشر فيكون مائة وأربعة وأربعين منه تصح المسئلة وان لم تجز الورثة فالثلث بينهم أرباعا كما بينا فان كان أوصى مع هذا أيضا بجميع ماله فعلي تخريج محمد قول ما زاد على خمسة أسداس لا يدعيه أحد سوى صاحب الجميع فيأخذه بلا منازعة وفيما زاد على الثلثين الى خمسة أسداس لا منازعة لصاحب الثلثين فيكون بين صاحب خمسة أسداس وصاحب الجميع نصفين وما زاد على النصف الى تمام الثلثين وذلك سدس آخر لا يدعيه صاحب النصف فيكون بين الثلثين وصاحب خمسة أسداس وصاحب الجميع أثلاثا وما زاد على الثلث الى تمام النصف وهو سدس آخر بينهم وبين صاحب النصف أرباعا وقد استوت منازلهم في الثلث فيكون بينهم أخماسا فقد انكسر بالأخماس والأثلاث والانصاف فالسبيل أن تضرب هذه الخارج

بعضها في بعض الا أن الاربعة تجزى عن اثنين فيضرب خمسة في أربعة فذلكون عشرين ثم في ثلاثة فذلكون ستين ثم يضرب أصل القريضة وهو ستون فيكون ثمانمائة وستين منه يصح التخرج في قول أبي حنيفة وعلى تخرج الحسن الثلث يقسم بينهم أخماساً أولاً فيكون المال من خمسة عشر ثم صاحب خمسة أسداس حقه في اثني عشر ونصف وصل اليه سهم بقي له أحد عشر ونصف وقد انكسر بالانصاف فاضفه فيكون المال من ثلاثين وصل الي كل واحد منهم سهمان وحق صاحب الثلثين في عشرين وصل اليه سهمان بقي له ثمانية عشر فما زاد على ذلك الى عشرين وذلك سهمان بين صاحب الجميع والخمسة أسداس نصفين ثم ما زاد على ثلاثة عشر الى ثمانية عشر وذلك خمسة بينهما وبين صاحب الثلثين أثلاثاً ثم ما زاد على ثمانية الى ثلاثة عشر وذلك خمسة بينهم وبين صاحب النصف أرباعاً ثم الباقي وهو ثمانية بينهم أخماساً وعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى القسمة عولية عند الاجازة في جميع المال فيكون على عشرين سهماً لأن صاحب الجميع يضرب بستة وصاحب خمسة الاسداس بخمسة وصاحب الثلثين بأربعة وصاحب النصف بثلاثة وصاحب الثلث بسهمين وعند عدم الاجازة يكون الثلث بينهم على عشرين سهماً قال ولو أوصى لرجل بثلث ماله ولا تخر بربع ماله ولا تخر بسدس ماله فأجازت الورثة الوصية أخذ كل واحد منهم وصيته كاملة لأن المال وفي بما أوجب لكل واحد منهم وزيادة وإن لم يجزوا ضرب كل واحد منهم في الثلث بوصيته فذلكون القسمة بينهم على طريق العول بالاتفاق لأن الوصايا كلها وقعت في الثلث واستوت في القوة فيضرب كل واحد منهم بجميع حقه فإن كان أوصى مع هذا بجميع ماله ونصف ماله وأجازت الورثة فإن أبا يوسف رحمه الله ذكر أن قياس قول أبي حنيفة رحمه الله في ذلك أن لصاحب الجميع نصف المال وسدس المال بينه وبين صاحب الثلث أثلاثاً ونصف سدس بينهم وبين صاحب الربع أرباعاً والباقي بينهم وبين صاحب السدس أخماساً قال لانه لا بد من اعتبار القسمة بطريق المنازعة فبعض الوصايا قد جاوزت الثلث وإذا وجب باعتبار القسمة بطريق المنازعة سقط اعتبار القسمة بطريق العول لأن بينهما تضاداً عند القسمة بطريق المنازعة فيكون التخرج ما قال ان كل جزء فرغ من منازعة بعضهم فيدعى ذلك بعضهم فيقسم ذلك بين الذين يدعونه بالسوية قال محمد رحمه الله وليس هذا بقياس قول أبي حنيفة في الوصايا التي لم تجاوز الثلث ان كل انسان يضرب في الثلث بوصيته ولا نجعل لبعضهم شيئاً دون بعض ولكن بقياس

قول أبي حنيفة أن كل شيء زاد على الثلث فكان إلى الورثة اجازته ورده فانه يقسم على ما وصفه أبو يوسف وأما الثلث الذي ليس إلى الورثة اجازته ولا رده فانه يقسم على الوجه الذي كان يقسم عليه لو لم يحز الورثة وقد وجد هاهنا عمل القسمة بطريق المول وعمل القسمة بطريق المنازعة فلا بد من اعتبارها فيما فيكون القول في هذه المسئلة أن النصف لصاحب الجميع خالصا والسدس بينه وبين صاحب النصف نصفان ثم يبقى الثلث الذي لا اجازة فيه للورثة فهو بين أصحاب الوصايا كلهم يقسمونه كما كانوا يقسمونه لو لم يحز الورثة يضرب فيه صاحب الجميع وصاحب النصف وصاحب الثلث كل واحد منهم بالثلث وذلك أربعة من اثني عشر وصاحب الربع ثلاث وصاحب السدس بسهمين فإذا جمعت بين هذه السهام بلغت سبعة عشر وإذا صار سهام الثلث سبعة عشر فسهام جميع المال أحد وخمسون ثم إذا أخذ الموصى له بالجميع نصف ذلك خمسة وعشرين ونصفا فقد انكسر بالانصاف فاضيفه فيكون سهام المال مائة واثنين منه تصح المسئلة قال ولو كان قوله على التفصيل الاول الذي قاله أبو يوسف لكانت الاجازة يمتنع وصية بعضهم ومعلوم أنه ليس للوارث على الموصى له هذه الولاية أن ينقص حصيه بالاجازة - يان ذلك فما إذا أوصى لرجل بجميع ماله ولا آخر به سدس ماله فأجازوا ففي قولنا انقول الاول انه يجب الجميع ثلث المال وسدسه بينه وبين صاحب الثلث نصفين والثلث الباقي بينهما وبين صاحب السدس أثلاثا فنصيب صاحب السدس عند الاجازة ثلث سدس وهو سهم من ثمانية عشر وان لم يميزوا كان له خمس اثلاث لانه بضرب في الثلث بالسدس يسهم ويضرب الآخران كل واحد منهما بالثلث سهمين فيكون اثنتان بينهم خمسة وسهام المال خمسة عشر فعدم الاجازة يسلم له سهم من ثمانية عشر فينتقص حقه بالاجازة وهذا لا يستقيم ففرقا أن الطريق ما قلنا وهو أن صاحب الجميع يأخذ ثلثي المال ثم يقسم الثلث بينهم على طريق المول فيكون أخماسا قال الحسن رحمه الله وهذا الذي قاله محمد غير صحيح أيضا فان على ما ذهب إليه يؤدي إلى أن لا ينتفع صاحب السدس وصاحب الثلث بالاجازة أصلا بل يسلم لكل واحد منهما عند وجود الاجازة ما يسلم له عند عدم الاجازة ومعلوم أن كل واحد منهما ينتفع إذا اقرده به فكذلك عند الجميع ينبغي أن ينتفع كل واحد منهم بالاجازة وانما يحقق ذلك على ما ذهبت إليه من البداءة بقسم الثلث وهذا لان القسمة بطريق المول تكون عن موافقة فهذا

أخرى من القسم بطريق المنازعة وإنما يبدأ بالآخرى فيقسم الثلث بينهم في المسئلة المذكورة  
 آخر على خمسة ويكون المال على خمسة عشر ثم صاحب الثلث كان حقه في خمسة وصل  
 إليه سهمان بقي له ثلاثة فما زاد على ثلاثة وهو سبعة وهو لا يدميه فيسلم لصاحب الجميع  
 وصاحب السدس كان حقه في سهمين ونصف وصل إليه سهم بقي له سهم ونصف فزاد على  
 سهم ونصف إلى تمام ثلاثة يكون بين صاحب الجميع وصاحب الثلث نصفين بقي سهم ونصف  
 استوت منازعتهم فيه فيكون بينهم أثلاثا فحصل لصاحب السدس عند الإجازة سهم ونصف  
 وعند عدم الإجازة كان لا يسلم له الأسهم واحد قد انتفع بالإجازة وحصل لصاحب الثلث  
 مرة سهمان ومرة ثلاثة أربع سهم ومرة نصف سهم فيكون ثلاثة وربع وعند عدم الإجازة  
 ما كان يسلم إلا سهمان قد انتفع بالإجازة وسلم له بها سهم وربع ففرت أن الصحيح من  
 الطريق ما ذهب إليه الحسن ثم تخرج المسئلة الأصلية على تخرج الحسن أن يبدأ بثلاث المال  
 فيضرب فيه صاحب النصف والثلث والجميع كل واحد منهم بالثلث وهو أربعة ويضرب  
 فيه صاحب الربع بثلاثة وصاحب السدس بسهمين فيكون بينهم على سبعة عشر وإذا صار  
 الثلث على ستة عشر كان جميع المال أحدا وخمسين فإذا اقتسموا الثلث على سبعة عشر فتقول  
 صاحب الثلث كان حقه في خمسة وعشرين ونصف وصل إليه أربعة بقي حقه في أحد  
 وعشرين ونصف ما زاد على ذلك إلى تمام ثلثي المال وذلك اثنا عشر ونصف يسلم لصاحب  
 الجميع بلا منازعة وصاحب الثلث كان حقه في سبعة عشر وصل إليه أربعة بقي له ثلاثة عشر  
 فما زاد على ذلك إلى أحد وعشرين ونصف وذلك ثمانية ونصف بين صاحب الجميع وصاحب  
 النصف نصفان لكل واحد منهما أربعة وربع وصاحب الربع كان حقه في سبعة عشر وثلاثة  
 أربع وصل إليه ثلاثة بقي حقه في تسعة وثلاثة أربع فما زاد على تسعة وثلاثة أربع إلى تمام  
 ثلاثة عشر لا منازعة له فيه فتكون القسمة بين صاحب الثلث والنصف والجميع أثلاثا لكل  
 واحد منهما سهم وثلاث وحق صاحب السدس كان في ثمانية ونصف وصل إليه سهمان بقي  
 ستة ونصف فما زاد على ذلك إلى تسعة وثلاثة أربع وهو ثلث وربع يكون بين  
 الأربعة الباقيين أربعة فيقسم ستة ونصف وقد استوت منازعتهم فيه فيكون بينهم أخماسا ثم  
 طريق التصحيح يضرب الخارج بعضها في بعض وإذا خرجت المسئلة بهذه الصفة ظهر أن  
 كل واحد منهم يتنفع بالإجازة كما بينا قال ولو أوصي لرجل بنصف ماله ولا آخر بسدس

ماله فأجازت الورثة فإن صاحبي النصفين يأخذان ما زاد على الثلث دون المال وذلك الثلثان لكل واحد منهما الثلث فيضرب صاحب السدس بثلث المال وفي المال ستة فيأخذ كل واحد منهما ثلث المال ثم بقي لكل واحد منهم الوصية بسدس المال فيقتسمون الثلث بينهم على ثلاثة فتكون القسمة من تسعة • قال في الاصل لان صاحبي النصفين لم يبق لهما من وصيتهما الا سدس السدس وهذا غلط وإنما الباقى لكل واحد منهما السدس لاسدس السدس الا أن يقال الالف واللام زيادة من الكاتب والصحيح أنه لم يبق لهم من وصيتهما الا سدس سدس أى لكل واحد منهما سدس وهذا في بعض النسخ المتينة وعند عدم الاجازة كل واحد منهما يضرب في الثلث بالثلث وصاحب السدس بالسدس فيقتسمون الثلث على خمسة أسهم والله تعالى أعلم

باب الوصية بالتق والمال يفضل فيه أحد الورثة صاحبه

(قال رضي الله عنه) وإذا أعتق عبدا له في مرضه قيمته ألف درهم لا مال له غيره ثم قتل رجل المولى عمدا وله ابنان ففنا أحدهما فإن حصة الذي لم يبق على القاتل خمسة آلاف درهم فإذا أداها حق العبد كله ولا شيء عليه لان المؤدى مال الميت فإنه بدل نفسه ولو وجب باطلاً كان له بمنزلة الدية فيقسم الكل قسمة واحدة وهما هنا العبد ليس من جنس الدية فكذلك اذا وجب بالعبد بعد عتق أحد الوليين وقد ظهر خروج قيمته من الثلث فيبقى كله ثم يقسم كل الخمسة آلاف بين الاثنين على اثني عشر سهما للماني منهما سهم وللآخر أحد عشر سهما لانه ظهر ان التركة سنة آلاف ألف قيمة العبد ونصف الدية ولو لم يوص بشيء لكانت تقسم على اثني عشر لان العبد بينهما نصفان ونصف الدية للماني لم يبق فيكون حق الماني خمسمائة وحق الآخر خمسة آلاف وخمسمائة بينهما يكون ذلك اثني عشر سهما فكذلك بعد تنفيذ الوصية لا يختص به بعض الورثة بل يكون عليهم بالخاصة المستحق بالوصية في حق الورثة كالتأوى وما يتوى من المال المثلث ترك يكون بين شرسة بالحصة فهذا مثله وإنما يكون الضرر عليهم بالحصة فإذا تمسنا البرقي على اثني عشر سهما ثم كان يقسم الكل لو لم يكن هناك وصية • فان قيل كيف يستوفى الماني شيئا من الدية وقد استوفى نصيبه بمفوه • قلنا ما يستوفيه في حقه ليس بدية بل هو عوض عما ألم من نصيبه بام • بهتبر



حصة شريكه لان الاتفاق في حكم الوصية بالتق للعبد فيقدم في الثلث على حق الورثة فيكون  
 ضرره على الورثة بالحصة يأخذ هو جزءاً مما في يد صاحبه من المال عوضاً عما سلم للعبد من  
 نصيبه فإلم يكن مستحقاً عليه في نصيبه • فإن قيل حقه كان في ثلث للعبد بدليل أنه لو لم ينف  
 لكان العبد يسقى في ثلثي قيمته بينهما فكيف يضرب بنصف العبد وحقه في ثلثي العبد • قلنا  
 نعم كان حقه في ثلث العبد لضيق المحل وقد اتسع المحل بظهور خمسة آلاف للميت وهذا لان  
 ضرر تنفيذ الوصية على الورثين بالحصة (ألا ترى) أنه لو ترك ابناً وامراً أو وصي بماله  
 فإنه تقسم التركة وتنفذ الوصية بينهما على ثمانية فيكون ضرر تنفيذ الوصية عليهما بحسب  
 ميراثهما فهناك كذلك فإن حق الذي لم ينف في التركة اضناف حق الماني فينبغي أن تكون  
 صورة تنفيذ الوصية عليهما بحسب ذلك والوصية بقدر الألف لجزء من اثني عشر جزءاً منه  
 حصة الماني وذلك ثمانية وثلاثون وثلث بقي له في العبد أربعمائة وستة عشر وثلثان وقد تلف  
 ذلك بتنفيذ الوصية في جميع العبد يأخذ ذلك القدر مما في يد صاحبه وإذا قسمنا خمسة  
 آلاف على اثني عشر كان كل سهم من ذلك أربعمائة وستة عشر وثلث ولو كانت قيمة  
 العبد ثلاثة آلاف درهم سقى العبد في ثمانية وثلاثة وثلاثين وثلث جملة مال الميت ثمانية  
 آلاف فانما يسلم للعبد الثلث من ذلك والثلث أنفان وثلث ألف يسلم ذلك القدر من رقبته  
 ويسمى فيما بقي وهو ثلث ألف فاذا أدى للسماية جمع ذلك إلى خمسة آلاف واقتسمها  
 الابنان على ستة عشر سهماً ثلاثة آلاف والباقي للآخر لانه لو لم يكن هاهنا وصية لكانت  
 قيمة جميع التركة بينهما على هذه السهام لان حق الماني في نصف العبد ألف وخمسمائة وحق  
 الآخر في نصف العبد ونصف الدية وذلك ستة آلاف وخمسمائة فاذا جعلت كل خمسمائة  
 سهماً كان حق الذي لم ينف ثلاثة عشر سهماً وحق الماني ثلاثة أسهم فكذلك بعد تنفيذ  
 الوصية تكون قسمة ما بقي من التركة بينهما على هذه السهام والباقي من التركة خمسة  
 آلاف وثمانمائة وثلاثين وثلاثاً فقامت على ستة عشر كان كل سهم من ذلك ثمانية وثلاثة  
 وثلاثين وثلثا فيكون للماني في أصح الأحوال والذي لم ينف ما بين فإن كان العبادات  
 قبل أن يؤدي ما عليه من المصاريف كذا للمعنى سدس الحصة والباقي للآخر لان العبد حين  
 هلك عامناً وصيته مثل نصف الباقي من المال وهو خمسة آلاف فإن الوصية تنفذ في  
 الثلث والثلث مثل نصف ما يسلم لورثته فإذا كان السالم لورثته من التركة خمسة آلاف

عرفنا أن الوصية للمبد تنفذ في نصفه أثنين وخمسة وأنها تترك سبعة آلاف وخمسة  
حق الماني من ذلك ألف وما سائر وخمسون فإذا جعلت كل ألف ومائتين وخمسين سهما يكون  
حق الماني في سهم وحق الآخر في خمسة وأنها تقسم التركة بعد تنفيذ الوصية على ما كانت تقسم  
عليه لو لم يكن هناك وصية فيكون حق الماني سدس الخمسة آلاف والباقي كله للذي لم يف  
«ولو كان على الميت مع ذلك دين ألف درهم قضوا الدين من هذه الخمسة آلاف لأن الدين  
يقدم في التركة على الميراث والوصية ثم تقسم الباقي بين الابنين على سبعة الماني سهم وللآخر ستة  
لأنه لما قضى الدين كله بالف درهم كان الباقي في يد الورثة أربعة آلاف وأنها تنفذ الوصية للمبد  
في نصف ذلك وذلك ألفان فهو الذي جبي من المبد فإذا ضممته إلى نصف الدية يكون سبعة  
آلاف فلم لم يكن هاهنا دين ولا وصية لكان حق الماني في ألف درهم نصف ما جبي من  
المبا وحق الآخر في ستة آلاف فكذلك تقسم ما بقي بعد قضاء الدين وتنفيذ الوصية ليكون  
ضرر الدين والوصية عليهما بالحصص وإذا جعلت كل ألف سهما يكون ذلك على سبعة أسهم  
ينقسم الباقي وهو سبعة آلاف بينهما على سبعة سبعة للماني وستة أسباعه للآخر \* وإذا كان  
لرجل عبدان يساوي كل واحد منهما ألفي درهم فأعتقتهما في مرضه ثم قتل عبدا وله ابنان ففنا  
أحدهما وغرم الآخر خمسة آلاف فإنه يسمى كل واحد من العبدان في خمس لأنه لأن جلة  
التركة تسعة آلاف وأنها تنفذ الوصية للماني ثلثه وذلك ثلاثة آلاف لكل واحد منهما ألف  
وخمسة مائة ثلاثة أرباع قيمته ويسمى كل واحد منهما في ربع قيمته فإذا أديا ذلك ضم إلى الخمسة  
آلاف فيقسمه الابنان على تسعة أسهم سهران للماني وسبعة للآخر لأنه لو لم يكن ههنا وصية  
لكان حق الماني في اثنين وحقه في سبعة آلاف فكذلك بعد تنفيذ الوصية يقسم الباقي على  
مقدار حقيقتها وتجعل كل ألف سهما فإن مات أحد العبدان قيل أن يؤدي شيئا يسمى الباقي في  
ستائه لأن الباقي قيمته ألفان فإذا ضممته إلى نصف الدية يكون سبعة آلاف يقسم ذلك  
بينه وبين الابنين أخماسا لأن حقه في نصف الثالث سهم من ستة وحق الورثة في أربعة  
وخمس سبعة آلاف وألف واربعمائة وظهر أن السالم له من قيمته ألف وأربعمائة ويسمى في  
ستائه وظهر أن السالم للآخر أيضا ألف وأربعمائة وأن جلة المال ثمانية آلاف وأربعمائة فخذنا  
الوصية للماني اثنين وثمانمائة وحصل في يد الورثة خمسة آلاف وستمائة فاستقام الثلث والثلثان  
نهما في يد الاثنين يقسم بينهما اثنين وأربعين سهما فما أصاب ثلاثة وثلاثين ونصفا فهو للذي

لم ينف وما أصاب ثمانية ونصف فهو للمنف لأن جملة المال في الحاصل ثمانية آلاف وأربعمائة  
 ولو لم يكن هناك وصية لكان للمنف من ذلك ألف وسبعمائة وللنفى لم ينف ستة آلاف  
 وسبعمائة فالسبيل أن نجعل كل مائة سهما فيكون حق المنف سبعة عشر سهما وحق الذي لم  
 ينف سبعة وستون سهما فجعلته أربعة وعشرون فكذلك بعد تنفيذ الوصيتين يقسم على أربعة  
 وعشرين سهما سبعة عشر للمنف والباقي للأخر لأنه خرج في الكتاب من نصف ذلك إلى  
 اثنين وأربعين ولا يجوز لأنه انكسر بالانصاف فجعل للمنف ثمانية ونصف وهو نصف سبعة  
 عشر وللنفى لم ينف ثلاثة وثلاثون ونصف نصف سبعة وستين فإن كان للميت ألف درهم سوى  
 العبدين فإن لكل واحد من العبدين ألفا وستمائة درهم وصية فيسمى المنف في سبعمائة وأربعمائة  
 وقد استحق من الميت ألفا وستمائة وما بقي منه ثلثا وثلثا لثلاثة آلاف وستمائة وإنما كان  
 كذلك لأن الباقي في يد الورثة ستة آلاف فإذا ضمنت إلى قيمة العبد الباقي يكون ثمانية آلاف  
 خمس ذلك للعبد الباقي بطريق الوصية وذلك ألف وستمائة فإذا تبين وصية العبد الباقي تبين  
 أن السالم للميت من رقبته مثل ذلك وأنه استحق منه بقدر ألف وستمائة فيكون جملة المال  
 تسعة آلاف وستمائة وقد نفذنا الوصية لهما في ثلث ذلك ثلاثة آلاف ومائتين دخل يد الورثة  
 ستة آلاف وأربعمائة ثم يقسم بين الاثنين على ثمانية وأربعين سهما فما أصاب ستة وثلاثين  
 ونصف فهو للنفى لم ينف وما أصاب أحد عشر سهما ونصف فهو للمنف لأنه لو لم يكن هناك  
 وصية فإن نصف الدية للنفى لم ينف خاصة والباقي وهو أربعة آلاف وستمائة بينهما نصفان  
 لكل واحد منهما ألقان وثلثمائة فيكون حق المنف في الثمن وثلثمائة وإذا جلت كل مائة سهما  
 يكون ثلاثة وعشرين وحق الذي لم ينف في سبعة آلاف وثلثمائة وإذا جلت كل مائة سهما  
 يكون ذلك ثلاثة وسبعين وجملة السهام ستة وتسعون فكذلك بعد تنفيذ الوصية يقسم الباقي  
 بينهما على هذه السهام ليكون ضرر تنفيذ الوصية عليهما بالحصة ولأن الكتاب خرج المسئلة  
 من ذلك على ثمانية وأربعين لأنه لا يجوز الكسر بالانصاف قال وإذا ترك الرجل عبيد يساوي  
 كل واحد منهما ألقى درهم وقد أعتقهما في مرضه ولا مال له غيرهما ثم قتل عمدا وله ثلاثة  
 بنين فمما أحدهم عن الجناية فلي القاتل ثلثا الدية والعتيق من العبدين ثلاثة عشر ألفا  
 وستمائة وستة وثلاثون لأن جملة مال الميت هذا الممدر وهو رقبتهما مع ثلثي الدية فيسلم لهما  
 الثلث بطريق الوصية وذلك ثلثمائة وخمسمائة وخمسة وخمسون وخمسة أساع فليهما السعاية

فيما بقي من قيمتهما وذلك أربعة وأربعون وأربعة أنساع فإذا أديا ضم ذلك الي ثلثي  
 الدية ويقسم ذلك على اثنين وثلاثين سهما أربعة منها للماني والباقي للآخرين لانه لو يكن  
 هاهنا وصية لكان جميع التركة بينهم على هذه السهام فان مقدار أربعة آلاف وهو قيمة  
 العبد بينهم أثلاثا لكل واحد منهم ألف وثلث ألف فإذا جعلت كل ألف على ثلاثة أسهم  
 كان ذلك بينهم على اثني عشر سهما وثلثي الدية اذا جعلت كل ألف على ثلاثة يكون عشرين  
 سهما فيكون حق الماني أربعة أسهم وحق كل واحد من الآخرين أربعة عشر سهما فكذلك  
 بعد تنفيذ الوصية يضرب كل واحد منهم في الباقي بجميع حقه فتكون القسمة على اثنين وثلاثين  
 سهما للماني أربعة ولكل واحد من الآخرين أربعة عشر فإذا مات أحد العبدين قبل أن يؤدي  
 شيئا عتق من رقبة الباقي منهما خمس ثمانية آلاف وثلثا ألف فيسقى فيما بقي لان الميت منهم  
 مستوف لوصيته وقد قوى ما عليه من السماية فأما يتبر في الحال رقبة الباقي مع ثلثي الدية  
 وحق الباقي منهما في نصف الثلث وحق الورثة في الثلثين فيكون ذلك بينهم على خمسة أسهم  
 خمسة للماني وأربعة للورثة قد انكسر الالف بالاثلاث والاخماس فتضرب ثلاثة في خمسة  
 فيكون خمسة عشر ثم تضرب ثمانية وثلاثين في خمسة عشر فيكون مائة وثلاثين الباقي خمس  
 ذلك وذلك ستة وعشرون وإذا سلم له بالوصية هذا المقدار تبين أن السالم لميت مثل ذلك  
 وأن جميع المال مائة وستة وخمسون نفذا الوصية للعبد في اثنين وخمسين لكل واحد منهما  
 في ستة وعشرين وحصل للورثة مائة وأربعة فاستقام الثلث والثلثان ثم قسم الدين من  
 السماية وثلثي الدية على اثنين وخمسين سهما للماني منهم ستة أسهم والباقي للآخرين فهذا  
 طريق الاختصار واعتبره محمد رحمه الله فأما على طريق البسط الذي بينا فنقول لو لم يكن  
 هاهنا وصية لكان جلة المال مائة وستة وخمسون مقسوم بينهم فأما مائة سهم من ذلك فهو  
 بينهما وثم الدية بين الذين لم يفوا ستة وخمسين هذا للعبد الباقي وما جبي من العبد الميت  
 فيكون بينهم أثلاثا لكل واحد منهم ثمانية عشر وثمانون انكسر بالاثلاث فاضرب ستة وخمسين  
 في ثلاثة فيصير مائة وثمانية وستين وسهام ثلثي الورثة فيصير ثلثمائة فتكون جلة أربعة وثمانية  
 وستين للذي عفا ستة وخمسون والآخرين لكل واحد منهما مائتا سهم وستة أسهم فكذلك  
 بعد تنفيذ الوصية تكون القسمة بينهم على هذا ولكنه اعتبر طريق الإيجاز فقال لما وجب قسمة  
 ثمانية آلاف وثني ألفين بين الباقي والورثة على خمسة تضرب ثمانية وثلاثين في خمسة فتكون

خمس وأربعين وثلاث الباقي خمس ذلك وهو ثمانية وثلاثون ورسلم للميت مثل ذلك من رقبته إذا  
ضمته الى هذا تكون الجلة اثنتين وخمسين فلو لم يكن هاهنا وصية لكان مقدار ثلثي الدية  
وذلك ستة وثلاثون ضربته في خمسة فتكون ثلاثة وثلاثين وثلاثين الذين لم يعفوا نصفين وما  
بقي وذلك ثمانية عشر وثلاثين بينهم أثلاثا لكل واحد منهم ستة وتسعون فكذلك بعد تنفيذ  
الوصية يقسم ما بقي بينهم على هذه السهام حتى العاق في ستة أسهم ويسعى في سهم وحق الآخرين  
في خمسة وأربعين سهما وسبعة أسباع سهم بينهما نصفان فتكون القسمة على هذا ومعرفة ذلك  
من حيث الدراهم سهل إذا تأملت ما قال وإذا أوصى الرجل لرجل بمسد بعينه يساوي أربعة  
آلاف لا مال له غيره ثم قتل رجل للموصي عمدا وله ابنان فمما أحدهما فلو وصى له ثلاثة  
أرباع العبد ويرد ربع العبد الى الخمسة آلاف التي تؤخذ من القاتل فيقسمها الابنان على أربعة  
 وخمسين سهما للعاق منهما اثنا عشر لأن جلة مال الميت تسعة آلاف فتنفذ الوصية في ثلثه وذلك  
ثلاثة آلاف وثلاثة آلاف قيمة ثلاثة أرباع العبد ثم لو لم يكن ههنا وصية لكان المائتان بين الابنين  
اتساعا للعاق تسعا ذلك وهو نصف قيمة العبد والباقي للآخر فكذلك بعد تنفيذ الوصية  
ما بقي يقسم بينهم على هذه السهام الآن ما يصيب العاق يكون بعض ذلك في العبد وبعضه  
في الدية فلا بد من بيان ما يسلم له من العبد ومن الدية فالسبيل في معرفة ذلك أن تضرب  
تسعة في ستة فيكون ذلك أربعة وخمسين كان حق العاق من ذلك في سهمين ضربتهما في ستة  
فيكون اثني عشر سهما فيأخذ نصف ما بقي من العبد والباقي من العبد وربع مقدار ذلك بالسهم  
تسعة فنصفه أربعة ونصف ويكون ما بقي له من هذه الاثني عشر سهما وذلك سبعة ونصف  
في نصف الدية ويكون للذي لم يعف اثنين وأربعين سهما نصف ما بقي من العبد وهو أربعة  
ونصف ما بقي له من المال بعد ذلك لأن الضرر في تنفيذ الوصية يكون عليهما على قدر ميراثهما  
وقد كان العبد بينهما قبل الوصية فكذلك بعد تنفيذ الوصية فجعل ما بقي بينهما نصفين وإنما  
فل هذا في هذه المسئلة بخلاف ما بعده لانه انك الباقي سعى به وهو دراهم من جنس الدية  
فقسم الكل قسمة واحدة وههنا العبد ليس من جنس الدية فلا بد من قسمة ما بقي من العبد  
بينهما نصفين كما كان جميع العبد قبل الوصية ثم يعطى العاق من الدية مقدار ما بقي من  
حقه بما نقصنا منه الوصية باعتبار نصيب الابن الآخر فلها كانت القسمة على ما بينا والله  
أعلم بالصواب

باب الوصية بالمتق والمحابة

(قال رحمه الله) وإذا باع الرجل في مرضه عبدا من رجل بألف درهم وقيمته أثنان ثم أعتق عبده آخر يساوي ألف درهم ولا مال له غيره فالمحابة أولى من المتق في قول أبي حنيفة وقد بينا هذه المسئلة في الوصايا وعند أبي حنيفة رحمه الله للمحابة قوة من حيث السبب وهو أن سببه عقد الضمان والمتق قوة من حيث الحكم وهو أنه لا يحتمل الرد فإذا بدأ بالمحابة كانت مقدمة في الثالث وإذا بدأ بالمتق تحاسبا فيه وعند أبي يوسف ومحمد المتق أولى على كل حال فمندهما يمتق العبد عجا لان قيمته بقدر الثلث فيخير المشتري فان شاء نقض البيع ورد العبد لما لزمه من الزيادة في الثمن ولم يرض به وان شاء نقض العقد وأدى كمال قيمة العبد ألى درهم وعند أبي حنيفة المحابة أولى لانه بدأ بها فيسلم العبد للمشتري بالالف ولم يبق من الثلث شيء لان المتق لا يمكن رده فيسعى العبد في قيمته للورثة فان كان قيمة المتق ألقا وخمسة مائة فلي قول أبي حنيفة يبدأ بالمحابة كما بينا ثم يسلم للمتق باقى الثلث من قيمته وهو مائة وستون وثلاثان لان جملة المال ثلاثة آلاف وخمسة مائة وقد سلم للمشتري بالمحابة مقدار ذلك ألف فيسلم للعبد ما بقي من الثلث وعندهما المتق مقدم فيسلم للعبد مقدار الثلث ويسعى فيما بقي وهو ثمانية وثلاثة وثلاثون وثلث ويخير المشتري كما بينا فان مات العبد قبل أن يؤدي شيأ فالمشتري بالخيار في قول أبي حنيفة رحمه الله ان شاء أخذ العبد بألف وثمانمائة وثلاثة وثلاثين وثلث وان شاء نقض البيع لان العبد ما كان يسلم له من الوصية شيء قبل سلامة المحابة للمشتري وقد هلك فصار كأن لم يكن وانما المال في الحاصل ألف درهم فيسلم للمشتري من المحابة بقدر ثلث المال وثلث الالفين ثلثا ألف فليبه أن يؤدي ما زاد على ذلك ويخير لانه لزمه زيادة في الثمن ولم يرض بالالتزام وعند أبي يوسف ومحمد رحمه الله المتق مقدم فالعبد فيما مر مستوفى لوصيته ويخير المشتري بين أن ينرم كمال قيمة العبد المتي ألف درهم وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله يتحاصن في الثلث والمحابة مثل قيمة العبد فيكون الثلث بينهما نصفين فيعتق نصف العبد ويسعى في نصف قيمته وأخذ المشتري عبده بألف وخمسة مائة لان السلام له من المحابة بقدر نصف الثلث ويخير المشتري لما لزمه من الزيادة في الثمن فان اختار فسخ البيع عتق العبد كله وبطلت عنه السعاية لان الوصية بالمحابة كانت في ضمن البيع قبل بطلان البيع وبطلانها بعدم مزاحة المشتري مع العبد في الثلث فبعتى العبد كله من الثلث وان اختار المشتري أخذ العبد بألف وخمسة مائة ثم مات

العبد الممتق قبل أن يؤدي شيئاً فالمشتري بالخيار أن شاء أخذ العبد بألف وستمائة وإن شاء تركه لأن العبد مات مستوفياً الوصية وتوى ما عليه من السعاية وذلك خمسمائة فيكون ضرر التوى على المشتري وعلى الورثة بعد حقهما خمسة على المشتري وذلك مائة درهم ونصف وإن شئت قلت الباقي وهو ألفا درهم مقسوم بين المشتري والورثة أخماساً لأن المشتري يضر به فيه نصف الثلث والورثة بالثلثين فأنما يسلم للمشتري بالمحاباة خمس ذلك وهو أربعمائة فعليه أن يؤدي ألفاً وستمائة وقد بين أن السالم للعبد الميت مثل ذلك وهو أربعمائة فيكون جملة ذلك ألفين وأربعمائة فكذا الوصية لهما في ثلث ذلك وهو ثمانمائة لكل واحد منهما في أربعمائة ولو أعتق ثم حابي ثم أعتق تخلف الممتق الأول والمشتري في الثلث لأن الممتق الثاني انفرد عن المحاباة فلا يزاحمها والممتق الأول مقدم على المحاباة فزاحمها في الثلث ثم ما أصاب الممتق الأول يشاركه فيه الممتق الآخر للمجانسة والمساواة بينهما وإذا كان الثاني محجوباً بصاحب المحاباة فإذا استوفى هو حقه خرج من البين فإن قيل كيف يستقيم هذا ولم يصل إلى صاحب المحاباة كمال حقه فما يأخذه صاحب الممتق الثاني يسترده منه صاحب المحاباة لأن حقه مقدم على حقه فلنا لا كذلك فإنه لو استرد ذلك منه الممتق الأول لكان حقهما في الثلث سواء ثم يؤدي إلى وقت لا ينقطع والسبيل في الدوران يقطع فإن تضرع صاحب المحاباة البيع لما زعمه من زيادة الثمن كان الثلث بين الممتق نصفين لاستواء حقهما فإن عند المجانسة المتقدم والمتأخر سواء لأنهما قد جمعا حالة واحدة وهي حالة المرض ولو أعتق ثم حابي ثم أعتق ثم حابي فالثلث بين الممتق الأول وبين صاحبي المحاباة أملاً لأن المهابين من جنس واحد وسبب كل واحد منهما عقد الضمان فاستويا والممتق الأول مقدم عليهما فزاحمهما في الثلث وإذا قسم الثلث بينهم أملاً وصل الممتق الآخر فما أصاب الممتق فيهما أصاب صاحب المحاباة الآخر فيقسمون ذلك كله بينهم أملاً أما مزاحته مع الممتق الأول فالمجانسة ومع صاحب الآخر لأن عتقه كان مقدماً على هذه المحاباة إلا أنه كان محجوباً بحق صاحب المحاباة الأول وقد استوفى هو حصته وخرج من البين فيقسم ما بقي بين الثلاثة أملاً بالسوية ولو حابي ثم أعتق ثم حابي فالثلث بين صاحبي المحاباة لاستوائهما في السبب والمجانسة بينهما ولا مزاحمة للمتيق مع صاحب المحاباة الأول فإذا سلم نصف الثلث لصاحب المحاباة الأول دخل الممتق في النصف الذي أصاب صاحب المحاباة الآخر فيتعاضدان فيه لأن عتقه كان مقدماً على المحاباة

الاخيرة فهو مزاحمه له فيما يخصه • ولو حاجي ثم أعتق ثم حاجي ثم أعتق فالثالث بين صاحبي الهبة  
نصفان للمساواة بينهما في السبب ولا مزاحمة لواحد من المعتقين مع الهبة فيما أصابه لان  
حقه كان مقدما على الهبة الاخيرة فيكون هو مزاحمه له في حصته ثم يشارك المعتق  
الآخر المعتق الاول فيما أصابه للمساواة والمجانسة بينهما وانما كان المعتق الآخر محجوبا لصاحبي  
الهبة وقد خرجا من البين قال وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله الهبة وسائر الوصايا  
سوى المتق البات أو التدير أو المعتق الذي يقع بعد الموت بغير أجل سواء يتحصان في الثالث  
لان الهبة بمنزلة الهبة وهي لا تحتل التصنع كالمبة وقد ثبت بحديث عبد الله بن عمر رضي الله  
عنهما أن المتق المنفذ مقدم على سائر الوصايا فكذلك على سائر الهبة وثبت بطريق المني  
الهبة وسائر الوصايا فيتحصان في الثالث • قال واذا تصدق الرجل في مرضه على رجل بالف  
درهم قبضها وهبها الذي رحم محرم منه وقبضها وهو غير وارث ثم أعتق عبدا ثم مات بدئ  
بالمعتق في ثولهم جميعا لان سبب هذه الوصايا استوى في القوة وهو أن يجعل ذلك تبرع وهذا  
دليل لابي حنيفة رحمه الله في أنه ينظر الى السبب دون الحكم فان الهبة لدى الرحم المحرم والصدقة  
لا رجوع فيها بخلاف سائر الوصايا ثم مع ذلك يسوي بينهما وبين سائر الوصايا الا أنها  
يقولان التصديق والهبة تملك فيكون عتلا للرجوع فيه الا أن حصول المقصود به وهو  
نيل الثواب وصلة الرحم لا يرجع فيه لا أنه غير تحتل للفسخ بخلاف المتق فانه اسقاط  
للرق والمسقط يتلافى ما يتصور فلا يتصور الرجوع فيه ولو لم يمتق مع الهبة والصدقة ولكنه  
حاجي فلي قول أبي حنيفة رحمه الله يبدأ بالهبة على كل حال لان سببه عقد الضمان فيكون  
مقدما على التبرع وان كان من أصله تقديم الهبة على المتق اذا بدأ بها فلان يقدم على سائر  
الوصايا اولي وعندهما يتحصان صاحب الهبة وصاحب المبة والصدقة لان الهبة عندهما  
كغيرها من الوصايا سوى المتق وقد استوت في الحكم فان الموصى لا ينفرد بنفسه الهبة  
والصدقة كما لا ينفرد بنفسه البع الذي فيه الهبة فيتحصنون في الثالث والله أعلم بالصواب

باب الوصية في المتق والدين على الاجنبي

(قال رحمه الله) كان لرجل مائة درهم عين ومائة درهم علي آخر دين فأوصى لرجل  
بثلث ماله فانه يأخذ ثلث الدين لانه سمي له ثلث المال ومطلق اسم المال يتناول الدين دون



الدين (ألا ترى) أن من حلف لا مال له وله ديون على الناس لم يحث ثم ما خرج من الدين بعد ذلك أخذ منه ثلثه حتى خرج الدين كله لانه يسين الخراج مالا له فيلتحق بما كان عينا في الابتداء ولا يقال لما لم يثبت حقه في الدين قبل أن يخرج فكيف يثبت حقه فيه اذا خرج فان مثل هذا غير ممتنع (ألا ترى) أن الموصى له بثلث المال لا يثبت حقه في القصاص فاذا انقلب مالا ثبت حقه فيه وهذا لان الموصى له بثلث المال شريك الوارث في التركة الا أن الملك في الدين يثبت بالارث ولا يثبت بالوصية كالمالك في القصاص واذا تمين الدين والموصى له شريك الوارث في مال الميت وهذا المتمين مال الميت جلتاه مشتركا بينهما حتى يكون السالم للموصى له قدر الثلث من مال الميت وكذلك لو كان أوصى له بنات المائة العين وثلث الدين وفي الحقيقة مسائل هذا الباب نظير مسائل الباب المتقدم في الفرق بين الوصية بالمال للرسل والوصية بالمال للعين لأن هنالك التفريع على نقصان المال بالهلاك والاستحقاق وهما التفريع على نقصان زيادة المال بخروج الدين والمعنى جامع للفصلين فتقول اذا أوصى لرجل بثلث ماله ولا آخر بثلث المائة العين اقتسمت المائة العين نصفين لان حقهما قبل خروج الدين سواء فكل واحد منهما لو انفرد استحق ثلث المائة العين فاذا اجتمعا قسم ثلث العين بينهما نصفين فان خرج من الدين خمسون درهما ضمت الي العين وكان ثلث جميع ذلك بينهما على خمسة لان حق الموصى له بثلث العين في ثلاثة وثلاثين وثلث وحق الموصى له بثلث المال في خمسين ثلث ما بقي من المال فيجعل تفاوت ما بين الاقل والاكثر بينهما فانما يضرب الموصى له بالثلث ثلاثة والموصى له بثلث العين بسهمين فيكون العين الثلث بينهما على خمسة والثلثان عشرة ثم صاحب ثلث العين حقه مقدم فيأخذ خمس الثلث وذلك عشرون درهما وذلك كله من العين ويقسم الباقي بين صاحب ثلث المال والورثة على ثلاثة عشر سهما لان الموصى له بثلث المال شريك الوارث في التركة قال ولو كان أوصى بثلث العين لرجل وبثلث العين والدين لا آخر ولم يخرج من الدين شيء اقتسمت ثلث العين فكان لصاحب الوصية ثلث ذلك خمسون درهما بينهما اثلاثا في قول أبي يوسف وعمرهما الله اثنتان لصاحب الوصية في العين والثلثان للآخر لانه لما تمين من الدين خمسون قد ظهر جميع ما هو على حق صاحب الوصية بثلث العين والدين على ما بينا أن حقه في الحال المحل المضاف اليه وصيته مقدم على حق الوارث فيضرب هو في الثلث بجميع وصيته وذلك ستة وستون وثلثان والآخر انما يضرب بثلث

العين فيكون الثلث بينهما أملاً لهذا بخلاف الأول فإن الموصي له بثلث المال شريك الوارث  
 وإنما يضرب هو بثلث ما تمين من المال فذلك خمسون درهماً وأما على قول أبي حنيفة رحمه  
 الله فالثلث بينهما في هذه المسئلة على خمسة أيضاً لأن حق صاحب الثلث في العين والدين  
 وإن كان ستة وستين وثلثين إلا أنه لا يضرب في الثلث بأكثر من خمسين لأن الثلث  
 للمتمين من المال هذا المقدار ووصيته فيما زاد على الثلث تبطل ضرباً واستعفاً عند أبي  
 حنيفة فأنما يضرب هو بثلاثة أسهم والآخرون بسهمين فكان الثلث بينهما مقسوماً على خمسة  
 • ولو كان الدين مائتي درهم فأوصى لرجل بثلث العين والآخرون بثلث الدين فثلث العين للموصي  
 له بثلث العين خاصة لأن وصية كل واحد منهما مضافة إلى محل عين وأنه إنما يستحق وصيته  
 من ذلك المحل خاصة فلذلك لا يزاحم الموصي له بثلث الدين صاحب العين في شيء من  
 العين فإن خرج من العين خمسون درهماً ضمته إلى المائة وأخذ صاحب الوصية من ذلك  
 الثلث واقتسماه على خمسة أسهم لأن صاحب ثلث الدين يضرب في الثلثين بجميع مائتين من  
 الدين فإن حقه فيه • تقسم على حق الوارث فهو يضرب بخمسين وثلث وصاحب العين بثلاثة  
 وثلاثين وثلث وكانت القسمة على خمسة فما أصاب صاحب وصية العين وهو عشرون درهماً  
 فإن له في العين وما أصاب الآخرون وهو ثلاثون درهماً كان له في الخارج والدين • قال ولو  
 كان أوصى بثلث ماله لرجل وبثلث الدين لآخر وقد خرج من الدين خمسون درهماً اقتسم  
 صاحب الوصية الثلث نصفين لأن العين من المال مائة وخمسون فأنما يضرب صاحباً ثلث  
 المال بخمسين وكذلك صاحب ثلث الدين يضرب بمائتين من الدين وذلك خمسون فكان  
 الثلث بينهما نصفين ولكن يصير الموصي له بثلث الدين وذلك خمسة وعشرون درهماً يأخذ  
 من الخارج من الدين ثم ما بقي منه مع المائة العين يقسم بين الموصي له بثلث المال وبين الوارث  
 أخماساً لأن الموصي له بثلث المال شريك الوارث • ولو كان أوصى بثلث العين والدين لرجل  
 وبثلث الدين لآخر ثم خرج من الدين خمسون درهماً ضمت إلى العين وكان ثلث ذلك بين  
 صاحبي الوصية على ثمانية أسهم ثلاثة لصاحب الوصية في الدين في الخارج • منه وخمسة منها  
 للآخر سهمان في العين وثلاثة أسهم في الخارج من الدين في قول أبي يوسف ومحمد • وهما  
 الله لأن المتمين من الدين حقهما فيه على السواء وذلك خمسون درهماً فصاحب ثلث الدين إنما  
 يضرب في الثلث بخمسين وصاحب ثلث العين والدين إنما يضرب بثلاثة وثمانين وثلث العين

تقدر الخارج من الدين فيجعل كل ستة عشر وثلثين سهما فيكون حق صاحب ثلث الدين في  
ثلاثة أسهم وحق الآخر في خمسة فيقسم الثلث بينهما على ثمانية وما أصاب صاحب الدين  
بأخذ جميعه من الخارج من الدين وما أصاب الآخر بأخذ خمسة من العين وثلاثة أخماسه من  
الدين على مقدار وصيته في الحلين وأما في قياس قول أبي حنيفة فالثلث بينهما أثلاثا ثلاثة  
لصاحب ثلث العين والدين وثلاثة لصاحب ثلث الدين وهذا بناء على أصلين له أحدهما اعتبار  
القسمة بطريق المنازعة عند اجتماع الحقين في عمل هو عين والآخر بطلان الوصية فيما زاد  
على الثلث عند عدم الاجازة ضربا واستحقاقا فيقول منازعتها في الخارج من الدين سواء  
فيكون بينهما نصفين ولصاحب ثلث العين والدين من الدين ثلاثة فيكون جميع حقه ثمانية  
وخمسين وثلاثا الا أن ذلك فوق ثلث التمين من المال فطرح الزيادة على الثلث من حقه  
وذلك ثمانية وثلاثا فاما يضرب هو في الثلث بخمسين درهما وصاحب ثلث العين بخمسة وعشرين  
فيكون الثلث بينهما أثلاثا ثلث ذلك وذلك ستة عشر وثلثان للموصي له ثلث الدين كله في  
الخارج من الدين وثلثا ذلك للموصي له ثلث العين والدين ثلاثة أسباعه من الخارج من الدين  
وأربعة أسباعه من المال المين لان وصيته في المالين كانت بهذا المقدار خمسة وعشرين من  
الدين وثلاثة وثلاثين وثلث من العين وما طرحنا من أحد الحلين لا يكون خاصة بل يكون  
منهما بالحصصه فلماذا استوفى ما أصابه من الحلين بحسب حقه فيها \*ولو أوصى لرجل آخر  
معهما ثلث المين ولم يخرج من الدين شيء كان ثلث العين بين الموصي له ثلث العين وبين  
الموصي له ثلث العين والدين نصفين لاستواء حقهما في العين فان خرج من الدين خمسون  
درهما كان ثلث جميع ذلك بين أصحاب الوصايا على عشرة ثلاثة منها لصاحب ثلث الدين وسهمان  
لصاحب ثلث العين وخمسة للثالث في قول أبي يوسف ومحمد لان صاحب ثلث الدين يضرب  
بخمسين وصاحب ثلث العين يضرب بثلاثة وثلاثين وثلث وصاحب ثلث العين والدين يضرب  
بثلاثة وثمانين وثلث فاذا جعل كل ستة عشر وثلثين سهما يصير حق صاحب ثلث العين  
سهمين وحق صاحب ثلث الدين ثلاثة وحق الآخر خمسة فيكون الثلث بينهم على عشرة  
ويستوفى كل واحد منهم ما أصابه في عمل حقه فاما قياس قول أبي حنيفة رحمه الله فالثلث  
بينهم على ثلاثة عشر سهما لصاحب ثلث العين والدين ستة ولصاحب ثلث العين أربعة ولصاحب  
ثلث الدين ثلاثة لان على أصله خلارج من الدين مقسوم بين الدين لهم وصية في الدين نصفين

لكل واحد منهما خمسة وعشرون فصاحب ثلث المين انما يضرب بثلاثة وثلث وصاحب ثلث الدين يضرب بخمسة وعشرين وحق صاحب ثلث المين والدين في ثمانية وخمسين وثلث الا أنه لا يضرب بما زاد على الخمسين لما بينا فلذا جعلنا كل ثمانية وثلث سهما نصف الخمسين ستة أسهم وخمسة وعشرون وثلاثة وثلاثون وثلث أربعة فتكون حصة السهام ثلاثة كله في الخارج من الدين ولصاحب ثلث المين أربعة كله في المين والثالث ستة في المين والدين جميعا على مقدار حقه منها أسباما كما بينا فان قيل لماذا اعتبر أبو حنيفة رحمه الله القسمة بطريق المنازعة في الخارج من الدين وفي المين اعتبر القسمة بطريق العول وفي كل واحد من الموضعين انما أوصى بالثلث قلنا نعم ولكن وصيتهما في الخارج من الدين ضعيفة من حيث أنه لا يمكن تنفيذها الا باعتبار مال آخر وهو ما لم يخرج من الدين وفي الوصية للضعيفة عند القسمة باعتبار المنازعة كما في الوصية التي جاوزت الثلث فأما وصية كل واحد منهما في المين فوصيته قوية لان تنفيذها يمكن من غير اعتبار مال آخر فاعتبر العول فيه لهذا ولو لم يكن هذا أوصى لاحدهم بثلث المين والدين ولكنه أوصى له بثلث ماله مرسلًا فقبل أن يخرج شيء من الدين ثبت المين بين صاحب ثلث المال وثلث المين أن يخرج شيء من الدين ثلث المين بين صاحب ثلث المال وثلث المين لضعفين لاستواء حتهما في المين ولا شيء لصاحب ثلث الدين منه لانه لم يتبين شيء من محل حقه فان خرج شيء من الدين خمسون درهما فالثلث بينهم على ثمانية سهام منها لصاحب وصية المين وثلاثة لصاحب ثلث المال في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله لان صاحب ثلث المين يضرب في الثلث بثلاثة وثلاثين وصاحب ثلث الدين يضرب بجميع ما خرج من الدين المين ثم يقسم بين الورثة والموصى له بثلث المين وربع الدين والمؤدى على ستمائة وستة وتسعين سهما لانه يحسب بسهام صاحب الربع هاهنا وذلك خمسة عشر فيكون ثلث المال مائتين وثمانية وستين والثلاثان ضعف ذلك خمسمائة وستة وثلاثون ثم تطرح سهام من لم يؤد من الثلث وذلك مائة وثمانية يبقى من الثلاث مائة وستون اذا ضمته الى ثلثي المال يصير ستمائة وستة وتسعين لصاحب الثلث منها أربعون كلها من المائة المين والمؤدى مائة وخمسة كله مما أدى ولصاحب الربع خمسة عشر كله من المؤدى أيضا والباقي للورثة ولو خرجت المائة الاخرى قسم المال كله على ثمانية وأربعين لانه يحسب بسهام حق صاحب الخمس أيضا فقد تمين محل حقه فيكون سهام الثلث على مائتين وثمانين والثلاثان ضعف ذلك خمسمائة وستون

فتكون الجلة ثمانية وأربعين لصاحب ثلث العين أربعون ولصاحب الربع خمسة عشر ولا أكبر  
 مائة وخمسة ولصاحب الخمس اثنا عشر ولا أصغر مائة وعمانية يستوفى كل واحد منهم حقه في  
 حله وبالباقى للورثة • وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله إذا لم يخرج من الدين شيء فاللثة العين  
 بين الورثة والموصي له بثلث العين على ثلثائة سهم لصاحب ثلث العين منها عشرون وبالباقى  
 للورثة وهذا تطويل غير محتاج إليه فإنه يستقيم من جزء من عشرين جزءاً من ثلثائة وهو  
 خمسة عشر • ويان ذلك أن القسمة عندهما بطريق العول وقد انكسرت المائة بالاثلاث  
 والارباع والاعماس فصارت كل مائة على ستين سهماً إلا أنه لا يحتسب بسهام حق صاحب  
 الربع والخمس ما لم يتعين عمل حتهما فالما يضرب كل واحد من التريمين في الثلث بستين  
 وصاحب ثلث العين بعشرين فتكون الثلاثائة أربعين سهماً والثلثان مائتين وعمانين ثم  
 تطرح سهام حق التريمين بقي حق صاحب ثلث العين في عشرين وحق الورثة في مائتين  
 وعمانين فتكون القسمة على ثلثائة وعلى ما قلنا من الاختصار لما بين أنه لا يحتسب بنصيب  
 صاحب الربع والخمس فالما يصير كل غريم في الثلث بمائة درهم وصاحب ثلث العين بثلاثة  
 وثلثين وثلث فإذا جعلت الأقل سهماً كان سهام الثلث سبعة والثلثان أربعة عشر ثم يطرح  
 سهام التريمين بقي حق ثلث العين في سهم وحق الورثة في أربعة عشر فتكون القسمة بينهم  
 على خمسة عشر فإن خرجت المائة التي أوصى بربها ضمت إلى المائة العين ثم كانت القسمة  
 على أربعائة سهم وخمسة وعشرين سهماً لأنه تين عمل حق صاحب الربع والقسمة بينهما  
 بطريق العول فكان حق الأكثر في ستين وحق صاحب الربع في خمسة عشر فيكون  
 خمسة وسبعين وحق الأصغر في ستين وذلك مائة وخمسة وستون وثلثان وحق  
 صاحب ثلث العين في عشرين فيكون ذلك مائة وخمسة وخمسين هذا ثلث المال والثلثان  
 ثلثائة وعشرة إلا أن يطرح نصيب من عليه الدين وذلك ستون بقي من الثلث خمسة  
 وتسعون فإذا ضمته إلى ثلثائة وعشرة يكون أربعائة وخمسة فتقسم العين بينهم على ذلك  
 وعلى ما قلنا من الاختصار صاحب الربع يضرب بخمسة وعشرين وكل غريم يضرب بمائة  
 وصاحب ثلث العين بثلاثة وثلثين وثلث فيجعل كل مائة على اثني عشر للكسر بالاثلاث  
 والارباع فصاحب ثلث العين يضرب بأربعة وكل واحد من التريمين باثني عشر وصاحب  
 الربع بثلاثة فيكون الثلث بينهم على أحد وثلثين والثلثان اثنان وستون ثم يطرح نصيب

الديون يبق من الثلث تسعة عشر فلذا ضمت الى اثنين وستين يكون أحدا وعناوين فقس  
العين بينهم على هذا لصاحب الربع ثلاثة ولصاحب الثلث أربعة والتريم المؤدى اثنا عشر  
والباقي للورثة وفي الكتاب خرج من خمسة أمثاله فان خرجت المائة الاخرى اقتسموا  
جميع المال على خمسة أسهم وسهم وهو على الطريق المطول لانه يحسب حق صاحب الربع  
والخمس هاهنا قد تبين على حقه فيضرب كل واحد من التريمين بستين وصاحب الخمس  
بأثنى عشر وصاحب الربع بخمسة عشر وصاحب ثلث العين بعشرين فتكون جملة سهام  
الوصايا مائة وسبعة وستين فهو ثلث المال والثلثان نصف ذلك وذلك ثمانية وأربعة وثلاثون  
فاذا ضمت اليه الثلث فيكون خمسة أسهم وسهم فقس المال بينهم على ذلك عشرون لصاحب  
الثلث وخمسة عشر لصاحب الربع واثنا عشر لصاحب الخمس ولكل غريم ستون يأخذ  
كل واحد منهم ذلك من عمل حقه والباقي للورثة \* ولو كان أوصى لكل واحد من التريمين  
بما عليه ولرجل بثلث ماله ولا آخر بربع المائتين الدين تسعت المائة العين بين الورثة  
والموصى له بثلث المال في قياس قول أبي حنيفة على خمسة أسهم وسبعين سهما للموصى له بالثلث  
من ذلك تسعون سهما وما بقي للورثة لانه اجتمع في كل مائة من الدين ثلاثة وصايا وصية  
بجميعها وبثلثها وبربها والقسم عنده على طريق المنازعة وقد صار كل مائة على أربعة  
وعشرين سهما في الحاصل لحاجتنا الى حساب له ثلث وربع وينقسم نصف سبعة نصفين  
ثم قلنا ما على الاكثر وهو ستة عشر يسلم له بلا منازعة وضاوت ما بين الثلث والربع  
وذلك سهم لا منازعة فيه لصاحب الربع فيكون بين الآخرين نصفين وقد استوت  
منازعتهم في الربع وهو ستة فيكون بينهم أمثالا فحصل لكل غريم بماله تسعة عشر سهما  
والموصى له بالربع ما على كل واحد منهما سهما والموصى بالثلث ما على كل واحد منهما  
ثلاثة وله من المائة ربع الثلث ثمانية أسهم فجعل حقه أحد عشر سهما الا أنه لا يحسب  
بنصف صاحب الربع لانه لم تبين شيء من عمل حقه فانما يضرب كل غريم بتسعة عشر  
سهما والموصى له بالثلث بأربعة عشر سهما فجعل هذه السهام اثنان وخمسون فهو ثلث المال  
والثلثان مائة وأربعة الا أنه يطرح نصيب التريمين وذلك ثمانية وثلاثون يبق حق الورثة  
في مائة وأربعة وحق الموصى له بالثلث في أربعة عشر فيقسم المائة العين بينهم على مائة  
وثمانية عشر سهما أربعة عشر لصاحب ثلث العين والباقي للورثة \* وفي الكتاب قد خرج

من خمسة أمثال ما ذكرنا وهو تطويل غير محتاج إليه وكأله بناء على ما سبق من جعل كانه  
مائة على ستين سهما ولكن لا حاجة الى ذلك هاهنا لانعدام الوصية بالحس \* فان قيل هذا  
الجواب لا يستقيم فانكم قلتم لا يحتسب بسهام حق صاحب الثلث في الدين ولم يتعين محل  
حقه أيضا فينبغي أن لا يحتسب بنصيبه من الدين وإنما يحتسبه بنصيبه من المائة العين فقط \*  
قلنا قد بينا أن الموصى له ثلث المال شريك الورثة وقد وجب الاحتساب بسهام حق  
التريمين وحق الورثة في ذلك الدين لدفع الضرر عن الورثة فمن ضرورة الاحتساب بحقوقهم  
الاحتساب بحق صاحب الثلث أيضا ولا ضرورة في حق الموصى له بربع الدين فلهذا كانت  
القسمة على ما بينا فان خرجت إحدى المائتين ضمت الى العين ثم قسمت بين الورثة وصاحب  
الثلث وصاحب الربع والمؤدى على سبعمائة وخمسة عشر وهو يخرج مستقيما من خمس ذلك  
على ما بينا أنه يحتسب في القسمة هاهنا بسهام صاحب الربع في المؤدى وذلك سهما وحق  
المؤدى في تسعة عشر فيكون ذلك أحدا وعشرين وحق التريم الآخر في تسعة عشر  
فيكون ذلك أربعين وحق الموصى له بالثلث في أربعة عشر فيكون أربعة وخمسين هو ثلث  
المال والثلثان نصف ذلك مائة وعمانية الا أنه يطرح نصيب من لم يؤد من الثلث وذلك  
تسعة عشر يبقى خمسة وثلاثون اذا ضمته الى مائة وعمانية يكون ذلك مائة وثلاثة وأربعين  
فيقسم مائتين بينهم على هذا لصاحب الربع سهما والمؤدى تسعة عشر ولصاحب الثلث  
أربعة عشر والباقي للورثة \* وفي الكتاب خروجه من خمسة أمثال ما ذكرنا فان خرجت  
المائة الاخرى فهو على قياس ما بينا يتبر سهام صاحب الربع في المائة الاخرى أيضا يكون  
الثلث ستة وخمسين وثلث المائة اثنا عشر فيكون جملة المال على مائة وعمانية وستين لصاحب  
الربع أربعة عشر والباقي للورثة \* وفي الكتاب خروجه من خمسة أمثال ما ذكرنا بفصل  
القسمة من ثمانمائة والعين سهما وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله اذا لم يخرج من  
العين شيء انقسم الورثة والموصى له بثلث المائة العين على سبعة أسهم لانه لا يحتسب بوصية  
صاحب الربع اذا لم يتعين شيء من محل حقه ولكن كل غريم يضرب في الثلث ثمانية  
وصاحب ثلث المال يضرب بثلث المال وذلك مائة أيضا فيكون الثلث يتسهم أثلاثا واذا  
صار الثلث على ثلاثة فالثلثان ستة ثم يطرح نصيب التريمين ويبقى حق الموصى له بالثلث  
في سهم وحق الورثة في ستة فيقسم المائة العين بينهما أسباجا فان خرجت إحدى المائتين

ضمت الى العين وقسم بينهم على مائة وخمسة لانه وجب اعتبار وصية صاحب الربع في  
 المائة التي خرجت وقد انكسر كل مائة بالاثلاث والارباع ويحمل كل مائة على اثني عشر  
 فانما يضرب كل غريم باثني عشر والموصى له بالثلث كذلك والموصى له بالربع ثلاثة فيكون  
 الثلث بينهم على تسعة وثلاثين والثلثان ثمانية وسبعون الا انه يلحق نصيب الذي لم يؤد وذلك  
 اثنا عشر يبقى من الثلث سبعة وعشرون اذا ضمت ذلك الى ثمانية وسبعين يصير ذلك كله  
 مائة وخمسة فلها كانت قسمة العين بينهم على هذا فان خرجت المائة الباقية قسم جميع المال  
 بينهم على اثنين وأربعين سهما لان الموصى له بالربع انما يضرب بربع المائتين وذلك خمسون  
 وكل غريم يضرب بمائة والموصى له بثلث المال يضرب بمائة أيضا فاذا جعلت كل خمسين سهما  
 تصير سهام الوصايا سبعة أسهم فهو الثلث والثلثان نصف ذلك فتكون الجملة احدى وعشرين  
 للموصى له بالربع سهم الا أن هذا السهم نصفه بما أدى كل غريم فلذلك ضعف الحساب  
 فجعل القسم من اثنين وأربعين للموصى له بالربع سهمان ولكل غريم أربعة وتأخذ ذلك من  
 عمل حقه ثم يقسم ما بقي بين الورثة وصاحب الثلث على ثمانية أسهم لان حق الورثة في ثمانية  
 وعشرين وحق صاحب الثلث في أربعة فان جعلت كل أربعة أسهم سهما يكون حق الورثة  
 سبعة أسهم وحق صاحب الثلث سهما فلها قل القسمة بينهم على ثمانية وقال اذا كان الرجل  
 مائة درهم مينا ومائتان على رجلين دينا كل واحد منهما مائة فامضى لرجل بثلث ماله ولكل  
 واحد من صاحبي الدين بما على صاحبه فامضى صاحب الثلث ثلث العين وللورثة ثلثها لانه لا يحتسب  
 بوصية الغريمين هاهنا فان عمل حق كل واحد منهما في ذمة الآخر فما لم يمين شيء منه بالاداء  
 لا يحتسب بوصيته فيه كما لو كانت الوصية لاجنبي آخر فتبقى المائة العين مقسومة بين الورثة  
 والموصى له بثلث المال أثلاثا فان خرجت احدى المائتين ضمت الى العين وقسمنا على قول  
 أبي حنيفة على سبعة وثلاثين سهما بين الورثة ولصاحب الثلث والموصى له بالمائة التي لم يخرج لانه  
 لما تمين احدى المائتين وجب الاحتساب بوصية الموصى له بها في هذه المائة ومن ضرورته  
 الاحتساب بوصية الموصى له بالمائة الاخرى أيضا لان الذي لم يوجد لا يتمكن من استيفاء  
 نصيبه وقد بقي عليه فوق حقه فلا بد من أن يحمل مستوفيا حقه مما عليه اذا عرفنا هذا فنقول كل  
 مائة من الدين صار على ستة أسهم للموصى له بالثلث سهم منها بطريق المنازعة وخمسة لمن أوصى  
 له بها والموصى له بالثلث من المائة العين سهمان فيكون جملة سهام الوصايا أربعة عشر هو



الثالث والثلاثان ثمانية وعشرون تكون الجلة على اثنين وأربعين سهما الا أنه يطرح نصيب  
 الذي لم يؤدوه خمسة أسهم فيبقى تسعة وثلاثون سهما فتقسم العين للموصى له للمؤدى من ذلك  
 خمسة أسهم يأخذها موصاهما يسلم لصاحبه من حقه وانما يأخذ ذلك من المائة التي أداها والباقي من  
 المال بين الورثة والموصى له بالثلث على ثمانية لأن حق الورثة في ثمانية وعشرين وحق الموصى  
 له بالثلث في أربعة فاذا جعلت كل أربعة سهما تكون القسمة بينهم على ثمانية وان لم يخرج  
 من الدين غير خمسين درهما من احدى المائتين ضمت الخمسين الى المائة العين ثم اقتسما  
 الورثة وصاحب الثلث أثلاثا لانه لا يحتسب هاهنا شيء من وصية صاحبي الدين فقد بقي  
 على كل واحد منهما مقدار حقه وزيادة فلا يسلم لواحد منهما شيء من العين وانما كان لو صيتهما  
 لضرورة تمين شيء لحق أحدهما ولم يوجد ذلك هاهنا فاذا ثبت أنه لا يحتسب بوصيتهما  
 والموصى له بثلث المال شريك للوارث فيقسم مائتين بينهم أثلاثا الى أن يؤدي أحدهما عما  
 عليه مقدار الزيادة على نصيبه من المائة فاذا لم يبق عليه الا بقدر نصيبه وصار هو مستوفيا  
 لنصيبه جمل هذا وما لو أدى جميع المائة سواء خيلئذ تكون القسمة على سبعة وثلاثين  
 سهما كما بينا وقول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله في هذا كقول أبي حنيفة رحمه الله الا في  
 فعل وهو أنه اذا خرج الدين على أحدهما خيلئذ يقسم مائتين بينهما على ثمانية أسهم  
 للمؤدى سهم من ذلك لأن كل فريم يضرب بمائة درهم وصاحب الثلث كذلك فيكون  
 الثلث بينهم على ثلاثة والثلاثان ستة الا أنه يطرح السهم الذي هو نصيب من لم يؤد وتقسم  
 العين بين من بقي منهم على ثمانية أسهم للمؤدى سهم من ذلك يأخذها مما أدى على سبيل  
 المرض عما له في ذمة صاحبه ان كان أدى جميع المائة وان بقي عليه شيء من ذلك بقاص ذلك  
 الذي بقي عليه اذا لم يكن ذلك فوق حقه ثم يقسم ما بقي بين صاحبي الثلث والورثة على مقدار  
 حقهما أسباعا لصاحب الثلث سبعة والورثة ستة أسباعا والله أعلم بالصواب

### باب الوصية في العين والدين على بعض الورثة

(قال رحمه الله) واذا كان لرجل مائة درهم عينا ومائة درهم دينا على أحد ابنيه فأوصى  
 لرجل بثلث ثم مات ولم يدع وارثا غير ابنيه ولا مالا غير هاتين المائتين والموصى له بثلث  
 المال نصف المائة العين وفي تخريج المسئلة طريقان أحدهما أن الموصى له بالثلث شريك

الوارث وحقه في سهم وحق الابنين في سهمين الا أن المديون مستوف حقه بما عليه  
 فيطرح سهم لان عليه مثل حقه والزيادة وبقي في العين حق الذي لادين عليه وحق الموصي  
 له بالثلث وحق كل واحد منهما في سهم فلماذا تقسم العين بينهما نصفين والثاني أن الدين  
 في حكم التأوى فلا يتبر في القسمة ولكن تقسم العين بين الابنين والموصي له بالثلث  
 أملانا الا أن نصيب الابن المديون لا يسلم له لان عليه للاخرين هذا القدر وزيادة ويستوفيان  
 هذا القدر قضاء مما لها عليه فان صاحب الدين اذا غفر بمجنس حقه من مال المديون أخذه  
 وحقها سواء قبله فيقتسمان هذا الثلث بينهما نصفين فلي الطريقين يسلم للاخرين الذي  
 لادين عليه خمسة وتبين أن السالم للمديون مما عليه مثل هذا لان ذلك القدر تبين من الدين  
 فاذا ضمته الي العين صار المال خمسة عشر درهما وقد نفذنا الوصية في مثلها خمسة \* وقد  
 ذكرنا بعض طريق الحساب في هذه المسئلة في كتاب الوصايا ولا نشغل بأعادة تلك الطريق  
 هاهنا فان من سلك طريق الورع من أصحابنا لا يستحسن الاشتغال بتلك الطريق وقد أشرنا  
 الى بعض ذلك في حساب الوصايا \* ولو كان أوصى بربع ماله كان للموصي له المائة العين أما  
 على طريق الاول فلانك تحتاج الى حساب يتقسم ثلاثة أرباعه نصفين وأقل ذلك ثمانية  
 للموصي له سهمان ولكل ابن ثلاثة ثم يطرح نصيب الابن المديون ويضرب الابن الآخر  
 في العين بثلاثة والموصي له بسهمين فكانت القسمة بينهما على خمسة وعلى الطريق الآخر  
 الموصي له بالربع يسلم له ربع العين وثلاثة أرباعه بين الابنين نصفين نصيب الابن المديون من  
 الدين سبعة وثلاثون ونصف ولكن لا يسلم له بل يستوفيان قضاء مما لها قبله وحقها قبله  
 أخماسا فيستوفيان هذا القدر بينهما أخماسا في الحاصل يسلم للموصي خمس العين أربعون درهما  
 وللابن ستون ويتبين من الدين مثل ذلك فيكون جملة المال مائة وستين وقد نفذنا الوصية  
 في ربعها أربعين الى أن ينسب خروج ما بقي من الدين فيمسك الابن المديون بمقدار حصته  
 وذلك خمسة وستون فبؤدى خمسة وعشرين فيقسم بين الموصي له والابن الآخر أخماسا  
 خمسا للموصي له وذلك عشرة فاذا ضمه الى أربعين يسلم له خمسون كمال الربع ويسلم لكل  
 ابن خمسة وسبعون \* ولو كان أوصى بخمس ماله فالمائة العين بين الابن الذي لادين عليه  
 والموصي له أملانا لان أصل الحساب من خمسة للموصي له سهم وهو الخمس ولكل ابن  
 سهمان ثم يطرح نصيب الابن المديون فيضرب كل واحد من الآخرين في العين بسهام حقه

فيكون بينهما أثلاثا لهذا وعلى الطريق الآخر يأخذ الموصي له خمس العين وذلك عشرون  
ولكل ابن نصف ما بقي وذلك أربعون إلا أنه لا يسلم للمديون نصيبه ولكن الآخرين يأخذان  
ذلك قضاء مما لهما قبله وحقهما قبله أثلاثا فيقسمان هذه الأربعين بينهما للموصي له ثلاثة عشر  
وثلث اذا ضمه الى العشرين يكون ثلاثة وثلاثين وثلث وذلك ثلث المائة وللابن ستة وستون  
وثلثان وقد نفذ الوصية في خمس ذلك ثلاثة وثلاثين وثلث فاذا تيسر خروج ما بقي من الدين  
أمسك المديون كمال حقه مما عليه من الدين وذلك ثمانون فأدى عشرين فاقسمه الموصي  
له والابن الآخر أثلاثا للموصي له من ذلك ستة وثلثان فاذا ضمه الى ما كان أخذه كانت  
الجملة أربعين درهما وذلك خمس المائتين وعلى هذا لو أوصى بثلث العين وثلث الدين فهي  
بمنزلة الوصية بثلث المال في التفرغ الا أن ما يسلم للموصي له هاهنا يكون مقدما في التنفيذ  
باعتبار أنه يوصى بالعين وفيما تقدم هو شريك الوارث باعتبار أن الوصية له كانت بثلث المال  
مرسلا وقد بينا هذا الفرق • وكذلك لو أوصى بربع العين والدين فهو نظير ما تقدم في  
التفرغ الا أن هاهنا للموصي له يأخذ نصف العين بخلاف ما اذا كان أوصى له بربع المال لانا  
نلم أنه تمين من الدين قدر الربع وزيادة حق الموصي له مقدم هاهنا في التنفيذ من ثلث المال  
فجميع وصيته هاهنا تخرج من ثلث التمين من المال لان وصيته بقدر خمسين درهما ربع المائتين  
وقد تمين من الدين هذا المقدار باعتبار أن الابن المديون يصير مستوفيا بقدر حصته مما عليه  
فاذا أخذ الموصي له نصف العين وسلم الابن الذي لادين عليه نصف العين ظهر أن التمين من  
الدين مثل ذلك فان حق الاثنين في التركة سواء فان ظهر أن التمين من الدين مقدار  
خمسين تين أن وصية الموصي له ما جاوز من الثلث فهذا يعطى جميع حقه مقدما على حق  
الوارث بخلاف ما تقدم هناك انما أوصى له بربع المال فهو بهذه الوصية يكون شريك الوارث  
بربع المال فهذا لا ينفذ جميع وصيته من القدر التمين من المال واستوضح هذا الفرق بما لو  
كان الدين على رجل آخر فأوصى بربعه لانسان ثم خرج من الدين عشرة أو عشرون فان  
ذلك كله يسلم له للموصي له بربع الدين ويكون حقه في ذلك مقدما على حق الوارث  
بخلاف ما اذا كانت الوصية له بربع المال وعلى هذا لو كانت الوصية بخمس العين والدين استوفى  
الموصي له جميع حقه من العين وذلك أربعون درهما لانه قد تمين من دينه مقدار حقه والزيادة  
وحقه فيما تمين مقدم على حق الورثة وجميع وصيته دون ثلثي ما تمين فهذا يأخذ جميع حقه من

المال العين \* ولو كان أوصى بثلاث ماله لرجل وربع ماله لآخر فالقول ان الوصيتين جاوزتا  
 الثلث فيعزل لتنفيذهما ثلث المتين من المال وذلك خمسون درهما نصف العين ثم يقسم ذلك  
 بين الموصى لهما على سبعة أسهم لان الموصى له بالثلث يضرب بثلاث ما تعين وذلك خمسون  
 والموصى له بالربع يضرب بما تعين وذلك سبعة وثلاثون ونصف فاذا جعلت تفاوت ما بين  
 الاكثر والاقل وهو اثنا عشر درهما ونصف بينهما يكون حق صاحب الثلث أربعة أسهم  
 وحق صاحب الربع ثلاثة فلذا قسم نصف العين بينهما على سبعة الا أن ييسر خروج ما بقي  
 من الدين فيقتضى بمسك المديون كمال حقه وذلك ستة وستون وثلثان ويؤدى ثلاثة وثلثين  
 وثلثا فيأخذ الابن الذى لا دين عليه نصفها ويقسم نصفها بين الموصى لهما على سبعة أسهم  
 كما ذكرنا فى القسمة الاولى وان قسمته على طريق السهام قلت قد انكسرت المائة بالامثال  
 والارباع فيحتاج الى حساب له ثلث وربع وذلك اثنا عشر فالموصى له بالثلث يضرب بالثلث  
 وهو أربعة والموصى له بالربع يضرب بثلاثة فتكون القسمة على ما يسلم لهما بينهما على سبعة  
 \* ولو كان أوصى بثلاث ماله وخمسة كان نصف العين بين الموصى لهما على ثمانية لان حق صاحب  
 الثلث فى كل عشرة دراهم سهم يكون حق صاحب الثلث فى خمسين خمسة أسهم وحق صاحب  
 الخمس ثلاثة فلذا يقسم عمل الوصية بينهما على ثمانية وعلى الطريق الآخر يحتاج الى حساب له  
 خمس نفسه ثلاثة فتكون القسمة بينهما على ثمانية \* ولو كان أوصى بثلاث ماله وربعه وخمسه  
 كان نصف العين بينهم على خمسة وأربعين سهما عشرين منها لصاحب الثلث وخمسة عشر  
 لصاحب الربع واثنا عشر لصاحب الخمس لان صاحب الثلث يضرب بخمسين وصاحب  
 الربع خمسة عشر سهما وحق صاحب الخمس اثنا عشر سهما فيضرب كل واحد منهم فى  
 عمل الوصية بسهام حقه وعلى طريق السهام يحتاج الى حساب له ثلث وربع وخمس وذلك  
 بأن تضرب ثلاثة فى أربعة ثم فى خمسة فتكون ستين للموصى له بالثلث ثلاثة وعشرون  
 وللموصى له بالربع ربعة خمسة عشر وللموصى له بالخمس خمسة اثنا عشر فاذا جمعت بين  
 هذه السهام كانت سبعة وأربعين سهما ولو أوصى بثلاث العين والدين وخمس ماله كان بمنزلة  
 من وصى بثلاث ماله وخمس ماله لان الوصيتين جاوزتا الثلث وقد بينا أن عند مجاوزة الثلث  
 لا فرق بين الوصيتين بالعين وبين الوصية بالمال مرسلا فى أنه تنفذ الوصية لهما فى نصف  
 العين فأما فى القسمة بينهما فقتل أبو حنيفة هذا والاول ايضا سواء لان حق الموصى له بثلاث

الثمين والدين في ستة وستين وثلاثين قد تمين من الدين مقدار حقه فيها وزيادة وحق  
 الموصى له بخمس المال في خمس ما تمين وذلك ثلاثون درهما إلا أن من أصله أن الموصى له  
 بالزيادة على ثلث الثمين من المال تبطل وصيته في الزيادة ضربا واستحقاقا فلما يضرب هو  
 بخمس الآخر ثلاثين فتكون القسمة بينهما ثمانية أسهم كما في الفصل المتقدم فلما على قول أبي  
 يوسف ومحمد رحمهما الله فالوصى له بثلث العين والدين يضرب فيه بجميع حقه وذلك ستة  
 وستون وثلاثين فالسبيل أن يجعل كل عشرة على ثلاثة أسهم فيكون حق صاحب الخمس في  
 تسعة أسهم وحق صاحب الثلث في عشرين سهما فيقسم نصف العين بينهما على تسعة وعشرين  
 سهما وقد فسر به هذا وأص على اختلاف بهذه الصفة \* ولو كان أوصى لرجل بثلث ماله  
 ولا آخر بربع العين والدين اقتسما نصف العين نصفين لأن الموصى له بثلث المال حقه في خمسين  
 ثلث الثمين من المال وكذلك حق الموصى له بربع العين والدين قد تمين من الدين والعين مقدار  
 حقه فيها وزيادة وحقه فيها مقدم على حق الورثة فلذا ضرب هو بخمس كما ضرب صاحب  
 الثلث فكان تسعة نصف العين بينهما نصفين \* ولو أوصى لرجل بثلث ماله ولا آخر بربع العين  
 والدين اقتسما نصف العين نصفين لأن الثمين من الدين نصفه وفيه وفاء بوصية صاحب  
 الدين وزيادة فهو يضرب بجميع وصيته وذلك خمسون وصاحب ثلث المال يضرب بخمسين  
 أيضا ثلث الثمين من المال فكان عمل الوصية بينهما نصفين \* ولو كانت الوصية بثلث ماله  
 وبخمس العين والدين كان نصف العين بين الموصى لها ألساما لصاحب الثلث خمسة ولصاحب  
 الخمس أربعة لأن صاحب الخمس يضرب بجميع حقه وذلك أربعون درهما قد تمين من الدين  
 مقدار حقه وزيادة وصاحب الثلث يضرب بخمس فإذا جعلت كل عشرة سهما كان لصاحب  
 الثلثين خمسة ولصاحب الخمس أربعة فلذا كانت القسمة بينهما ألساما \* ولو كانت الوصية  
 بثلث العين والدين وبربع ماله كان نصف العين بينهما على خمسة وعشرين سهما تسعة منها  
 لصاحب الربع وستة عشر لصاحب الثلث في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله وأما في  
 قياس قول أبي حنيفة رحمه الله فهو بينهما على سبعة أسهم وقد ذكر هذه المسئلة قبل هذا  
 وأجاب فيها بجواب مبهم فقال هذا بمنزلة وصيته بثلث المال وبربع المال وقد تبين بما ذكر  
 ها هنا أن مراده هناك المساواة بينهما في أن تنفيذهما من نصف العين خاصة أو المساواة  
 بينهما في التخرج على قول أبي حنيفة رحمه الله خاصة دون قولهما ثم يبان التخرج على قولهما

أن صاحب ثلث المين والدين يضرب في عمل الوصية بثلث المين وثلث الدين جميعا قد  
 تمين من الدين فوق ثلث وثلث الدين ستة وستون وثلثان وصاحب ربع المال إنما يضرب  
 بسبعة وثلاثين ونصف ربع مائتين من المال فقد انكسر المشر بالاثلاث والارباع فالسبيل  
 أن يجعل كل عشرة على اثني عشر مكان حق صاحب الربع خمسة وأربعين وحق صاحب  
 ثلث المين والدين في ثمانين ولكن بينهما موافقة بالخمس فيقتصر بالخمسة من خمسة وأربعين  
 على خمسا وذلك تسعة ومن ثمانين على خمسها وذلك ستة عشر فصاحب الربع يضرب بتسعة  
 وصاحب الثلث بستة عشر فكانت القسمة بينهما على خمسة وعشرين سهما وأما على قول  
 أبي حنيفة فصاحب ثلث المين والدين إنما يضرب بخمسين لأن ما زاد على ذلك إلى تمام ستة  
 وستين وثلثين جاوز الثلث فبطلت وصيته في ذلك ضربا واستعقا وصاحب الربع إنما يضرب  
 بسبعة وثلاثين ونصف فإذا جلت كل اثني عشر ونصف سهما يكون حق صاحب الثلث  
 أربعة أسهم وحق صاحب الربع ثلاثة فلذا كانت القسمة بينهما على سبعة أسهم ولو كانت  
 الوصية بربع ماله وخمس المين والدين اقتسما نصف المين على أحد وثلثين سهما وخمسة عشر  
 سهما لصاحب الربع وستة عشر لصاحب الخمس لأن صاحب الخمس إنما يضرب بالف درهم  
 وصاحب ربع المال إنما يضرب بسبعة وثلاثين ونصف فيكون كل عشرة على أربعة أسهم  
 فحق صاحب الخمس ستة عشر وحق صاحب الربع خمسة عشر \* ولو أوصى مع هذا بثلث  
 ماله اقتسم أصحاب الوصايا نصف المين على أحد وخمسين سهما لأن صاحب الثلث إنما  
 يضرب بثلث مائتين وذلك خسرون وقد جعلنا كل عشرة على أربعة أسهم فيصير حقه في  
 عشرين سهما إذا ضمنت ذلك إلى أحد يكون أحدا وثلثين وخمسين فيقسم عمل الوصية  
 وهو نصف المين بينهم على هذا لصاحب الثلث عشرين ولصاحب الربع خمسة عشر ولصاحب  
 الخمس ستة عشر \* ولو لم يكن أوصى بثلث ماله ولكنه أوصى بثلث المين والدين اقتسم أصحاب  
 الوصايا نصف المين على سبعة وخمسين سهما وثلثي سهم لصاحب الخمس منها ستة عشر  
 ولصاحب الردي خمسة عشر والباقي لصاحب الثلث في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله لأن  
 صاحب ثلث المين والدين إنما يضرب بستة وستين درهما وثلثين وصاحب الخمس بأربعين  
 وصاحب ربع المال بسبعة وثلاثين ونصف فيجعل كل عشرة على اثني عشر سهما فيكون  
 لصاحب الربع خمسة وأربعون ولصاحب الخمس ثمانية وأربعون فذلك ثلاثة وتسعون

ولصاحب ثلث المين والدين ثمانون فجمله تكون مائة وثلاثين وسبعين وفي الكتاب اقتصر  
 على الثلث من ذلك لأنه يجوز بالكسر بالاثلاث فجعل على الوصية بينهم على سبعة وخمسين  
 وثلاثي سهم وجعل لصاحب الخمس ستة عشر وهو ثلث ثمانية وأربعين ولصاحب الربع  
 خمسة عشر وهو ثلث خمسة وأربعين ولصاحب الثلث ستة وعشرون وثلثان وهو ثلث ثمانين  
 فلما على قول أبي حنيفة رحمه الله بالتخريج على الاصلين المروفين له أن في الوصايا في التين  
 تكون القسمة على طريق المنازعة وأن الوصية بما زاد على الثلث تبطل عند عدم الاجازة ضربا  
 واستحقاقا فتقول قد تعين من الدين خسون واجتمع فيها ثلاث وصايا وصية بثلاثة وثلاثين  
 وثلث لصاحب ثلث الدين وبشرين لصاحب خمس الدين وبثاني عشر ونصف لصاحب ربع  
 المال فازاد على بشرين الى تمام ثلاثة وثلاثين وثلث لا منازعة فيه لصاحب الخمس والربع فيسلم  
 لصاحب الثلث وذلك ثلاثة عشر وثلث ثم ما زاد على اثني عشر ونصف الى تمام بشرين لا منازعة  
 فيه لصاحب الربع وكل واحد من الآخرين يدعى ذلك وفي المال ستة فيأخذ كل واحد  
 منهم سبعة ونصفا فلذا قد رجعنا من الخمسين ثمانية وعشرين وثلاثي بقى أحد وعشرون وثلثان  
 استوت منازلهم فيه فيكون بينهم أثلاثا لكل واحد منهم سبعة وتسعون ثم يخرج به من  
 حيث السهام فذلك أيسر فتقول قد انكسرت الشرة بالاثلاث والارباع فيجعل كل عشرة  
 على اثني عشر فيصير الخمسون الدين على ستين سهما حق صاحب الخمس في أربعة وعشرين  
 وحق صاحب الربع في خمسة عشر فازاد على ذلك الى أربعة وعشرين وهو تسعة لا منازعة  
 فيه لصاحب الربع وكل واحد من الآخرين يدعى وفي المال ستة فيأخذ كل واحد منهما  
 تسعة ويبقى هناك ستة وعشرون استوت منازلهم فيها فكسر بالاثلاث فتضرب ستين في ثلاثة  
 فيكون مائة وثمانين كان مأخذ صاحب الثلث خمسة وعشرين ضربت في ثلاثة فذلك خمسة  
 وسبعون ومأخذ صاحب الخمس تسعة ضربته في ثلاثة فذلك سبعة وعشرون وثمانية وسبعون  
 بينهم لكل واحد منهم ستة وعشرون فحصل لصاحب ثلث المين والدين من الدين مائة وواحد  
 ولصاحب الخمس ثلاثة وخمسون ولصاحب الربع ستة وعشرون ثم المائة المين نصير على ثمانية  
 وستين كل خمسين على مائة وثمانين لصاحب الثلثين من ذلك مائة وعشرون فجمله ماله مائتان  
 وأحد وعشرون الا أن ثلث المتعين من المال مائة وثمانون فازاد على ذلك من وصيته يبطل  
 ضربا واستحقاقا فهو اثنا يضرب بمائة وثمانين وصاحب الخمس حقه من المين اثنان وسبعون

ومن الدين ثلاثة وخمسون فيكون جملة ذلك مائة وستة عشر فإذا جمت بين هذه السهام كانت الجملة أربع مائة وأحد عشر سهما فيقسم نصف الدين بينهم على ذلك عند أبي حنيفة جهاتة لصاحب الربع مائة وستة عشر ولصاحب الخمس مائة وخمسة وعشرون ولصاحب الثلث مائة وثلاثون • ولو أوصى لرجل بربع ماله ولا آخر بربع الدين ولا آخر بربع الدين والدين كان نصف الدين بينهما على سبعة لأن صاحب ربع الدين والدين يضرب بخمسين كمال حقه وصاحب ربع الدين يضرب بسبعة وثلاثين ونصف ربع ما تمين من المال فيجعل كل اثني عشر ونصف سهما فيصير حقه في ثلاثة وحق الآخر في أربعة فلهذا كان تضرب الدين بينهما على سبعة • ولو أوصى بثلاث ماله لرجل وبثلث الدين والدين فلي قولها نصف الدين بينهما على سبعة لأن صاحب الدين والدين يضرب بستة وستين وثلثين وصاحب ثلث المال يضرب بخمسين فإذا جملت كل ستة عشر وثمنا سهما كانت القسمة بينهما على سبعة وفي قول أبي حنيفة رحمه الله الثلث بينهم نصفان لأن صاحب الدين لا يضرب بما زاد على الخمسين فيستوى هو بصاحب ثلث المال • ولو أوصى بخمس ماله لرجل وبخمس الدين والدين لا آخر فنصف الدين بينهما على سبعة لأن صاحب خمس الدين والدين إنما يضرب بأربعين وصاحب خمس المال إنما يضرب بثلاثين خمس الدين والمال فإذا جملت كل عشرة سهما صار حق أحدهما في أربعة أسهم وحق الآخر في ثلاثة فلهذا كانت القسمة بينهما على سبعة • ولو أوصى لرجل بثلاث الدين ولا آخر بثلاث الدين كان نصف الدين بينهما نصفين لأنه قد تمين من الدين مقدار وصية صاحب الدين وزيادة فهو يضرب بجميع وصيته في عمل الوصية وهو نصف الدين كما يضرب صاحب الدين بجميع وصيته فلهذا سواء كان نصف الدين بينهما نصفين • وكذلك لو أوصى بربع الدين لرجل وربع الدين لا آخر إلا أن هاهنا إذا اقتسما نصف الدين بينهما نصفين فقد وصل إلى كل واحد منهما كمال حقه فما يخرج من الدين بعد ذلك يكون للابن خاصة وفي الأول ما وصل إليهما كمال حقه فإذا خرج الدين أسسك المديون كمال حقه وأدى الفضل وهو ثلاثة وثلاثون وثلاث فكان نصف ذلك للابن الذي لادين عليه ونصفه بين صاحبي الوصية نصفان • ولو كان أوصى بخمس الدين لرجل وبخمس الدين لا آخر أخذه جميع وصيتهما بقدر أربعين درهما لأن وصيتهما دون نصف الدين فإن وصيتهما بقدر أربعين درهما ونصف الدين خمسون فيأخذ كل واحد منهما كمال حقه بقي من الدين ستون في لابن الذي لادين عليه وقد سلم للمديون



مثل ذلك مما عليه الى أن يتيسر خروج الدين فينتد بمسك اللدبون كمال حقه وذلك ثمانون  
ويؤدي الى أخيه عشرين هولو أوصى بثلث المين لرجل وبربع الدين لآخر كان نصف  
المين بينهما على سبعة لصاحب الربع ثلاثة وللآخر أربعة لأن وصيتهما فوق نصف المين  
هاهنا فاما يقول نصف المين لتنفيذ الوصيتين باعتبار أنه ثلث الثمين من المال ثم يضرب فيه  
صاحب ثلث الدين بثلاثة وثلاثين وثلث وصاحب ربع الدين بخمسة وعشرين فاذا جملت  
تفاوت ما بين الاقل والاكثر وهو ثمانية وثلث سهما يكون لهذا ثلاثة وللآخر أربعة  
وما خرج من الدين أخذ نصفه الى أن يستوفيا وصيتهما ثم ما يخرج بعد ذلك يكون للابن  
الذي لادين عليه لأن الباقي من وصيتهما ثمانية وثلث فاذا خرج ستة عشر وثلثان وأخذنا  
نصفه فاقسناه بينهما على سبعة فقد استوفى كل واحد منهما كمال وصيته فما يخرج بعد ذلك  
يكون للابن الذي لا دين عليه هولو أوصى بثلث ماله لرجل وبثلث المين لآخر وبربع الدين  
لآخر كان نصف المين بينهم على ثلاثة عشر سهما لأن صاحب ثلث المال يضرب بخمسين ثلث  
التمين من المال وصاحب ثلث المين يضرب بثلاثة وثلاثين وثلث وصاحب ربع الدين  
يضرب بخمسة وعشرين فاذا جملت كل ثمانية وثلث سهما يصير حق صاحب ثلث المال ستة  
أسهم وحق صاحب ربع الدين ثلاثة فلهذا قسم محل الوصية بينهم على ثلاثة عشر سهما هولو  
كان أوصى بثلث المين والدين مكان وصيته بثلث المال مرسلا فنصف الدين بينهم على خمسة  
عشر في قول أبي يوسف ومحمد لأن صاحب ثلث الدين والدين يضرب بستة وستين وثلثين  
فاذا جملت كل ثمانية وثلث سهما يكون حقه في ثمانية أسهم فلهذا كانت قسمته المين بينهم  
على خمسة عشر لصاحب ثلث المين والدين ثمانية ولصاحب ثلث المين أربعة ولصاحب ربع  
الدين ثلاثة فاما في قياس قول أبي حنيفة نصف المين بينهم على خمسة وعشرين للاصلين  
المروفين له على ما بيناه ووجه التخرج أنه يتعين من الدين خمسون وفيه وصيتان لصاحب ثلث  
الدين والدين بثلاثة وثلاثين وثلث لصاحب ربع الدين بخمسة وعشرين بمقدار ثمانية وثلث  
تفاوت ما بين الحقين يسلم لصاحب الثلث بلا منازعة بقي أحد وأربعون وثلثان وقد استوت  
منازعتها فيه فيكون بينهما نصفين لكل واحد منهما عشرون وخمسة أسداس فكان لصاحب  
ربع الدين عشرون وخمسة أسداس وللآخر تسعة وعشرون وسدس قبله من المين ثلاثة  
وثلاثون وثلث فيكون جملة حقه اثنين وستين وأربعة أسداس فالسبيل أن تجعل كل أربعة

وسدس سهم فيكون حق صاحب ربع الدين خمسة أسهم وحق صاحب ثلث الدين ثمانية أسهم فكان حق صاحب ثلث الدين والدين اثنين وستين وأربعة أضع إلا أنه لا يضرب بما زاد على الخمسين لأن وصيته في الزيادة على الثلث تبطل ضربا واستحقاقا فلما يضرب هو بخمسين فإذا جعلت كل أربعة وسدس سهميا يكون ذلك اثني عشر سهميا فهو يضرب باثني عشر وصاحب ثلث الدين بثمانية وصاحب ربع الدين بخمسة فتكون الجملة خمسة وعشرين سهميا فيقسم نصف سهم على ذلك ٥ وإذا كان لرجل مائة درهم عينا ومائتا درهم على أحد ابنيه فأوصى لرجل بربع ماله ولا آخر بثلث الدين ولا آخر بخمس الدين فنصف الدين بين أصحاب الوصايا على مائة وثلاثة وثلاثين في قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله لأن صاحب ربع المال إنما يضرب بسبعة وثلاثين ونصف وصاحب ثلث الدين يضرب بثلاثة وثلاثين وثلث وصاحب خمس الدين يضرب بأربعين لأنه قد تمين من الدين خمسون وذلك فوق حقه قد انكسر على عشرة بالاثلاث والارباع فيحمل كل عشرة على اثني عشر فكان حق صاحب خمس الدين في ثمانية وأربعين وحق صاحب ربع المال في خمسة وأربعين وحق صاحب ثلث الدين في أربعين فإذا جمعت بين هذه السهام كانت الجملة مائة وثلاثة وثلاثين سهميا فلهذا قسم نصف الدين بينهم على ذلك وأما على قياس قول أبي حنيفة فنصف الدين بين أصحاب الوصايا على مائتين وستين لأنه اجتمع مما تمين من الدين وصيتان وصية بأربعين منها لصاحب الخمس وبأثني عشر ونصف لصاحب ربع المال قدر سبعة وعشرين ونصف خرج عن منازعة صاحب الربع فيسلم لصاحب الخمس بقي اثنان وعشرون ونصف استوت منازعتهما فيه فكان بينهما نصفين لكل واحد منهما أحد وعشرون عشر وربع قد انكسر الدرهم بالارباع ولصاحب ثلث الدين من المئين ثلاثة وثلاثون وثلث ولصاحب ربع المال من ذلك خمسة وعشرون فجعل ما أصاب الربع ستة وثلاثون وربع ولصاحب الخمس ثمانية وثلاثون وثلاثة أرباع قد انكسر بالاثلاث والارباع فالسبيل أن يجعل كل درهم على اثني عشر سهميا فيصير مائتين من الدين وذلك خمسون ستمائة والمائة المئين ألف ومائتان ولكنك تجعل المرافقة بينهما بالخمسة فاختصر من ستمائة على خمسها وهو مائة وعشرون والمائة المئين على مائتين وأربعين ثم تعود إلى الأصل فنقول حق صاحب خمس الدين في أربعة وتسعين وحق صاحب الربع في ثلاثين مقدار ستة وستين تسلم لصاحب الخمس بلا منازعة يبقى أربعة وخمسون استوت منازعتها فيه فكان

بينهما نصفين فحصل لصاحب ربع المال من الدين سبعة وعشرون ولصاحب خمس الدين مائة وستون ومرة سبعة وعشرون فذلك ثلاثة وتسعون ولصاحب الربع من المائة العين ستون سهما فإذا ضمنت اليه سبعة وعشرين يكون سبعة وعمانين لصاحب ثلث العين ثمانون ثلث مائتين وأربعين فإذا اجتمعت بين هذه السهام كانت الجلة مائتين وستين وإن ثلاثة وتسعين مع سبعة وعمانين يكون مائة وعمانين إذا ضمنت الى ذلك ثمانين يكون مائتين وستين وكانت القسمة بينهم على ذلك عند أبي حنيفة \* ولو لم يكن أوصى بربع ماله ولكنه أوصى بربع العين والدين كان نصف العين على تسعة وعمانين سهما في قول أبي يوسف وعمر بن محمد رحمهما الله لأن صاحب خمس الدين يضرب بأربعين وصاحب ربع العين والدين إنما يضرب بخمسة وسبعين لأنه تعين من الدين مقدار الربع فهو يضرب بجميع وصيته فيها وصاحب العين بثلاثة وثلاثين وثلاث فتجعل كل عشرة على ستة لانه انكسر كل عشرة بالاثلاث والانصاف فتضرب اثنين في ثلاثة فيكون ستة وإذا صار كل عشرة على ستة فسهم مائتين من الدين ثلاثون وسهم المائة العين ستون ثم صاحب خمس للدين إنما يضرب بأربعة وعشرين وذلك أربعة أخماس مائتين من الدين وصاحب ربع العين والدين إنما يضرب بخمسة وأربعين ثلاثون بسهم مائتين من الدين خمسة عشر سهم ربع المائة العين وأربعة وعشرون إذا ضمته الى خمسة وأربعين يكون تسعة وستين وصاحب ثلث العين يضرب بعشرين سهما ثلث العين فيكون ذلك تسعة وعمانين فلهذا كانت قسمة نصف العين بينهم على تسعة وعمانين سهما وهذا قول أبي يوسف وعمر بن محمد رحمهما الله ولم يذكر قول أبي حنيفة \* قال رضى الله عنه وكان شيخنا الامام يقول إنما لم يذكره لانه مل من ذلك ويمكن تخريجهم على الاصلين اللذين يتناهما له فنقول اجتمع فيما تعين من الدين وصيتان لصاحب الخمس بأربعين ولصاحب الربع بخمسين الا أن القسمة عنده على طريق المنازعة فالمشتركة تسلم لصاحب الربع بلا منازعة ونصف الباقي بالمنازعة له ثلاثون ولصاحب الخمس عشرون ولصاحب الربع من العين خمسة وعشرون فيجتمع له خمسة وخمسون الا أن فيما زاد على الخمسين تبطل وصيته ضربا واستحقاقا فأما يضرب هو بخمسين وصاحب الخمس بعشرين وصاحب ثلث العين بثلاثة وثلاثين وثلاث فيجعل كل عشرة على ثلاثة أسهم لانكسار العشرة بالاثلاث فيكون حق صاحب ثلث العين عشرة وحق صاحب ربع العين والدين خمسة عشر لان حقه كان في خمسين وقد جعلنا كل عشرة على ثلاثة فتكون خمسة

عشر وحق صاحب ربع الدين كان في عشرين فيكون ستة فاذا جمت بين هذه السهام كان  
أحدا وثلاثين سهما فيقسم نصف العين بينهم على أحد وثلاثين سهما في قول أبي حنيفة رحمه  
الله بهذا ، وإذا كان للرجل ما تنازحهم عينا ومائة على أحد ابنيه دينا فأوصي لرجل بثلث ماله  
ولآخر ربع الدين ولا آخر بخمس العين فالمال كله عين لأن نصف العين محل لتنفيذ الوصية  
ونصفه للابن الذي لا دين عليه وهو مائة درهم ويسلم للمديون منه مثل ذلك وذلك جميع ما عليه  
فظهر أن المال قد تمين كله فيقول لمائة وهو ثلث المال لتنفيذ الوصايا فيضرب فيه الموصى له  
ربع الدين بخمسة وعشرين والموصى له بخمس العين بأربعين والموصى له بثلث المال بمائة فالسبيل  
أن يجعل كل عشرة على سهمين فيكون لصاحب الثلث عشرون ولصاحب ربع الدين خمسة  
ولصاحب خمس العين ثمانية فاذا جمت بين هذه السهام كان ثلاثة وثلاثين والثلثان ضعف  
ذلك فيكون جملة المال بينهم على تسعة وتسعين سهما عندهم جميعا وإذا كان للرجل مائة درهم  
عينا ومائة على امرأته دينا ثم مات وترك امرأته وابنه وأوصي لرجل بثلث ماله فالمائة العين  
بين الابن والموصى له على أحد عشر سهما فالسبيل في هذا أن يصحح التريضة فيخرجها من  
ثمانية للمرأة الثمن سهم وللابن سبعة ثم يزيد الموصى له مثل نصف التريضة لأن الوصية بثلث  
المال وبكل عدد ردت عليه مثل نصفه تكون الزيادة ثلث الجملة فاذا زدت أربعة على ثمانية  
صار اثني عشر ثم يطرح نصيب المرأة لأنها مستوفية لحقها بما عليها فيضرب الابن في العين  
بسبعة والموصى له بأربعة فيكون بينهما على أحد عشر ولو كانت الوصية بربع ماله كانت المائة  
العين بينهما على تسعة وعشرين للموصى له ثمانية وللابن أحد وعشرون لا بل يزيد على ثمانية  
مثل ثلثه وليس له ثلث صحيح فاضرب ثمانية في ثلاثة فيكون أربعة وعشرين يزيد عليه مثل  
ثلثه ثمانية فيكون اثنين وثلاثين يطرح من ذلك نصيب المرأة وهو ثلاثة ويطرب الابن بأحد  
وعشرين والموصى له بثمانية ولو كانت الوصية بخمس ماله فالمائة العين بينهما على تسعة أسهم  
لأنك تزيد على ثمانية مثل ربعها وذلك سهمان ثم تطرح نصيب المرأة سهما يبقى تسعة تنقسم  
العين على ذلك للموصى له سهمان وللابن سبعة فإن كان مكان الابن أخ لآب وأم وقد أوصي  
بثلث ماله فالعين بين الاخ والموصى له بالثلث على خمسة لأن أصل التريضة من أربعة فتزيد  
عليه للموصى له مثل نصفه سهمين فيكون ستة ثم يطرح نصيب المرأة فيبقى حق الابن في  
ثلاثة وحق الموصى له في سهمين فلي ذلك تنقسم العين بينهما ولو ترك مائة عينا ومائة على

امرأته مينا ومائة على ابنته دينا وترك مع ذلك بنتا وقد أوصى لرجل بثلاث ماله فللمائة للمين بين  
 البنت والموصى له على تسعة عشر لأن أصل الفريضة من ثمانية والقسمة من أربعة وعشرين  
 للموصى له ثلاثة وللابن أربعة عشر وللابنة سبعة فيزداد للموصى له بالثلاث مثل نصفه اثنا  
 عشر ثم يطرح نصيب الابن والمرأة فكل واحد منهما مستوف حقه مما عليه وإنما تقسم العين  
 بين الابنة والموصى له على تسعة عشر وللابنة سبعة وللموصى له اثنا عشر فإن أدت المرأة ما  
 عليها صار المال كله مينا مقسوما على ستة وثلاثين سهما لأنها إذا أدت ما عليها قد صار نصيب  
 الابن أكثر مما عليه ويان ذلك أن جملة المال ثلثمائة أقسمها على ستة وثلاثين سهما يكون لكل  
 مائة اثني عشر ونصيب الابن أربعة عشر ففرقا أن نصيبه أكثر من مائة فيجب له ما عليه  
 وللرأة نصيبها بما عليها ثلاثة أسهم ويؤدي ما بقي فيكون ذلك مع المائة العين مقسوما بين  
 الابنة والموصى له والابن على أحد وعشرين سهما لانه قد وصل الى الابن اثنا عشر بما عليه  
 من الدين يبقى حقه في سبعين وحقها في تسعة عشر كما ينأ \* ولو كانت الوصية بخمس ماله  
 ولم تؤد المرأة شيئا فالمال الذي على الابن عين لان نصيبه أكثر من مائة ويان ذلك أنه يطرح  
 نصيب المرأة ويقسم المائة العين مع ما على الابن ينهم على سبعة وعشرين لان الفريضة  
 كانت من أربعة وعشرين وزدنا الموصى له بالخمس مثل ربعها ستة فيكون ثلاثين ثم يطرح  
 نصيب للمرأة ثلاثة يبقى سبعة وعشرون فيكون كل مائة على ثلاثة عشر ونصف حق الابن  
 أربعة عشر ففرقا أن نصيبه أكثر من المائة فلها قسمنا المائتين على سبعة وعشرين للموصى  
 له بالخمس ستة وللابنة سبعة وللابن أربعة عشر ثلاثة عشر ونصف قد كان مستوفيا له ويستوفي  
 نصف سهم مما بقي \* قال وإذا كان للرجل مائة درهم مينا ومائة على ابنته دينا ثم مات وترك  
 من الورثة امرأته وابنته وابنه لا وارث له غيرهم وأوصى لرجل بثلاث ماله فللمائة العين بين  
 الابن والمرأة والموصى له على تسعة وعشرين سهما للموصى له من ذلك اثنا عشر وللابن أربعة  
 عشر وللرأة ثلاثة لان القسمة بين الورثة من أربعة وعشرين للمرأة ثلاثة وللابن أربعة عشر  
 وللابنة سبعة ثم تزداد الوصية بثلاث المال مثل نصفه اثني عشر فيكون ستة وثلاثين ثم يطرح  
 من ذلك نصيب الابنة لأنها مستوفية حقها مما عليها فيبقى تسعة وعشرون فلها تقسم العين  
 بينهم على تسعة وعشرين كما ينأ \* وإذا كان للمرأة مائة درهم مينا ومائة على زوجها دينا من  
 صداقها فأوصت لرجل بربع مالها ثم ماتت وترك من الورثة زوجها وأمها وأختها لا يها

وأما وأختين لأمها فالمائة المين تقسم بين الأم والاخوات والموصى له على أحد وثلاثين لانا  
نصح قبل الوصية فنقول للزوج النصف ثلاثة وللأم السدس سهم وللأختين للام الثالث  
سهمان وللأختين لاب وأم الثلثان أربعة فتكون القسمة من عشرة وهي مسئلة أم التزوج  
ثم زاد الوصية بالربع مثل ثلاثة وليس للعشرة ثلث صحيح فاضرب ثلاثة في عشرة فيكون  
ثلاثين ثم يزداد للموصى لمثل ثلثها عشرة ثم يطرح نصيب الزوج لان عليه فوق حقه ونصيبه  
كان ثلاثة ضربناها في ثلاثة فتكون تسعة فاذا طرحت ذلك من أربعين بقي أحد وثلاثون  
فتقسم المين بينهم على هذا للموصى له عشرة وقد كان للام سهم ضربناه في ثلاثة فهو ثلاثة  
وللاختين للام سهمان ضربناهما في ثلاثة فتكون ستة وللأختين لاب وأم أربعة ضربناها  
في ثلاثة فتكون اثني عشر قال وإذا كان للرجل على امرأته مائة درهم ديناً فأت ترك  
مائة عينا وأوصى لرجل بخمس ماله وترك من الورثة امرأته وابنيه وأبويه فالمائة المين بين  
الموصى له وبين الابن والابن على مائة وثلاثة عشر سهماً لان هذه القرينة اذا صححتها  
كانت من سبعة وعشرين فانها مسئلة المنبرية ثم يزداد للموصى له ربع ذلك لانه أوصى له بمثل  
سبعة وعشرين فتكون مائة وخمسة وثلاثين الا أنه يطرح نصيب المرأة لانها استوفت حقها  
مما عليها وقد كان نصيبها ثلاثة ضربناها في أربعة فتكون اثني عشر يبقى ثلاثة ومائة وعشرون  
فتقسم المين بينهم على هذا للموصى له سبعة وعشرون وللأختين أربعة وستون وقد كان لها  
سنة عشر وضربنا ذلك في أربعة ويحسب للمرأة نصيبها مما طبعه سبعة عشر درهما وسبعة أسباع  
فيؤدى ما بقي فيقتسمونه على ما وصفتناه قال وإذا كان للرجل عشرة دراهم عينا وعشرة على أحد  
ابنيه ديناً فأوصى لرجل بخمس ماله الا درهما فان الموصى له يأخذ من العشرة المين درهمين  
ونصفاً ويأخذ الابن الذي لادين عليه ما بقي وطريق التخيير لهذه المسئلة من أوجه أحدها  
انا لا نعتبر الاستثناء في الابتداء ولكن يعطى الموصى له بالخمسة خمس المين وذلك درهماً  
ثم يسترجع بالاستثناء أحدهما فيكون في يد الورثة تسعة بين اثنين لكل واحد منهما أربعة  
ونصف ولكن لا يعطى الابن المديون نصيبه فان عليه فوق حقه بل يقسم ذلك بين الابن الذي  
لا دين عليه وبين الموصى له على مقدار حقهما قبله وحقهما قبله أنلانا فان درهمين من الدين  
للموصى له لانه خمس العشرة الدين ولكل ابن أربعة فاذا اقتسما أربعة ونصف بينهما أنلانا  
يكون للموصى له درهم ونصف وللأختين ثلاثة قد أخذ الموصى له مرة سهماً قدره درهم

ونصف وأخذ الابن مرة أربعة ونصفا ومرة ثلاثة فيكون ذلك تسعة وقد تبين من الدين  
مثل ذلك فتبين أن العين تسعة عشر ونصف خمس ذلك ثلاثة ونصف وقد قلنا الوصية في  
ثلاثة ونصف واسترجعنا بالاستثناء درهما إلى أن يؤدي الابن المديون ما عليه فيحتد بمسك  
من ذلك كمال حقه ثمانية ونصفا ويؤدي ما بقي وهو درهم ونصف فيقسم بين الابن والموصي  
له على مقدار حقهما أثلاثا فيحصل للموصي له ثلاثة ولكل ابن ثمانية ونصف \* والطريق  
الثاني أن تجعل العشرة العين مقسومة بين الابن الذي لا دين عليه وبين الموصي له على مقدار  
حقهما أثلاثا لأن المديون استوفى حقه مما عليه فطرح سهامه فإذا طرحت قسمنا العشرة  
أثلاثا وكان للموصي له ثلاثة وثلاث ثم منه بالاستثناء خمسة أسداس درهم لأن المستثنى درهم من  
خمس جميع المال وهو أربعة وهو ربع ما يسلم للموصي له وربع ثلاثة وثلاث خمسة أسداس فيبقى  
للموصي له درهمان ونصف ويسلم للابن سبعة ونصف والتخرج كما بينا وعلى طريق الدينار  
والدرهم نقول السبيل أن يجعل الخارج من الدين دينار ويضمه إلى العشرة العين فيكون  
للموصي له عشرة خمس ذلك وذلك درهم وخمس دينار ثم يسترجع بالاستثناء درهما فيضمه  
إلى الباقي فيكون بين الاثنين نصفين ولكل واحد منهما أربعة دراهم ونصف وخمسا دينار  
وحاجتنا إلى دينارين فإنا جعلنا الخارج من الدين وهو نصيب الابن المديون دينارا فأربعة  
أخماس دينار قصاص بمثلها يبقى في يد الورثة تسعة دراهم يعادل دينارا أو خمسا فتبين أن قيمة  
الدينار سبعة ونصف وإنا حين جعلنا الخارج من الدين دينارا كان ذلك يجرى سبعة ونصفا  
وأعطينا الموصي له درهمين وخمس دينار قيمته درهم ونصف فكانت ثلاثة ونصفا واسترجعنا  
منه درهما يبقى له درهمان ونصف فاستقام وطريق الجبر فيه أن تجعل الخارج من الدين  
شيئا وتضمه إلى العشرة العين ويعطى الموصي له خمس ذلك درهمين وخمس شيء فيسترجع  
بالاستثناء درهما ويحصل في يد الورثة تسعة دراهم وأربعة أخماس شيء في يد الورثة قصاصا بمثلها  
يبقى في أيديهم تسعة دراهم تعادل شيئا وخمس شيء فأكل ذلك شيئين بأن تزيد على ذلك مثل  
ثمنه وزد ما يعده أيضا مثل مثليه وذلك ستة فيكون خمسة عشر فإذا تبين أن الشيئين يعادلان  
خمس عشرة عرفنا أن الشيء الواحد يعادل تسعة دراهم ونصفا فإما حين جعلنا الخارج من  
الدين شيئا كان ذلك بمعنى سبعة ونصف وطريق الخطأين في ذلك أن تجعل الخارج من الدين  
درهما فيكون عدل أحد عشر ثم يعطى للموصي له خمس ذلك درهمين وخمسا ويسترجع بالاستثناء

حرمها فيكون في يد الورثة تسعة دراهم وأربعة أخماس وحاجة الورثة إلى درهمين ظهر الخطأ  
 بزيادة سبعة وأربعة أخماس فد إلى الأصل واجعل الخارج من الدين درهمين فاقط الموصى  
 له خمس ذلك درهمين وخمس درهم واسترجع بالاستثناء درهما فيكون في يد الورثة عشرة  
 وثلاثة أخماس وحاجته إلى أربعة ظهر الخطأ بزيادة ستة وثلاثة أخماس وكان الخطأ الأول  
 بزيادة سبعة وأربعة أخماس فلما زدنا في النصيب درهمين ثبت خطأ درهم وخمس وبقي خطأ  
 ستة وثلاثة أخماس فمرفقان كل درهم يؤثر في درهم وخمس وبقي خطأ ستة وخمس فبالسبيل  
 أن يزيد ما يذهب خطأ ما بقي وذلك خمسة دراهم ونصف فإن خمسة دراهم يذهب خطأ ثلاثة  
 أخماس درهم إذا كان ما بين كل درهم خمس فإذا زدنا هذا في الخارج من الدين ظهر أن  
 الخارج من الدين سبعة ونصف والتخريج الخ كما بينا وعند معرفة طريق الخطأين يتيسر  
 التخريج على طريق الجامعين قال ولو كان أوصى له بخمس ماله إلا ثلاثة دراهم أخذ  
 الموصى له من العشرة والعين خمسة أسداس درهم يكون للذي لا دين عليه منها تسعة دراهم  
 وسدس أما على الطريق الأول فتقول لا يعتبر الدين في الابتداء لأنه تآو ولا الاستثناء  
 ولكن يعطى الموصى له خمس العين وذلك درهماً ثم يسترجع منه بالاستثناء ثلاثة دراهم  
 وفي يده درهماً فالدرهم الثالث يكون ديناً عليه ويسمى هذا مالا عليه على المال فإذا استرجعنا  
 منه بالاستثناء ثلاثة صار معنا أحد عشر فيقسم ذلك بين الاثنين نصفين لكل واحد منهما خمسة  
 ونصف إلا أن نصيب الابن المديون يأخذه الابن الذي لا دين عليه والموصى له قصاصاً بحقهما  
 وحقهما قبله أثلاثاً فإن للموصى له من تلك العشرة درهمين والابن أربعة فيقسم بين الاثنين  
 هذه الخمسة ونصف بينهما أثلاثاً ثلث ذلك درهم وخمسة أسداس للموصى له فإذا أخذ ذلك  
 قضى ما عليه بدرهم وتبقى له خمسة أسداس والباقي للابن وهو تسعة دراهم وسدس ويسلم  
 للمديون مثل ذلك مما عليه إلى أن يتيسر خروج ما بقي من الدين فيئخذ بمسك المديون مما عليه  
 كمال حقه تسعة دراهم ونصف لأن خمس المال أربعة والمستثنى ثلاثة فإما يبقى للموصى له درهم  
 والباقي بين الاثنين وذلك تسعة عشر لكل واحد منهما تسعة ونصف فيؤدى المديون نصف  
 درهم ثم يقسم ذلك بين الموصى له والابن الذي لا دين عليه أثلاثاً على مقدار حقهما فيكون  
 كل واحد منهما مستوفياً كمال حقه وعلى الطريق الثاني السبيل أن تقسم العين بين الابن الذي  
 لا دين عليه والموصى له على مقدار حقهما أثلاثاً ويحصل للموصى له ثلاثة وثلاثون ثم يسترجع



منه بالاستثناء ثلاثة ارباع ماسلم له كان مقدار ذلك درهمين ونصفا فبقى خمسة اسداس درهم  
ثم التخرج الى آخره كما بينا ونخرجه على طريق الحساب على نحو ما قلنا في المسئلة الاولى \*  
قال ولو أوصى لرجل بدرهم من ماله أو بدرهمين ثم مات ولم يترك غير ابنه فإن الموصي له  
يأخذ جميع وصيته من العشرة العيين لان ماسمى له أقل من ثلث العيين والموصى له بقدر  
سهمين من المال وحقه مقدم على حق الورثة في الثلث فلذا قلنا يأخذ جميع وصيته سواء  
أوصى له بثلاثة أو أربعة أو خمسة وان كان أوصى له بستة فليخذ لا يأخذ الا خمسة لان ثلث  
المتعين من المال خمسة فانه قد تعين من الدين نصيب الابن للمديون وذلك خمسة دراهم مثل  
نصف العيين فان السالم للابن الآخر نصف العيين فلذا يأخذ الموصى له نصف العيين فان خرج  
من الدين شيء كان الخارج بين الابن والموصى له بمنزلة العيين الى أن يصل الى الموصى له كمال  
حقه وهو ستة دراهم ثم يسلم ما بقي بعد ذلك للابن الذي لادين عليه قال فان أوصى لرجل  
بدرهم ولا آخر بخمس ماله فان الموصى له بالدرهم يأخذ من العيين درهما ويأخذ الموصى  
له بالخمس من العيين ثلاثة دراهم وسدسا والباقي للابن الذي لادين عليه وذلك لان الموصى  
له بخمس المال شريك الوارث فكما ان حق الموصى له بمال مسعى يكون مقدما على حق  
الوارث فكذلك يكون مقدما على حق من هو شريك الوارث فيبدأ بالموصى له بالخمس بالدرهم  
فيعطى درهما يبقى تسعة دراهم فيأخذ الموصى له بالخمس خمس العيين درهمين يبقى سبعة بين  
الابنين نصفيين ولكن الابن المديون لا يعطى نصيبه بل يكون نصيبه للموصى له بالخمس  
وللابن الآخر مكان مالهما عليه وحقهما قبله اثلاث لان حق الموصى له في درهمين مما عليه  
وحق الابن في أربعة فيقسمان نصيبه وهو ثلاثة ونصف بينهما اثلاثا للموصى له درهم  
وسدس فقد أخذ مرة درهمين فصار له ثلاثة وسدس وللابن خمسة اسداس وقد تعين من  
الدين مثل ذلك المتعين خمسة عشر درهما وخمسة اسداس وقد تقضنا الوصية في خمس ذلك  
ثلاثة وسدس الى أن يتيسر خروج ما بقي من الدين فيمسك المديون نصيبه مما عليه سبعة  
ونصفا ويؤدى درهمين ونصفا فيقسم بين الموصى له والابن الآخر اثلاثا حتى يحصل للموصى  
له كمال حقه أربعة دراهم وللابن سبعة ونصف وعلى الطريق الآخر يحمل كان المال كله بين  
فلا يعتبر في الابتداء وصية الموصى له بالدرهم في مقاسمة الورثة فيكون حق صاحب الخمس  
في أربعة دراهم وحق الابن الذي لادين عليه في ثمانية فتقسم العيين بينهما على مقدار حقهما

أثلاثا لأن الابن المديون يستوفي حقه مما عليه فيحصل للموصى له ثلاثة وثلاث ثم تقول وصية صاحب الدرهم مثل ربع وصية صاحب الخمس فيسترد من الابن الذي لادين عليه مثل ربع ما أخذ منه الموصى له بالخمس وذلك خمسة أسداس درهم فيقسم الى ما في يده فيصير أربعة دراهم وسدسا ثم حق الموصى له بالدرهم مقدم فيمطى درهما من هذه الجلة ويبقى للموصى له بالخمس ثلاثة دراهم وسدس والتخريج كما بينا \* ولو كان المال اثني عشر درهما عينا واثني عشر على أحد ابنيه ديناً وأوصى لرجل بسدس المال يأخذ من العين ثلاثة دراهم وسبع درهم لأن وصيته لاحدهما بدرهمين من العين وهو مقدم كما بينا فيأخذ درهمين والموصى له بسدس المال يأخذ من العين درهمين فسدس المال بينه وبين الابن الآخر على مقدار حقهما قبله أسباعاً فان حق الموصى له قبله في الدرهمين وحق الابن في خمسة فسبعاه درهم فيكون للموصى له سبعة هذه الاربعة وللابن خمسة أسباعه وكل سبع أربعة أسباع فسبعاه درهم وسبع اذا ضم ذلك الى الدرهمين كان ثلاثة وسبعاً يبقى في يد الابن ستة وستة أسباع وقد نفذنا الوصية في سدس ذلك ثلاثة وسبع الى أن ثبت خروج الدين فيمسك الابن المديون حصته وذلك تسعة دراهم ويؤدي ثلاثة فيقتطعها الابن وصاحب السدس المال أسباعاً سبعاً للموصى له وذلك تسع درهم اذا ضمه الى ما أخذ يحصل له أربعة سدس المال يبقى للاب درهمان وسبع اذا ضمه الى ما أخذ كان ذلك له تسعة دراهم كمال حقه \* وعلى الطريق الآخر يحمل المال كله كأنه عين ولا تعتبر الوصية بسدس العين في الابتداء فيكون للموصى له بسدس المال وللابن الآخر على مقدار حقهما أسباعاً سبعاً للموصى له وذلك ثلاثة دراهم وثلاثة أسباع ثم وصية الموصى له بسدس العين مثل نصف وصية الموصى له بسدس المال فيسترد من الابن مثل نصف ما أخذه الموصى له وذلك درهم وخمسة أسباع فاذا ضم ذلك الى ثلاثة وثلاثة أسباع يكون خمسة دراهم وسبع يأخذ الموصى له وذلك درهم وخمسة أسباع فاذا ضم ذلك الى ثلاثة وثلاثة أسباع يكون خمسة دراهم وسبع يأخذ الموصى بسدس العين من ذلك درهمين لأن حقه مقدم ويبقى للموصى له بسدس المال ثلاثة دراهم وسبع والتخريج كما بينا \* واذا كان للرجل مائة درهم عينا ومائة على أحد ابنيه ديناً فأوصى لرجل بنصف العين أخذ الموصى له نصفها لأن وصيته ما زادت على ثلث المتعين من المال فقد تمين من الدين مثل نصف العين وهو نصيب الابن المديون فلها نفذ للموصى له مثل جميع وصيته فلا وأوصى له بثلثي الدين أخذ أيضاً نصفها لأن وصيته زادت

على الثلث والتمتع من الدين يكون مثل نصيب الابن الذي لا دين عليه فلو تقفنا الوصية في  
 ثلث المين كان السالم للابن ثلاثة وثلاثا ويتمين من الدين مثل ذلك فيحصل تنفيذ الوصية في  
 نصف المال وذلك لا يجوز فلهذا يسلم له نصف المين ولو أوصى لرجل بنصف ماله وأجاز  
 الابن الوصية له ولم يجز كل واحد منهما ما أجاز صاحبه فاجازة الابن الذي عليه الدين  
 باطلة في المال أما قوله ولم يجز كل واحد منهما ما أجاز صاحبه فانما تظهر فائدة هذا في المسئلة  
 الثانية وأما قوله ان اجازة الابن المديون باطلة فلان المديون لا يسلم له شيء من المين وأما  
 من الاجازة في سلامة شيء من المال منها للموصى له فانما تسلم اجازة من يكون متسكنا من  
 استيفاء شيء من المين دون من لا يكون متمكنا (ألا ترى) أن الابن الذي أجاز وصية  
 أبيه لو لم يكن وارثا بأن كان قاتلا كانت اجازته باطلة فهذا مثله ثم يأخذ الموصى له نصف المين  
 وذلك خمسون درهما بلا مئة لأحد ويكون للابن الذي لا دين عليه النصف الباقي وقد  
 أجاز للموصى له حصته فيعطيه من هذا النصف اثني عشر ونصف فيؤمر بدفع ذلك القدر  
 الي الموصى له وعلى الطريق الآخر يجمل كأن المال عين فيكون للموصى له اثنتي عشرة  
 وستون وثلثان بلامنة الاجازة يبقى من حقه ثلاثة وثلثون وثلث نصف ذلك في حصة كل  
 واحد من الاثنين وذلك ستة عشر وثلثان فيعطى له من المين الثلث وذلك ثلاثة وثلثون  
 وثلث يبقى ستة وستون وثلثان بين الاثنين نصفين ثم لا يعطى المديون نفسه بل يقسمه  
 الآخران على مقدار حقهما قبله وحقهما قبله سواء فيأخذ الموصى له ستة عشر وثلثين فيحصل  
 له خمسون درهما ثم ان الموصى له يأخذ من الابن الذي لا دين عليه مثل ربع نصيبه الاصل  
 وذلك ثمانية وثلث فيصير له ثمانية وخمسون وثلث ويأخذ أيضا مثل ربع ما أخذه في المرة  
 الثانية وهو في أربعة دواهم وسدس فيكون ذلك اثنين وستين ونصف وانما يأخذ مثل أربعة  
 لما بينا أنه انما أجاز له الوصية فيما زاد على الثلث الى تمام النصف وما زاد على الثلث الى تمام  
 النصف يكون ربع الثلثين فمرقا أن كل واحد منهما انما أجاز له الوصية في ربع ما يسلم  
 له الى أن يتيسر خروج الدين فليخذ الابن المديون يمسك ميراثه وذلك ستة وستون وثلثان  
 ويؤدى ثلاثة وثلثين ونصف فيقسم بين الآخرين لكل واحد منهما ستة عشر وثلثان ثم  
 يستوفى الموصى له من الابن الذي لا دين عليه ربع ما أخذ باعتبار اجازته وذلك أربعة  
 وسدس فيسلم له ستة وستون وثلثان ويأخذ من الابن الذي عليه الدين ما أجاز الوصية فيه

لانه لما تمين الدين حملت اجازته وذلك ستة عشر وثلثان فيصير له ثلاثة وثلثون وثلث وقد  
 كان السالم له بلا منة خمسون وظهر الآن أن ثلث المال ستة وستون وثلثان فيأخذ من كل  
 واحد منهما أيضا ثمانية وثلثا حتى يسلم له كمال مائة درهم ويبقى لكل واحد منهما خمسون  
 درهما فان قال الابن الذي لا دين عليه قد أجزت له جميع وصيته وجميع ما أجاز له أخي من  
 ذلك كله أخذ الموصي له من المائة المين ثلثا لان اجازة المديون في المين انما تصح بحق الابن  
 الذي لا دين عليه وقد أجاز هو اجازته فكما أن وصية الموصي تغذ باجازته في حقه واذا  
 نفذت اجازتهما قلنا المائة المين تقسم بين الابن والموصي له على مقدار حقهما وبحق الموصي له  
 مائة في درهم وبحق كل ابن في خمسين فتقسم المائة المين بينهما أثلاثا ثلثاها للموصي له وذلك  
 ستة وستون وثلثان وثلثاها لابن وقد تمين من الدين مثل ذلك فظهر أن التمين من المال مائة  
 وثلاثة وثلثون وثلث وانما نفذنا الوصية في نصفها فاذا يسر خروج الدين أسسك المديون  
 حصته وذلك خمسون درهما وأدى خمسين فاقسمها الابن والموصي له أثلاثا للموصي له ثلثاها  
 وذلك ثلاثة وثلثون وثلث فيصير اليه كمال حقه مائة درهم ويسلم لكل ابن خمسون درهما  
 \* ولو كان أوصي له بنصف المين ونصف الدين فأجاز الوارثان ذلك فأجازة الذي عليه الدين  
 باطلة ويأخذ الموصي له ثلثي المال المين لانه قد تمين من الدين نصفه باعتبار نصيب الابن  
 المديون وقد بينا أن الموصي له بالمال المين حقه مقدم على حق الوارث وقد أجاز الابن الذي  
 لا دين عليه وصيته واجازته صحيحة في حقه فيضرب الموصي له بنصف المين ونصف الدين  
 وذلك مائة درهم والابن انما يضرب فهذا كانت المين بينهما أثلاثا للموصي له ثلثاها وللابن  
 ثلثها \* فان قيل فاذا سلم الابن ثلثها وظهر أن التمين من الدين ثلثها \* قلنا السالم للابن ثلث  
 المين في الصورة وفي الحكم نصف المين لان الموصي له انما استعق تلك الزيادة عليه باعتبار  
 اجازته فيكون كالسالم له في حكم وهذا يبين أن التمين من الدين في الحكم خمسون درهما ولو  
 أجاز له الابن الذي لا دين عليه وصيته وأجاز أيضا ما أجاز له أخوه أخذ الموصي له من المال  
 المين خمسة وسبعين درهما والابن الذي لا دين عليه خمسة وعشرين درهما لانه انما يستعق  
 باجازة كل واحد منهما ستة عشر درهما وثلثي درهم نصف ذلك في الدين ونصفه في المين  
 وقد بينا أن اجازة الابن المديون في المين غير صحيح بحق الذي لا دين عليه ولو لم يجز الابن  
 الآخر اجازته لكان الموصي له يأخذ ستة وستين وثلثين فاذا أجاز اجازته أخذ مع ذلك ثمانية

وتلك الحصة من الاجازة في المائة الدين فتكون خمسة وسبعين درهما وعلى الطريق الآخر  
 تقسم المائة الدين اثلاثا ثم الموصى له يأخذ من الابن الذي لادين عليه حصة اجازته في المائة  
 الدين وذلك ثمانية وثلاث ويتقسم نصيب الابن للمديون وهو ثلث المائة بينهما نصفين فيسلم له  
 أيضا ستة عشر وثلثان فيكون ذلك ثمانية وخمسين وثلثا والنصف الذي أخذه الابن الذي  
 لادين عليه يأخذه أيضا بالاجازة لان ذلك قد تعين من الدين وانما يسلم له عوضا عن حصته  
 من الدين وقد أجاز وصيته فيه فيكون حق الموصى له فيه مقدما على حقه فاذا ضم ذلك الى  
 ما أخذه كان له خمس وسبعون فاذا ثبت خروج ما بقي من الدين أمسك المديون من ذلك  
 خمسين ودفع من ذلك اليها خمسين فيكون بينهما نصفين لان حصة الاجازة في الدين قد  
 وصلت اليه فبقى حقهما فبأبقي من الدين سواء فاذا اقتسما هذه الخمسين نصفين سلم للموصى له  
 مائة درهم كمال حقه ولكل ابن خمسون \* ولو كان أوصى له بثلث ماله أجاز أو لم يجز فهو  
 سواء وبأخذ الموصى له نصف الدين لان الموصى له يستغنى عن اجازة الورثة في استحقاق  
 ثلث المال بالوصية وهو شريك الورثة بالثلث فيما يتعين من المال وما يتوى منه ولو كان  
 أوصى بثلث الدين وثلث الدين لرجل فأجاز أخذ من الدين مائة وخمسين وثلثا \* قال  
 رضى الله عنه واعلم بأن اجازتهما هاهنا في الابتداء معتبرة وفي الانتهاء غير معتبرة ثم نصف  
 الدين وهو خمسون سلم للموصى له بلامنة الاجازة يبقى الى تمام حقه ستة عشر وثلثان فانه قد  
 تعين من الدين مقدار حقه والزيادة فيه وحقه مقدم وما يسلم له بالاجازة يكون من جهة  
 الابنين نصفين الا أن اجازة الابن المديون غير معتبرة في الدين واجازة الابن الآخر معتبرة  
 فبأخذ حصته ثمانية وثلثا فلذا كان له ثمانية وخمسون وثلث فان أجاز الابن الآخر ما أجاز له  
 لابن المديون أيضا أخذ الموصى له من المائة الدين ستة وستين وثلثين لان حصة المديون  
 انما كانت لا تسلم للموصى له بالاجازة لدفع الضرر عن الابن الآخر فاذا رضى به الابن  
 الآخر أخذ كمال حقه فقد تعين من الدين مقدار حقه وقد صحته الاجازة منهما جميعا وحقه  
 فيما تعين يقدم على حق الورثة \* قال رضى الله عنه طس عيسى بن هذا الفصل وقال انه أعطى  
 الموصى له جميع وصيته قبل خروج ما بقي من الدين ولم يفعل مثل هذا فيما تقدم لافي الوصية  
 بثلث المال ولا في الوصية بثلث الدين والدين ومن حيث المعنى لا فرق بين هذا وبين ما سبق  
 ولكنا نتول انما فصل ذلك استحصانا لاظهار تأثير الاجازة فان اجازتهما بعد خروج الدين

لغو فلو لم يحصل له جميع وصيته قبل خروج ما بقي من الدين صارت منه الاجازة لنوا أصلا  
وهي معتبرة بخلاف ما سبق فهناك الاجازة مؤثرة بعد خروج ما بقي من الدين لان الوصية  
بنصف المال فمن هذا الوجه يقع الفرق بينهما ثم اذا خرج ما بقي من الدين بطلت الاجازة  
وأمسك الابن المديون ستة وستين وثلاثين كمال حقه وأعطى ثلاثة وثلاثين الى أخيه وقد سلم  
للموصى له كمال حقه • ولو كان أوصى بنصف ماله فأجاز الابن الذي عليه الدين ولم يجز  
الآخر فأجازته باطلا لان المديون لا يتمكن من أخذ شيء من المدين ولا تمنع اجازته فيه  
ولانه مستوف جميع ميراثه ولكن الموصى له يأخذ نصف المدين فاذا خرج ما بقي من الدين  
وذلك ثلاثة وثلاثون وثلاث اقسام نصفين حتى يستوفي الذي لادين عليه ستة وستين وثلاثين  
كمال حقه ثم يرجع الموصى له على الابن المديون بستة عشر وثلاثين لانه لما تعين المال كله علمت  
اجازته في حصته وذلك ستة عشر درهما وثلاث درهم فيأخذ ذلك منه ويبقى لابن المديون  
خمسون درهما لانه في حقه يحمل كليهما أجازا وقد سلم الابن الآخر ستة وستين وثلاثين لانه  
في حقه يحمل كليهما لم يميزا • واذا ترك الرجل ابنين وله على أحدهما ألف درهم وترك دارا  
تساوي ألف درهم فأوصى لرجل بماله فلموصى له ثلث الدار وللابن الذي لادين عليه ثلث  
الدار في يد الوارث والموصى له حتى يرفع الى القاضي الامر بخلاف ما سبق فان هناك المال المدين  
من جنس الدين فخصيب المديون منه يأخذه الموصى له والابن الآخر قضاء بماله عليه لان  
صاحب الدين اذا ظفر بجنس حقه يكون له أن يأخذه وما هنا نصيبه من الدار ليس من  
جنس ما عليه من الدين فلا يبقى وصاحب الدين يأخذه لما في أخذه من معنى البيع وذلك لا يتم  
لصاحب الدين وحده ولكنه يوقف في أيديهما لما له من الدين عليه بمنزلة المرهون في يد  
المرتبن والمبيع في يد البائع محبوس بالقبض والابن محبوس بالجلل وهذا لانه لو سلم ذلك  
الى الابن المديون ازداد نصيبه على نصيب الابن الآخر من التركة وذلك لا يجوز ثم يرفع  
الامر الى القاضي فيقول القاضي للابن المديون أد ثلثي الالف التي لها عليك والابن ثلث  
الدار الذي صار لك وأوفينا هؤلاء حقوقهم لان القاضي نصب للنظر ودفع الضرر عن الجانبين  
وذلك فيما قلنا فان أدى اليهما ثلثي الالف أخذ ثلث الدار لانه وصل اليهما كمال حقهما ويصل  
اليه كمال حقه أيضا وان لم يفعل باعه القاضي فأخذنا منه نصفين قيل هذا قولها فاما عند أبي  
حنيفة رحمه الله فلا يبيع القاضي نصيبه من الدار لان لها عليه دين ومن أصل أبي حنيفة رحمه

اقتأن القاضى لا يبيع على المديون ماله وقيل بل هو موله جميعا لأن نصيبه من الدار تركه الميث  
 والقاضى فى التركة ولاية البيع لمكان الدين فيبيع نصيبه ويدفع الثمن اليهما نصفين لأن حقهما  
 فيما عليه سواء ثم يرجعان عليه بما بقي لهم وكذلك كل مال تركه الميث سوى الدراهم فهو والدار  
 سواء لأن نصيب الابن المديون من هذا المال ليس من جنس ما عليه وكذلك المال لو كان دنائير  
 الاعلى قول ابن أبى ليلى فانه يقول يأخذون ذلك قضاء مما لها عليه وهذا مذهبه أيضا فى  
 صاحب الدين اذا ظفر بشئ من مال المديون يأخذ التقدين ودينه من التقدا الآخر وهو اختيار  
 بعض مشايخنا أيضا لأن الدراهم والدنائير فى كثير من الاحكام كجنس واحد وأما فى  
 ظاهر الرواية فأخذ الدنائير مكان الدراهم يكون مبادلة فلا ينفرد به صاحب الدين وكذلك  
 ان كانت الدراهم التى عليه نهرجة وما تركه الميث أجود منها لانها لو استوفيا نصيبه مكان  
 ما عليه باعتبار الوزن كان فيه ابطال حق المديون فى الجودة ولو استوفيا باعتبار القيمة التى  
 فى الدار فان كان ما عليه أجود مما خلقه الميث من الدراهم فرضيا يأخذ نصيب المديون  
 قصاصا قلبها ذلك لانها تجوزا بدون حقها وأسقطا حقها فى الجودة وان لم يرضيا بذلك  
 كانت كجنس آخر من الدنائير وغيرها لانها لا يتمكنان من استيفاء ذلك باعتبار القيمة  
 لما فيه من معنى الربا وقد انعدم الرضا منها باستيفاء ذلك قضاء من حقهما باعتبار الوزن  
 فيكون فى معنى خلاف جنس الدين فيرفع الى القاضى حتى يبيعه لهم فيوفيهم حقهم • ولو كان  
 للبيت على أحد ابيه ألف درهم ديناً وترك عبداً يساوى ألف درهم وداراً تساوى ألف  
 درهم ولم يوص بشئ فالابن الذى لادب عليه يستوفى حصته من العين ويمنع المديون من  
 حصته حتى يستوفى منه ما عليه من الدين لانه لا يتمكن من استيفاء نصيبه مكان ما عليه من  
 الدين لانعدام المجاسة ولا يتمكن المديون من أخذه لانه حيثئذ يسلم له من التركة أكثر  
 مما يسلم لاختيه فينتي نصيبه موقوفا الى أن يعطى نصف ما عليه من الدين الى أخيه فان  
 أعتق الابن المديون العبد فقد العتق من نصيبه لانه مالك لنصيبه وان كان ممنوعاً عنه  
 لحق أخيه فينفذ عتقه فيه كالمشتري اذا أعتق المبيع قبل القبض ومولى الابن اذا أعتقه قبل  
 اداء الجبل فاذا أنفذ العتق فى نصيبه كان الشريك بالخيار فى نصيبه كما هو الحكم فى عبد  
 بين شريكين يمتعه أحدهما ولا شئ على العبد من الدين الذى على الابن الآخر لأن ذلك  
 الدين مالم يلق بمالته وان كان هو محبوساً فى يده بمنزلة الابن والمبيع بخلاف المرهون اذا

أحقه الراهن وهو معتبر فان على المبد السعاية في الذين وكان متعلقا بما ليه وتلك المالية سلمت  
للمبد فلا ين الذي لادين عليه أن يحبس نصيب أخيه من التركة حتى يستوفى منه نصف  
الدين لان قبل اعتاق المبد كان حق الحبس ثابتا له في هذا النصف من الدار فلا يطل  
ذلك باعتاق المبد وان أعطاه نصف الدار لسكنه ولو بأجرة ثم بدا له أن يأخذه حتى يعطيه  
نصف الدين لم يكن له ذلك لانه بالتسليم اليه على أى وجه صار مستطاعه في الحبس والساقط  
يكون متلاشيا فلا يحتمل الاعادة كالبائع اذا سلم المبيع الى المشتري بإجارة أو اجارة • واذا ترك  
الرجل ثلثمائة درهم ديناً على أحد ابنيه وهو مسر وأعتق عبداً في مرضه يساوى ثلثمائة  
سمى المبد في نصف قيمته للابن الذي لادين عليه لان حقهما في سعيته سواء الا أن الابن  
النديون يستوفى جميع حقه مما عليه فلا يكون له أن يرجع على المبد بشئ من السعاية ولكن  
نصف قيمته يسلم للابن الذي لادين عليه • يوضعه أن المقت في المرض وصية فالمبد موصى  
له بنصف المال وقد بينا أن المال المدين يقسم بين الموصى له والابن الذي لادين عليه نصفين  
وسعيته بمنزلة مال المدين فيكون بينهما نصفين الى أن تيسر خروج الدين فيثبت بمسك  
المدينون نصيبه رده • مائة درهم وبودى مائة درهم فيكون بين الابن المقت نصفين  
حتى يسلم للابن الذي لادين عليه مائتا درهم وقد غننا الوصية للمبد في مائتين فاستقام  
الثلث والثلثان • ولو كان الغلام قيمته مائة درهم يسمى المبد أيضا في نصف قيمته لما بينا أن  
سعيته في حكم اثنين من المال والدين توافي في نصف القيمة للابن الذي لادين عليه  
فاذا تيسر خروج الدين أمسك المدينون كل حقه مائة وخمسين فادى مائة وخمسين فيقسم  
مائة من ذلك بين الابن الذي لادين عليه والمبد نصفين وما بقي للابن الذي عليه دين  
لانه لما خرج المدين تبين أن رقبته المبد كان ربع مال الميت فينفذ حقه في جميعه مجازا  
ويكون لكل ابر نصف ثلثمائة وذلك مائة وخمسون وقد أخذ من المبد خمسين درهما فيرد  
ذلك عليه ويسلم الابن الذي لادين عليه في الحاصل مائة وخمسون وقد أمسك المدينون  
مثل ذلك مما عليه فاستقام التخريج • واذا مات الرجل وترك ابنا وامراة وترك مائة  
دينا على امرأته ومائة عينا وقد أوصى من ماله بشربن درهما للرجل ولا آخر بما بقي من  
ثلثه ولا آخر ربع ماله فان الوصية بما بقي من الثلث تبطل لان الموصى له بالباقي بمنزلة  
العصبة فانما يستحق ما يفضل عن حق ذوى السهام ولم يفضل شيء لاستغراق الوصيتين



الآخرتين ثم الدين بين الموصى له بالربع والموصى له بالدراهم على أحد عشر سهما أربعة  
 من ذلك للموصى له بالدراهم والموصى له بالربع لانا لمصح السهام قبل الوصية فللمرأة الثمن  
 سهم من ثمانية والباقي للابن ثم يزداد للصيغتين مثل نصفه أربعة ثم يطرح نصيب المرأة لانها  
 مستوفية حقها مما عليها بقي أحد عشر سهما واذا قسمت المائة المين على أحد عشر كان كل سهم  
 من ذلك تسعة دراهم وجزأ من أحد عشر جزأ من درهم فيكون للموصى لها ستة وثلاثون  
 درهما وأربعة أجزاء من أحد عشر جزأ من درهم وللابن ما بقي وقد ظهر أن الثنتين من الدين  
 تسعة دراهم وجزأ من أحد عشر جزأ من درهم اذا ضمنت ذلك الى مائة كان ثلثة ستة  
 وثلاثين درهما وأربعة أجزاء من أحد عشر ثم يضرب الموصى له بالربع بربع ذلك وذلك  
 تسعة وعشرون درهما وثلاثة أجزاء من أحد عشر جزأ من درهم فقد انكسر بجزء من  
 أحد عشر جزأ فالسبيل أن يضرب سبعة وعشرين وثلاثة أجزاء الى أحد عشر فيكون ثلثائة  
 والموصى له بالدراهم يضرب بعشرين درهما اذا ضربت ذلك في أحد عشر يكون مائتين  
 وعشرين ثم بين هذه الاجزاء موافقة بنصف المشر فاذا اقتضت من ثلثائة على نصف  
 عشرها يكون ذلك أحد عشر فيقسم الثلث بينهما على ستة وعشرين سهما واذا صار الثلث على  
 هذا فالثلثان اثنان وخمسون نصيب المرأة يطرح وذلك ستة ونصف ويأخذ الموصى له بالدراهم  
 أحد عشر فيقسم ما بقي بين الموصى له بالربع وبين الابن يضرب فيه الابن بحقه والموصى له  
 بخمسة عشر تكون القسمة بينهما على هذا الى أن يتيسر خروج ما بقي من الدين فيجب للمرأة  
 نصيبها مما عليها ويؤدى ما بقي ثم تغذ الوصيتان في ثلث المال يضرب فيه الموصى له بالعشرين  
 بعشرين والموصى له بالربع بالثلث فيقتسمان الثلث بينهما على سبعة وهذا هو الصحيح من  
 الجواب وقد ذكر في كتاب الوصايا أن القسمة تكون بينهما على خمسة وبيننا أن ذلك غلط  
 والصحيح ما ذكرناه هاهنا مفسرا \* واذا مات الرجل وترك ابنيه له على أحدهما مائة درهم  
 دينار وترك مائة درهم عينا وعلى أجنبيين على كل واحد منهما مائة دينار فأوصى لكل واحد  
 من الاجنبيين بماله وأوصى لآخر بثلث المائة المين فأدى أحد الاجنبيين ماله والآخر  
 مفلس فان هذه المائة المين والمائة التي على الابن تقسم على ثمانية عشر سهما ثلاثة للمؤدى  
 وسهم للموصى له بثلث المين والباقي بين الاثنين نصفين لانه لما أدى أحد التريمين صار ما  
 على الابن عينا فانه يسلم للابن الآخر نصف الدين وذلك مائة ويسلم للمديون مثل ذلك

وهو جميع ما عليه ثم يقول كل واحد من التريمين للموصى له بمائة والذي لم يؤد مستوف وصيته بماله فلا بد من أن تغير سهامه فيجعل كل مائة على ثلاثة يضرب للموصى له بثلث المين فيسلم وكل غريم ثلاثة فيكون الثلث بينهم على سبعة والثلاثان أربعة عشر فذلك أحد وعشرون ثم يلحق نصيب التريم الذي لم يؤد يبقى ثمانية عشر فهذا كانت القسمة ثلاثمائة بينهم على ثمانية عشر كل مائة على ستة فيكون كل سهم ستة عشر وثلثان يسلم للموصى له بثلث المين ستة عشر وثلثان للتريم المؤدى خمسين والآخري بماله مثل ذلك فظهر أن المتعين من المال ثلثمائة وخمسون وإذا قلنا الوصية لهم في ثلث ذلك مائة وستة عشر استقام • ولو لم يكن أوصى لكل واحد من التريمين بماله ولكنه أوصى لكل واحد منهما بما على صاحبه فلم يؤد واحد منهما شيئاً فاللثة المين بين الموصى له بثلث المين والابن على ثلاثة أسهم لأن التريمين لا يقع لهما وصية ما لم يتعين عمل أحدهما بالأداء فإن كان كل واحد منهما موصى له بما على صاحبه وإن أدى أحدهما ما عليه فهذا والفصل الاول في التوزيع سواء لأن عمل إحدى الوصيتين تعين بالأداء فيتعين له عمل الوصية الأخرى أيضاً من قبل أن للموصى على صاحبه مثل مال صاحبه فيما أدى فيأخذه قصاصاً به بطريق المقاصة يتعين ما على الآخر فلا فرق بين هذا وبين وصيته لكل واحد منهما بماله • وإذا ترك الرجل على أحد ابنيه مائة دينار وترك نوباً يساوي مائة درهم فأوصى لرجل بثلث ماله فثلث الثوب للموصى له وثلث لابن الذي لا دين عليه وثلث موقوف إلى أن يؤدى المديون ما عليه وقد تقدم بيان نظير هذا أن عند اختلاف الجنس لا يتمكنان من أخذ نصيب الابن المديون فصالحهما ولو ترك مع الثوب مائة دينار والثوب يساوي خمسين درهماً وأوصى لرجل بثلث ماله • والآخري بالثوب فإن في قياس قول أبي حنيفة يقسم المين والثوب بين الابن الذي لا دين عليه وبين أصحاب الوصايا على ستة وعشرين سهماً وهذه من أدق المسائل من هذا الجنس لاجتماع قسمتين فإن المين يحتاج إلى قسمة على حدة لوجود المجانسة والثوب يحتاج إلى قسمة على حدة وقد اجتمع في الثوب وصيتان وصية بجميعها ووصية بثلثه والقسمة عنده في مثل هذا على طريق المنازعة فيكون الثوب على ستة أسهم ثم ثلثا المين تكون اثني عشر سهماً كل خمسين منها ستة للموصى له بالثلث أربعة فيحصل لكل واحد من الموصى لها خمسة ولذا كان المال المتعين مائة وخمسين ظهر أن المتعين من الدين مثل نصفه وذلك خمسة وسبعون فيكون تسعة أسهم ولصاحب الثوب خمسة فيحصل

الثلث بينهما على ثلاثة عشر والثلاثون ستة وعشرون ثم يطرح لصيب الدينون ويضرب الابن  
 الذي لا دين عليه بثلاثة عشر والموصى لها بثلاثة عشر فتكون تسعة الدين بينهما على ستة  
 وعشرين والثوب ثلث الدين فاذا صار الكل على ستة وعشرين كفى الثوب من ذلك ثمانية  
 وثلاثين للموصى له بالثلث من الثوب خمسة أسهم من ثمانية وثلاثين يأخذ ذلك بقي من الثوب  
 ثلاثة وثلاثين يضم ذلك الى المائة الدين فيقسم بين الابن الذي لا دين عليه وبين الموصى له فاما  
 المائة فتقسم بينهما على أحد وعشرين سهما يضرب الابن بثلاثة عشر والموصى له بثمانية وأما  
 ما بقي من الثوب فيقسم على أربعة وثلاثين يضرب فيه الموصى له بالثلث ثمانية والاثان بستة  
 وعشرين وهذا لانه لا عجاسة بين الثوب وبين الدراهم فلا بد من اعتبار نصيب الابن المدينون  
 من الثوب على أن يوقف ذلك في يد الابن الذي لا دين عليه الى أن يؤدي ما عليه من الدين  
 أو يبيعه القاضى لحق الموصى لها فان قيل فلهذا تبين أن المتعين من الدين مقدار خمسة وسبعين  
 قلنا كذلك فان القدر الذي يوقف من الثوب لما لم يكن سالما للمدينون في الحال كان السالم  
 له في الدين موصاه مما عليه باعتبار المالية فهذا الطريق يبين أن المتعين من الدين ما ذكرنا فان  
 أدى المدينون والا يع نصيبه من الثوب فيقسم ثمنه بينهما على أحد وسبعين سهما باعتبار  
 حقهما فيما في ذمته فان لم يبع ذلك حتى أدى الابن ما عليه فان القسمة الاولى تنتقض ويقسم  
 المال كله على اثنين وأربعين بينهما لان الثوب يكون بين الموصى لها على ستة بطريق المنازعة  
 والمائتان على أربعة وعشرين كل خمسين على ستة فيكون للموصى له بالثلث ثمانية وله من الثوب  
 سهم فذلك تسعة وللموصى له بالثوب خمسة فيكون الثلث بينهما على أربعة أسهم والثلاثان ثمانية  
 وعشرون فتكون القسمة على اثنين وأربعين سهما خمسة من ذلك للموصى له بالثوب كله من  
 الثوب ثم يضم ما بقي من الثوب الى المائتين فيقسمها الاثنان وصاحب الثلث على سبعة  
 وثلاثين تسعة من ذلك للموصى له بالثلث تسع ذلك فيما بقي من الثوب وثمانية أنساعه في  
 الدراهم والباقي بينهما نصفين فاما على قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله اذا لم يؤد الابن ما  
 عليه قسمت المائة الدين والثوب على عشرة أسهم لانه اجتمع في الثوب وصيتان والقسمة  
 عندهما بطريق العول فيكون الثوب على ستة ويستقيم في الابتداء أن يجعل على ثلاثة ولكن  
 في الانتهاء ينكسر بالانصاف بخلافه على ستة لهذا يضرب صاحب الثوب في الثوب بستة  
 وواحد بالثلث بسبعين فتكون سهم الثوب ثمانية وقد بينا أن المتعين من الدين خمسة

وسبعون فيجعل كل خمس على ستة فتكون سهام المائة العين اثني عشر وسهام خمسة وسبعين  
تسعة فذلك أحد وعشرون للموصي له بالثلث ثلث ذلك تسعة اذا ضمته الى ثمانية يكون  
خمس عشرة فهو سهام الثلث والثلثان نصف ذلك وذلك ثلاثون الا أنه يطرح نصيب المديون  
مما عليه وتقسم العين بين الابن الذي لا دين عليه وبين الموصي لها على ثلاثين والثوب من  
ذلك مقدار الثلث فتكون عشرة للموصي له بالثوب من ذلك ستة يضم ما بقي من الثوب الى  
المائة العين للقسم بين الابن الذي لا دين عليه وبين الموصي له بالثلث فأما المائة العين والموصي  
له بالثلث فيضرب في ذلك بنسبة والابن بخمسة عشر فتكون القسمة بينهما على أربعة وعشرين  
سهما وأما ما بقي من الثوب فيكون مقسوما بينهما على تسعة وثلاثين لانه يضرب الورثة في  
ذلك بثلاثين والموصي له بتسعة فتكون القسمة بينهم على تسعة وثلاثين يوقف نصيب الابن  
المديون مما عليه لها وان خرجت المائة للدين فقد انتقضت القسمة الاولى ويجب اعادة القسمة  
على أربعة وعشرين سهما لان الثوب يكون على أربعة ثلاثة للموصي له بالثوب وكل خمسين  
من المائتين على ثلاثة لانه لا حول فيها فيكون ذلك اثني عشر للموصي له بالثلث ثلث ذلك أربعة  
فيحصل له خمسة وللآخر ثلاثة فيجعل الثلث بينهما على ثمانية والثلثان ستة عشر فيكون المال  
على أربعة وعشرين سهما ثلاثة لصاحب الثوب كما في الثوب ثم يضم ما بقي من الثوب  
الى المائتين فيقسم بين الاثنين والموصي له بالثلث على أحد وعشرين سهما للموصي له بالثلث خمسة  
خمس ذلك فيما بقي من الثوب وأربعة أخماسه في المائتين والباقي بين الاثنين نصفين واذا  
ترك الرجل مائتي درهم عينا وثلثاها على أحد ابنيه وترك كره حنطة يساوي مائة درهم  
فأوصى لرجل بالكره ولا آخر بثلث المائتين والعين وثلث الكر فان قول أبي حنيفة رحمه الله فيه  
أن المائتين والكر يقسم على أربعة أسهم لانه اجتمع في الكر وصيهان بجميعه ولكنه وانقسم على  
طريق المنازعة عنده كان الكر على ستة وكل مائة من الدين كذا للموصي له بثلث المائتين  
العين أربعة أسهم منها وسهمان من الكر وذلك خمسة وللموصي له بالكر خمسة فيكون الثلث  
بينهما على عشرة ولا يعتبر في حق الوصي له بغير شيء من الدين لان وصيته في الدين خاصة  
فاذا صار الثلث بينهما على عشرة والثلثان عشرون يطرح نصيب المديون وهو عشرة وتقسم  
العين بين الابن والموصي لها على عشرين سهما خمسة أسهم من ذلك رد الربع للموصي له  
بالكر كله في الكر والربع ثمانية خمسة وسبعون وهو ثلاثة أسهم لكل من الأربعة ثم ينقسم

مباقي الى الكر الى المائتين العين فيقسم بين الموصى له بالثلث والابن الذي لادين عليه على  
خمس عشر سهما فا اصاب خمسة أسهم فهو الموصى له بثلث العين خمس ذلك في الكر وأربعة  
اخرها في المائتين العين على مقدار حقه فيها وخمس ذلك خمسة عشر جزءا فيكون له من الكر  
ثلاثة أخماس الربع الباقي ومن المائتين ستون جزءا ويكون للابن بنته وبين الابن المديون  
نصفين توقف حصة المديون من الكر في يد أخيه حتى يبيعه القاضي أو يؤدي ما عليه فاذا  
أدى ما عليه انتقضت القسمة الاولى وصار المال كله عينا يأخذ الموصى له بالكر خمسة أسداس  
الكر والآخر سدس الكر وثلث المائتين العين وذلك ستة وستون وثلثان لان الوصيتين  
دون ثلث المال فيجب تنفيذهما وقسمة ما بقي بين الاثنين نصفين فلما على قولهما فالقسمة في  
الكر بطريق العول فتكون على أربعة وثلث المائتين العين سهما لانا نجعل كل مائة على  
ثلاثة فيكون للموصى له بالثلث ثلاثة وللوصى له بالكر كذلك فاذا صار الثلث على ستة كان  
الثلثان اثني عشر ثم يطرح نصيب المديون ويقسم ما بقي بين الابن الذي لادين عليه والموصى  
لها على اثني عشر وبين هذه الاجزاء مواقة بالثلث فيقتصر على الثلث وهو أربعة للموصى  
لها سهما وللابن سهما وفي الحاصل للموصى له بالكر ثمانية وهو ثلاثة أرباع الكر كما هو  
قول أبي حنيفة رحمه الله وللوصى له بالثلث ربع ذلك أيضا من الكر والمائتين اثنا فيصير  
مستوفيا الربع الباقي من الكر بحصته وسلم للابن الذي لادين عليه مائة وخمسون الى أن  
يتيسر خروج الدين فيمسك الابن المديون مقدار حقه ويؤدي ما بقي فيأخذ الموصى له  
بالثلث ذلك ما بقي من حقه وهو ستة عشر وثلثان وما بقي يكون للابن • واذا مات الرجل  
وترك امرأة وابنين وترك على امرأته عشرة دينا وعلى أحد ابنيه عشرة دينا وترك سيفا ساوي  
خمس دواهم فأوصى الرجل بالسيف بالسيف يقسم بين الابن الذي لادين عليه والموصى له على  
خمس عشر سهما لان أصل القرينة من ثمانية والقسم من ستة عشر ثم يزداد بنصف الموصى  
له مثل نصف ذلك ثمانية ثم يطرح نصيب الابن المديون ونصيب المرأة لان على كل واحد  
منهما فوق نصيبه ويضرب الموصى له في السيف ثمانية والابن الذي لادين عليه بسبعة  
فيكون بينهما على خمسة عشر ثمانية للموصى له وسبعة للابن الذي لادين عليه وبحسب للمرأة  
نصيبها مما عليها اثنين ونصف وتؤدي ما بقي وبحسب للابن الآخر نصيبه مما عليه ثمانية وثلاثة

أربع فيؤدى درهما وربما يأخذ الابن ذلك كله ويأخذ صاحب السيف جميع السيف قال عيسى  
وهذا غلط فان السيف ليس من جنس ما على المرأة والابن من الدين فكيف يأخذ الابن  
من الدين نصيبهما من السيف قضاء عما له عليهما ولكن ينبغي أن يعتبر في قسمة السيف سهامهم  
جميعا ثم يوقف نصيب المدين من ذلك على قياس ما ذكرنا ومن أصحابنا من يقول ما ذكره  
صحيح لان السيف كله مشغول بالوصية ليس للورثة منه شيء واذا خرج الدين فانما يعتبر فيه  
حق الابن الذي لاديين عليه خاصة قبل خروج الدين ولا يعتبر فيه حق الآخرين ولكن هذا  
المعنى موجود فيما سبق من مسألة الكر وقد قال هناك يوقف نصيب الابن المدين من  
الكر الى أن يبيعه القاضى فلا بد من أن يكون أحد الجوازين غلطا هذا ما تقدم ولكنه ذكر  
في الاصل وما أصاب سبعة أسهم فهو الابن الذي لاديين عليه على ما وصفت لك فكانه بهذا  
اللفظ يشير الى التوقف ويريد أن حصته تسلم له وحصة الآخرين تكون موقوفة في يده \*  
واذا ترك ابنين وامرأتين وترك على أحد امرأته مائة درهم وعلى أحد ابنيه مائة وترك  
خادما يساوى مائة فأعطى عند الموت فلها نصف قيمتها للمرأة والابن الذي لاديين عليه  
لان القسمة من ستة عشر ثم تزداد في الوصية مثل نصفه ثمانية ويطرح نصيب الغريمين مما  
عليهما يبقى حق الخادم في ثمانية وحق اللذين لاديين عليهما فلها يسلم للخادم نصف قيمتها  
للرأة من ذلك الثمن والابن سبعة أعان ولا يوقف شيء مما يتعين للغريمين هاهنا لان الواجب  
على الخادم السعاية والسعاية من جنس ما عليها من الدين فيأخذ اللذان لاديين عليهما نصيب  
الآخرين من ذلك قصاصا بما لها عليه بخلاف ما سبق فاذا تيسر خروج الدين رد على الخادم  
ما أخذ منها من السعاية لانها خرجت من الثلث وتمسك المرأة المديونة حصتها مما عليها اثني  
عشر ونصفا وتؤدى سبعة وثمانين ونصفا للابن الذي لاديين عليه وبمسك الابن المدين مما  
عليه حصته وذلك سبعة وثمانون ونصف وتؤدى اثني عشر ونصفا الى المرأة التي لاديين عليها  
فقد وصل الى كل ذي حق حقه واذا ترك ابنين على كل واحد منهما مائة درهم ديناً وترك  
على رجلين كل واحد منهما مائة فأوصى لكل واحد من الرجلين بما على صاحبه وأوصى  
لآخر بثلث ماله ثم أدى أحد الرجلين ما عليه فان هذه المائة والمائتين المين التي على الاثنين  
تجمع فيقسم ذلك كله بين الوارثين والموصى له بالثلث والذي أدى المائة في قياس قول أبي  
حنيفة رحمه الله على ثلاثة وأربعين \* سهما والحاصل أن المال كله صار في حكم الدين بإداء أحد

للزوجة ما عليه لأن الوصايا لا تجوز في أكثر من الثلث فمن ثمة الثلثة أو الثلثة أو نصيب كل واحد من الابنين الماتة عليه وأكثر فيصير ما على الابنين مينا بهذا الطريق ثم المؤدى يأخذ نصيب التريم الآخر بما أدى قضاء بما عليه قبله فيتمين ذلك القدر مما عليه ويثبت عليه حق الموصى له بالثلث فيقدر ما يجعل للموصى له بالثلث من ذلك ينقص فيه استيفاء ما عليه فيصير مستوفيا مثله مما بقي ولا يزال كذلك حتى يصير جميع ما عليه في حكم العين فهذا جلتاه كله عينا وقد اجتمع في كل مائة مما على الابنين يصير على ستة أنصباء للموصى له بالثلث من ذلك أربعة فكان له في الحاصل ستة أسهم ولكل غريم خمسة فيكون الثلث بينهم على ستة عشر والثلثان نصف ذلك فتكون سهام الجملة ثمانية وأربعين فتطرح من ذلك سهام التريم الذي لم يؤد خمسة أسهم ويقسم ثمانية على ذلك ثلاثة وأربعين خمسة من ذلك للمؤدى في المائة التي أداها صاحبة وثمانية وثلاثين للابن والموصى له بالثلث للموصى له من ستة يستوفيه من المائة العين ويحسب للابنين ما عليها بنصيبها وأخذان ما بقي ويؤدى الذى عليه المائة ما بقي عليه من المائة وهو ثمانية وخمسون وثلث فيستوفى كل واحد منهما حصته على ما ينال ولو ترك ابنين وامرأة وترك خادما يساوى مائة درهم وعلى رجل مائة فأوصى للرجل بما عليه وأوصى بأن يمتق الخادم فإنه يمتق من الخادم خمسا وتسمى في أربعة أخماسها للورثة في قول أبي يوسف ومحمد جميعا الله لأن الوصية بالمتق لا تكون مقدمة على الوصية الأخرى فالثلث بينهما وبين الموصى له الآخر نصفين على سهمين والثلثان أربعة ثم يطرح نصيب الموصى له لأن عليه فوق حقه فيضرب الخادم فيه بسهمه والورثة بأربعة فهذا ست في أربعة أخماس قيمتها حتى يؤدى الرجل ما عليه حينئذ يحسب مقدار حقه وهو ثلث ما عليه من المائة ويؤدى الثلثين فيدفع إلى الخادم من ذلك تمام الثلث من قيمتها وهو ثلاثة عشر وثلث وما بقي فهو للورثة وأما في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله فالث الخادم تسمى في عشرة أجزاء من ثلاثة عشر جزءا من قيمتها لأن من أصله أن الموصى له بالسعاية يضرب بجميع وصيته وإن كان أكثر من الثلث والموصى له بالبن لا يضرب بما زاد على الثلث والثلث هاهنا ستة وستون وثلثان والموصى له بالدين يضرب بهذا القدر والخادم يضرب بجميع قيمتها فإذا جلت المائة على ثلاثة يكون الثلث بينهم على خمسة ثم يطرح نصيب التريم ثم يبقى حق الخادم في سهمين وحق الورثة في عشرة فهذا قال فيها تسمى في عشرة أجزاء من ثلاثة عشر جزءا من قيمتها

فإذا تيسر خروج الدين بحسب المدين نصيبه مما طيه فذلك ستة وعشرون وثلثون ويؤدي ما بقي فيرد على الخادم من ذلك الى تمام أربعين درهما وذلك خمس المال لان حقها في ثلاثة أنحاس الثلث هو خمس المال والله تعالى أعلم

### باب المتق في المرض والصحة

(قال رحمه الله) وإذا قال الرجل في مرضه لجارية لامال له غيرها هذه أم ولدي ثم مات فإن صدقه الورثة فهي حرة لاسبيل عليها وإن كذبوه سمعت في ثلث قيمتها فالخاصل أن هذه المقالة من المولي اما أن يكون معها ولد أولا يكون معها ولد واما أن تكون ولدت الولد في ملكه أو اشتراها في محته أو مرضه واما أن يصدقه الورثة في ذلك أو يكذبوه فإن صدقوه في ذلك فهي حرة مع ولدها ولا سعاية عليها لان الثابت بتصادقهم في حتم كالنات بالينة وإن كذب الورثة في ذلك فإن كان معها ولد ولدت في ملكه فهي حرة مع ولدها سواء كان قال في محته أو مرضه لان نبوت نسب الولد يكون شاهدا لها ويكون ذلك كاقامة البينة في اثبات حريتها وحرية الولد وانما قلنا بقول المولى في حق النسب لان ذلك من حوائجه وإن لم يكن معها ولد فإن كان قال هذا القول في محته فهي حرة من جميع المال لانه يملك اعتاقها في محته فلا تتمكن التهمة في اقراره بامية الولد لها فان قيل هذا المعنى موجود فيما اذا أقر لها بالتدبير في محته قلنا نعم ولكن بسبب انتهاء التهمة يصير ما أقر به كانه أنشاء ولو اسند الاستيلاء في محته اعتبرت من جميع المال ولو أنشاء التدبير كان معتبرا من الثلث وهذا لان التدبير مضاف الى ما بعد الموت بخلاف الاستيلاء وإن كان قال في مرضه ولم يكن معها ولد فإنها تسمى في ثلثي قيمتها لانه صار متهما في اقراره فانه لو أعتقها في هذه الحالة كانت من ثلثه فلهذا أخرج الكلام عرج الافرار لابطال حق الورثة عنها فلهذا لا تصدق فيما زاد على الثلث وتسمى في ثلثي قيمتها وإن كان معها ولد قد اشتراها فإن كان اشتراها في محته عتقا من جميع المال لانه يسند اقراره لها الى وقت الشراء وقد كان ذلك منه بالصحة وإن كان اشتراها في مرضه فإن الولد يسمى في ثلثي قيمته لان دعوته دعوة التخديم فيكون بمنزلة الاعتاق وانما عتق عليه من حين ملكه وذلك في مرضه فيسمى في ثلثي قيمته فيرت ذلك أقرب الناس من الميت بمد هذا الولد عند أبي حنيفة رحمه الله لان المستنسى عنده



مكتاب فلا يرث شيئا وضهدهما المستسى حرة مع بقاء الورثة وإذا كان وارثا عندهما  
لم يكن وصية وكان عليه السباية في جميع القيمة وهي لا تسمى في شيء لأن ثبوت نسب الولد  
شاهد لها في حق أمية الولد فيزول ذلك منزلة اقامة البيئة فلهذا لا يلزمها السباية في شيء ولو  
قال في صحته هذه أم ولدني أو مدبرتي ثم ماتت ولا مال له غيرها فلها تمتق وتسمى في ثلث  
قيمتها لانه خير نفسه بين الجانبين التدبير وأمية الولد وحكمهما مختلف فكان البيان اليه مادام  
حيابو عمة فات البيان وليس أحدهما بأولى من الآخر فيثبت حكم كل واحد من الكلامين في  
نصفه فيمتق نصفها من جميع المال بأقراره بالاستيلاء في صحته والنصف الآخر منها لما يمتق  
بالتدبير فيكون من الثلث وماله نصف ربتها فيمتق ثلث ذلك النصف وتسمى في ثلثه وذلك  
ثلث قيمتها في الحاصل \* ولو قال هذه أم ولدي أو حرة أو مدبرة فهذا والاول سواء تمتق  
وتسمى في ثلث قيمتها لأن المتق في المرض معتبر من الثلث كالتدبير فكان قوله أو حرة أو  
مدبرة ككلام واحد لأن حكمهما واحد وإنما اعتبار الكلام بحكمه لا بصورة فلهذا كان هذا  
الفصل والاول في التخرج سواء \* ولو أن رجلا له جارية ولها ابنة ولا بنتها ابنة وله عبدو جميع  
هؤلاء يولد مثلهم لثله فقال في صحته أحد هؤلاء ولدي ثم مات ولم يثبت نسب أحدهم لأن  
المقر له بالنسب منهم مجهول والنسب في المجهول في حكم الدين كالمطلق بخطر البيان والنسب  
لا يحتمل التعليق بالشرط فلا يصح ان يجاب في المجهول وإذا لم يثبت النسب به كما لو قال لمروف  
النسب هذا ابني ثم يمتق من الغلام ربعه ويسمى في ثلاثة أرباع قيمته لانه يمتق في الحال  
وهو أن يكون هو المقصود ويرث في ثلاثة أحوال وتسمى الجارية في ثلثي قيمتها لأنها تمتق  
في حالين لأنها ان كانت هي المقصودة فهي حرة وان كان المقصود ولدها فهي حرة بالاستيلاء  
أيضا ولكن أحوال الاصابة بحالة واحدة في أصح الروايات يمتق ثلثها وتسمى في ثلثي قيمتها  
ويسمى كل واحد من الاثنين في نصف قيمتها لأن العليا تمتق في ثلاثة أحوال بأن  
تكون هي المقصودة وابنتها أو أمها وأحوال الاصابة بحالة واحدة فكانها تمتق في حال دون  
حال وكذلك الصغرى ان كانت هي المقصودة أو أمها أو جدتها فهي حرة وان كان المقصود  
هو الغلام فهي أمة فيمتق نصفها وان كان هدامنه في مرضه اقتسموا الثلث على ذلك  
يضرب فيه الغلام بربع قيمته والجارية بثلث ذلك وواحد من الولدين بالنصف فيحتاج الى  
حساب له ثلث وربع ونصف وذلك اثنا عشر ونصف ثم الطريق في التخرج معلوم \* ولو قال

في صحته لامة له حامل أنت حرة أو ما في بطنك ثم مات قبل أن يبين فالابنة حرة لاسبيل عليها لاننا قلنا بحريتها فالام ان كانت هي المقصودة فهي حرة ويستق من الام نصفها لانها تمتق في حال دون حال فتسعى في نصف قيمتها وان كان قال ذلك في مرضه وقيمة كل واحد منهما ثلثمائة درهم ولا مال له غيرهما سمت الام في ثلاثة أرباع قيمتها والابنة في ربع قيمتها لان النصيب من الابنة يمتق بطريق التبعية وفي حال لامة لا يعتبر الخروج من الثلث في هذا الوصف لاننا اعتبرنا ذلك جطناه مقصودا وفيها هو تبع فيه لا يكون مقصودا ولان بطريق التبعية انما يمتق حال كونه متعلق في البطن وهو ليس بمال متقوم عند ذلك فاذا ثبت أنه لا يحمل هذا النصف مالا للمولى بقي مال المولى فيه ونصف الثلث من ذلك وذلك نصف رتبة بينهما نصفان لان كل واحد منهما يضرب في الثلث بنصف رقبته من الولد النصف بطريق التبعية والربع من الثلث فهذا كان عليه السعاية في ربع قيمته ولو أعتق من الام ربعا فتسعى في ثلاثة أرباع قيمتها فان ماتت الام قبل موت السيد ثم مات السيد سمت الابنة في ثلثي قيمتها لان الام حين ماتت قبل موت السيد وقد خرجت من أن تكون مستعقة لشيء من هذه الحرية وانما كان يستحق الولد بطريق التبعية سعيها بناء على استحقاقها فاذا بطل ذلك في حقتها بقي الولد كله مالا للمولى وقد أعتقه في مرضه ولا مال له سواء فيمتق ثلثه ويسعى في ثلثي قيمته ولو قال المولى قبل الموت قد أوقعت العتق على الابنة سمت الابنة في ثلث قيمتها وتكون بالامانة لان تبعية المولى خرجت الام من أن تكون مستعقة لشيء من الحرية فلا يكون شيء من الولد تبعاً لها أيضا وكان مال المولى رقبتهما وقد عتقت الابنة في مرضه فينفذ العتق من ثلثه وثلث ماله لثلاثان فيه للابنة وان لم يوقع ولكن الابنة ماتت قبل السيد سمت الام في ثلثي قيمتها لان الابنة بموتها خرجت من أن تكون علة أو مزاحما للام فيتعين العتق في الام ولا مال له سواهما جماعتهما السعاية في ثلثي قيمتها فان قال المولى في مرضه وهما حيان قد أوقعت العتق على الام عتقت الابنة كلها بغير سعاية لان بيانه تعين العتق فيها من حين أوقع والابنة كانت في بطنها عند ذلك فتمتق كلها بطريق التبعية وعلى الام أن تسعى في ثلثي قيمتها لانه لا مال للمولى سوى رتبة الام ولو لم يوقع العتق على واحد منهما حتى مات ثم ماتت الام سمت الابنة في قول أبي حنيفة رحمه الله في جميع ما كان على الام من السعاية لان المستسعى عندهما حر عليه دين من السعاية وهي ثلاثة أرباع قيمتها لان نصف الولد الذي هو سبع الام لا يمتق الا بعتق الام والام

لا يمتنع الإباداء السماية وهي قبل الاداء بمنزلة المكاتبه وولد المكاتبه بعد موت الام يسمى فيها عليه لانه لا ينال المتق الا بذلك وعليه أن يسمى في ربع قيمته أيضا مع ثلاثة أرباع قيمة أمه لان النصف الذي هو مقصود منه لا يمتنع الا باداء السماية وفي قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله لا يسمى الولد في شيء مما كان على الام لان المستسمى عندهما حر عليه دين وليس على ولد الحر السماية في دين الام بعد موتها ولكنها تسمى في خمسي قيمتها لان نصفها عتق بشئ وصية والوصية في النصف الباقي وقد ماتت الام مستوفية ولو وصيتها وهي نصف الثلث ويؤدي ما عليها من السماية فانما مال الميت نصف الولد يضرب فيه الولد بسهم والورثة بأربعة فيكون عليه السماية في أربعة أخماس نصف قيمته وذلك خمسا جميع قيمته ولولم تجب الام ومات الولد سمت الام في أربعة أخماس قيمتها لان الولد مستوف لو وصيته وقد توى ما عليه من السماية فانما تضرب الام في رقبته بنصف الثلث وذلك سهم واورثة بأربعة \* ولو أن رجلا قال لامة لا مال لغيرها في صحته أنت حرة الساعة أو اذا ماتت سمت في شيء قيمتها لانه أدخل حرف أو بين كلامين مختلفين الحرية والتدبير وقد فات البيان لموته فانما يثبت من كل واحد منهما نصفه فقد عتق نصفها بالحرية الثابتة في صحته فلا يكون ذلك معتبرا من الثلث والنصف الباقي يمتنع بالتدبير من الثلث فانما يسلم لها ثلث ذلك النصف وعليها السماية في ثلثي قيمتها \* ولو قال أنت حرة الساعة أو اذا مرضت فانها تمتع اذا مرض ولا يمتنع منها في الصحة شيء فاذا مات من مرضه سمت في ثلثي قيمتها لا صل قد يناله في الزيادات أنه من ذكر وقتين وأضاف الحرية الى أحدهما بحرف أو فانما يقع في آخر الوقتين ومتى عتق بأحد فليين فانما يقع عند وجود أولهما فاذا جمع بين وقت وفعل لا يقع الطلاق والعتاق ما لم يوجد القمل لانه ان وجد القمل أولا جعل في حق الموجود كأن الآخر مثله وان وجد الوقت أولا يجعل في حق الموجود كأن الآخر مثله فهذا اما أن يقول هو منصف المتق الى اخر الوقتين فان زمان المرض وقت كزمان الصحة فلا يقع الا في زمان المرض أو جمع بين وقت وفعل بقوله واذا مرضت فانما يقع عند وجود المرض وعتق المرض يكون معتبرا من الثلث بخلاف قوله اذا مات فان ذلك تدبير لا تعليق بمنزلة قوله في الصحة أنت حرة أو مدبرة والتدبير واقع في الحال بمتق البيان ولهذا يمنع به البيع \* قال رضى الله عنه طعن أبو سازم في هذه المسئلة وقال في المسئلة الاولى أيضا ينبغي أن لا يمتنع منها في الصحة لان قوله واذا مات تعليق بالشرط في الظاهر والحقيقة جميعا ولا

يترك شيء من العتق إلا بعد الموت بخلاف قوله أنت حرة أو مدبرة فإن ذلك ليس بتعليق  
واللفظ معتبر في التعليق (الآثرى) أنه لو قال أنت مدبرة أن دخلت الدار كأن ذلك باطلا  
وما كان إلا باعتبار لقطة التعليق في أحد الفصلين دون الآخر ولو قال ان شئت فأنت طالق  
هذا معتبر المشيئة في الحال وما كان إلا باعتبار لقطة فكذلك هاهنا ولكننا نقول ما ذكره محمد  
رحمه الله أصبح لأن قوله وإذا مت وإن كان تعليقاً في الصورة فقد غلب عليه معنى التدبير  
(الآثرى) أنه يمنع له البيع في الحال وبعد ما غلب على صورة اللفظ معنى يسقط اعتبار تلك  
الصورة كما لو قال لامرأته أنت طالق ان شئت فإنه يكون هذا تفويضاً حتى يقتصر على  
المجلس ولا يكون عينا وإن وجدت صورة الشرط لأنه غلب عليه معنى آخر فهذا كذلك بخلاف  
قوله ان مت فأنت حرة ان دخلت الدار لأن هناك طلق بالموت اتفاقاً مطلقاً بالدخول وذلك  
باطل حتى لو قال ههنا أنت حرة الساعة وإذا مت في سفرى هذا فإنه لا يتق شيء من هذا إلا  
بعد موته لأنه لم يخلب على صورة الشرط معنى التدبير فإنه لا يتمتع بالبيع بذلك الكلام  
فيبقى التعليق معتبراً وكذلك لو قال أنت حرة الساعة أو إذا مت من مرضى هذا فإذا مات  
من هذا المرض عتقت من ثلثه بنا ولو قال لعبدى له في صحته أنها حرة أو أحدكما مدبر  
وقيمتها سواء ثم مات ولا مال له غيرهما فإنه يتق من كل واحد منهما نصفه بنفي وصية ويكون  
لكل واحد منهما سدس قيمته من وصيته ويسعى في ثلث قيمته لأنه خير نفسه بين حرية  
وتدبير فكان الخيار إليه وقد أقطع خياره بموته فيثبت نصف كل واحد منهما وذلك حرية رقبة  
واحدة وتدبير نصف رقبة وليس أحدهما بأولى من الآخر فتشيع الحرية فيهما ويعتق كل  
واحد منهما نصفه وكذلك تدبير نصف رقبة يشيع فيهما إلا أن العتق بالتدبير يكون من  
الثالث وماله رقبة واحدة فيسلم لهما بالتدبير ثلث رقبة لكل واحد منهما السدس ويسعى كل  
الواحد منهما في ثلث قيمته \* وكذلك لو قال أنها حرة أو مدبرة لأنه لا يسلم لهما بالتدبير  
ثلث رقبة بل ما وجب لهما من التدبير أو أكثر ولو قال في صحته أنها حرة أو أحدكما حر  
ثم مات ولا مال له غيرهما يسعى كل واحد منهما في نصف قيمته لأنه خير نفسه بين تدبير  
رقبتين وحرية رقبة فأما يثبت بعد موته نصف كل واحد منهما فيمتق نصف رقبته بالعتق  
الثابت بينهما لكل واحد منهما الربع ويكون مال الميت رقبة ونصفاً فأما يمتق بالتدبير نصف  
رقبة بينهما نصفان ففي الحاصل يمتق من كل واحد منهما نصفه ويسعى في نصف قيمته

وكذلك لو قال أحدكما حر أو مدبر فإن الثابت بعد موته حرية نصف رقبة وتدير نصف  
رقبة وتبيع كل واحد منهما فيما يفتق من كل واحد منهما نصفه ويسى في نصف قيمته ولو  
قال لبيد ومدبر في صحته وقيمتها سواء ولا مال له غيرهما أحدكما حر ثم مات سعى العبد  
في نصف قيمته والمدبر في سدس قيمته ولأنه أوجب عتق رقبة لأحدهما فموته وتسييع  
فيهما يفتق من كل واحد منهما نصفه ثم ما بقي من المدبر يفتق من ثلث ماله وماله رقبة  
واحدة فأنما يسلم له بالتدبير ثلث رقبة ويلزمه السعاية في سدس قيمته وأنما يفتق من العبد  
نصف رقبته ويسى في نصف قيمته فإن مات العبد بعد موت السيد قبل أن يؤدي شيئا سعى  
المدبر في ثلث قيمته لأن نصف العبد قد توى بموته وخرج من أن يكون محسوبا من مال  
المولى فأنما ماله نصف رقبة المدبر فيفتق بالسدس ثلث ذلك النصف مع النصف الذي عتق  
منه بالعتق الثابت فيلزمه السعاية في ثلث قيمته ولو مات المدبر وبقي العبد سعى في نصف  
قيمته على حاله لأنه لاحظ للعبد من الوصية فموته في حقه وبقاؤه سواء ولو كان هذا القول  
في المرض من المولى ولم يمت واحد منهما ومات السيد كان للعبد ثلث الثلث وللمدبر ثلثا  
الثلث لأن العتق في المرض وصية فالعبد يوصى له بنصف رقبته والعبد يوصى له بجميع رقبته  
ولا تزداد وصيته بالعتق في المرض فكان الثلث بينهما أثلاثا فإن قيل لما لم يكن للمدبر في العتق  
في المرض نصيب ينبى أن يسلم ذلك كله للعتق فيكون هو موصى له بجميع رقبته قلنا أنه  
لا تظهر فائدة اعتبار العتق في حق المدبر بعد موته فأنما في حال حياته فهو مفيد فلا بد من  
اعتبار مزاحمته مع العتق في العتق الثابت قلنا جعلنا العتق موصى له بنصف رقبته فإن مات  
المدبر بعد موت السيد قبل أن يؤدي شيئا سعى العبد في ستة أسباع قيمته لأن المدبر مات  
مستوفيا لوصيته ويؤدي ما عليه من السعاية فأنما بقي من مال المولى رقبة العبد يضرب فيه  
العبد بحقه وهو سهم والورثة بستة مقدار حقتهم ولو كان العبد مات سعى المدبر في ثلاثة أرباع  
قيمته لأن العبد مات مستوفيا لوصيته وأنما مال الميت رقبة المدبر خاصة فيضرب فيه المدبر بحقه  
سهمين والورثة بستة فيسلم له الربع ويسى في ثلاثة أرباع قيمته ولو قال لبيد ومدبر في  
صحته أو مرضه أحدكما حر أو مدبر ثم مات عتق بالتدبير والآخر رقيق لأنه خير نفسه بين  
كلامين فهو صادق في أحدهما فإن كان أحدهما مدبرا فيكون كلامه اخبارا لا إيجابا كما لو  
قال أحدهما حر أو عبد وجمع بين حر وعبد وقال هذا الكلام ان صيغة كلامه اخبار

في الوجوه كلها وانما جعلناه ايجابا وبالضرورة يصح الخبر فاذا كان الخبر به سابقا فلا حاجة بنا الى أن نجعل كلامه ايجابا بل يكون اخبارا عن مال المدبر كما هو صيغة كلامه • ولو قال للمدبرين له وعبد في صحته أحدكم حر وقيمة كل واحد ثلثمائة ثم مات ولا مال له غيرهم سعى العبد في ثلثي قيمته وكل واحد من المدبرين يمتق من ثلث ماله وماله رقبتهان فلم الثلث من ذلك وهو ثلثان فيه يمتق من كل واحد منهما ثلثه المتق الثابت في ثلثه بالتدبير ويسعى في ثلثي قيمته فان مات أحد المدبرين قبل أن يؤدي شيئا سعى العبد في ثلثي قيمته على حاله والمدبر في خمسي قيمته لان المدبر وان كان مستوفيا لوصيته توى ما عليه من السعاية ولا حظ للعبد في الوصية فهو يسعى في ثلثي قيمته على حاله ومال الميت ثلثا رتبة كل واحد من الباقين فيصرب المدبر الباقي في ذلك بسهم والورثة باربعة فيكون بينهم على خمسة وانما يسلم للمدبر خمس الباقي وقيمة الباقي أربعمائة نفسه ثمانون قد سلم للمدبر بالمتق الثابت الثلث وذلك مائة وبالتدبير ثمانون وانما بقي عليه السعاية في مائة وعشرين ومائة وعشرون من ثلثمائة خمسائة • ولو مات العبد أيضا سعى العبد في أربعة أخماس ثلثي قيمته لانه لم يبق من مال الميت الا ثلثا رقبته فهو يضرب في ذلك بسهم والورثة باربعة فلهذا سعى في أربعة أخماس ثلثي قيمته • ولو قال المولى ذلك في مرضه ثم مات كان الثلث بينهم أسبابا لان القن أصابه من هذا الايجاب ثلث رتبة فهو موصى له بثلث رتبة ولا يزداد حقهما بالايجاب الذي كان في المرض فاذا جملنا كل ثلث رتبة سهما يكون لكل واحد منهما ثلثه وللقن سهم واذا صار الثلث على سبعة فالثلاثان أربعة عشر والمال كله أحد وعشرون كل رتبة سبعة ويسلم للقن سهم وهو السبع من رقبته ويسعى في ستة أسباع قيمته ويسعى في خمسة أسباع قيمته فاذا مات العبد قبل أن يؤدي شيئا سعى كل واحد من المدبرين في سبعة أعشار قيمته لان العبد مات مستوفيا لوصيته وتوى ما عليه من السعاية فان مال الميت رتبة المدبرين وهما يضربان في ذلك بستة والورثة باربعة عشر فيكون ذلك عشرين كل رتبة عشرة يسلم لكل واحد منهما ثلاثة ويسعى في سبعة • ولو كان الميت أحد المدبرين يسعى للمدبر الباقي في ثلثي قيمته والقن في ثمانية أنساع قيمته لان الباقي من مال الميت رقبتهما يضرب فيه القن بسهم والمدبر بثلاثة والورثة باربعة عشر فيكون ثمانية عشر لكل رتبة تسعة يسلم للمدبر ثلاثة وذلك ثلث رقبته والقن سهم وذلك تسع رقبته ويسعى في ثمانية أنساع قيمته وان مات العبد أيضا سعى المدبر الباقي في أربعة عشر جزءا من سبعة

عشر جزءاً من رقبته لأن الباقي في الحاصل من مال الميت رقبته خاصة فيضرب الورثة بحقهم  
وذلك أربعة عشر والمدير بمقتضى ثلاثة فتكون رقبته على سبعة عشر وقد مات كل من الآخرين  
مستوفيا لوصيته إذا ضمت ذلك القدر إلى ما يسلم للباقي استقام الثلث والثلثان وإذا كان  
للرجل خمسة أعبد قيمة كل واحد منهم أربع مائة فقال في مرضه أحدكم حر فأت أحدكم  
قبل موت السيد ثم مات السيد وقم المتق على الأربعة الباقيين لأن الذي مات خرج من  
أن يكون مزاهاً للباقيين في الحرية المتبعة بين الأربعة الباقيين بعد موت المولى لكل واحد  
منهم ربه ويسمى كل واحد منهم في ثلاثة أرباع قيمته فإن مات أحدكم قبل أن يؤدي شيئاً  
لم ينتقص من حق الباقيين شيء لأن الذي مات مستوف لوصيته وقوى ما عليه من السعاية إلا  
أنه قد بقي ثلاثة فإن بوصية كل واحد منهم إذا جمعتها كان دون الثلث من مال الميت فهذا  
لا ينتقص حقهم بما قوى من السعاية على الميت وإن مات أحد الباقيين أيضاً يسمى الباقيان كل  
واحد منهما في أربعة أخماس قيمته لأن الميتين قد استوفيا وصيتهما وقوى ما عليهما من السعاية  
وإنما مال الميت رغبة الباقيين وهما يضربان بحقهما كل واحد منهما بسهم والورثة بحقهم وذلك ثمانية  
فإن الثلث بينهم على أربعة فتكون السهام عشرة كل رغبة خمسة فهذا يسمى كل واحد منهما  
في أربعة أخماس قيمته وإذا قال الرجل في مرضه لامة أن كان أول ولد تلدينه غلاماً فهو  
حر وإن كان أول ولد تلدينه جارية فانت حرة فولدت غلاماً وجارية لا تدرى أيهما أول ثم  
مات من مرضه ولا مال له غيرهم وقيمة كل واحد منهم ثمانية فالأبنة رقيق ويمتق الغلام  
نصفه من الثالث ونصفه يمتق الأم لأننا تيقنا برق الابنة كمال الشرط ثم الغلام يمتق على كل  
حال لأنها إن ولدت الغلام أولاً فالغلام حر وإن ولدت الجارية أولاً فالغلام حر أيضاً تبعاً للأم  
فلهذا يمتق كله والجارية تمتق في حال دون حال لأنها إن ولدت الغلام أولاً فهي أمة وإن  
ولدت الجارية أولاً فهي حرة فيمتق نصفها طلع عيسى في هذا الجواب وقال ينبغي أن لا يمتق  
شيء من الأم لأنه وقع الشك في شرط عتقها فإن شرط عتقها ولادة الجارية أولاً وهذا  
مشكوك فيه وما لم يقع الشرط لا يترك شيء من الجزء (الآ ترى) أنه لو قال إن لم أدخل  
الدار اليوم فبده حر فمضى اليوم ومات المولى ولا يدرى أدخل أو لم يدخل لم يمتق العبد  
لأن الشك فيما هو شرط وإن كان الظاهر أنه لم يدخل ولكن نقول ما ذكره في الكتاب صحيح فإن  
شرط عتقها ولادة الجارية وقد وجد ذلك ولكن كون ولادة الغلام سابقاً مانع وهذا المانع

مشكوك فيه فاعا هذا اعتبار الاحوال في المالم لا في الشرط فان ولادة الجارية صارت وما لم يكن موجودا أو أعلم وجوده كان أولا مالم يعلم تقدم غيره عليه فاذا كانت هذه المقالة في مرضه يسمى الغلام في نصف سدس قيمته وتسمى الام في ثلاثة أسداس ونصف سدس قيمتها لان نصف رقبة الغلام لا يسد مالا للمولى فان المتق فيه تبع الام فاعا مال الميت وقيتان ونصف ثم الغلام بنصف رقبة وكذلك الام تضرب بنصف رقبته فان وصية كل واحد منهما هذا المقدار فكان الثلث بينهما على سهمين والثلاثان أربعة فتكون جملة ستة والمال رقبتيان ونصف فقد انكسر بالانصاف فاضعه فيكون خمسة ثم ستة على خمسة لا يستقيم فتضرب ستة في خمسة فتكون ثلاثين فصارت كل رقبة على اثني عشر ونصف الرقبة ستة فأما المبد فقد عتق منه نصفه بما للام ويسلم له في النصف الباقي خمسة لانه كان حقه في سهم وقد ضربناه في خمسة فأما يبقى عليه السعاية في سهم بالاثني عشر وذلك نصف سدس قيمته والام صارت رقبته على اثني عشر سهم لها من ذلك خمسة وذلك سدسان ونصف سدس فليها السعاية في ثلاثة أسداس ونصف سدس فان مات الغلام قبل أن يؤدي شيئا سميت الام في ثلاثة أخماس قيمتها لان الغلام مات مستوفيا لوصيته وتوى ما عليه من السعاية فأما مال الميت رقبة الام والابنة يضرب الورثة في ذلك بأربعة والام بسهم فيكون أخماسا ولكن اذا قسمت خمسة على رقبتيين كان كل رقبة سهمين ونصفا فاضعف فيكون كل رقبة على خمسة فأما يسلم الام من رقبتيين سهمان من خمسة وتسمى في ثلاثة أخماس قيمتها ولو ماتت الام رقبتي الغلام سمي الغلام في قول أبي حنيفة رحمه الله في جميع ما كان على أمه وعليه بنزلة المبد مالم يؤدي جميع ذلك لان المستسمى عنده بنزلة المكاتب فالنصف الذي هو تبع الام من الغلام لا يمتنع الا بمتن الام فهو محتاج الى اداء سعاية الام ليستند المتق في ذلك النصف فلهذا في جميع ما على أمه كولد المكاتب بعد موت الام وعلى قولهما ليس عليه أن يسمى فيما على أمه لان المستسمى عندهما حر عليه دين وليس على ولد الحرة سعاية في دين أمه ولكن عليه أن يسمى في خمس نصف قيمة نفسه لان الام ماتت مستوفية لوصيتها وبما ما عليها من السعاية وانما مال الميت نصف رقبة الغلام مع رقبة الابنة يضرب الورثة في ذلك بأربعة والغلام بسهم فيكون خمسة وقسمه رقبة ونصف على خمسة لا تستقيم فالبديل أن يضمف رقبة ونصفا فيكون ثلاثة ثم تضرب ذلك في خمسة فتكون خمسة عشر للابنة من ذلك عشرة ونصف رقبة الغلام خمسة يسلم له



من ذلك ثلاثة لانه كان حقه في سهم ضربناه في ثلاثة فالما يجب عليه السماية في خمس نصف رقبته واذا كان لرجل ثلاثة أعبد قيمة كل واحد منهم في ثلثمائة فقال في مرضه أحدكم حر علي مائة درهم وقبلوا ذلك جميعا ثم مات السيد قبل البيان ولا مال له غيرهم فانه يمتق ثلث كل واحد منهم بثلث المائة لان المتق بعوض يصح ايجابه في المجهول كالمتق بعوض بغير فان الايجاب في المجهول كالمتق بالشرط والمتق بعوض يحتمل التطبيق بالشرط كالمتق بغير عوض ولما قبلوا جميعا قد وجد القبول ممن يتناوله الايجاب فيمتق أحدهم وكان للمولي الخيار في البيان وقد انقطع خياره بموته فبشيع المتق فيهم جميعا ويكون علي كل واحد منهم ثلث المائة بحصة ما يسلم له من المتق لان المال هاهنا تبع المتق وثبوت التبع يثبت المتبوع ثم انما حصلت الوصية لم بقدر المائتين وذلك دون الثلث فيسلم لكل واحد منهما مقدار ثلث المائتين ويسمى كل واحد منهما في ثلث قيمته فهو دية مع ثلث المائة هي عوض • ولو لم يكن الا عبدان قيمة أحدهما مائة درهم وقيمة الآخر ثلثمائة فقال في مرضه أحدكما حر علي مائة درهم قبلنا ثم مات السيد فانه يمتق من كل واحد منهما نصف بنصف المائة لما بينا والغلام الذي قيمته مائة يسمى في نصف قيمته ولا وصية له الا أنه يسلم له نصف رقبته بخمسين درهما وذلك مثل قيمة نصفه فرفضنا أنه لا وصية له ويسمى الآخر في نصف قيمته أيضا مع الخمسين فله من قيمته مائة درهم وصية لانه سلم له نصف رقبته بخمسين وقيمة نصف رقبته مائة وخمسون فرفضنا أنه أوصى له بمائة وهذا لانه ان كان هو المراد بالايجاب ففي هذا الايجاب وصية له بمائة درهم وان كان المراد صاحبه فلا وصية في هذا الايجاب لاحد باعتبار الاحوال ثبتت الوصية بقدر المائة ويكون ذلك كله للارفع فانه لا وصية للوكس • ولو كان له ثلاثة أعبد قيمة كل واحد منهم ثلثمائة فقال في صحته أحدكم حر علي مائة درهم والاخران حران بغير شيء قبلوا ذلك فهم أحرار لانه أوجب الحرية لاحدهم بعوض في قبولهم قبلوا • ول من يتناوله الايجاب ونزول المتق بعوض باعتبار القبول وقد وجد وأحق الآخرين بغير شيء قد تيقنا بحريتهم ولا خيار للمولي في الانتفاع لان انتفاع المتق للمهم بالبيان انما يصح ممن يملك الايجاب وبعد ما عتقوا لا يملك المولي ايجاب الدين فيهم ابتداء فلا خيار له في الانتفاع ولا شيء عليهم لان الذي يرث المال - نهم بمجهول والتمسنا بالمال على المجهول غير ممكن (الا ترى) أن ثلاثة قرءوا قالوا الرجل لك على أحدا ألف درهم لم يجب علي أحدهم شيء

وهذا بخلاف ما سبق فإن هناك للمولى حق البيان في العتق فيكون للمال عليهم وههنا ليس للمولى في العتق حق البيان فيعتي مقصودا بالوجوب ولا يمكن إيجابه على المجهول مقصودا . ولو قال أحدكم حر على مائة درهم والآخر على مائتي درهم والثالث على ثلثائة فقبلوا جميعا فهم أحرار لأن كل واحد منهم حر قيل مطلقا قد قبل ما يتناوله من الإيجاب فيعتقون جميعا وعلى كل واحد منهم مائة درهم لأنه لا يجب من المال على كل واحد منهم إلا التيقن به والتمتين في حق كل واحد منهم مقدار المائة فقط وهو بمنزلة ثلاثة قراءم وأن لرجل على أحدكم مائة وعلى الآخر مائتين وعلى الثالث ثلثائة فليس له أن يأخذ من كل واحد منهم إلا مائة . فلو قال اسدين له في مرضه قيمة كل واحد منهما ثلثائة أحد كما حر بمائة درهم والآخر بمائتي درهم فقبلا ذلك ثم مات السيد سعى كل واحد منهما في ثلثي قيمته لأنه أوصى لهما بنصف قيمته ولا يمكن تنفيذ وصيته إلا في مقدار الثلث فيسلم لكل واحد منهما ثلث قيمته بالوصية ويسعى في ثلثي قيمته . وله أن رجلا قال لبيده أن أدت إلى ألفا فأنت حر وإن أدت إلى ألقين فأنت حر فكل واحد من الكلامين صحيح لأن تطبيق العتق بالشرط صحيح من المولى . لم يترك العتق مرة كان أو مرات كما لو قال لبيده أن دخلت نهار فأنت حر أو أن كنت فلانا فأنت حر فأى الشرطين وجد عتق العبد فهاهنا أن أدى الألقين عتق بالكلام الثاني لوجود الشرط فإن وجد المولى إحدى الألقين سؤوقية عتق العبد بالألف اختيار خاصة وليس له على العبد بدل الستوقة لأن الستوقة ليس من جنس الدراهم فحين أن العبد أنما أدى إلى المولى ألف درهم وأما أعتق بالكلام الأول لوجود الشرط وهو أداء الألف ستوقة للمولى أن كانت من كسب العبد ولا دين عليه وإن كانت الستوقة ديناً على العبد ردها على الغرماء لأنهم أحق بكسبه من ولده . وكذلك لو وجد في الألقين درهما ستوقاً أو وجدها تنقص من وزن ألى درهم شيئاً لأنه حين أن بادائه ثم الشرط الأول ولم يتم الشرط الثاني فأنما يمتنع بالتزام الأول وإن وجد ألف زبوا أو نهرجة واستعقت فعلى العبد بدله لأنه أنما عتق بالكلام الثاني هاهنا فإذا أرف من جنس الدراهم والمستحق كذلك فبكون العبد مؤدياً للألقين ثم المال المنقبوض باعتبار هذا الشرط في حكم المرض فإذا وجد زبوا استبدله به فإذا استعقت رجع بمنزلة بمنزلة بدل الكتابة فإن قيل القبط في المستحق ينتقص من الأصل بالاستعقاق . كذلك في الزبوف بالرد ولهذا بطل

الصرف والسلم عند أبي حنيفة رحمه الله اذا وجد الكسر زبوا فرده فكان يبنى أن يمتق  
بالكلام الاول لان قبض المولى انما تم في الالف درهم قلنا ثم بالرد ينتقص القبض ولكن  
لا يتبين أن القبض لم يكن قائما فينتقص بانقاص القبض ما يحتمل النقص وذن مالا يحتمله  
والمتمى او ان لا يحتمل النقص فالرد والاستحقاق لا يتبين من نزول المتق مالم يكن باعتبار  
أداء الالفين وكذلك لو كان هذا في المرض ثم مات السيد فوجد الورثة الامر على ما وصفت  
لك الا ان السيد ان كان حايي النكاح من قيمته شيئا وكان هذا النكاح أقل من قيمته كما الفضل  
له من الثلث وقد بينا أصل هذه المسئلة في كتاب المتاق أن القدر المؤدى من المال في حكم  
الموض استحسانا ولهذا يجبر المولى على القبول اذا حايي العبد فلا يعتبر معنى الوصية في قدر  
المؤدى لوجود الموض وفيما زاد على ذلك تعتبر الوصية فيكون ذلك من ثلث ماله وكذلك لو  
قال لعبد ان أدبت الى ألفا فأنت حر وان أدبت الى مائة دينار فأنت حر فأداهما جميعا فإنه  
يتمى بهما لوجود الشرطين جميعا والمتق يصير مضافا الى الملة ثبوتا فكان يستقيم اضافة الحكم  
الى اثنين الى كل واحد منهما بكما له فكذلك يصح اضافته الى شرطين فان وحد الالف  
ستوة أو نهرجة أو ناقصة أو استحققت فلي ما وصفنا في الالفين يعني أن في الستوق يكون  
المتق واقما باداء المائة الديتار خاصة وفي الزبوف والمستحق يكون المتق واقما باداءها  
فيستبدل بالزبوف المستحق والله أعلم بالصواب

### باب اقرار الوارث لوارث معه في صدقة صاحبه أو يكذبه

(قال) الشيخ الامام الاجل شمس الأئمة أبو بكر محمد بن أبي سهل السرخسي رحمه الله  
«واذا مات الرجل وترك ابنا لا وارث له غيره وترك مالا فأقر الابن لرجل أنه أخوه لا يبه  
فانه لا يصدق على النسب حتى لا يثبت نسبه من الميت لا في رواية عن أبي يوسف قال  
اذا كان الابن واحدا يثبت النسب باقراره بابن آخر لانه قائم مقام أبيه فأقراره فأقرار الاب  
والاصل فيه ما روى أن عبد الله بن ربيعة وسعد بن أبي وقاص رضي الله عنهما لما تنازعا بين  
يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم في ولد وليدة زمة قال عبد الله ولد أبي ولد علي فراش  
أبي وقال سعد ابن أخي عبد الله في أخي فقال عليه السلام هو لك يا عبد الله الولد للفراس  
وللماهر الخبر فقد أثبت النسب من زمة باقرار عبد الله لانه كان هذا الوارث دون أخيه

سودة فقد كانت مسلمة عند موت الاب وزمة قتل كانوا وعبد كان على دينه يومئذ فكان هو الوراث خاصة وجه ظاهر الرواية أنه يحمل هذا النسب على غيره باقراره واقراره لا يكون حجة على الغير وبما أنه أن الاخوة لا تثبت بينهما الا بواسطة الاب فلم تثبت نسبه من أبيه لا يكون أخا له فرفنا أنه يحمل نسبه على أبيه وانما يقوم هو مقام الاب فيما يختلف فيه من المال وفي النسب لا يختلف فلا يكون قائما مقامه في الاقرار ولا حجة في حديث عبد بن زمة لأن قوله عليه السلام هو لك قضاء بالملك لمبد في ذلك الولد فإنه كان ولد أمة أبيه وقوله الولد للفرش لتحقيق نفي النسب من عتبة بن أبي قاص فقد كان ماهر الا فرش له على أنه روى أن تلك الوليدة كانت أم ولد لزمة وليست ولد أم الولد بسبب من غير دعوة وفي بعض الروايات قال عند أبي ولد على فرش أبي أقرب أبي قائما مقامه مقام أبيه في اظهار اقراره بقوله ثم ثبوت النسب كان باقراره لا باقرار عبد ثم يقول المقر له يشارك المقر في الميراث فيأخذ منه نصف ما ورث من الاب لأن في كلامه اقرارا بشيئين بالنسب وبالشركة في الميراث والنسب انما يقر به على غيره فلم يصح والشركة في الميراث انما يقر بها على نفسه لانه صار أحق بجميع الميراث فصح اقراره بذلك ولا يبعد أن يثبت له الشركة في الميراث وان لم يثبت النسب كما لو قال لمبده وهو معروف بالنسب من غيره هذا انما يفتق عليه وان لم يثبت نسبه منه فان دفع النصف اليه ثم اقر بان آخر لا يهوكذبه الاول فيه وكذبه الآخر في الاول فان كان دفع النصف الى الاول بقضاء القاضي أخذ الآخر نصف ما بقي في يده لانه بالكلام الثاني اقر أن حقه وحق الثاني في الشركة سواء واقراره حجة في حقه في دفع اليه نصف ما بقي في يده ولا يفرم له شيأ مما دفعه الى الاول لانه انما دفع ذلك بقضاء القاضي فلا يصير ضامنا شيأ من ذلك المدفوع لاحد ويجعل مأخذه الاول زيادة على حقه كالتأوى فيكون ضرر ذلك عليهما جميعا وان كان دفعه الى الاول بدون قضاء القاضي أخذ الآخر ثلثي ما بقي في يده وهو ثلث جميع المال لاقرار حق كل واحد منهم في ثلث المال وأنه دفع الى الاول قدر السدس زيادة على حقه وانما دفعه بعد قضاء فيكون ذلك محسوبا من نصيبه في دفع الى الآخر مما بقي في يده كمال حقه وهو ثلث جميع المال أو مادفع الى الاول زيادة على حقه كالتأوى في يده حكما ويجعل كأن الباقي في يده ثلثا التركة في دفع الى الثاني نصف ذلك وهو ثلث جميع التركة والدليل على صحة الفرق بين الدفع بقضاء وغير قضاء أن الوصي اذا قضى دين بعض الغرماء من التركة

بقضاء القاضى لم يكن ضامنا لسائر الترماء شيئا ولو دفع بصير قضاء القاضى كان ضامنا حصة  
سائر الترماء • وكذلك لو كان اوارث هو الذى قضى بعض الترماء دينهم وعلى هذا فى  
جناية المدبر اذا دفع المولى القيمة ثم جنى جناية أخرى يفصل المدفع بقضاء وبغير قضاء فى  
قول أبى حنيفة رحمه الله على ما يأتى فى الديات وهما يستويان هناك بين المدفع بقضاء وبغير قضاء  
والفرق لم يحرف وهو أنه متى دفع الى الاول وليس هناك حق واجب بغيره لم يكن ضامنا  
سواء دفع بقضاء أو بغير قضاء لانه فعل بنفسه عين ما يأمر القاضى به لورفع الامر اليه ومتى  
كان حق الثانى ثابتا عند المدفع الى الاول يفضل بين المدفع بقضاء وبغير قضاء • بانه فيما قال فى  
كتاب العتق فى المرض رجل زوج أمته واستوفى اصدقاها ثم أعتقها فى صحته ثم مات ولم يدخل  
الزوج بها فيضرب الوارث فى التركة ثم اختارت هى نفسها حتى صار الصداق ديناً على المولى  
وهو مستغرق للتركة فان تصرف الوارث فى التركة لم ينفذ تصرفه لان فى الفصل الاول  
الدين لم يكن واجبا حين تصرف وفى الفصل الثانى واجبا حين تصرف وقد سبق نظائره  
فى كتاب الرهن فها هنا قد تبين باقراده أن حق الثانى كان ثابتا حين دفع الى الاول ففصل  
بين المدفع بقضاء وبغير قضاء وفى مسئلة الجناية لم يبين أن حق الثانى كان ثابتا حين دفع  
القيمة الى الاول فلا يفرم الثانى شيئا سواء دفع بقضاء أو بغير قضاء وان كان المقر دفع  
النصف الى الاول بقضاء قاض ودفع الربع الى الثانى بغير قضاء قاض ثم أقر بأبى آخر وأنكر  
الاولان وأنكرهما الثالث أيضا فان الثالث يأخذ منه ثلثى ما بقى فى يده وهو سدس جميع  
الميراث لانه لا يفرم له شيئا مما دفعه الى الاول فانه دفع ذلك بقضاء القاضى فيحصل ذلك  
كالتاوىبقى نصف التركة فى يده وقد أقر أن حقه وحق الثالث والثانى فى هذا النصف  
سواء لكل واحد منهم منه وهو سدس جميع الميراث لانه لا يفرم له شيئا مما دفعه الى الاول  
فانه دفع ذلك بقضاء القاضى فى المال وقد دفع الى الثانى زيادة على حقه بغير قضاء القاضى فبكون  
ذلك محسوبا عليه من نصيبه فيدفع الى الثالث كمال حقه وهو سدس جميع المال ثلثى ما بقى  
فى يده وثلث المدفوع الى الثانى لما كان محسوبا عليه جمل كالتام فى يده فكان الباقي فى يده  
ثلثي النصف فيدفع الى الثالث نصف ذلك وهو سدس جميع المال • ولو كان دفع النصف الى  
الاول بغير قضاء القاضى ودفع الثلث الى الثانى بقضاء القاضى ثم أقر بالثالث فصدقه ذيه الاول  
وكذبه الثانى وكذا جميعا اثنى فان الثالث يأخذ منه نصف ما بقى فى يد الابن المعروف

فيضيه الى ما في يد المقر به الاول فيقتسمانه نصفين قال في بعض النسخ وهذا قول أبي يوسف  
 ومحمد رحمهما الله وأما على قول محمد فأخذ منه ثلث ما بقي في يده فيضيه الى ما في يدي الاول  
 فيقتسمانه نصفين وزم كل واحد منهما أن يخرج على قياس قول أبي حنيفة وذكر الخلفاء بطريقا  
 آخر لتخرج جنس هذه المسائل وزم أنه هو الصحيح على أصل أبي حنيفة رحمه الله وأجاب  
 في هذه المسئلة أن الثالث بأخذ منه خمس ما بقي في يده فيضيه الى ما في يدي المقر به الاول  
 فيقتسمانه نصفين وهذه المسئلة تبنى على ما يتنا في كتاب الامتار رجل مات وترك ابنتين  
 فأقر أحداهما ابنتين أخريين للميت وصدقة الآخر فان المتفق عليه يأخذ من المقر ربع ما في يده  
 في قول أبي يوسف رحمه الله فيضيه الى ما في يد المصدق فيقتسمانه نصفين وما بقي في يد المقرينه  
 وبين المجعود نصفان وجه البناء عليه أن المقر به الاول هاهنا بمنزلة التصديق لانه لما أقر له في  
 وقت لم يكن له بشئ صار كالابن المعروف والثالث بمنزلة المتفق عليه لان المعروف قد أقر به  
 وصدقة الاول به ثم يان تخريج أبي يوسف أن المقر قد أقر بان الثالث مساو له في تركة الميت  
 فانه دافع أربعة والتركة بينهم أرباها الا أنه لا يكرم له شيئا مما دفعه الى الثاني لانه دفعه بقضاء  
 القاضى ولا يكرم له شيئا مما دفعه الى الاول وان دفعه بغير قضاء قاض لان الاول مصدق به  
 فيسلم له نصيبه في المدفوع الاول من جهته فيبقى ما بقى في يد المقر به وقد أقر أن حقهما فيه  
 على السواء فيأخذ منه نصف ما بقي في يده لهدا ثم يرضه الى ما في يد الاول فيقتسمانه نصفين  
 لانهما تصادقا أن حقهما في التركة سواء وجه تخريج محمد رحمه الله أن المقر يقول للثالث اذا  
 قد أقرت بان حقى في سهم وحكك في سهم وحق الباقي في سهم الا أن السهم الذى فيه  
 حكك نصفه في يدي ونصفه في يد الاول وذلك يصل اليك من جهته لانه أقر بك ولا غرم  
 على شئ مما دفعته الى الثاني لاني دفعته بقضاء القاضى فحقى ما في يدي وحكك فيه في نصف  
 سهم وحقى في سهم فيضرب كل واحد منهما بجميع حقه فيكون ما في يده بينهما اثلاثا لهذا  
 وجه تخريج الخلفاء أن المقر يقول نشأت أنا قد أقرت بانك رابع أربعة ولا غرم لك  
 على شئ مما دفعته الى الاول لاز حكك في سهمك والنصف يصل اليك من جهته يبقى حكك  
 في سهم من أربعة من النصف الذى هو في يدك والباقي وهو ثلاثة بنى وبين الثاني نصفين  
 لكل واحد منها سهم ونصف وما دفعت اليه زيادة على حقه إنما دفعته بقضاء القاضى فلا  
 يكون مضموما على فاعلم بغير ما في يدي بحتى وهو سهم ونصف وأنت تضرب بحكك

وهو سهم فأنكسر بالانصاف فخصمه فيكونه الثالث سهمين وللمقر ثلاثة فصار مافي يده على خمسة فلهذا يأخذ منه خمس مافي يده فيضمه الى مافي يد الاول فيقتسمانه نصفين \* ولو كان للمقر به الاول وأنكر الثاني والثالث وأقر الثاني والثالث وأنكرا جميعا الاول فان الثالث يأخذ مما في يد المروف سدس جميع المال وهو جميع مابقي في يده فيضمه الى مافي يد الثاني فيقتسمانه نصفين لانه أقر أن المال بينهم أرباعا وأن حق الاول كان في ربع المال وقد دفع اليه النصف بنير قضاء القاضي فالربع الذي دفعه اليه زيادة على حقه يكون من نصيبه خاصة أو يجعل ذلك كالتقام في يده فكان في يده ثلاثة أرباع المال فيلزمه أن يدفع الى الثاني والثالث كمال حقهما وهو نصف المال وقد دفع الى الثاني ثلث المال فيدفع الى الثالث السدس حتى يجتمع في يدهما نصف المال فيقتسمانه نصفين لتصادقهما ويصير كل واحد منهما مستوفيا كمال حقه زعمه \* ولو لم يصدق كل واحد منهما بالثالث والمستلة بحالها فانه يدفع الى الثالث مافي في يده وهو سدس المال ويكرم له أيضا ثلث سدس جميع المال لانه أقر أن المال بينهما أرباعا الا أنه دفع الى الثاني ثلث المال بقضاء القاضي فلا يكرم شيئا من ذلك للثالث وقد دفع الى الاول النصف بنير قضاء القاضي فيكون ضامنا للثالث مادفعه الى الاول زيادة على حقه ويجعل ذلك كالتقام في يده ثلثا التركة فليبه أن يدفع الى الثالث ثلث الثلثين وثلث الثلثين سدس وثلث سدس والباقي في يده السدس فيدفع اليه ذلك ويكرم له ثلث سدس من ماله حتى يصير هو مستوفيا كمال حقه زعمه \* ولو أن رجلا مات وترك ابنين وأنى درهم فأخذ كل واحد منهما القائم أقر أحدهما باخ من أبيه وأنكره صاحبه فانه يأخذ من المقر نصف مافي يده لانه أقر أن حقهما في التركة سواء واقاره حجة فيما في يده وان لم يكن حجة فيما في يد أخيه فيدفع اليه نصف مافي يد أخيه فان أعطاه ذلك ثم أقر باخ آخر من أبيه وصدقه فيه الاخ المروف وأنكره المقر به الاول فان كان الابن المروف دفع نصف مافي يده الى الاول بقضاء القاضي أخذ منه المقر به الثاني خمس مافي يده فيضمه الى مافي يد الابن الآخر المروف فيقتسمانه نصفين فان كان دفع النصف الى الاول بنير قضاء قاض أخذ منه المقر به الثاني خمس مافي يده فيضمه الى مافي يد الابن الآخر المروف فيقتسمانه نصفين في قول أبي يوسف وقال محمد رحمه الله ان كان دفع النصف الى الاول بقضاء القاضي أخذ الباقي منه ثلث مافي يده وان كان دفعه بنير قضاء أخذ منه خمس جميع ما كان في يده فيضمه الى مافي يد

الابن المروف فيقتسمانه نصفين وهذا بناء على مسألة الاقرار التي ينشأها وجه تخريج أبي  
 يوسف أن المقر لو أقر بهما جميعا وصدقه المروف في أحدهما لكان المتفق عليه يأخذ منه ربع  
 مافي يده في قول أبي يوسف رحمه الله لانه يقول له أنا قد أقررت بأن حقتك في ربع التركة  
 ونصف التركة في يد أخي وهو مقر بنصيبك فانما بقي حقتك فيما في يدي في الربع وهو  
 سهم من أربعة وما بقي وهو ثلاثة بني وبين المجهود نصفان فاذا أقررت به أولا ودفعت  
 اليه نصف مافي يدي فما دفته زيادة على حقه لا يكون مضموما على لاني دفته بقضاء القاضي  
 فيبقى حقتك فيما في يدي في سهم وحق في سهم ونصف فلهذا يطيه خمس مافي يده وان كان  
 دفع النصف الى الاول بنير قضاء القاضي فما دفعه زيادة على حقه يكون محسوبا عليه ويجعل  
 القائم في يده فيدفع الى الثاني جميع حقه اذ لو أقر بهما معا وذلك ربع النصف فمن جميع المال  
 فيضمه الى مافي بد الابن المروف فيقتسمانه نصفين لانهما تصادقا أن حقهما في التركة سواء  
 وجه تخريج محمد رحمه الله أنه لو أقر بهما معا لكان المتفق عليه يأخذ من المقر خمس مافي يده  
 لانه يقول حقتك في سهم وحق في سهم وحق المجهود في سهم الا أن السهم الذي هو حقتك  
 نصفه في يدي ونصفه في يد شريكي وهو مقر لك بذلك وانما تضرب فيما في يدي بنصف سهم  
 وأنا بسهم والمجهود بسهم فلهذا يأخذ خمس مافي يده فاذا أقر بالمجهود أولا ودفع اليه نصف  
 مافي يده بقضاء القاضي لم يكن ذلك مضمونا فانما يضرب هو فيما بقي في يده بسهم والمتفق  
 عليه بنصف سهم فلهذا يأخذ ثلث مافي يده وان كان الدفع بنير قضاء القاضي فما دفعه زيادة  
 على حقه محسوب عليه فيدفع الى المتفق عليه جميع ما كان يدفع أن لو أقر بهما معا وذلك خمس  
 نصف المال فيضمه الى مافي يد المروف فيقتسمانه نصفين \* ولو تصادق المقر بهما فيما بينهما  
 أخذ الثاني من الابن المروف الذي أقر به خاصة لانه يحتاج الى خمسة ما يأخذ مع الآخرين  
 أيضا فيما بينهم ثم يأخذ منه ثلث مافي يده لانه أقر له بثلث التركة نصف في يده ونصف في  
 يد أخيه وهو يقر له بذلك فلا يأخذ منه الا ما أقر له به مما في يده وذلك الثالث بمنزلة ابن  
 للميت أقر بابنته فانها تأخذ منه ثلث مافي يده فاذا أخذ كل ضمه الى مافي يد الاول والمروف  
 لدى أقر بهما لانهم تصادقا أن حقه في التركة سواء فما يصل اليهم يقسم بينهم أثلاثا باعتبار  
 تصادقهم وانما يتوى بأخذ الابن الآخر زيادة على حقه ويكون عليهم بالحصص وما يبقى يبقى لهم  
 بالحصص كما هو الحكم في المال المشترك \* ولو أن رجلا مات وترك ثلاثة اخوة من أبيه وأمه



فاقسموا المال بينهم اثلاثاً ثم أقر أحمد بن باخ ككسبت من أبيه وأمه فندفع إليه نصف ما في يده  
 ثم أقر باخ آخر وصده في أحد أخوته المعروفين وتكاذب للقر بهما فيما بينهما فإذا كان  
 دفع نصف ما في يده إلى الأول بقضاء قاض أخذ منه الآخر خمس ما بقي في يده فضمه إلى  
 الذي أقر به خاصة فاقسمناه نصفين وإن كان دفع النصف إلى الأول بنير قضاء قاض دفع  
 إلى الثاني ربع ثلث جميع المال يضمنه إلى ما في يد الذي أقر به فاقسمناه نصفين في قول أبي يوسف  
 وقال محمد إن كان دفع إلى الأول بقضاء قاض دفع إلى الثاني ثلث ما في يده وإن كان دفعه  
 بنير قضاء قاض أخذ منه الآخر خمس ما بقي في يده فضمه إلى الذي أقر به خاصة فاقسمناه  
 نصفين وإن كان دفع النصف إلى الأول بنير قضاء قاض دفع إلى الثاني ربع ثلث جميع المال  
 فضمه إلى ما في يده الذي أقر به فاقسمناه نصفين في قول أبي يوسف وقال محمد رحمه الله إن  
 كان دفع إلى الأول بقضاء قاض دفع إلى الثاني ثلث ما في يده وإن كان دفعه بنير قضاء قاض  
 دفع إلى الثاني خمس جميع المال فضمه إلى ما في يد الذي أقر به فاقسمناه نصفين وجه تخريج  
 أبي يوسف أن المقر زعم أن حق الثاني في خمس المال إلا أن أحد أخوته المعروفين كذب وصرح  
 هو مع ما أخذ كالمدموم وإنما لتبطل القسمة بين الباقيين فمن حجة أن يقول للثاني إنما  
 أقرت بأن لك ربع ما في أيدينا والذي في يد المصدق بك يصل إليك من جهته بقي حقتك  
 فيما في يدي من سهم من أربعة وذلك ربع ثلث المال والباقي وهو ثلاثة بني وبين المقر له  
 الأول نصفان إلا أني دفعت إلى الأول زيادة على حقه بقضاء القاضي فلا يكون محسوباً على  
 وإنما بقي ما في يده فانت تصرف بسهم وأنا بسهم وذهب فأكسر بالانصاف فأضفه فيكون  
 لي ثلاثة ولك سهمان فهذا يأخذ منه خمس ما في يده وإن كان دفعه بنير قضاء قاض دفع إليه  
 زيادة على حقه هو محسوب على الدافع فيدفع إلى الثاني جميع ما أقر له به وذلك ربع ثلث  
 جميع المال ثم يضم ذلك إلى ما في يد المصدق به فيقسمناه نصفين لتصادقهما على أن حقهما  
 في التركة سواء ووجه تخريج محمد أن المقر يقول للمقر له حقتك من سهم ولكن نصف ذلك  
 السهم في يدي ونصفه في يد المصدق بك وهو يسبب إليك من سهمه فانت تصرف فيما في  
 يدي نصف سهم وأنا بسهم والمقر له الأول به سهم فيكون لثالث الذي في يدي يديننا أخماساً  
 لك منه الخمس فإن كان دفع إلى الأول زيادة على حقه بقضاء القاضي لم يكن ذلك محسوباً عليه  
 وإنما بقي ما في يده يسبب فيه السهم ولما قسمنا فهذا يأخذ ثلث ما بقي في يده

وان كان دفعه بنير قضاء كان ذلك محسوبا عليه فيدفع الى الثاني كمال حقه بما في يده وهو خمس جميع المال فيضبه الى ما في يد المصدق به فيقسمانه نصفين لتصادقهما على أن حقهما سواء وانما خرجا هذه المسئلة على أن الذي كذب بهما مع ما أخذ صار في حكم اللدوم وهذا لانه انما أخذ ما أخذ بنسبه المروف فلا يكون ذلك مضمونا على أحد سواء كان أخذه بقضاء قاض أم لا ولو كان المقر به الآخر أقر به الاخرة المروفون جميعا فان كان المقر بهما دفع النصف الى الاول بقضاء قاض دفع الى الثاني ثلث ما بقي في يده وان كان دفعه اليه بنير قضاء قاض دفع اليه خمس ثلث جمع المال فضمه الى ما في يد الاخيرين المروفين فانتسموها أثلاثا لان المقر يقول للثاني حقتك في خمس جميع المال والذي في يد أخوي لك بيني وبين الاول لي سهمان وله كذلك فان دفعتك بنير قضاء فمادفعه زيادة على حقه محسوب عليه فيدفع الى الثاني كمال حقه بما في يده وهو خمس ثلث جميع المال فيضبه الى ما في يد الاخيرين المروفين لانهم تصادقوا على أن حقهم سواء فيقسمون ذلك أثلاثا ولم يذكر قول محمد الا في بعض النسخ فانه قال على مذهبه التخرج بطريق السهام فالمقر له يقول للثاني حقتك في سهم وحق في سهم وحق الاول في سهم الا أن السهم الذي حقتك منه في يدي وثلاث في يد كل واحد من الآخرين وهما مكران بك فانما تضرب فيما في يدي بثلث سهم وأنا بسهم والاول بسهم فاذا جعلت كل ثلث سهماء كانت القسمة أسباطا للثاني سبع ما في يده فاذا كان دفع الى الاول بقضاء لم يفرم شيئا من ذلك فالمقر يضرب فيما في يده بثلاثة والثاني بسهم فيقسم ما في يده بينهما أرباعا وان كان دفعه بنير قضاء كان ذلك محسوبا عليه فيأخذ الثاني منه مقدار حقه مما في يده وهو ثلث جميع المال فيضبه الى ما في يد المروفين فيقسمونه بينهم أثلاثا ولأن رجلا مات وترك ابنا وابنة فأقرت الابنة بأخ لها وأنكره أخوها فانه يأخذ ثلثي ما في يد الابنة لانها أقرت أن حقه نصف حقها فانها زعمت أن الميت خلف ابنين وابنة وأن المال بينهم على خمسة لكل ابن سهمان ولكل بنت سهم الا أن الابن المروف أخذ زيادة على حقه بنسبه المروف فلا يكون شيء من ذلك مضمونا عليهما ولكن يجعل ذلك كالتأوى فيقسم ما في يده بينهما على مقدار حقهما أثلاثا فان أعطته ذلك ثم أقرت بأخت من أبيها وصدقها فيها الابن المروف المقر به الاول وصدقته هي أيضا فانها تأخذ من الابن المروف ربع ما في يده فضمه الى ما وفي يد الابنة والمقر به الاول فيقسمونه لذكر مثل حظ الاثنين لان الابن المروف يزعم

أن أليث خلف ابنا وابنتين وأن المال بينهم أربعة أحق هذه في ربع المال وبعض المال في يد  
 الابنة والمقر له وحققا في ذلك يصل إليها لأقرارهما به فأما يأخذ مما في يد الابن مقدار حقه مما  
 في يده وذلك ربع ما في يده فيضمه إلى ما في يد الابنة والمقر به الأول فيقسمونه للذكر  
 مثل حظ الأنثيين لتصادقهم فيما بينهم \* ولو كانت المقر بها كدبت بالأول أخذت من الابنة  
 المروقة ثلاثة أمان ما بقي في يدها إن كانت أعطت الأول بقضاء قاض وإن كانت أعطته بنير  
 قضاء أخذت هذه الأخيرة منها سدس ثلث جميع المال فضمته إلى ما في يد الابن المعروف  
 فيقسمانه اثلاثا في قول أبي يوسف وقال محمد ورحمهما الله إذا أعطت الأول بقضاء قاض أخذت  
 الثانية ربع ما في يدها فضمته إلى ما في يد الآخر فيقسمانه على ثلاثة \* وجه تخريج أبي يوسف  
 أن الابنة زعمت أن حق الثانية في سدس المال لأنها تقول الميث ترك ابين وابنتين فتكون  
 القسمة من ستة لكل ابن سهمان ولكل ابنة سهم فأما حق الثانية في سهم من ستة من كل جزء  
 من المال ونصيبها في يد الابن المعروف يسلم لها من جهته بقي حقه في سهم مما في يدها وما  
 بقي وهو خمسة ينشأ وبين المقر به الأول اثلاثا للمقر به الأول ثلاثة وثلاث للمقر به سهمان  
 فما دفت إلى الأول زيادة على حقه إنما دفت بقضاء قاض ولا يفرم شيئا من ذلك ولكن  
 الثانية تضرب فيما بقي في يدها بسهم وهي بسهم وثلثين فإذا جعلت كل ثلث سهما يصير حق  
 المقر خمسة وحق الثانية ثلاثة فهذا أخذت منها ثلاثة أمان ما بقي في يدها وإن كان  
 الدفع بنير قضاء كان ذلك محسوبا عليها وإنما تأخذ الثانية كمال حقه مما في يدها وذلك سدس  
 ثلث جميع المال فضمت ذلك إلى ما في يد الابن المعروف وقاسته اثلاثا لتصادقهما فيما بينهما  
 \* ووجه تخريج محمد رحمه الله أن المقر زعمت أن حق الثانية في سهم ولكن ثلث ذلك السهم  
 في يد الابن المعروف وهو مقر بها فأما تضرب هي فيما في يد المقر ثلث سهم والمقر بسهم  
 والمقر به الأول بسهمين فإذا جعلت كل ثلث سهما كان ذلك عشرة أسهم لها عشر ما في يدها  
 وهو الثلث فإن دفت إلى الأول زيادة على حقه بقضاء قاض لم يكن ذلك محسوبا عليها فلذا  
 أخذت ربع ما في يدها وإن كان الدفع بنير قضاء كان ذلك محسوبا عليها فتأخذ الثانية كمال  
 حقه مما في يدها وذلك عشر ثلث جميع المال \* وإذا ترك الرجل ابين ومالا فاقسمه نصفين  
 ثم إن أحدهما أقر بأخوين له من أبيه مما فصدته أحدهما في أحدهما وتكاذب المقر بهما فيما  
 بينهما فالذي أقر به جميعا يأخذ من يد المقر بالأخوين ربع ما في يده فيضمه إلى ما في يد الذي

أقر به خاصة فيقسمانه نصفين في قول أبي يوسف وقال محمد يأخذ منه خمس ما في يده فيضمه  
الى ما في يد المقر خاصة فيقسمانه نصفين وما بقي في يد الابن المقر بهما اقتسمه هو والابن  
الذى أنكره أخوه نصفين وأبو يوسف رحمه الله يقول ولو صدقه فيهما كان يأخذ كل واحد  
منهما ربع ما في يد المقر بهما فكذلك اذا صدقه في أحدهما يأخذ المتفق عليه ربع ما في يد  
المقر اعتبار الحال تصديقه به خاصة بحال تصديقه بهما لان تكذيبه بالآخر لا يغير نصيبه فيما  
في يده ومحمد يعتبر السهام فيقول في زعم المقر أن حق المتفق عليه في سهم ولكن نصف  
ذلك السهم في يد المصدق وهو يصل اليه من جهته فأما يضرب المتفق عليه فيما في يد المقر  
بنصف سهم والمقر بسهم فهذا يأخذ خمس ما في يده وهذه المسئلة أصل هذه المسائل وكان  
من حقه أن يقدمها ولكنه قد ذكر هذه المسئلة في كتاب الاقرار فهذا بدأ بالتريعات عليه  
هاهنا ثم أعاد المسئلة أيضا لتكون أوضح في البيان فان تصادق المقر بهما فيما بينهما بدأ المتفق  
عليه بالذي أقر به خاصة لتصادقهما فيما بينهما ثم يأخذ منه ثلث ما في يده لانه يزعم أن الميت  
ترك ثلاث بنين وأن حقه في ثلث ما في يده وثلث ما في يداخيه وأما يأخذ منه مقدار ما أقر  
له به مما في يده فيضمه الى ما في يد المقر بالاخوين فيقسمونه لاهم تصادقوا أن حقه في  
التركة سواء • واذا ترك الرجل ابنا وامراة فانقسم المال ثم أقرت المرأة بالبنين للمرأة ما صدقها  
الابن في أحدهما وتكاذب المقر بهما فيما في يدهما فان الابن الذي أقر به الابن المعروف يأخذ  
مما في يد المرأة وهو سبعة أجزاء من أربعة وعشرين جزأ فيضمه الى ما في يد الابن المعروف  
فيقاسه نصفين ويرجع محمد رحمه الله عليه عن هذا وقال لا تأخذ مما في يد المرأة شيئا وفي بعض  
النسخ ذكر رجوع أبي يوسف مكان رجوع محمد وقال ما في يد المرأة بينها وبين الابن المجهود  
على عشرة أسهم له سبعة ولها ثلاثة وفي بعض النسخ قال ذلك بينهما على ثمانية لها سهم وللجهود  
سبعة • فوجه ظاهر الرواية أن الذي أقر به الابن المعروف يأخذ مما في يد المرأة سبعة  
من أربعة وعشرين للمرأة ثلاثة ولكل ابن سبعة فهي تزعم أن حق كل واحد من المقر بهما  
في سبعة أسهم من أربعة وعشرين من التركة والذي في يدها جزء من التركة فيدفع الى  
الذي أقر به الابن المعروف مقدار حقه مما في يدها وذلك سبعة من أربعة وعشرين فيضمه  
الى ما في يد الابن المعروف فيقاسه نصفين لتصادقهما على أن حقهما سواء • ووجه رجوعهما  
عن هذا القول أن حق المرأة في ثمن المال سواء كان للميت ابن أو ثلاث بنين وليس في يدها

الاستدلال نصيبها وهو المقر في انما اقرت للمنفق عليه بان نصيبه في يد الابن المعروف وذلك  
يصل اليه من جنته فلا يأخذ شيئا مما في يدها (الا ترى) ان الابن المعروف لو صدقها فيها لم  
يأخذ واحد منها شيئا مما في يدها كذلك اذا صدقها في أحدهما ولكن المعاملة له مع الابن  
المعروف فيقاسه فيافي يده نصفين وثبتي معاملة المجهود مع المرأة في بعض النسخ بنى الجواب  
على زعمها وهي زعمت أن حق المجهود في سبعة من أربعة وعشرين وحظا في ثلث فيضرب  
كل واحد منهما فيافي يدها ثلثه فلهذا كانت القسمة على عشرة وفي بعض النسخ بنى على زعم  
الابن المجهود وفي زعمه أن الميت خلف ابنين وامرأة وأن القسمة من ستة عشر لها سهمان  
ولكل ابن سبعة فيضرب هو بسبعة وهي يسمين فكانت القسمة بينهما على تسعة وفي بعض  
النسخ قال الابن المعروف لما كذب المجهود صار هو مع ما في يده في حق المجهود كالمدوم  
فيجمل كأن جميع التركة ما في يد المرأة وهي الوارثة مع المجهود فتكون القسمة بينهما على  
ثمانية لها الثمن وللمجهود سبعة أثمانه ولو تصادق المقر بهما فيافي بينهما أخذ الابن المنفق عليه من  
الابن المعروف سبعة أسهم من ستة عشر سهما عما في يده وانما بدأ به لحاجته الى مقاسمة ما  
يأخذ مع المقر به الآخر ثم في زعم الابن الآخر المعروف أن الميت خلف ابنين وامرأة وأن  
القسمة على ستة عشر للمنفق عليه سبعة أسهم من ستة عشر سهما من جميع التركة والذي في  
بعض التركة فيعطيه نصيبه من ذلك وهو سبعة أسهم من ستة عشر ثم يجمع الى ما في يد المرأة  
فيقسم بين المقر بهما والمرأة على سبعة من ستة عشر ثم يجمع الى ما في يد المرأة فيقسم بين المقر  
بهما والمرأة على سبعة عشر سهما لانهم تصادقوا أن الميت خلف امرأة وثلاث بنين وأن  
القسمة من أربعة وعشرين لها ثلاثة ولكل ابن سبعة فيقسم ما وصل اليهم باعتبار زعمهم تضرب  
فيه المرأة وكل واحد من المقر بهما بسبعة فتكون القسمة بينهم على تسعة عشر سهما واذا  
ترك الرجل ثلاثة بنين فاقسموا المال ثم أقر أحدهم ثلاثة اخوة مما وصدقه أحد اخوته في  
ابنين منها وصدقه الآخر في واحد من هذين وتكاذب الثلاثة فيافي بينهم فاما يسمى كل واحد  
منهم ليكون أوضح في البيان فالذي أقر به بالثلاثة نسيه الاكبر والذي صدقه في الاثنين  
نسيه الاوسط والذي صدقه في واحد نسيه الاصغر ثم نسي الذي أقروا به جميعا متفقا  
عليه والذي أقر به اثنان مختلفا فيه والذي أقر به الاكبر خاصة نسيه مجحودا ثم نقول المنفق  
عليه يأخذ من الاكبر سدس ما في يده ومن الاوسط خمس ما في يده فيضمه الى ما في يد

الاصغر ويقاسمه نصفين لان الاكبر زعم أن الميث ترك ستة بنين وان حق للمثق عليه في  
 سدس كل جزء من التركة والذي في يده جزء من التركة فأخذ المثق عليه منه سدس ما في  
 يده لهذا والاوسط زعم أن الميث ترك خمسة بنين وأن حق للمثق عليه في خمس التركة وفي  
 يده جزء من التركة فيعطيه خمس ما في يده ثم يضم ذلك كله الى ما في يد الاصغر فيقسمانه  
 نصفين لتصادقهما أن حقهما في التركة سواء ثم يأخذ المختلف فيه من الاكبر خمس ما في  
 يده لان الاصغر قد كذب به فهو مع ما في يده في حقه كالمردوم فانما تبقى المعاملة بين خمسة  
 فالأكبر يزعم ان حقه في خمس التركة وأن التركة في حقه ما في يده وما في يد الاوسط  
 والاوسط مصدق به فانما يأخذ هو مما في يد الاكبر خمس ما في يده لهذا ثم يضم ذلك  
 الى ما في يد الاوسط فيقاسمه نصفين وما بقي في يد الاكبر بينه وبين المجهود نصفين لانهما  
 تصادقا فيما بينهما فقد انكسر الحساب بالاحماس والاسداس فالسبيل أن يضرب خمسة  
 في ستة فتكون ثلاثين ثم تضرب ذلك الحاجة الى المقاسمة بالانصاف فنه تخرج المسئلة وان  
 كان الاصغر انما أقر بالذي أنكره الاوسط والمسئلة بحالها فان الذين أقر بهما الاوسط  
 يأخذان من الاكبر خمس ما في يده لان الاصغر يكذب بهما فيجعل هو كالمردوم في حقهما  
 وانما يبقى المتبر في حقهما الاكبر والاوسط مع ما في يدهما في زعم الاكبر أن حق كل واحد  
 منهما في الخمس وأن مالهما في يد الاوسط واصل اليهما من جهة فانما يأخذان مما في يد  
 الاكبر ما أقر لهما به وذلك خمسة ما في يده فيضمانه الى ما في يد الاوسط ويقسمانه أثلاثا  
 لتصادقهما فيما بينهما ويأخذ الابن الذي أقر به الثالث ثلث ما في يد الاكبر لان الاكبر زعم  
 أن حقه في سهم وحقي في سهم الا أن السهم الذي هو حقه نصفه في يدي ونصفه في يد  
 الاصغر فان الاوسط في حقه كالمردوم لانه مكذب به فانما يضرب هو فيما في يده بنصف سهم  
 والاكبر بسهم فلهذا يأخذ ثلث ما في يده فيضمه الى ما في يد الثالث ويقاسمه نصفين  
 لتصادقهما فيما بينهما فان قيل كيف يستقيم مقاسمة الاولين مع الاوسط أثلاثا وهما مكذبان  
 فيما بينهما قلنا نعم ولكن الاوسط مقر بهما والذي في يد كل واحد منهما مثل ما في يد صاحبه  
 وانما حاجتهما الى المقاسمة مع الاوسط وذلك لايختلف بتكاذبهما فيما بينهما وتصادقهما فان  
 كان الثلاثة المقر بهم صدق بعضهم ببعض والذي أقر به الثالث هو أحد الابنين الذين أقر  
 بهما الاوسط فان المثق عليه هاهنا يبدأ بالاصغر لحاجته الى مقاسمة صاحبه بتصديقه بهما

فَيَأْخُذُ مِنَ الْأَصْفَرِ رِبْعَ مَا فِي يَدِهِ لِأَنَّ الْأَصْفَرَ يَزْعُمُ أَنَّ الْمَيْتَ تَرَكَ أَرْبَعَةَ بَيْنَ وَأَنَّ حَقَّ التَّفَقُّعِ  
 عَلَيْهِ فِي رِبْعِ مَا فِي يَدِ الْآخَرِينَ وَذَلِكَ يَصِلُ إِلَيْهِ مِنْ جَمْعِهِمَا فَلِهَذَا يَأْخُذُ مِنْهُ رِبْعَ مَا فِي يَدِهِ  
 وَيَأْخُذُ الْأَوْسَطُ خَمْسَ مَا فِي يَدِهِ لِأَنَّ الْأَوْسَطَ يَزْعُمُ أَنَّ الْمَيْتَ خَلْفَ ابْنَيْنِ لِأَنَّ حَقَّهُ فِي  
 خَمْسِ كُلِّ جِزَاءٍ وَفِي يَدِهِ جِزَاءٌ مِنَ التَّرَكَةِ فَيُعْطِيهِ خَمْسَ مَا فِي يَدِهِ وَيَأْخُذُ الْمُخْتَلَفُ فِيهِ مِنَ  
 الْأَوْسَطِ فِي حَقِّهِ لِأَنَّ لَهُ رِبْعَ مَا فِي يَدِهِ وَرِبْعَ مَا فِي يَدِ الْآبِ بْنِ الْمَرْوُوفِ وَهُوَ الْكَبِيرُ فَيَقْتَسِمُونَ  
 بِأَخْنَرِ بْنِ مَا فِي يَدِهِ ثُمَّ يَجْعَلُونَ ذَلِكَ كُلَّهُ إِلَى مَا فِي يَدِ الْآبِ بْنِ الْمَرْوُوفِ وَهُوَ الْكَبِيرُ فَيَقْتَسِمُونَ  
 ذَلِكَ مَعَ الْمَجُودِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُمٍ يَنْتَهِمُ بِالسُّوْةِ لِتَصَادِقَهُمْ أَنَّ حَقَّهُمْ فِي التَّرَكَةِ سَوَاءٌ وَلَوْ كَانَ  
 الَّذِي أَقْرَبَهُ التَّالِثُ يَأْخُذُ مِنْهُ ثُلُثَ مَا فِي يَدِهِ لِأَنَّ التَّالِثَ وَهُوَ الْأَصْفَرُ مَقْرَبٌ لَهُ بِثُلُثِ مَا فِي يَدِهِ  
 فَإِنَّ الْأَوْسَطَ فِي حَقِّهِ كَالْمَدْمُومِ لِأَنَّهُ مَكْنُوبٌ لَهُ وَإِذَا صَارَ هُوَ كَالْمَدْمُومِ فَقِي زَعَمَهُ أَنَّ الْآبِ بْنَ  
 الْمَيْتِ هُوَ الْكَبِيرُ وَهَذَا الَّذِي هُوَ أَقْرَبُهُ فَلِهَذَا يَأْخُذُ مِنْهُ ثُلُثَ مَا فِي يَدِهِ وَيَأْخُذُ اللَّذَانِ أَقْرَبُ  
 بِهِمَا الْأَوْسَطُ نِصْفَ مَا فِي يَدِ الْأَوْسَطِ لِأَنَّ الْأَصْفَرَ فِي حَقِّهِمَا كَالْمَدْمُومِ فَانَّهُ مَكْنُوبٌ بِهِمَا يَبْقَى  
 الْبَنُونَ أَرْبَعَةَ فِي زَعْمِ الْأَوْسَطِ هُوَ الْكَبِيرُ وَعَلَى هَذَا فَكُلُّ مَنْ وَاحِدٌ مِنْ هَذَيْنِ رِبْعَ التَّرَكَةِ  
 بِإِخْتَارِ زَعْمِهِ وَفِي يَدِهِ جِزَاءٌ مِنَ التَّرَكَةِ فَإِذَا أَخَذَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا رِبْعَ مَا فِي يَدِهِ زَعَمَهُ عَرَضًا لِهَاتِمَا  
 أَخَذَا مِمَّا فِي يَدِهِ النِّصْفَ ثُمَّ يَجْعَلُونَ ذَلِكَ كُلَّهُ إِلَى مَا فِي يَدِ الْكَبِيرِ فَيَقْتَسِمُونَهُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَشْهُمٍ  
 لِتَصَادِقَهُمْ فِيمَا يَنْتَهِمُ \* وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا تَرَكَ ابْنَيْنِ وَامْرَأَةً فَاقْتَسَمُوا مَالَهُ ثُمَّ أَقْرَبَ الْابْنَانِ جَمِيعًا  
 بِامْرَأَةِ الْمَيْتِ وَكَذَبَتُمَا لِلرَّأَةِ فَانَّهُمَا تَأْخُذُ مِنَ الْابْنَيْنِ سَهْمًا مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ لِهَاتِمَا أَقْرَبَا أَنَّ  
 الْمَيْتَ تَرَكَ ابْنَيْنِ وَامْرَأَتَيْنِ فَتَكُونُ الْقِسْمَةُ مِنْ سِتَّةِ عَشَرَ لِكُلِّ امْرَأَةٍ سَهْمٌ وَلِكُلِّ ابْنٍ  
 سَبْعَةٌ وَمَا أَخَذَتْهُ الْمَرْوُوفَةُ زِيَادَةً عَلَى حَقِّهَا فَانَّمَا أَخَذَتْ ذَلِكَ الْمَرْوُوفُ وَلَا يَنْفِرُ الْابْنَانِ شَيْئًا  
 مِنْ ذَلِكَ وَلَكِنْ يَقْسِمُ مَا فِي يَدِهِمَا بَيْنَهُمَا وَيَبْنِي الْقَرْلَهُمَا هِيَ تُضْرَبُ بِسَهْمِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا  
 بِسَبْعَةٍ فَلِهَذَا أَخَذَتْ مِنْهُمَا سَهْمًا مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ يَنْتَهِمُ \* وَلَوْ لَمْ يَتَرَكَ الْآبِ ابْنَيْنِ فَاقْتَسَمَا الْمَالَ ثُمَّ  
 أَقْرَبَ أَحَدُ الْابْنَيْنِ بِامْرَأَةٍ وَأَنْكَرَهَا الْآخَرُ أَخَذَتْ تَسْمَى مَا فِي يَدِهِ لِأَنَّهُ يَزْعُمُ أَنَّ الْمَيْتَ خَلْفَ  
 امْرَأَةٍ وَابْنَيْنِ وَأَنَّ لَهَا سَهْمَيْنِ مِنْ سِتَّةِ عَشَرَ وَلِكُلِّ ابْنٍ سَبْعَةٌ فَهِيَ تُضْرَبُ فِيمَا فِي يَدِهِ بِسَهْمَيْنِ  
 وَهُوَ بِسَبْعَةٍ فَلِهَذَا أَخَذَتْ تَسْمَى مَا فِي يَدِهِ فَانَّ وَقَعَ ذَلِكَ إِلَيْهَا بِقَضَاءٍ قَاضٍ ثُمَّ أَقْرَبَ امْرَأَةً أُخْرَى  
 وَصَدَقَهُ فِيهَا أَخُوهُ وَتَكَذَّبَتِ الْمَرْأَتَانِ فِيمَا بَيْنَهُمَا فَانَّهُمَا يَأْخُذَانِ مِمَّا فِي يَدِ الْقَرْلِهِمَا جِزَاءً مِنْ

أربعة عشر جزءاً وعن جزء مما في يده فيجمع ذلك الى ما في يد الابن الآخر ويقاسمه على تسعة أسهم لها سهمان وله سبعة في قول أبي يوسف وقال محمد رحمه الله عليهما أخذ منه جزءاً من خمسة عشر جزءاً مما في يده فيضمه الى ما في يد الابن الآخر ويقاسمه أنساها فاما تخريج قول أبي يوسف وهو أن في زعم المقر أن حق الثانية في نصف ثمن ما في يده وذلك سهم من ستة عشر جزءاً وحق الاول في مثل ذلك الا أن مادفع الى الاول زيادة على حتها فإن بقضاء القاضى ولا يكون مضمونا عليه فاذا أخذت الثانية سهما من ستة عشر يبقى هناك خمسة عشر بين المقر وبين الاول للمقر سبعة وللأولي سهم فظهر أن حق الاول كان في ثمن خمسة عشر سهما وسبعة أثمان فإن ثمن ثمانية واحد وثمان سبعة سبعة أثمان فاذا رافت من خمسة عشر سهما وسبعة أثمان يبقى عشر وثمان هذا حق المقر فيضرب فيما بقي في يده بثلاثة عشر وثمان والثانية بسهم واحد فيصير ما بقي في يده بينهما على أربعة عشر جزءاً وعن جزء وقد انكسر بالاثمان فالسبيل أن يضرب أربعة عشر وثمان في ثمانية فيكون ذلك مائة وثلاثة عشر كان حق الثانية في سهم ضربته في ثمانية فذلك ثمانية فهو لها فاذا أخذت ذلك ضمت الى ما في يد الابن الآخر ويقاسمه على تسعة أسهم لان الابن الآخر يزعم أن الميت خلف ابنين وامرأة فيكون لها سهمان من ستة عشر ولكل ابن سبعة فلهذا يقسم ما في يده على تسعة أسهم لها سهمان وله سبعة وأما على قول محمد رحمه الله يأخذ منه جزءاً من خمسة عشر جزءاً مما في يده فيضمه الى ما في يد الآخر فيقاسمه أنساها لانه لو أقر مما في يد شريكى وهو يتركها فاما تضرب فيما في يدي نصف سهم وأنا بسبعة فانكسر بالانصاف فيضمنه فيصير حقتها سهما وحق المقر أربعة عشر فلهذا أخذت منه جزءاً من خمسة عشر جزءاً فضمت الى ما في يد الابن فيقاسمه أنساها • ولو كان دفع الى الاول نصيبه بنير قضاء أخذت الاخرى منه نصف ثمن نصيبه لانه قد أقر أن حقتها في نصف ثمن المال وفي يده جزء من المال وما دفع الى الاخرى زيادة على حقه انما دفع بنير قضاء فيكون محسوبا عليه ويجعل كالقائم في يده فيعطى الثانية كمال حقتها مما في يده وذلك نصف الثمن فيضمه الى الآخر ويقاسمه أنساها لما بينا ولو تصادقت المرأةان فيما بينهما أخذت المرأة المجمع عليها من الابن الذي أقر بها وحدها ثمن ما في يده لانه أقر أن حقتها في ثمن المال وفي يده جزء من



المال فيدفع ثمن ذلك اليها بجميع أفرادها ثم يضمه الى ما في يد المقر بها ويقسم ذلك بينه وبين  
 المرأتين على تسعة أسهم للمرأتين سهران وللابن سبعة لانهم اتفقوا عليها بينهم على أن الميث  
 خلف ابدين وامرأتين وللقسمة من سنة عشر للمرأتين سهران ولكل ابن سبعة فيجعل ما في  
 أيديهم مقسوما بينهم على هذا الابن سبعة ولكل امرأة سهم . ولو أن رجلا هلك  
 وترك آخرين فأقر أحدهما بامرأة الميث وأنكرها الآخر أخذت من الذي أقر بها  
 خمس ما في يديه لان في زعمه أن قسمة التركة من ثمانية للمرأة الربع سهران ولكل أخ  
 ثلاثة فزعمه متبر في حقه فهو يضرب فيما في يديه ثلاثة والمرأة بسهمين فلماذا أخذت منه  
 خمس ما في يديه فإذا دفع اليها ثم أقر بأخ لها والميث وصدقه أخوه فيه وأنكر المقر به المرأة  
 فإن كان دفع للمرأة نصيبها بقضاء قاض أخذ منه الاخر خمس ما بقي في يده فيجمله الى ما في  
 يد الاخر ومقاسمة نصف في قول أبي يوسف بأخذ ثلث ما في يده ووجه قول أبي يوسف  
 أن المقر يزعم أن حق الباقي في ربع المال لانه يقول للمقر له أما لو أقرت بك وبالمراة مما كيف  
 للمرأة الربع ولكل أخ مثل ذلك وهو يقول للمقر له أما لو أقرت بك وبالمراة مما كيف  
 فأخذ مني ربع ما في يدي سهران من أربعة يبقى ثلاثة بيني وبين المرأة نصفين لكل واحد  
 سهم ونصف وقد أخذت هي زيادة على حقتها وإنما أخذت بقضاء القاضي فلا يكون ذلك  
 محسوبا على فانت تضرب فيما يدي سهم وأنا بسهم ونصف فهذا الطريق يعطيه سهران من  
 سهمين ونصف مما بقي في يده وذلك خمس ما في يده لانه وقع الكسر بالانصاف فإذا أضفتمته  
 يكون خمسة وأما محمد رحمه الله فيقول المقر يقول للمقر له أنا قد أقرت بأن حقت في سهم  
 وحتى في سهم وحق المرأة في سهم ولكن السهم الذي هو حقت نصفه في يدي ونصفه في  
 يد شريكي وهو مقر بك وما دفتته الى المرأة بقضاء القاضي لا يكون محسوبا على فانت  
 تضرب فيما في يدي بنصف سهم وأنا بسهم فلماذا يعطيه ثلث ما في يده ويضمه الى ما في يد  
 الآخر فيقاسمه نصفين لانهما تصادقا على أن حقتما في التركة سواء وان كان دفع الى المرأة  
 نصيبها بغير قضاء أخذ منه المقر به جميع نصيبه لانه أقر أن حقه في ربع كل شيء وما دفعه  
 الى المرأة بغير قضاء القاضي محسوب عليه ويجعل كالتقام في يده فلماذا يعطيه ربع جميع نصيبه  
 فيضمه الى ما في يد الآخر فيقسم نصفين وان كان الاخر المقر به قد صدق بالمراة فانه يأخذ  
 من الاخر الذي أقر به وحده ثلث ما في يده لان الذي أقر به وحده زعم أن الميث إنما خلف ثلاث

أخوة وأن المال بينهم أثلاثا فهو مقر لهذا الأخ ثلث ما في يده فيأخذ ذلك منه ويضمه الى ما في يد المرأة والآخ المقر بهما فيقسموه أثلاثا لانهم يتصادقون فيما بينهم أن حقهم في الذكر سواء وأن لكل واحد منهم ربع التركة فما يقبل الى يدهم يقسم بينهم باعتبار تصادقهم \* ولو هلك وترك ابنتين فافر أخيهما بإسرائيلين مما وصده أخوه في احدهما وكذبه في الاخرى وتكاذبت المرأتان فيما بينهما فان للمرأة التي أقر بها الاثنان تأخذ من الابن الذي أقر بهما نصف من نصيبه لانه يزعم أن الميت خلف ابنتين وإسرائيلين وأن حق كل امرأة في نصف الثمن سهم من ستة عشر وفي يده جزؤ من التركة فتأخذ منه نصف ثمن ذلك وتضمه الى ما في يد الابن الآخر وتقاسمه أنساغا لان الابن الآخر يزعم أن الميت خلف ابنتين وامرأة وأن للمرأة سهمان من ستة عشر ولكل ابن سبعة فالحصل في يدهما من التركة يقسم بينهما على زعمهما يضرب فيه الابن بسبعة والمرأة بسهمين ويقاسم الابن المقر بهما للمرأة الباقية ما في يده على ثمانية لان في زعمه حقها في سهم وحقه في سبعة فما بقي في يده يقسم بينهما على ذلك فان أقر الاثنان بمد ذلك باخ لهما من أبيهما وأنكرت المرأتان وأنكرها هو أيضا وقد كان الاثنان دفعا الى المرأتين نصيبهما بنير قضاء قاض أخذ من كل واحد من الابنتين الثلث من جميع نصيبه بمد الثمن لانهما زعما أن للمرأة الثمن وأن الباقي بينهما أثلاثا وقد دفعا الى المرأتين زيادة على حقهما بنير قضاء قاض فيجعل ذلك محسوبا عليهما فانما يدفعان الى المقر له الثلث مما أصاب كل واحد منهما بمد الثمن باعتبار زعمه وان كان الدفع بقضاء القاضي أخذ كل واحد منهما ثلث ما بقي في يده لانه ما دفعا الى المرأتين زيادة على حقهما كان بقضاء فلا يكون مضموما عليهما فلذا يدفع كل منهما الى المقر له ثلث ما بقي في يده ولم يذكر في هذا الفصل الخلاف بين أبي يوسف ومحمد رحمة الله وفي المختصر في بعض نسخ الاصل ذكر أن المرأة التي اجتمع عليها ابنان تأخذ من الذي أقر بهما جميعا على قول محمد رحمه الله سهمان من سبعة عشر سهم مما في يده فيضمه الى ما في يد المقر بهما خاصة فيقسمانه على تسعة وهو صحيح على أصل محمد رحمه الله في اعتبار السهام لانه يقول أنا قد أقررت لك بأن حقك في سهم وحق الاخرى في سهم وحق في سبعة ولكن السهم الذي هو حقك نصفه في يد أخي وهو مصدق بك فانك تفرين فيما في يدي بنصف سهم والاخرى بسهم وأنا بسبعة فتكون القسمة على ثمانية ونصف انكسر بالانصاف فأضغه فيكون سبعة عشر فهذا الطريق تأخذ منه سهمان

من سبعة عشر منها ولو هلك وترك ثلاث بنين فأمروا بحصص ثلاث نسوة لآبيه وصدة  
أحد الابنين في امرأتين منهن وصدته الثالث في إحدى هاتين وتكاذب للنسوة فيما بينهما  
فأما نسوة المرأة التي أقر بها البنون بحما عليها والتي أقر بها اثنان عطفاً فيها والثالثة مجعولة  
والابن الذي أقر بثلاث نسوة الا كبر والذي أقر بامرأتين الاوسط والذي أقر بواحدة  
الا صغر ثم نقول المجموع عليها تأخذ من الاكبر ثلث ثمن نصيبه ومن الاوسط نصف ثمن  
نصيبه فتضمنه فيها من الاكبر جزءاً من سبعة عشر جزءاً من نصيبه فتضمنه الى ما في يد الاكبر  
بينه وبين المجعولة على ثمانية أسهم لها سهم وله سبعة في قول أبي يوسف وهو مخير بجه أن  
الاكبر أقر أن الميت خلف ثلاث نسوة وثلاث بنين وأن القسمة من أربعة وعشرين لكل  
امراة سهم وذلك ثلث الثمن فالجميع ما بها تأخذ مما في يد الاكبر مقدار ما أقر لها به في يده  
وذلك ثلث ثمن نصيبه جزءاً من أربعة وعشرين وتأخذ من الاوسط نصف ثمن نصيبه لأن  
الاوسط يزعم أن الميت خلف امرأتين وأن لكل واحدة منهما نصف الثمن فالجميع عليها  
تأخذ مما في يده نصف الثمن باعتبار اقراره ثم يضم جميع ما أخذت الى ما في يد الاصغر  
فيقاسمه على عشرة أسهم لانهما يتصادقان فيما بينهما أن الميت خلف ثلاث بنين وامراة واحدة  
وأن لها ثلاثة من أربعة وعشرين ولكل ابن سبعة مما في أيديهما يقسم باعتبار تصادمها يضرب  
فيه الابن بسبعة والمرأة بثلاثة والمختلف فيها تأخذ من الاكبر جزءاً من سبعة عشر من نصيبه  
من قبل أن الاصغر يكذب بها ولا تعتبر سهامه في حقا يبقى حق الاكبر في سبعة وحق  
الاوسط في سبعة وحق النسوة في ثلاثة فإذا جمعت هذه السهام كانت سبعة عشر فأمّا أقر لها  
بسهم من سبعة فهذا أخذت مما في يده جزءاً من سبعة عشر جزءاً يضم ذلك الى ما في يد الاوسط  
ويقاسمه على سبعة عشر سهماً للمرأة ثلاثة وللأوسط أربعة عشر لأن في زعم الاوسط أن التنتين  
المرأتين نصفان وذلك ثلاثة من أربعة عشر لكل واحد سهم ونصف ولكل ابن سبعة فيضرب  
هو فيما حصل في أيديهما بسبعة والمختلف فيها بسهم ونصف أنكرس بالانصاف فأضعفه فيكون  
سبعة عشر لها ثلاثة وله أربعة عشر ثم المجعولة تقاسم الاكبر ما بقي في يده على ثمانية لأن  
في زعم الاكبر أن حقها في سهم وحقه في سبعة فما بقي في يده يقسم بينهما على هذا فيكون  
على ثمانية لها سهم وله سبعة وأما في قول محمد فالجميع عليها تأخذ من الاكبر سهماً من ستة  
وعشرين سهماً ونصف سهم فتضمنه الى ما في يد الاوسط والا صغر فيجعل كل واحد منهما

نصف ذلك وانما أخذت من الاكبر هذا المقدار لان الاكبر يزعم أن حقه في ثلث الثمن  
وحق المختلف فيها في نصف ثمن وحق المجودة في ثمن وحقه في سبعة أثمان وثلث الثمن سهم  
من أربعة وعشرين ونصف الثمن سهم ونصف والثمن ثلاثة أخف في أحد وعشرين وهو سبعة  
أثمان وحق المجودة في ثلث وحق المختلف فيها في سهم ونصف وحق المجمع عليها في سهم  
فاذا جمعت هذه السهام كانت ستة وعشرين ونصفاً فلها أخذت مما في يده سهمان من ستة  
وعشرين ونصف ثم يضم ذلك الى ما في يد الآخرين نصفين ليتيسر معاملتهما في المقاسمة  
مما وتأخذ المختلف فيها مما في يد الاكبر سهمان ونصفاً من ستة وعشرين ونصف سهم لما أن  
حقهما فيما يده هذا المقدار لان الاصغر مكذب بها فاذا أخذت ذلك ضمت الى ما في يدي  
الايوسط ثم تأخذ المجمع عليها من الاوسط سهمان ونصفاً من ثمانية عشر سهمان نصف الثمن  
وأن حق المختلف فيها في ثلاثة وحقه في أربعة عشر وهو سبعة أثمان فاذا جمعت هذه السهام  
كانت ثمانية عشر ونصفاً فيأخذ منه سهمان ونصفاً من ثمانية عشر ونصف لهذا ويضمه الى  
ما في يد الاصغر فيقاسمه على عشرة أسهم لها ثلاثة وله سبعة لانهما تصادقا على أن حقهما في  
ثمن المال ثلاثة من أربعة وعشرين وأن حقه في سبعة فيقسم ما في يده بينهما على هذا ثم يقاسم  
الايوسط مع المختلف فيها ما بقي في يده على سبعة عشر سهمان تصادقهما على أن حق الاوسط  
في أربعة عشر وحقه في ثلاثة فيقاسم الاكبر المجودة ما بقي على ثمانية لتصادقهما أن حقها  
في سهم وحقه في سبعة • ولو كانت المرأة التي أقر بها الاصغر هي التي أنكرها الاوسط  
والسئلة بحالها أخذت تلك المرأة من الاكبر جزءاً من نصيبه لان الاوسط مكذب بها  
فيستقط اعتبار سهامه في حقها وذلك سبعة من أربعة وعشرين يبقى سبعة عشر فلها أخذت  
منه سهمان من سبعة عشر مما في يده وضمت ذلك الى ما في يد الاصغر فيقاسمه على عشرة  
لها ثلاثة وله سبعة لتصادقهما على هذا والثنان أقر بهما الاوسط تأخذان من الاكبر جزئين  
من سبعة عشر جزءاً من نصيبه لان الاصغر مكذب بهما فلا تعتبر سهامه في حقهما وذلك  
سبعة يبقى سبعة عشر فلها أخذنا سهمين من سبعة عشر ثم اضمان ذلك الى ما في يد  
الايوسط ويقاسمهما على عشرة أسهم للمرأة ثلثين وللأوسط سبعة لان الاوسط مقر بان  
حقهما في ثلاثة من أربعة وعشرين وهو الثمن وحقه في سبعة فال تصادق النسوة فيما بينهما  
والتي أقر بها الآخر احدى المرأتين الثلثين أقر بهما الاوسط فان المجودة تأخذت من

الاكبر من نصيبه لانه اقر لها بثلثي جميع التركة وفي يده جزءاً من التركة تأخذ منه ثمن ما في يده  
 وتأخذ من الاوسط نصف ثمن نصيبه لان الاوسط اقر بان الثلث بينها وبين الاخرى نصفان  
 لها نصف ثمن التركة وفي يده جزءاً من التركة فيعطى لها نصف ثمن ذلك وتأخذ المختلف فيها  
 من الاوسط جزءاً ونصفاً من سبعة عشر جزءاً من نصيبه لان الاصغر مكذب بها فطرح  
 سهامه وذلك سبعة من أربعة وعشرين يبقى سبعة عشر وقد اقر لها بنصف الثمن وهو سهم  
 ونصف فلها أخذت مما في يده سهما ونصفاً من سبعة عشر سهماً ثم يجمع ما في يد النسوة الى  
 ما في يد الاكبر فيقسمون ذلك على عشرة أسهم للنسوة ثلاثة ولكل ابن سبعة فما يجمع في  
 أيديهم يقسم بينهم على ما تصادقوا به ولو كان الاصغر انما اقر بالثمن أنكرها الاوسط  
 والمسئلة على حالها أخذت تلك من الاصغر ثلاثة أجزاء من سبعة عشر جزءاً من نصيبه  
 لان الاوسط مكذب بها فيسقط اعتبار نصيبها في حقه وقد اقر الاصغر لهذه بثلث كامل  
 فلها تأخذ منه ثلاثة أسهم من سبعة عشر سهماً من نصيبه لان الاصغر يكذب بهما فيسقط  
 اعتبار سهامه في حقهما والاوسط اقر لها بثلثي ثمن كامل فلها تأخذان منه ثلاثة أسهم من  
 سبعة عشر من نصيبه ثم يجمع ما في يد النساء الى ما في يد الاكبر ويقسم ذلك بينه وبينهن  
 على عشرة له سبعة ولكل امرأة سهم لانهم تصادقوا فيما بينهم على أن القسمة من أربعة  
 وعشرين وأن لكل ابن سبعة ولكل امرأة سهم فما يجمع في أيديهم يكون مقسوماً بينهم  
 على ما تصادقوا عليه وإذا تركت المرأة زوجها وأبويها فأقر الزوج بثلاث بنين للمرأة من  
 غيره وصدقته الام في اثنين منهم وصدقه الاب في الثالث وتكاذب البنون فيما بينهم فان  
 الابنين اللذين أقرت بهما الام يأخذان من الزوج الثالث من نصيبه وثلث خمس نصيبه  
 فيضمانه الى نصيب الام ويقسمونه على أربعة عشر سهماً للام أربعة ولكل ابن خمسة وتأخذ  
 الابن الذي أقر به الاب من الزوج السادس من نصيبه فيجعله الى نصيب الاب ويقاسمه  
 على سبعة لابن خمسة وللأب سهران وفي رواية أبي حفص رحمه الله قال يأخذ الابن اللذان  
 صدقت بهما الام من الزوج خمس نصيبه وثلث خمس نصيبه أما أصل الفريضة قبل الاقرار  
 فن ستة للزوج النصف ثلاثة وللأم ثلث ما بقي وهو سهم والباقي للاب فإذا اقتصموا بهذه  
 الصفة ثم وجد الاقرار كما بينا فيبدأ بالابن الذي أقر به الاب فنقول يأخذ من الزوج السادس  
 من نصيبه في الروايتين جميعاً لان الزوج يزعم أن الميت ترك ثلاث بنين وزوجاً وأبوين أصله

من اثني عشر للزوج الربع ثلاثة وللأبوين السدس أربعة والباقي وهو خمسة بين البنين لا يتقسم أثلاثا فيضرب اثني عشر في ثلاثة فيكون ستة وثلاثين للزوج تسعة وللأبوين اثنا عشر لكل واحد منهما ستة والباقي وهو خمسة عشر بين البنين الثلاث لكل واحد منهم خمسة ثم يطرح نصيب الأم في حق هذا الابن لأنها كذبت به فلذا طرحنها من ستة وثلاثين الثلث فلها أخذ من الزوج سدس ما في يده فيضمه إلى ما في يد الأب ويقاسمه على سبعة باعتبار زعمهما لانهما يقولان الورثة زوج وأبوان وابن والقسم من اثني عشر للزوج الربع وللأبوين السدسان والباقي وهو خمسة للأب والابن يضرب فيها وصل إليها خمسة والأب يسهمين فتكون القسمة على سبعة فأما الابن اللذان صدقت بهما الأم فقد قال في رواية أبي حفص يأخذان من الزوج خمس نصيبه وثلث خمس نصيبه وثلث خمس نصيبه وهذا غلط من الكاتب والصحيح ثلثي خمس نصيبه لأن حقهما يطرح من نصيب الابن في القسمة مع الزوج لانه كذب بهما وفي زعم الزوج أن حقهما في عشرة أسهم وهما يأخذان عشرة من ثلاثين مما في يده وذلك خمس نصيبه وثلثا خمس نصيبه صار على خمس خمسة ستة وثلثا خمسة أربعة فذلك عشرة وفي رواية أبي سليمان رحمه الله قال يأخذان منه ثلث نصيبه وثلث خمس نصيبه لانهما يقولان لولو أخذنا منك عشرة فقط كنت على جميع حَقِّكَ لانه يبقى لك خمسة عشر وفي يدك نصف المال فقد صار على ثلاثين فجميع المال يكون ستين الربع منه خمسة عشر وقد وافقنا على أن الأب أخذ فوق حقه لأن حقه السدس وقد أخذ الثلث فلا يجوز ضرر الزيادة علينا خاصة بل يكون علينا وحَقُّكَ على ما زعمت في تسعة فادفع أنت تسعة ونحن ندفع عشرة ويبقى في يدك ستة لأن ما في يدك صار على ثلاثين وقد دفعت إلى الابن الذي أقر به الأب خمسة والينا عشرة ودفعت أنت تسعة يبقى ستة فهذه الستة تقسم بيننا وبينك على اعتبار أصل حقنا وحَقِّكَ في خمسة عشر وحقنا في عشرة إلا أن الزوج يقول لهما وحق الابن الآخر مع حقنا لا في مئة له وقد أخذ هو مني فيصير حقنا في الأصل عشرين وحقكما عشرة فتقسم هذه الستة بينهم أثلاثا للابنين من ذلك سهمان فبين أن جميع ما أخذ من الزوج اثنا عشر سهمًا من ثلاثين وذلك ثلث نصيبه وثلث خمس نصيبه لأن ثلث نصيبه عشرة وثلث خمس نصيبه سهم ثم يضاف ذلك إلى نصيب الأم ويقسمونه على أربعة عشر سهمًا لأن زعمهم أن الميت خلف زوجًا وأبوين والابنين وأن القسمة من أربعة وعشرين للزوج ستة وللأم أربعة

والاب كذلك وظلّاق وهو عشرة بين الابن نصفان في ضرب كل واحد منهما فيما اجتمع في  
أيديهم بخمسة والام بأربعة فتكون القسمة بينهم على أربعة عشر سهما فان تصادق البنون فيما  
بينهم فان الذي أقر به الاب يأخذ منه نصف نصيبه ويأخذ الآخرون من الام نصف نصيبها  
فيقسم جميع ذلك مع ما في يد الزوج على أربعة وعشرين سهما أما الذي أقر به الاب يأخذ  
منه نصف نصيبه لان في يد الاب ثلث التركة وقدم أن حقه السدس وأن ما زاد على السدس  
عما في يده نصيب الابن فعليه أن يدفع ذلك اليه وذلك نصف نصيبه والذان أقرت بهما الام  
قال في رواية أبي سليمان يأخذان منها نصف نصيبها أيضا لان حقها مثل حق الاب وقد أقرت  
هي أيضا بأبن لميت كما أقر الاب بابن فكما أن الذي أقر به الاب يأخذ منه نصف نصيبه  
فكذلك يأخذان هذان من الام نصف نصيبها ليكون الباقي لها مثل نصف ما بقي للاب  
وفي رواية أبي حفص قال لا يأخذ ورتة الام شيئا وهو الصواب لان في يد الام سدس  
التركة ولا يتقص نصيبها عن السدس مع البنين كيف يأخذان منها شيئا وبين جميع الورثة اتفاق  
أن حقه السدس وانما يفضل الاب على الام عند عدم الولد فاما بعد وجود الولد فحقها مثل  
حقه وقد بقي في يد الاب سدس التركة فيبني أن يسلم لها من التركة السدس ونصيب هذان  
يصل اليهما من حقه لوجود الاقرار من الزوج والابن الثالث لهما فلهذا لا يأخذان منها شيئا  
ولكن يقسم ما اجتمع في يد الزوج والبنين بينهم على أربعة وعشرين لاعتبار زعمهم وقد زعموا  
أن القسمة من ستة وثلاثين وأن للزوج تسعة والبنين خمسة عشر فاذا جمعت ذلك كان أربعة  
وعشرين • ولو لم يتصادقوا فيما بينهم ولكن اللذان أقرت الام بهما صدق الام أحدهما  
بالذي أقر به الاب وكذبا جima بالباقي وكذبا بهما فان اللذين تصادقا فيما بينهما يأخذان من  
الزوج ثلث نصيبه فيجمعانه الى ما في يد الاب فيقسمونه على أربعة عشر أربعة للاب وعشرة للابن  
نصفان هكذا ذكر في نسخ أبي سليمان وفي نسخ أبي حفص زيادة وهو الصواب فانه قال  
الذي أقرت به الام من هذين اللذين تصادقا يأخذ سهما أول أربع ما في يدها لان الام تزم  
أن القسمة من أربعة وعشرين وأن حق هذا في جميعه الا أن الاب قد كذب به فيطرح نصيب  
الاب في حقه وذلك أربعة يبقى عشرون لحقه في خمسة من ذلك وخمسة من عشرين هو  
الربع فلهذا أخذ منها ربع ما في يدها ثم يأخذان من الزوج ثلث نصيبه لان بزم الزوج  
القسمة من ستة وثلاثين الا أنه يطرح من ذلك ستة لان الاب يكذب بأحدهما والاخ

بآخر فلا بد من أن يطرح نصيب أحدهما في مقاسمة الزوج مع هذين فإذا طرحنا ستة  
يتبقى ثلاثون فيأخذان منه عشرة من ثلاثين وهو الثلث ويجعلان ذلك الى ما في يد الاب  
فيقسمونه على أربعة عشر لان بزعمهما القسمة من أربعة وعشرين للاب أربعة ولكل واحد  
منهما خمسة فهذا يسهم بينهم على أربعة عشر فان قيل كيف يستقيم هذا والاب يكذب  
بأحدهما قلنا نعم ولكن لو اعتبرنا المقاسمة بين الاب وبين الذي صدق به خاصة أدى الى الدور  
لان ما يأخذه الذي صدق به الاب لا يسلم له ولكنه يقاسم الآخر لتصادقهما فيما بينهما ثم  
يرجع على الاب فيقاسمه للتصادق فيما بينهما فلا يزال يدور هكذا فلضرورة الدور قلنا بان  
الاب يقاسمهما خمسا وهذا لان نصيب الاب لا يختلف بعدد البنين سواء كان الابن واحدا  
أو أكثر كان للاب السدس فهذا جعلنا تصديقه في أحدهما كتصديقه فيهما في المقاسمة اذا  
تصادقا بينهما ثم يأخذ الابن الباقي ستة أجزاء ونصف جزأ من ثلاثين جزأ من نصيب  
الزوج لان الاب يكذب به فيطرح نصيبه في المقاسمة بينه وبين الزوج فتكون القسمة من  
ثلاثين الا أنه يقول للزوج قد دفعت الى اب الاخوين عشرة فلو دفعت الى خمسة فقط تبقى  
خمس عشرة وذلك ربع جميع التركة فلا يدخل عليك من ضرب النقصان شيء وقد دفعت  
عشرين فادفع أنت تسعة تبقى ستة فهذه الستة تقسم بيننا وبينك على مقدار حقنا وحقك  
وانما حقك في التركة خمسة عشر وصل اليك ثلاثة أخماس حقك يبقى حقك في خمسين  
وذلك ستة وحقنا في جميع التركة بزعمك خمسة وعشرون وصل اليها خمسة عشر يبقى عشرة  
وذلك خمسا نصيبنا وقد أخذ الابان حقهما وزيادة تبقى قسمة هذه الستة بيني وبينك فانا  
أضرب بخمسي حتى وذلك سهان وأنت تضرب بستة فتكون قسمة هذه الستة بيننا أرباما  
لي ربحه وربع ستة سهم ونصف فإذا أخذت منه سهما ونصفنا مع الخمسة يكون ستة ونصفنا  
فهذا قال يأخذ ستة ونصفنا من ثلاثين من نصيب الزوج قال الحاكم غلط في هذا الجواب  
في نصف سهم والصواب أنه يأخذ منه ستة أجزاء فقط هكذا قال ابن منصور لانه  
يصل اليه بعض نصيبه من جهة الام فانها مصدقة فلا يضرب في الستة الباقية معه بسهمين  
ولكن انما يضرب بسهم وخمس والزوج يضرب بستة فتكون قسمة هذه الستة بينهما أساسا  
للابن منه سهم وقد أخذ منه خمسة فظهر أنه انما يأخذ منه ستة فقط فيضمه الى نصيب الام  
ويقاسمها على تسعة للام أربعة وللابن خمسة لانها تصادقا على أن القسمة من أربعة وعشرين



من نصيب الأم أربعة ونصيب الابن خمسة لما يجتمع في أيديهما يقسم بينهما على ذلك وإذا  
 مات الرجل وترك ابناً فالأب يأخذ له من أبيه فأعطاه نصف ما في يده ثم إن الابن المترك له  
 أمر بأخذ ما في يده وقال المترك له لا تأخذ ما في يدي وأما أنت فقلت له بآب قد كذب الابن  
 الابن المعروف فيك لم يفت إلى قوله ولا يأخذ مما في يده هذا المترك إلا نصف ما في يده  
 وذكري كتاب القرائن إذا أمر بأمرأة ودفع إليها نصيبها ثم أمرت المرأة بآب فقال المترك له  
 أنا ابن الميت وأما أنت فقلت بأمرأة له فإنه يأخذ منها جميع ما في يدها وكذلك لو كان  
 الميت امرأة فأمر ابنها بزوج ودفع إليه نصيبه ثم أمر الزوج بآب فقال المترك له أنا ابن لها  
 وأنت لست بزوج لها فإنه يأخذ منه جميع ما في يده وقال زفر رحمه الله في الفصلين جميعاً  
 يأخذ المترك به الآخر من المترك جميع ما في يده وهو القياس لأنها تصادق على نسب المترك به  
 الآخر ولم يوجد التصديق في حق المترك به الأول فمن تصادق عليه يكون أولى بالمال بمنزلة ما  
 لو مات رجل وله ابنان قد كانا عبيدين فقال أحدهما لصاحبه متناً جميعاً قبل موت الأب وقال  
 الآخر أما أنا فعتقت قبل موته وأما أنت فأنما عتقت بعد موته فإنه يكون المال كله للذي اتفق  
 أنه عتق قبل موته وعن أبي يوسف قال في الفصلين لا يأخذ المترك به الآخر إلا مقدار حصته  
 مما في يد الأول على ما أمر له به ولا يعتبر تكذيبه به فإن الأول يقول استحقاقك إنما ثبت  
 باعتبار إقرارى فإذا كنت غير وارث كما زعمت لا يثبت لك بإقرارى شيء وأنت تأخذ شيئاً  
 من التركة فمن ضرورة أخذك الشيء من التركة باعتبار إقرارى الحكم بقرابتي ونفذ الحكم  
 بذلك ولا يعتبر تكذيبك في \* وأما وجه ظاهر الرواية في التفرق بين الفصلين أن الزوج  
 والمرأة إنما يأخذان الميراث بسبب ليس بقائم في الحال فإن النكاح يرتفع بالموت وإنما يأخذان  
 بنكاح قد كان في حالة الحياة فليس من ضرورة الحكم به في حق الأول الحكم به في حق الثاني  
 وقد كذب الثاني بهما فلا تكون لهما المزاومة معه في استحقاق التركة فاما ذو القرابة فاما  
 يستحق التركة بسبب قائم في الحال وهو سبب لا يحتمل الرفع بعد ثبوت وقد جرى الحكم  
 به حين أخذ شيئاً من التركة من الابن المعروف فلا يعتبر تكذيب الثاني في حقه فهذا لا يأخذ  
 من المترك به الأول إلا نصف ما في يده وكذلك لو لم يقر الابن المعروف بأخ ولكنه أقر أن لهذا  
 الرجل على الميت ألف درهم وأنكر صاحب الاثنين لا يأخذ من الاثنين إلا الثلثين لأن تكذيبه  
 بعد ما جرى الحكم في الدين بالدين الأول غير معتبر (ألا ترى) أنا لو أبطلنا حق صاحب

الالف بهذا التكذيب فأمر صاحب الالفين بالف لآخر وكذبه المقر له بدين صاحب  
الالفين فأخذ منه خمسي الالف حتى تناسخ ذلك عشرة ثم أن العاشر أمر للاول الذي أمر له  
الوارث فانه يأخذ هو الالف منه ثم يأخذون منه حتى يدور عليهم جميعا ولا يزال يدور كذلك  
فهذا لا يستقيم ولكن الحكم فيه ما يتنا أن تكذبه لا يتبر بعد ما حكنا بدفعه • وإذا ترك  
الرجل ثلاثة بنين فأمر أحدهم بأبنين وصدقه الآخران في أحدهما وتكاذب الابنان فيما بينهما  
فان المتفق عليه يأخذ من الذي أمر بهما خمس ما في يده في قول أبي يوسف وفي قول محمد  
سبع ما في يده لان المقر بهما يزعم أن الميراث ترك خمسة بنين وان جق المتفق عليه في خمس  
التركة وفي يده جزء من التركة فيعطيه خمس ما في يده ( ألا ترى ) أن الآخرين لو صدقاه  
فيهما كان يأخذ كل واحد منهما منه خمس ما في يده فتكذبيهما بالآخر لا يغير الحكم فيما بينهما  
ومحمد رحمه الله يقول للمقر يقول للمتفق عليه حق في سهم وحق المجهود في سهم وحقك في سهم  
الآن على سهمك في يد الآخرين وقد صدقا بك متحكما على ثلثي ما بيدك فانت تضرب  
فيما في يدي بثلث سهم وأنا بسهم والمجهود بسهم فخطأ كل ثلاثة سهمها فلماذا تأخذ سبع ما في يده  
فخصه الى ما في يد الآخرين ويقسمون ذلك أثلاثا لتصادقهم على أن حقهم في التركة سواء  
• ولو أمر أحدهم بأبنين فصدقه أحد اخوته في أحدهما وكذبه الثالث فيهما وتكاذبا فيما بينهما  
أخذ الابن الذي أمر به الاثنان من المقر بهما ربع ما في يده في قول أبي يوسف لان الذي كذب  
بهما لا يتبر في القاسمة بين المقر والمقر به وإذا سقط اعتباره يحمل كأن المروءة اثنا والتركة  
ما في أيديهما فأمر أحدهما بأبنين وصدقه الآخر في أحدهما وقد يتنا في هذا بعينه أن على قول  
أبي يوسف يأخذ المتفق عليه من المقر ربع ما في يده وعلى قول محمد خمس ما في يده فكذلك  
في هذا الفصل وفائدة هذه الاعادة بيان أنه لا يقيد بالذي أنكرها جميعا ولا يدخل نصيبه  
في شيء من فريضتهما فيكون ايضاها لجميع ما سبق وإذا تركت المرأة زوجها وأختها وأما  
فأمرت الاخت بأخ لها وصدقتها في ذلك الزوج وكذبها الام فان الفريضة من عشرين سهمها  
والحاصل أن هاهنا فريضتان فريضة معروفة بدون اعتبار الاقرار وفريضة مجهولة باعتبار الاقرار  
فالقاسمة بين المقر وسائر الورثة على الفريضة المعروفة وتكوين المقر والمصدق والمقر به على الفريضة  
المجهولة فأما الفريضة المعروفة فهي عولية من ثمانية لان للزوج النصف ثلاثة من ستة وللأخت  
النصف ثلاثة وللأم الثلث سهمان فتكون القسمة من ثمانية للام سهمان وهو الربع والفريضة

المجهولة أصلها من ستة أزواج النصف ثلاثة وللام السدس سهم والباقي بين الاخ والاخت  
لذا كرمثل حظ الاثنين ثلاثا لا يستقيم فيضرب ستة في ثلاثة فيكون ثمانية عشر للزوج  
تسعة وللام ثلاثة والباقي بين الاخ والاخت للذكر مثل حظ الاثنين ثمانية في بد الزوج  
والاخت وهو ثلاثة أرباع التركة تكون مقسومة على الفريضة المجهولة من خمسة عشر سهما  
واذا صار ثلاثة أرباع المال على خمسة عشر كان جميع المال على عشرين سهما للام من ذلك  
الربع خمسة باعتبار الفريضة المروفة وللزوج من الباقي تسعة وما بقي هو ستة بين الاخ  
والاخت للاخ أربعة وللاخت سهمان فان أنكر الزوج أيضا فان الاخت قد أقرت للزوج  
بأمر هو أكثر نصيبه لو صدقها فاذا لم يصدقها فالفريضة من أربعين سهما ويان هذا الكلام  
أن باعتبار الفريضة المروفة للزوج ثلاثة أعان المال وباعتبار الفريضة المجهولة على ما أقرت  
الاخت به للزوج نصف للمال كاملا فرقا أنها أقرت للزوج بالزيادة فاذا كذبها الزوج في  
ذلك كانت الفريضة من أربعين لان الفريضة المجهولة من ستة والفريضة المروفة عولية من  
ثمانية وقد صارت القسمة من عشرين كما ينفا للزوج يدعى أن حقه في ثلاثة أعان وذلك سبعة  
ونصف والاخت تفرله بقسمة من ثمانية عشر فما زاد على سبعة ونصف الى تمام تسعة وهو  
سهم ونصف قد أقرت الاخت به للزوج وكذبها الزوج في ذلك وقد انكسر بالانصاف  
فانصف الحساب فيكون من أربعين سهما للام كمال الربع وهو عشرة يبقى ثلاثون  
فالاخت نزع أن للزوج في ذلك ثمانية عشر والزوج يدعى أن له من ذلك خمسة عشر فيأخذ  
خمس عشرة ويأخذ الاخ والاخت اثني عشر فيقسمان ذلك للذكر مثل حظ الاثنين ويبقى  
ثلاثة أسهم قد أقر الاخ والاخت بهما للزوج والزوج كذبهما فتكون موقوفة في يد الاخت  
حتى يصدقها الزوج فيأخذ ما أقرت به وليس للاخ والام على ذلك سبيل لان الام استوفت  
كمال حقه والاخ كذلك استوفى كمال حقه بزعمه وإذا ترك الرجل امرأته وأبويه فأقرت  
المرأة بابن لليت وصدقها الاب في أحدهما وكذبها للام فيها وتكاذبا فيما بينهما أخذ الابن  
الذي أقر به الاب من المرأة ثلاثة عشر سهما من أربعين سهما من نصيبها في قول أبي يوسف وفي  
قول محمد يأخذ من المرأة أربعة أسهم وثلاث سهم من ثلاثة وعشرين سهما وثلاث سهم لان الفريضة  
المروفة من اثني عشر للمرأة الربع ثلاثة وللام ثلث ما بقي وهو ثلاثة والباقي للاب والفريضة  
المجهولة على ما أقرت به المرأة من أربعة وعشرين للمرأة الثمن ثلاثة وللأبوين السدسان ثمانية

لكل واحد منهما أربعة والباقي بين الابنين نصفان وذلك ثلاثة عشر فانكسر بالانصاف فأضعفه  
فيكون من ثمانية وأربعين للمرأة ستة ولكل ابن ثلاثة عشر وللأبوين لكل واحد منهما ثمانية  
ثم يطرح نصيب الام في مقاسمة الابن الذي صدق به الاب مع المرأة لانها قد كذبت به فاذا  
طرحنا ثمانية من ثمانية وأربعين يبقى أربعون فقد أقرت المرأة أن حق هذا الابن في ثلاثة  
عشر سهما من أربعين من التركة وفي يدها جزء من التركة فيعطى مقدار حقها من ذلك  
وذلك ثلاثة عشر سهما من أربعين فيضه الى نصيب الاب ويقاسمه على سبعة عشر سهما  
للاب من ذلك أربعة وله ما بقي لانها تصادقا على أن القريضة من أربعة وعشرين لأن  
الميت خلف ابنا واحدا وأن للاب أربعة وللابن ثلاثة عشر فليصل اليهما يقسم بينهما على اعتبار  
زعمهما ويقاسم الابن الباقي للمرأة ما بقي في يدها على تسعة عشر سهما لها ستة وله الباقي لانها  
تصادقا على أن القسمة من ثمانية وأربعين وأن للمرأة ستة وللابن الباقي ثلاثة عشر فابقي في  
يدها يقسم بينهما على ذلك وجه قول محمد رحمه الله أن الابن الذي أقر به الاب يأخذ من يدي  
المرأة أربعة أسهم وثلاث سهم من ثلاثة وعشرين سهما وثلاث لانها زعمت أن حق هذا الابن  
في ثلاثة عشر ولكن ثلث ذلك في يدها وثلاث ذلك في يد الاب لأن في يدها ربع التركة على  
القريضة المعروفة وفي يد الاب نصف التركة وقد صدق الاب بهذا الابن فيكون متعلا  
عنها ثلثي نصيبه وذلك ثمانية وثلثان فاما يبقى حقه فيما في يدها في أربعة وثلاث وحق الابن  
الآخر في ثلاثة عشر وحق المرأة في ستة فاذا جمعت هذه السهام كانت ثلاثة وعشرين وثلثا  
فهذا يأخذ منها أربعة وثلثان من ثلاثة وعشرين وثلاث ثم يقاسمه كل واحد منهما مع من أقر  
به كما بينا في تخريج قول أبي يوسف ولو تصادق الابنان فيما بينهما أخذ الابن الذي أقر به  
الاب منه ثلاثة عشر سهما من عشرين سهما من نصيبه لانه يزعم الاب أن القريضة من  
أربعة وعشرين الا أنه يطرح نصيب الام وهو أربعة لانها مكذبة به بقي عشرون ففي  
زعم الاب ان لابن ثلاثة عشر سهما من عشرين سهما من نصيبه فأخذ منه هذا المقدار  
ونضمه الى نصيب المرأة فيقسمونه على اثنين وثلثين سهما لانهم تصادقوا على أن القسمة  
من ثمانية وأربعين وان نصيب المرأة ستة ونصيب كل ابن ثلاثة عشر فتأخذ في أيديهم  
يقسم بينهم على ذلك يضرب فيه كل ابن ثلاثة عشر والمرأة بستة فتكون القسمة من اثنين  
وثلثين سهما وقيل هذا الجواب غلط والصحيح أن الابن انما يأخذ من الاب ثلاثة

عشر سهمها وثلاث سهم من عشرين سهماً لأن الأب لا يدعي الزيادة على سدس التركة فانه أقر  
أن الميت ترك ابناً وفي يده نصف التركة وقد صار على عشرين فيكون جميع التركة أربعين  
سهماً السدس من ذلك ستة وثلاثان فإذا كان الأب لا يدعي أكثر من ستة وثلاثين كان عليه  
أن يدفع ما زاد على ذلك إلى الابن لأنه يدعي جميع ذلك وذلك ثلاثة عشر وثلاث \* وحي الحاكم  
هذا الظن عن السرى \* وقال صوابه أن يأخذ أربعة عشر سهماً من عشرين سهماً وهو  
غلط من الكاتب إنما الصواب أن يأخذ ثلاثة عشر سهماً وثلاثاً كإبنا \* وإذا ترك الرجل ابنتين  
وعبدتين وقيمتها سواء فأخذ كل واحد منهما عبداً ثم أقر أحد الابنتين بأخت له من أبيه  
وأكثرها صاحبه أخذت من العبد الذي في يده خمسة لأنه أقر أن الميت خلف ابنتين وابنة  
وأن حقها في خمس كل عبد فيعطيا خمس العبد الذي في يده ويضمن لما المقر سدس قيمة العبد  
الذي في يده أخيه لأن ذلك العبد كان في يدهما فلا ضمان على المقر له في النصف الذي كان  
منه في يد الجاحد في الأصل وهو ضامن لنصيبها من النصف الذي كان في يده لأنه أعطاهما إلى  
الجاحد باختياره ونصيبها من ذلك الثلث لأن ذلك النصف لو كان في يده لكان يعطيا ثلث  
ذلك باعتبار أقراره فيضمن لها ثلث النصف باعتبار آخره من يده وذلك سدس جميع قيمته  
\* ولو ترك دارين وابنة وابنة فاقسما كل واحد منهما داراً ثم أقرت الابنة باخ لها من أبيها  
وكذبها فيه أخوها فانه يأخذ منها خمسي الدار التي في يدها لأنها زعمت أن الميت خلف ابنتين  
وابنة وأن القسمة من خمسة لكل ابن سهماً فمطاعه خمسي الدار التي في يدها لهذا وتضمن  
له خمسي قيمة الدار التي في يده أخيها لأن ثلث ذلك الدار باعتبار الأصل كان في يدها وقد دفعت  
إلى أخيها باختيارها فكانت ضامنة للمقر له نصيبه من ذلك بزعمها ونصيبه ثلثا ثلث الثلث فانه  
لو كان ذلك في يدها أمرت بدفع ثلثيه إلى الآخر فلهذا ضمننت له خمسي قيمة تلك الدار \* وإذا  
ترك الرجل ابلاً وبقراً وابنتين فاقسما فأخذ أحدهما الأبل بنصيبه والآخر البقر بنصيبه ثم أقر  
أحدهما باخ وأخت مما وصدقه أخوه في الأخت وكذبه في الآخر وتكاذب المقر بهما فيما  
بينهما فإن الابنة تأخذ من المقر بها سبع ما في يده فيسلم لها لأنها زعمت أن الميت خلف ثلاثة  
بنين وابنة فتكون القسمة من سبعة ونصيبها السبع فلهذا يعطيا سبع ما في يده ولا يضمن لها  
شيئاً مما دفعه إلى الابن الآخر لأن الابن الآخر يصدق بها فيفصل إليها نصيبها من ذلك ثم  
يرجع على أخيها الذي أقر بها خاصة بخمس ما صار له لأنه يزعم أن الميت خلف ابنتين وابنة

وان نصيبها الخمس فلهذا يعطيهما خمس ما صار له ويضمن لها أيضا ثلث سبع قيمة ما صار لآخيه وهو المقر بها وقيل هذا غلط والصواب أن يضمن لها ثلثي سبع قيمة ما صار لآخيه المقر بها لانه قد دفع نصف ذلك اليه باختياره ولو كان ذلك في يده لكان يلزمه أن يدفع اليها ثلث ذلك النصف فيكون غارما لها قيمة ذلك الا انه قد وصل اليها سبع ذلك من جهة الآخر فيحتاج الى حساب له سبع وثلاث وأقل ذلك أحد وعشرون فسبعة ثلاثة وثلاثة سبعة فاذا صار النصف على أحد وعشرين كان جميع ذلك اثنين وأربعين فحقها زعمه في ثلث النصف وذلك سبعة من اثنين وأربعين وقد وصل اليها السبع وذلك ستة نصف ذلك وهو ثلاثة مما كان في الاصل في يد أخيه ونصف ذلك من النصف الذي دفعه الى أخيه فانما يسقط عن الدافع ضمان هذه الثلاثة ويبقى عليه ضمان أربعة أسهم وسبع الكل ستة فأربعة تكون ثلثي السبع فلهذا يضمن لها ثلثي سبع قيمة ما صار لآخيه ويأخذ الآخر المقر به مما صار للمقر سبعة لان للبيت بزعمه ثلاثة بنين وابنة والقسم من سبعة للآخر من ذلك سهمان فلهذا تعطيه سبعة ما صار له فان قيل الآخر الآخر مكذب له فلماذا لا يطرح نصيبه في المقاسمة معه على قياس المسائل المتقدمة قلنا لانه ضامن له من حصته مما دفع الى أخيه باعتبار اختلاف جنس المال فلا حاجة الى أن يطرح نصيبه من ذلك قال ويضمن له خمس ما صار لآخيه لانه دفع النصف الى أخيه باختياره ولو كان ذلك في يده لكان يعطيه خمس ذلك النصف لان بزعمه أن للاخت من ذلك سهما والباقي منه بينه وبين الآخر نصفان لكل واحد منهما سهما وخمس النصف خمس الجميع فلهذا يضمن له خمس ما صار لآخيه قال الحاكم هذا الحرف غلط وصوابه انه يضم له ثلاثة أسهم من أربعة عشر سهما مما صار في يد أخيه هكذا ذكره أبو عصمة عن المقر عن عيسى ابن أبان لانه لو لم يكن دفع اليه لكان يعطى سبع ذلك على ما بينا والباقي وهو ستة أسباع بينهما نصفان لكل واحد منهما ثلاثة واذا صار النصف على سبعة كان الجميع أربعة عشر ففرقنا ان حصته من ذلك بزعمه ثلاثة أسهم من أربعة عشر سهما فانما يضمن ذلك القدر لصاحبه يدفعه الى أخيه باختياره والله تعالى أعلم

تم الجزء الثامن والعشرون من كتاب المبسوط

وبليه الجزء التاسع والعشرون وأوله باب الوصية بأكثر من الثلث

في فهرست الجزء الثامن والعشرين من مبسوط الامام السرخسي رحمه الله

صفحة

- ٢ باب الوصية بثقة الارض والبستان  
٦ باب الوصية في المتق  
١٦ باب عتق النسمة عن الميت  
٢٠ باب الوصي والوصية  
٣٦ باب اقرار الوارث  
٤٢ باب اقرار الوارث بالعتق  
٤٣ باب الوصية بالعتق على مال أو خدمة  
٤٧ باب الوصية اذا لم يقبلها الموصى له  
٥٠ باب الوصية بمثل نصيب أحدهم  
٦١ باب العين بالدين  
٧٤ باب الدعوي من بعض الورثة للوارث  
٧٨ باب اقرار المريض وأفعاله  
٨٠ باب الشهادة في الوصية وغيرها  
٨٣ باب الاستثناء  
٨٦ باب الوصية بما في البطن  
٨٧ باب الوصية بالجزء والسهم  
٨٩ باب الوصية على للشرط  
٩١ باب وصية الصبي والوارث  
٩٦ باب الوصية بسدس داره  
٩٧ باب الوصية بالكمال  
٢١٠ كتاب العين والدين  
١١١ باب الوصية بأكثر من الثلث

صحيحة

١٢٧ باب الوصية بالعتق والمال يفضل فيه أحد الورثة صاحبه

١٣٣ باب الوصية بالعتق والمهاجرة

١٣٥ باب الوصية في العتق والدين علي الاجنبي

١٤٤ باب اوصية في المين والدين علي بعض الورثة

١٥٧ باب العتق في المرض والصحة

١٨٦ باب اقرار الوارث لو ارث معه في صدقه صاحبه أو يكذبه

﴿ نمت ﴾